PROFESSOR MICHAEL HERB



البروفيسور مايكل هيرب وآخرون

الكويت:

النظام البرلماني «الكامل»... هو الحل!!



إعداد وترجمة وتعليق:

د. حمد العيسى

تقديم:

أحمد الديين



الكويت

النظام البرلماني «الكامل» هو... الحل!

البروفيسور مايكل هيرب وآخرون

الكويت

النظام البرلماني «الكامل» هو... الحل!

إعداد وترجمة وتعليق
د. حمد العيسى

تقديم
أحمد الديين



الكويت ـ النظام البرلماني الكامل هو... الحل!/ سياسة
د. حمد العيسى/ مترجم من السعودية
الطبعة الأولى، 2017



المؤسسة العربية للدراسات والنشر

المركز الرئيسي:

المصيطبة - شارع ميشال أبي شهلا - متفرع من جسر سليم سلام
مفرق الجامعة اللبنانية الدولية LIU - بناية النجوم - مقبل أبراج بيروت
ص.ب. 5460/ 11 الرمز البريدي 1107-2190
تلفاكس 92 7078 1 00961 - 707891 1 00961
بيروت - لبنان

التوزيع في الأردن:

دار الفارس للنشر والتوزيع:

عمّان - ص.ب. 9157 - هاتف: 5605431/2 6 00962
فاكس: 4631229 6 00962
E-mail: info@airpbooks.com
موقع الدار الإلكتروني: www.airpbooks.com

تصميم الغلاف:
التنفيذ الطباعي: **ديمو برس/بيروت**

رقم الناشر الدولي: ISBN: 978-614-419-787-5

المحتويات

إهداء المعد والمترجم

إلى:

سارة الدّريس...

د. حمد العيسى

قصيدة للشاعر الكويتي نشمي مهنا (وضّاح)

«كيف الذي يغليك... ما شاف الانصاف؟!»(*)



السجن ما هو للنفوس العفيفه ... اللي رِقَت في موقف العز مشراف

اللي اتْرِكَتْ كل الحمول الخفيفه ... لَنْ الثقال الجايده... عندها خْفاف!

الحِمل يتعِب كل نفسٍ ضعيفه ... إلّا الذي عزْمه رُفَع عظْم الأكتاف

حاشاك... لا صيدك سعى للنحيفه ... ولا شِكَت متْنك ولا خافقك خاف

لكن وجيه الدار صارت مخيفه ... عقب الوفا صارت تجازيك بإنكاف

السجن للي ما ترَك يوم جِيفه ... في دارنا، ويِحْسَب من الناس الأشراف!

اللي خذا وربعه البلد بالنصيفه ... ذا لي، هذا لك، ميراث وأعراف

لَحّول يا دار الكرام المنيفه ... كيف الذي يغليك... ما شاف الانصاف؟!

(وضّاح)



(*) هذه الصفحة من إعداد د. حمد العيسى، والقصيدة نقلا عن صحيفة «الطليعة» الكويتية، 9 يوليو، 2014. (العيسى)







السبت
22 أبريل 2017م
25 رجب 1438هـ
العدد 3388 - السنة العاشرة
28 صفحة
السعر 100 فلس



البراك حر... ويرفع السقف

آلاف المواطنين احتشدوا لاستقباله بساحة السجن المركزي وفي ديوانه

- توعد الخالد قائلاً: افتح عينيك الآن... وسيسجن التاريخ سجّاني
- «كنت كما أرادني الله لا كما أرادتني السلطة ضعيفاً ومنكسراً وبدلة السجن عندي بآلاف البشوت»
- «لن تنصلح الأمور إلا بالحكومة المنتخبة ومضامين خطاب كفى عبثاً»

فهد التركي ومحمد الشرهان ومحيي عامر وناصر الخمري ويوسف العبدالله



البراك محمولاً على الأكتاف مرتدياً بدلة السجن أمس (تصوير رائد قطينة)

البراك للغانم: الشعب يدرك دورك في سحب الجناسي

11 عضواً حنثوا بقسمهم في «الرئاسة»

الثانية

الكويت: قلقون من عجز المجتمع الدولي عن حل القضية الفلسطينية وتحقيق السلام

اقتصاد



08

تقرير أسواق المال الأسبوعي: خسائر كبيرة لمعظم المؤشرات... و«أبوظبي» الرابح الوحيد

اقتصاد

10

النائب السابق أكد في أول خطاب له بعد خروجه رفضه «استخدام سلاح سحب الجناسي لمعاقبة الخصوم السياسيين»

«لا حلّ إلا بحكومة منتخبة من الشعب وعبر الصناديق»



مسلم البراك يلقي خطابه في ديوانه أمس



AL-WATAN

Sat. 22 April 2017 No.14848-9294-Year 54

kuwait.tt

حي على الصلاة

الفجر	03.51
الشروق	05.15
الظهر	11.47
العصر	03.22
المغرب	06.18
العشاء	07.40

النفط الكويتي.. ينخفض

(كونا) - انخفض سعر برميل النفط الكويتي 44ر1 دولار في تداولات الخميس ليبلغ 36ر49 دولار أمريكي مقابل 51 دولارا للبرميل في تداولات الأربعاء الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية تباينت أسعار النفط بعد جلسة تداول متقلبة مع الحالة الضبابية في السوق وتباين تقييم المستثمرين لتأثير زيادة الإنتاج الأمريكي ونسبة احتمال تمديد اتفاق خفض الإنتاج بقيادة (أوبك).

وبينما ارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت ستة سنتات ليصل عند التسوية إلى مستوى 99ر52 دولار انخفض سعر برميل نفط خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 17 سنتا ليصل إلى 27ر50 دولار.

الإدارة العامة للمؤسسات الاصلاحية والسجون أفرجت عن النائب الأسبق بعد قضائه حكما بالسجن عامين

البراك لمرزوق: اتهامك ثلث الكويتيين بالتزوير.. عيب

أكد رفضه القاطع لتحصين رئيس الحكومة أو أحد أفراد حكومته ● الأداة الرقابية للأمة ولا يملكها النائب

أفرجت الإدارة العامة للمؤسسات الاصلاحية والسجون أمس الجمعة، عن النائب الأسبق مسلم البراك بعد قضائه حكما بالسجن عامين في قضية أمن دولة.

وقد تجمع حشد هائل من المواطنين لاستقباله، والاحتفال به بعد خروجه من السجن المركزي، رافعين صور البراك ومرددين هتافات التحية له.

ومن المنتظر أن يلقي البراك خطابا في الرابع والعشرين من الشهر الجاري في موقع مقره الانتخابي بمنطقة العارضية يتناول رؤيته وموقفه من الأحداث السياسية التي تخللت فترة قضائه لمحكوميته ومن ضمنها قرار المقاطعة والمشاركة بالانتخابات البرلمانية وكذلك الأداء الحكومي خلال الفترة الماضية.

وخاطب البراك في كلمة مقتضبة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم قائلاً:

وهاجم البراك، رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في كلمة مقتضبة بعد خروجه من السجن. وقال البراك "شككت بالانتماء للكويتيين وطعنت بـ 400 ألف كويتي وهذا يعني ان ثلث الكويتيين مزورين" مشددا على أن هذا الكلام "عيب ولا يجوز".

وأضاف البراك «مهما حاولت تجميل مواقفك، الكل يدرك الدور الذي قمت به لسحب الجناسي لمعاقبة الخصوم السياسيين أنت ومحمد الخالد، مؤكدا أنه يجب أن تتأكد بأن الكويتيين ليسوا بحاجة إلى صك وطنية تقدمها لهم.

واستغرب البراك حديث الغانم عن المزورين واصفا إياه بمحاولة لخلط الأوراق بعرض أحكام سقطت بالتقادم لأنه لا علاقة للقضاء الإداري بالتقادم.

وأضاف «موعدنا بدأ الآن وقلتها سأخرج من السجن مرفوع الرأس والشاريخ شيشهن سجاني».

وتابع «كلمتي لمحمد الخالد عندما قال اسألوا الأمة عن رأيها في مسلم وأقول له إذا كان هروبك من وزارة الداخلية أعمى عينك افتحها الآن». وزاد «ستضع النقاط على الحروف، والاثنين موعدنا».

وتطرق البراك إلى بعض المواقف التي تعرض لها بالسجن قائلا «في 21 سبتمبر 2015 دخلت علينا قوة في عنبر 3 ولا أعلم إن كانت تابعة لأمن الدولة أو القوات الخاصة في وعاثوا في العنبر فساداً وقالوا لي باقي الآن في زنزانة لوحدي والشعب تخلى عني ورديت عليهم بأن الشعب هم عزوتي وحزام ظهري بعد الله».

وتابع «أعلم جيداً الألم والقمع والضغط الذي تعرضتوا له أو حتى القيود الأمنية الظالمة بسبب مواقفكم المشرفة».

وزاد «كنت كما أرادني الله وأنتم وليس كما أرادتني السلطة ضعيفاً ومتكسراً وحرصت على الحضور ببدلة السجن».

وشدد البراك على أن الكويت ستظل عزيزة حتى إذا دمرها السفهاء وحتى إذا سرقها اللصوص وحتى إذا تلاعب بها أطفال السياسة، على حد قوله.

وأكد النائب الأسبق مسلم البراك على رفضه القطعي لتحصين رئيس الحكومة أو أحد أفراد حكومته، مشيرا إلى أن الأداة الرقابية للأمة ولا يملكها نائب.

وحكمت محكمة الدرجة الأولى، في 15 ابريل 2013، بالسجن خمس سنوات مع الشغل والنفاذ على مسلم البراك بتهمة الإساءة للذات الأميرية، في حين أمر قاضي محكمة الاستئناف، في 22 أبريل 2013، بوقف نفاذ الحكم مؤقتاً لحين الفصل بالاستئناف. وفي 22 فبراير 2015، قضت محكمة الاستئناف بحبس البراك سنتين مع الشغل والنفاذ.

نواب: البراك.. عنوان صادق للوطنية

هنأ عدد من النواب، أمين عام حركة العمل الشعبي (حشد) النائب الأسبق مسلم البراك، عقب انقضاء فترة محكوميته وخروجه أمس الجمعة من السجن المركزي.

وقال النائب الحميدي السبيعي «الحمد لله بسلامة وخروج ضمير الأمة الأخ العزيز مسلم البراك وعودته لأهله ومحبيه كما كان شامخاً عزيزاً.. يا مرحبا يا بوحمود».

بدوره قال النائب خالد مؤنس: «هنيئا للكويت خروج من عاشت في وجدانه وعاش في ضميرها هنيئا لكل محب للكويت وأهلها مبروك يا مسلم البراك وستبقى عنوانا صادقا للوطنية».

أما النائب ثامر السويط فقد غرد قائلا «حمدا لله على سلامة مسلم البراك الذي أثبت بأن السجن و قيوده و مدته لن تثنينا من قدم حريته ثمنا لحب وطنه فاستقر في وجدان الشعب».

للمزيد تابعنا عبر www.kuwait.tt

محليات 5 الجريدة. العدد 3388 / السبت 22 أبريل 2017م / 25 رجب 1438هـ local@aljarida.com

مسلم البراك يتنفس الحرية: سيسجن التاريخ سجّاني

آلاف حضروا لاستقباله بساحة السجن المركزي وفي ديوانه يتقدمهم عدد من نواب الأمة



جموع حاشدة تستقبل البراك بعد الإفراج عنه أمس (تصوير رائد قطينة وعوض التعمري)



فهد التركي ومحمد الشرهان ومحيي عامر ويوسف العبدالله وناصر الخمري



سنبدأ من جديد ونضع النقاط على الحروف وموعدنا غداً

بوجود أكثر من 1000 مواطن في ساحة السجن المركزي، أفرجت وزارة الداخلية عن النائب السابق مسلم البراك بعد سجنه على مدى عامين، بتهمة المساس بالذات الأميرية.

ورغم الحضور الأمني الكثيف لأجهزة الداخلية (قرابة 200 رجل أمن داخل السجن وخارجه)، فإن ذلك لم يمنع الحشود من التوجه نحو البراك وهو في مركبة وزارة الداخلية التي خصصت لإخراجه من السجن، مستقبلينه بالأهازيج والشيلات: "يا مسلم يا ضمير الشعب كله" و"الشعب يريد مسلم البراك".

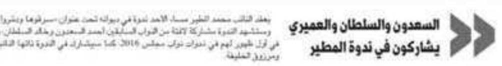


وليد الجري وأحمد الخطيب يهنئان البراك



فهد الخنة وعبدالكريم الكندري وفيصل المسلم وعبدالعزيز المطوع وماجد المطيري

5 القبس
السبت 25 رجب 1438 هـ - 22 ابريل 2017 - السنة 46 - العدد 15766



السعدون والسلطان والعميري يشاركون في ندوة المطير

يعقد النائب محمد المطير مساء الأحد ندوة في ديوانه تحت عنوان «سرقوها وبشروا وحدتها»، وستشهد الندوة مشاركة ثلاثة من النواب السابقين أحمد السعدون وخالد السلطان وعبداللطيف العميري، في أول ظهور لهم في ندوات نواب مجلس 2016، كما سيشارك في الندوة ذاتها النائبان د. وليد الطبطبائي ومرزوق الخليفة.

بعد انتهاء فترة محكوميته بالسجن لمدة عامين

مسلم البراك: سنضع النقاط على الحروف

فهاد الفحيمان
وايليا القيصر

بعد قضائه عامين خلف القضبان تنفيذاً لحكم قضائي عليه بالسجن سنتين بتهمة «العيب في الذات الأميرية»، أفرجت وزارة الداخلية ظهر أمس عن النائب السابق مسلم البراك.

وشهدت إجراءات الإفراج عنه احتياطات أمنية مشددة بسبب توافد عدد من المواطنين لمقر السجن المركزي في منطقة الصليبية بمحافظة الفروانية.

وفي أول تصريح له، هاجم البراك نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ محمد الخالد، مبيناً أنه «إذا كان هروبك من وزارة الداخلية أغلق عينك.. افتحها الآن».

وقال البراك من أمام السجن: «موعدنا بدأ الآن، وقلتها سابقاً سأخرج من السجن مرفوع الرأس».

وأكد «سنضع النقاط على الحروف.. والإثنين موعدنا» (في إشارة إلى الندوة التي سيعقدها بعد غد). وفور خروجه انطلقت مسيرات من مقر السجن المركزي لغاية ديوانية البراك في الأندلس أغلقت الشوارع المحيطة بالديوانية، كما حضرت مختلف وسائل الإعلام المحلية والعربية والعالمية أمام الديوانية حيث نقل عدد منها لقطات مصورة حية من هناك في نشرات الأخبار.



● مسلم البراك محاطا بعدد من المواطنين ورجال الأمن فور خروجه من السجن

تصوير احمد سرور





رماية بالذخيرة الحية شرق الجليعة

كونا- أعلنت وزارة الدفاع الكويتية أمس الاثنين تنفيذ القوة البحرية تدريبات بالذخيرة الحية في الفترة من 25 إلى 26 ابريل الجاري من الساعة السابعة صباحا حتى الخامسة مساء.

ودعت مديرية التوجيه المعنوي والعلاقات العامة بالجيش الكويتي في بيان صحافي مرتادي البحر من هواة الصيد والتنزه إلى توخي الحيطة والحذر إذ سيقام التدريب على مسافة 16,5 ميل بحري شرق رأس الجليعة إمتدادا لجزيرة فارو بمسافة ستة أميال بحرية شرق رأس الزور إمتدادا إلى جزيرة ام المرادم.

وشددت على ضرورة عدم اقتراب المواطنين والمقيمين من مرتادي البحر من منطقة تنفيذ التدريبات العسكرية الفترة المعلنة حرصا على سلامة الجميع

النائب الأسبق أكد أن المعارضة ليست طرفا من الأزمة وانما هي طرف في الحل

البراك: تقدموا خطوة وسنتقدم خطوتين

لو تعرض نظام الحكم في الكويت للخطر سننزل الشارع دفاعاً عنه ● الكويت أول دولة نفطية تستورد النفط

العجز الموجود نتيجة النهب.. وكل مواطن بات يخشى سحب جنسيته ● الدستور لا يلبي طموحاتنا.. وسيأتي اليوم لتعديله

الشعوب قد تصبر ولكن هذا الصبر له نهاية ● تطهير الجهاز الأمني من القيادات الفاسدة ● اكتفاؤنا بالعمل البرلماني.. خطأ

قال النائب السابق مسلم البراك إن الكويت ومنذ فترة تسير نحو الهاوية في كل المجالات ومن واجبنا أن ننبه نحو الخطر، مشيرا إلى أن الكويت تقترب من أن تكون من الدول الفاشلة التي تظهر علاماتها بوضوح ومنها أن القرار فردي وثرواتها مباحة للبعض والمناصب تسند لغير الأسناء وغير الأكفاء وهو تصريح منسوب لرئيس الوزراء.

وأضاف خلال حفل العشاء الذي اقامه في إحدى الصالات بالعاصمة الصناعة



● النائب السابق مسلم البراك

المبعوث الأمريكي أكد رغبته في استمرار الشراكة العسكرية القوية بين البلدين

إشادة أمريكية بدور الكويت في محاربة داعش

دولة الكويت صوت مهم للاعتدال بالمنطقة

حررنا 2.5 مليون شخص كانوا يعيشون تحت قبضة داعش

تكتيكات «داعش» تستند على استخدام المدنيين في الموصل دروعا بشرية

(كونا) - قال المبعوث الرئاسي الأمريكي الخاص للتحالف الدولي لمحاربة ما يسمى بتنظيم الدولة

الصعبة ضد ما يسمى بتنظيم الدولة الاسلامية (داعش)".

واضاف "لقد ساعدت

وذكر ماكغورك ان هذه الدول تقوم مع الولايات المتحدة بمقارنة وتقييم المعلومات "للتحديد كيفية

هؤلاء الناس العودة الى حياتهم الاعتيادية بمساعدة المنظمات الانسانية والاغاثية".



الوضع بالأرقام

استعرض مسلم البراك بالأرقام الوضع في الكويت، حيث ذكر أن النسبة الإجمالية لغير الكويتيين إلى عدد السكان في الكويت تبلغ 69.67%، أي إن نسبة الكويتيين إلى عدد السكان بلغت 30.33% فقط، في حين جودة التعليم الاساسي تراجعت بين عامي 2013 و2016 وترتيب الكويت تراجع في هذا المؤشر من ترتيب 93 على مستوى العالم إلى 103.

في أولى ندواته بعد خروجه من السجن

البراك: تعزيز العمل السياسي المنظّم ومعالجة الخلل

مشاري الخلف وفهاد الفحيمان

حدد النائب السابق مسلم البراك مواقفه السياسية للمرحلة المقبلة والخطوات المطلوبة من اجل ما اسماه «المصالحة»، وابرزها: عودة الجناسي، العفو الشامل، إلغاء قانون الحبس الاحتياطي والعزل السياسي، ومنح القضاء الهيئة النظر بسحب الجناسي ودور العبادة.

واوضح في ندوته الاولى بعد خروجه من السجن وسط حضور عدد من النواب انه قام «بمراجعات خلال وجوده بالسجن»، وقال «تبين لنا والمعارضة اخطائنا في أسلوبنا بالعمل السياسي، وفي مجلس 2012 لم نقم بتعديل قوانين كثيرة».

وفي إشارة إلى «فتح صفحة جديدة» شدد البراك على انه «إذا خطت الحكومة خطوة نحو المصالحة مع الشعب فنحن سنخطو خطوتين».

وانتقد البراك ما وصفه بانهيار التعليم «وان الكويت اصبحت اول دولة نفطية في العالم تستورد الوقود»، مطالبا بتعديل الخلل في التركيبة السكانية.

وإذ جدد مطالبته بحكومة منتخبة، شدد البراك على انه «لا خلاف على نظام الحكم في الكويت»، وقال «ليس منا من يفكر في تغيير نظام الحكم، واعيد واكرر لا يوجد اثنان في الكويت يختلفان حول نظام الحكم».

وتابع «رغم دخولي السجن عامين، قسما بالله، قسما بالله، قسما بالله لو تعرض نظام الحكم لشيء لنزل إلى الشارع دفاعا عنه».

إلغاء الحبس الاحتياطي وعودة الجناسي والعفو العام

المعارضة أخطأت في العمل السياسي وعدم إقرار بعض القوانين



«الإخفاقات والفشل والحرمان الدولي، والأزمة الإسكانية تتفاقم، وأسعار السلع الضرورية ترتفع والتضخم يزداد».

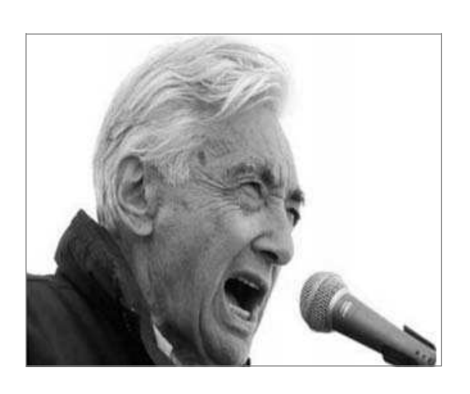
وتابع «الكويت اليوم بلغت أدنى وأسوأ مرحلة في تاريخها الحديث والمعاصر، والسؤال: هل احتاج إلى تقديم



قالوا:

«إن نقد الحكومة هو أعظم عمل وطني»

هوارد زن(*)



(*) البروفيسور هوارد زِنْ: (1922 -2010) مؤرخ وناقد اجتماعي ومفكر أمريكي يساري. والاقتباس منقول من كتاب «قصص لا ترويها هوليوود مطلقاً»، تأليف هوارد زن، إعداد وترجمة وتعليق: د. حمد العيسى. وهو متوفر مجاناً على الرابط:
http://www.dramamedia.net/maktaba/media-book/593-11

(العيسى)

«... وأجادل هنا بأن الكويت تميل إلى تحقيق تقدم نحو الديمقراطية فقط عندما «تتغلب» المعارضة البرلمانية على خلافاتها الداخلية و«تتوحد» في مطالبة الأسرة الحاكمة بتنازلات..»



البروفيسور مايكل هيرب

الفصل الخامس؛ الكويت: النظام البرلماني «الكامل»... هو الحل!

تنويه مهم وتبرئة ذمة!

«من لزوم ما لا يلزم» إلا في بلاد العرب عامة والمملكة العربية السعودية تحديداً، ونخص السعودية نظراً إلى تجارب شخصية كشفت لنا عن سوء فهم فظيع لدور المترجم عند البعض؛ نعم، إن «من لزوم ما لا يلزم» هو أن نشير إلى أمر «بدهي» وهو أن ترجمة هذه المادة وغيرها «لا تعني بالضرورة» الاتفاق مع جميع محتوياتها، من مصطلحات وأوصاف وتحليلات واستنتاجات وآراء ومقترحات، سواء كانت واضحة ومباشرة أو بين السطور. وباختصار، فإن دور المترجم هنا هو فقط نقل كلام المؤلف/المؤلفة من اللغة الإنكليزية إلى العربية، وتنحصر مسؤوليته في «اختيار» المادة ونقلها إلى العربية بدقة، ويجتهد المترجم في «اختيار» المادة، متمنياً إن أصاب أن يكون له أجران، وإن أخطأ أجر؛ والله من وراء القصد.

د. حمد العيسى

تنويهات عامة

1. الكلمات التي بين معقوفتين، كذا [...]، هي للمترجم؛
2. كُتبت فصول وملاحق هذا الكتاب في تواريخ سابقة متباعدة «نسبياً»، ومن ثم ينبغي قراءتها في سياق تاريخ نشرها المشار إليه في مطلع كل مادة؛
3. فكرة الغلاف: د. حمد العيسى؛
4. جميع الصور التي في الكتاب هي من إعداد د. حمد العيسى.
5. تستخدم علامات «التنصيص» عادة لغرضين: التأكيد أو التشكيك، وينبغي للقارئ استيعاب السياق لمعرفة المقصود؛
6. ينبغي للقارئ ملاحظة أن المؤلفين يكتبون غالبا للجمهور الغربي الناطق بالإنكليزية، ولذلك قد يشرحون أمورا قد نجدها بدهية أو لا تحتاج إلى شرح؛
7. ترجمنا، في هذا الكتاب مصطلح «الإسلام السياسي» (Islamism) ليصبح «إسلاموية»، واشتققنا منه مصطلح «إسلامويّ»؛ حسب الترجمة العلمية التي نراها دقيقة للمصطلح المستعمل في الغرب الآن «الإسلام السياسي» (Islamism). ويعود سبب تفضيلنا هذه الترجمة المذمومة لدى تيار الإسلام السياسي إلى أن المصطلح الذي يفضّله هذا التيار: «إسلامية» (Islamism) و«إسلاميّ» (Islamist) ينطوي على خلفية «إقصائية» خطيرة لخصوم هذا التيار ولكل من لا ينتمون إليه، إذ يؤدي «تلقائياً» إلى وصفهم بأنهم «غير إسلاميين»، مثلاً وقد تتحول إلى «غير مسلمين» عند اشتداد الخصومة!! والصحيح هو أنهم «غير إسلامويين»؛ أي لا ينتمون إلى «أيديولوجيا» الإسلام السياسي. ويمكن القول علميا وتاريخيا -على الأقل في الغرب- إن مصلح «إسلاموية» (Islamism) قد حل محل مصطلح «أصولية» (Fundamentalism) المشهور سابقا، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تقريبا.

8. قمنا هنا بإعادة نشر بعض المواد المهمة في كتاب «**ربيع الكويت: مقدمات الحكومة المنتخبة؟!**»، ويعود ذلك للصعوبات التي عرقلت توزيع ذلك الكتاب بالصورة المطلوبة والمتوقعة خاصة في دول الخليج العربي.

9. قام الأمير بحل مجلس الأمة الـ 14 (مجلس يوليو 2013) في 16 أكتوبر 2016، خلال مراحل إنتاج هذا الكتاب الأخيرة. وكان من المقرر أن تنتهي المدة القانونية لهذا المجلس في يونيو 2017. ونظراً إلى ضيق الوقت، نكتفي بهذا التنويه مع بعض التعديلات البسيطة على بعض هوامش المترجم وجدول رئيس. وكان سبب حل هذا المجلس المطيع والمحسوب على الحكومة «مبهماً»؛ حيث جاء في المرسوم الأميري أن سبب الحل يعود إلى «الظروف الإقليمية الدقيقة، وما استجد من تطورات، وما تقتضيه التحديات الأمنية وانعكاساتها المختلفة من ضرورة مواجهتها بقدر ما تحمله من مخاطر ومحاذير». ويأتي هذا الحل المبهم لكي يؤكد استنتاج الباحث الأمريكي النابه البروفيسور مايكل هيرب، في الفصل الثالث أن «حل المجلس» بشكل متكرر يعتبر أداة فعالة لـ «تفكيك وتشتيت المعارضة». وبالفعل فقد انقسمت المعارضة بشدة حول العودة إلى الانتخابات بين مؤيد كـ (التيار الإسلاموي: سلف + إخوان) ومعارض كـ (كتلة العمل الشعبي + التيار التقدمي + المنبر الديمقراطي). وقد يكون سبب الحل لمنع النائب المعارض الأبرز مسلم البراك المتوقع إنتهاء فترة سجنه قبل يونيو 2017 من خوض الانتخابات، رغم أن القانون يسمح بترشحه حتى وهو مسجون. ولكن يبقى هذا الرأي قائماً على نظرية المؤامرة ولا يوجد دليل صلب عليه.

تقديم

النظام البرلماني مكتمل الأركان مطلب إصلاحي مستحق

في صبيحة يوم السبت 21 أبريل من العام 1962، أي قبل أكثر من أربع وخمسين سنة، دار نقاش ذو دلالات كبيرة وأبعاد خطيرة بين خمسة من رجالات الكويت الذين كانوا يشكّلون لجنة إعداد الدستور في المجلس التأسيسي، أقتطف هنا جزءاً منه وفق ما جاء بالنص الحرفي في محضر الجلسة الخامسة لتلك اللجنة:

«**حمود الزيد الخالد**: أنا شخصياً تكوَنت عندي فكرة واضحة من خلال استعراضي للتقرير، وهي أنّ النظام البرلماني هو الأصلح لوضع الكويت.

يعقوب الحميضي: إنّ النظام البرلماني أنسب بكثير لأن النظام الرئاسي يتطلب أن يُنتَخَب رئيس الدولة، وهذا ما لا يتلاءم مع وضعنا.

الشيخ سعد العبدالله السالم: هل ترون أنّ النظام البرلماني هو الذي يجب أن يطبق؟ وهل معنى هذا أنّ للمجلس حق سحب الثقة من الوزارة؟ إنني شخصياً أعارض هذا النظام لأنه سيجرّنا إلى مشاكل كثيرة ترونها في المستقبل.

عبد اللطيف محمد ثنيان الغانم: إننا يمكن أن نقرر هذا المبدأ كأساس وندخل عليه بعض التفصيلات التي تلاءم وضعنا.

سعود العبدالرزاق: وأنا كذلك اتفق معكم».

وبالطبع، لم يكن ذلك النقاش في تلك الجلسة هو نهاية المطاف، فقد شهدت الجلسات اللاحقة للجنة إعداد الدستور شدّاً وجذباً بين الأعضاء الأربعة المؤيدين للنظام البرلماني وممثل الأسرة الحاكمة الرافض للنظام البرلماني، إلى أنّ تم التوصل إلى تسوية تاريخية جرى فيها تبني ما قررته

المذكرة التفسيرية للدستور من أنّه قد «اقتضى الحرص على وحدة الوطن واستقرار الحكم أن يتلمس الدستور في النظام الديمقراطي الذي تبناه طريقاً وسطاً بين النظامين البرلماني والرئاسي، مع انعطاف أكبر نحو أولهما».

إنّ دستور 1962، وفق هذه التسوية، ليس دستوراً ديمقراطياً مكتمل الأركان، وإنما هو دستور الحدّ الأدنى، فمن جهة نجد أنّه أخذ ببعض **مظاهر النظام البرلماني** مثل:

- ممارسة الأمير سلطاته بواسطة وزرائه؛
- وجود برلمان منتخب من الشعب؛
- إقامة نظام مرن لفصل السلطات الثلاث مع تعاونها؛
- تقرير مسؤولية الحكومة أمام مجلس الأمة وحقّه في الرقابة.

ولكننا، في المقابل، نجد أنّ هذا الدستور قد أخذ ببعض **مظاهر النظام الرئاسي** المتمثلة في:

- الاختصاصات الواسعة والمؤثرة لرئيس الدولة، على خلاف النظام البرلماني؛
- عدم اتباع القاعدة البرلمانية المعروفة التي توجب اختيار الوزراء من بين النواب المنتخبين، وإنما يتم اختيارهم من داخل مجلس الأمة ومن خارجه، إذ جرت العادة في الكويت أنّ غالبيتهم من خارجه؛
- عدم نيل الحكومة الجديدة عند تشكيلها ثقة مجلس الأمة فيها؛
- عدم قدرة مجلس الأمة على طرح الثقة في الحكومة ككل، وإنما بالوزراء فرادى بعد استجوابهم، أما رئيس مجلس الوزراء فلا يمكن طرح الثقة فيه، وإنما يمكن فقط تقديم طلب بعدم إمكان التعاون معه بعد استجوابه، ما يوضع أمام رئيس الدولة كحَكَم ليتخذ قراره في شأن رئيس مجلس الوزراء أو حلّ مجلس الأمة، ما يحصّن رئيس مجلس الوزراء عمليا على نحو مبالغ فيه.

ولكن الأمر أبعد من مجرد كون دستور 1962 قد أخذ بالطريق الوسط بين النظامين البرلماني والرئاسي، وفق التسوية التاريخية التي جرت، ذلك أنّ هناك نواقص وعيوباً تعتور هذا الدستور، يأتي في مقدمتها عدم اكتمال الطابع التمثيلي لمجلس الأمة، الذي يفترض أن يكون مؤسسة نيابية منتخبة بالكامل، ناهيك عن أنّه ليست هناك آلية مقررة دستوريا لتداول مناصب السلطة التنفيذية، مثلما هي الحال في أي نظام ديمقراطي، بل إنّ هناك ما يشبه الاحتكار الدائم أو طويل الأمد للعديد من هذه المناصب. ويزيد الطين بلّة غياب الحياة الحزبية المنظمة، التي هي أحد أهم مكونات النظام الديمقراطي، ما أدى إلى تكريس الطابع الفردي للعملية الانتخابية، التي يخوضها المرشحون فرادى.

ولكن مع ذلك كله، فقد انتقلت الكويت، عبر دستور 1962، من صيغة الإمارة التقليدية والحكم المطلق إلى صيغة أولية ومحدودة غير مكتملة من الإمارة الدستورية لخصتها المادتان الرابعة والسادسة من الدستور في كون الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح، وأنّ نظام الحكم فيها ديمقراطي السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً... ولاشك في أنّ هذا الانتقال رغم محدوديته وعدم اكتماله كان ولا يزال يمثّل خطوة كبيرة إلى الأمام، قياساً إلى ما كانت عليه الحال قبله، خصوصاً في الفترة بين عام 1939، بعد حلّ مجلس الأمة التشريعي، وعام 1962.

وهنا من المفيد ملاحظة أنّ السمة الأساسية لمختلف التحركات الديمقراطية في الكويت لسنوات، بل لعقود طويلة امتدت من العام 1962 إلى العام 2010، كانت مستندة إلى الموقف الدفاعي عن دستور 1962 في مواجهة الانقلابات السلطوية على الدستور، ولكن هذه السمة بدأت في التغيّر مع الحراك الشعبي الذي انطلق في نهاية العام 2010، إذ انتقلت شيئاً فشيئاً من موقف الدفاع المطلق عن الدستور ككل إلى موقف أصبح فيه الدفاع منحصراً في أمر محدد هو حماية المكتسبات الديمقراطية المتحققة في دستور الحدّ الأدنى وليس مواد الدستور جميعها، مع ربط ذلك بطرح مطالبات

بإصلاحات دستورية تستكمله كدستور ديمقراطي على طريق تعزيز مفهومي الإمارة الدستورية والحكومة البرلمانية؛ وكان من بين ذلك ما رفعه نشطاء الحراك وبعض التيارات السياسية من شعارات في بعض المسيرات والندوات والبيانات مثل «الحكومة الشعبية» و«الحكومة المنتخبة» و«الإمارة الدستورية»، التي ربما تجد تعبيرها الأدق والأنضج في المناداة بالنظام البرلماني مكتمل الأركان، الذي يقوم على خمس ركائز تتمثّل في وجود أحزاب سياسية وتداول ديمقراطي للسلطة وضرورة نيل الحكومة ثقة البرلمان وأن يكون رئيس الدولة حَكَمَاً بين السلطات لا طرفاً في المنازعات السياسية، مع اختيار رئيس مجلس الوزراء والوزراء من بين أعضاء البرلمان بما يسهّل محاسبتهم دون أي تعقيدات.

والمؤسف أنّ تلك المطالبات بالإصلاح الديمقراطي لم تكن محل اتفاق شامل بين مختلف القوى السياسية، بما في ذلك القوى الديمقراطية المدنية، التي يرى بعضها عدم واقعية هذه المطالبات، خصوصاً أنها تستوجب إجراء تنقيح ديمقراطي على عدد من مواد الدستور، ما لا يمكن تحقيقه من دون توافق الإرادة الأميرية مع الإرادة الشعبية... ويبقى العنصر الحاسم في الأمر هو ميزان القوى، الذي اختل لصالح السلطة عقب الهجمة الشّرسة التي شنتها على الحريات والحقوق الديمقراطية في منتصف شهر يوليو من العام 2014، ما يجعل الحلقة الرئيسية في أي تحرك ديمقراطي خلال تلك الفترة تتركز في العمل أولاً على وقف الهجمة على الحريات والحقوق الديمقراطية وإحداث حالة انفراج ديمقراطي، ما يعني عملياً إرجاء المطالبات المستحقة بالإصلاحات الديمقراطية التي تستهدف الانتقال إلى نظام برلماني مكتمل الأركان.

ومن هذا كله، فإنّ المواد المنشورة بين دفتي هذا الكتاب تكتسب أهمية كبيرة في التقاطها عملية الانتقال إلى النظام البرلماني الكامل بوصفها المآل الاستراتيجي الذي يفترض أن ينتهي إليه المسار الديمقراطي في الكويت.

وإلى جانب ما سبق فلعلّي أجد نفسي معنياً بذكر ملاحظة أراها مهمة،

وهي لا تقلل من قيمة هذه الدراسات والمقالات، تتصل بما أشار إليه بعض كتابها من كون الحراك الشعبي في الأعوام الأخيرة بدا وكأنه انعكاس لصراع أطراف داخل السلطة، **ما يخالف الحقائق والوقائع التي تؤكد أنّ ذلك الحراك إنما كان في منطلقاته وأهدافه تعبيراً أصيلاً عن تطلعات شعبية كويتية للإصلاح والتغيير، ولا تعيبه محاولات بعض أطراف السلطة ومراكز القوى لاختراقه أو استغلاله، وهي محاولات حذّر منها أكثر من طرف شعبيّ معارض وأعلن رفضه لها.**

بقيت كلمة تقدير لابد منها للدكتور حمد العيسى على جهده القيّم في إعداد مواد هذا الكتاب وترجمتها والتعليق عليها، وهو جهد متواصل بذله ويبذله عن طيب خاطر في كتب سابقة وفي هذا الكتاب وفي الكتب المقبلة، التي أضافت وستضيف إلى المكتبة العربية جديداً مفيداً يستحق الانتباه... وختاماً، للدكتور حمد العيسى شكري وامتناني على تفضله بطلب كتابة هذا التقديم مني، فقد أتاح لي فرصة للإدلاء برأيي في مثل هذا الموضوع الحيوي، الذي سيكون عنوان التطور الديمقراطي في بلادنا الكويت عندما تتهيأ له الظروف وموازين القوى المناسبة.

أحمد الديين

الكويت في العاشر من يونيو من العام 2016

مقدمة المترجم

ما بعد المليون كلمة: دراسات نادرة

بدأت عملي في الترجمة في عام 2005، بعد تقاعدي المبكر من مهنتي الهندسية في «أرامكو». بدأت الترجمة باعتباري هاويا ودون أن آخذ في الحسبان الحاجز السيكولوجي المزعج المتمثل في الفكرة الخاطئة السائدة حتى بين المثقفين (**بل جهلة المثقفين**) بأن **المترجم** «**مبدع من الدرجة الثانية**»، وأيضا في ظل عدم وجود اهتمام رسمي أو غير رسمي مطلقا بهذه المهنة، وخاصة في الصحافة وأجهزة الإعلام؛ وقد ترجمتُ كتابا بعد آخر وواصلت العمل في صمت حتى تجاوزت حاجز المليون كلمة مترجمة في مارس 2015، أي بعد عشر سنوات تقريبا على بداية عملي في هذه الهواية التي أصبحت مهنتي، بل أضحت جزءا لا يتجزأ من هُويتي وحياتي.

ويمكنني تقسيم مساري في درب الترجمة، حتى الآن، إلى مرحلتين: (أ) مرحلة **المحاولة والتجريب والدوزنة**، واستمرت لفترة الخمس سنوات الأولى. وكانت ردود فعل القراء التي وصلتني مشجعة جدا وحفّزتني على المواصلة ودخول (ب) **مرحلة السعي إلى التطوير والإتقان والانتشار**، واستمرت لخمس سنوات ثانية، وتلقيت فيها أيضا ردود فعل إيجابية من القراء؛ ما جعلني أقرر، بعدما تجاوزت حاجز المليون كلمة مؤخرا خلال عشر سنوات وعبر أكثر من 25 كتابا (بخلاف ترجماتي في الصحافة، والتي لم أجمعها بعد) أن أقدّم في الخمس السنوات الثالثة مشروعا خاصا ونوعيا إلى القراء من ابتكاري، وهو «**مختارات د. حمد العيسى-دراسات نادرة**»، الذي سأحاول فيه تقديم ترجمات لدراسات نادرة وفريدة ونوعية وموجهة إلى النخبة الثقافية في مختلف المجالات.

وأجد من المناسب هنا أن أشير إلى أن التحدي الحقيقي في مجال

الترجمة بالنسبة إليّ ليس في عملية الترجمة في حد ذاتها، بل في «**اختيار المادة**» التي سأترجمها؛ لأن أمامي عشرات الملايين من المواد التي تصلح للترجمة، **ولكنني كباحث، قبل أن أكون مترجما، يهمني خدمة القارئ بصورة مثالية عبر تقديم مادة فريدة ونادرة كما أسلفت**، وهذه عملية شاقة. ويمكنني القول، بدون تحفظ، إن كل مادة أترجمها تنتج عن الاطلاع والوقوف على عشر مواد منتقاة وجيدة في الموضوع نفسه؛ وهي عملية مرهقة وتحتاج إلى نَفَسٍ طويل ووفرة المال، لأنني أترجم غالبا مواد منشورة في مصادر أكاديمية نوعية وغير متاحة مجانا للقراءة؛ بل ينبغي قراءة ملخصها القصير عبر «النت»، ثم شراء المادة، ومن ثم قراءتها بالكامل وتحديد صلاحيتها. وهكذا، ينبغي شراء عشر مواد تقريبا، ثم قراءتها واستيعابها جيدا، ثم اختيار أفضلها قبل أن أبدأ في عملية الترجمة.

ويسعدني أن يكون الكتاب الخامس في «**مختارات د. حمد العيسى- دراسات نادرة**» مخصصا للكويت مجدداً، لاسيما بعد ردود الفعل الإيجابية على ترجمتي لكتاب «**ربيع الكويت: مقدمات الحكومة المنتخبة؟!**» التي وصلتني من شباب الكويت خاصة ودول الخليج عامة، رغم قلتها بسبب الصعوبة التي واجهها الناشر في توزيع الكتاب. وأرجو أن ينال كتابي هذا رضا القراء الكرام، لاسيما لأنني قد حرصت فيه على تقديم حلول للمشاكل السياسية، كما سيتضح في الفصول الخامس والسادس والثامن، بدلا من مجرد عرض المشاكل كما حدث في كتابي السابق. وسيلاحظ القارئ أنني أعدت نشر معظم مواد كتاب «**ربيع الكويت: مقدمات الحكومة المنتخبة؟!**» نظراً لأهميتها وكونها تنسجم مع رسالة هذا الكتاب. وكالعادة اخترنا بعناية عدة ملاحق لتعزز رسالة الكتاب.

وأود أن اشكر أخي وصديقي **المفكر السياسي الكويتي البارز الأستاذ أحمد الديين** على تفضله بكتابة تقديم للكتاب وكذلك تقديم بعض الملاحظات الثاقبة والألمعية التي سنشير إليها في هوامش الكتاب.

أرجو أن تجد، عزيزي القارئ/القارئة، قدرا من المتعة وبعض الفائدة في هذا الجهد المتواضع. والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

د. حمد بن عبد العزيز العيسى

الدار البيضاء - المملكة المغربية

2016-6-6

1 رمضان 1437

الفصل الأول

ارتفاع سقف المعارضة يغير قواعد السياسية الكويتية(*) (مارس 2016)



البروفيسور كريستيان كوتس أولريخسن

(*) مقال بقلم البروفيسور كريستيان كوتس أولريخسن نشر بتاريخ 17 مارس 2016 على موقع «**وورلد بوليتكس ريفيو**». والبروفيسور أولريخسن هو أستاذ في **كلية هنري إم. جاكسون للدراسات الدولية**، جامعة ولاية واشنطن، سياتل، الولايات المتحدة. وهو زميل في معهد بيكر في الولايات المتحدة وزميل في مركز تشاتام هاوس بلندن، وزميل زائر أيضا في مركز الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. أحدث كتبه بعنوان «**دول الخليج في الاقتصاد السياسي الدولي**»، بالغريف ماكميلان للنشر، عام 2015، 288 ص. وهو محرر كتاب «**الاقتصاد السياسي لدول الخليج العربية**» (إلغر للنشر، 2012، 780 صفحة، لندن)، وهو أيضا مؤلف كتاب «**خليج غير آمن: نهاية اليقين الاقتصادي/السياسي وبداية التحول إلى اقتصاد ما بعد النفط**»، سي. هيرست وشركاه للنشر، لندن، عام 2011، 288 صفحة. (العيسى)

ارتفاع سقف المعارضة يغير قواعد السياسية الكويتية

تواجه الكويت خلال 2016 مجموعة من التحديات المحلية والإقليمية التي يمكن تلخيصها كالتالي:

(1) غموض مسألة الخلافة على العرش [بعد تولي الشيخ نواف الأحمد الحكم]؛

(2) انخفاض أسعار النفط العالمية بشكل حاد؛

(3) تهديد من جماعات متطرفة مثل ما يسمى «الدولة الإسلامية».

وكل واحدة من هذه القضايا يمكنها أن تنهي حالة الاستقرار السياسي «النسبي» الذي تتمتع به الكويت منذ الانتخابات التشريعية الأخيرة في يوليو 2013[*].

والخطر الذي تواجهه الأسرة الحاكمة في الكويت هو أن سنوات الهدوء السياسي الأخيرة أخفت ولكنها «لم» تحُلّ العديد من المحفزات «الاجتماعية -السياسية -الاقتصادية» التي تسببت في السخط الذي ظهر خلال 2011-2012، ويمكن أن يتكرر. **وبالإضافة إلى ذلك، بدأت الحكومة الكويتية تسلك، في سياستها الداخلية، بشكل متزايد، الأسلوب الاستبدادي لدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وهو سلوك يتصادم مع الانفتاح السياسي النسبي الذي ميز الكويت تاريخيا عن جيرانها الإقليميين.**

(*) نشر هذا المقال قبل قيام الأمير بحل مجلس الأمة الـ14 (مجلس يوليو 2013) في 16 أكتوبر 2016. (العيسى).

صراعات داخل أسرة آل صباح

اتسمت السنوات الست من يناير 2006، عندما أصبح الشيخ صباح الأحمد الصباح أميراً للكويت، وعام 2012، عندما أجريت الانتخابات التشريعية في شهري فبراير 2012 وديسمبر 2012، بعدم استقرار سياسي طويل ومنهك، كما اتسمت بركود اقتصادي. فقد تم إجراء خمس انتخابات برلمانية خلال تلك الفترة، كما جرى تشكيل أكثر من 12 حكومة مختلفة. وفي الواقع، كان آخر برلمان أكمل مدته الدستورية (4 سنوات) هو برلمان عام 2003.

هذا الشكل المتكرر من النزاع التنافسي يعكس إلى حد ما عواقب العمل بنظام سياسي هجين يتكون من مجلس وزراء «معين» من قبل الأمير وبرلمان «منتخب» شعبيا! وهذا الوضع يؤدي إلى عدم وجود آلية لضمان الدعم البرلماني لمقترحات الحكومة. ونتيجة لذلك، فإن البرلمان في كثير من الأحيان يعمل كجبهة معارضة لسياسة الحكومة. وأدى قرار الأمير جابر الأحمد عام 2003 فصلَ منصب ولي العهد عن منصب رئيس الوزراء إلى مفاقمة حدة الصراع بين البرلمان والحكومة، لأنه سمح للنواب بانتقاد رئيس الوزراء، وهو الأمر الذي لم يكن ممكنا قبل قرار فصل المنصبين، لأن العرف يمنع نقد أمير المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، لا يسمح القانون بتأسيس الأحزاب السياسية رسميا، وهو وضع يماثل جميع دول الخليج الأخرى. ووفقا لذلك، تقدم معظم الشخصيات السياسية مبادرات خدماتية/ شعبوية لإرضاء الناخبين وتعطيها الأولوية فوق المصلحة الوطنية. ويتم حصد رأس المال السياسي لنواب الخدمات هؤلاء من خلال حماية الحقوق الاقتصادية للناخبين ضد سوء إدارة الحكومة المتصورة أو الفساد، وليس من خلال برنامج فكري (أيديولوجي) واضح وثابت.

وتزامن صعود المعارضة السياسية المطرد بعد عام 2006، فضلا عن الانقسامات الاجتماعية، مع تصاعد صراعات الأجنحة داخل أسرة آل الصباح. وفي حين تم اختبار سقف النشاط المعارض المسموح به وتم تجاوزه، لم يعرف آل صباح والجماعات السياسية الراسخة كيفية صنع

الاستقرار السياسي؛ ما يجعل السياسة الكويتية ديناميكية وسائلة وغير مستقرة تماما في الوقت نفسه.

لقد أخفت سنوات الهدوء السياسي الأخيرة العديد من المحفزات «الاجتماعية - السياسية - الاقتصادية» للسخط الشعبي ولكنها لم تحلّها.

ولا توضح هذه الفترة فقط نوع القلقلة التي تحدث عندما تتقاطع خلافات الأجنحة داخل الأسرة الحاكمة مع السياسة، بل أيضا كيف يمكن لمناورات أجنحة الأسرة الحاكمة أن تمتد وتتسرب إلى خارج حدود القصر لتؤجج وتنشط المشهد السياسي والساحة العامة. وتعود جذور عدم الاستقرار إلى أزمة الخلافة الوجيزة التي شهدتها الكويت في يناير عام 2006، بعد وفاة الأمير جابر الأحمد الصباح، الذي حكم الكويت لمدة 29 عاما. **وكان خليفة الأمير جابر، المعين منذ فترة طويلة، ولي العهد الشيخ سعد العبدالله الصباح، مصابا بمرض خطير في ذلك الوقت وغير لائق طبيا للحكم**(*). ومع تصاعد القلق بأن سعد لن يكون قادرا صحياً على أداء اليمين الدستورية، تَفاوض أعضاء من أسرة آل صباح مع رئيس وأعضاء البرلمان [على عزل الشيخ سعد العبد الله و] نقل السلطة إلى الأخ غير الشقيق لجابر، وهو رئيس الوزراء الشيخ صباح الأحمد.

ونتيجة لهذه الأزمة، جرى احتكار السلطة في فرع واحد من أسرة آل صباح، فرع الجابر، وكُسر العرف التقليدي المتبَع منذ تسعة عقود بتناوب الإمارة بين فرعي الجابر والسالم، وهو عرف يعود تاريخه إلى الشيخ مبارك الكبير، مؤسس الكويت الحديثة، الذي حكم خلال الفترة 1896 -1915. فحتى عام 2006، كانت السلطة داخل الأسرة الحاكمة يتم التناوب عليهما

(*) انظر الفصل السابع: "**مجلس الأمة الكويتي يعزل الأمير ويحسم أزمة الخلافة**"، ص-263. وانظر الملحق رقم (7): «**قالت الصحافة العربية عن أزمة الخلافة الكويتية**»، ص-431، والذي يحتوي على تقرير صحيفة القبس عن جلسة مجلس الأمة التي جرى فيها عزل الأمير سعد **والذي رصد أبرز أعراض مرض الشيخ سعد (ص-466) وهي: (1) تكرر الجلطات؛ و(2) فقدانه للذاكرة؛ و(3) عدم قدرته على النطق؛ و(4) عدم قدرته على الحركة؛ و(5) عدم قدرته على التركيزِ**. المصدر: جريدة القبس، 25 يناير 2006. الرابط: /http://alqabas.com/34116. (العيسى)

دائما بين فرع الجابر وفرع السالم[*]، وكلاهما يتحدر من اثنين من أبناء مبارك الكبير، واللذين حكم كل منهما كأمير بعد وفاة الأب. وبعد أن حكم اثنان من الجابر تباعا، عزز فرع الجابر مكانته في قمة الأسرة الحاكمة .**ثم عزز صباح الأحمد من هيمنة فرع الجابر وفاقم الخلل داخل الأسرة، بعدما قام بتسمية أخيه غير الشقيق، نواف الأحمد، وليا للعهد، بدل تعيين خليفة من فرع السالم. وهذه الخطوة لا تضمن فقط وصول أمير ثالث على التوالي من فرع الجابر بعد صباح الأحمد، بل تشير، أيضا، إلى أن ولي العهد القادم سيأتي - لا محالة- من فرع الجابر أيضا.**

ونتجت عن هذا التحول السلالي خلفية ملتهبة جديدة يتقاطع فيها الصراع الملكي الداخلي مع سياسة المعارضة نظراً لأنه دشن تنافساً جديداً بين أعضاء بارزين آخرين من فرع الجابر على منصب **ولي عهد المستقبل** قبل حدوث الخلافة الحتمية من الأمير صباح إلى ولي العهد الشيخ نواف. ومع تفاقم التوترات السائدة داخل الأسرة الحاكمة بعد عام 2006، سعى الشيوخ الشباب الطموحون والمتنافسون [على منصب ولي ولي العهد الحالي أو ولي عهد المستقبل] من فرع الجابر إلى التلاعب بالفصائل السياسية على نطاق أوسع كأداة لإضعاف الشيوخ المنافسين[**]. وفي حين أن مثل هذه المكائد

(*) في الحقيقة أنّ عُرف التبادل بين فرعي الجابر والسلم لا يعود في تاريخه إلى الشيخ مبارك الكبير، ذلك أنّه ورَّث الإمارة لابنه الأكبر جابر، ولكن العرف بدأ بعد وفاة جابر وتولي أخيه سالم الإمارة ثم تولي أحمد بن جابر، وهذا يعني أنّ العرف بدأ مع تولي أحمد الجابر في واقع الحال الحكم في العام 1921، وليس في عهد مبارك الذي ورّث ابنه الأكبر. (الديين/العيسى). وفي الواقع كسر فرع السالم هذا العرف أولا عام 1965 عندما تولى الشيخ صباح السالم الصباح (ح. 1965 -1977) الحكم مباشرة بعد وفاة أخيه الأمير عبد الله السالم الصباح (ح. 1950 -1965) بدلا من تطبيق مبدأ التناوب بتولي الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح الحكم (ح. 1977 - 2006). ولكن ربما كان السبب هو كون الأمير صباح السالم قد عُين وليا للعهد قبل صدور الدستور في 11 نوفمبر 1962 وبدأ العمل به رسمياً في 29 يناير 1963 والذي نص على أن «الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح». كما أن صباح السالم كان هو الأكبر حيث ولد عام 1913 بينما ولد الشيخ جابر الأحمد عام 1926. (العيسى).

(**) يشكك المفكر السياسي الكويتي الأستاذ أحمد الديين في صحة هذه الفرضية التي تعتبر «**الحراك الشعبي في الأعوام الأخيرة كانعكاس لصراع أطراف داخل السلطة، ما يخالف الحقائق والوقائع التي تؤكد أنّ ذلك الحراك إنما كان في منطلقاته وأهدافه تعبيراً أصيلاً عن تطلعات شعبية كويتية** =

كانت تجري سابقا خِفية وبعيدا عن الساحة العامة، فإن بزوغ وسائل الإعلام الجديدة وشبكات التواصل الاجتماعي خلق صدىً هائلاً ساهم في تضخيم التأثير المحتمل لتلك النزاعات العائلية في السياسة العامة.

وكانت هذه هي خلفية الاضطراب والخلل السياسي الذي تطور خلال 2006-2011، إذ تم حل ثلاثة برلمانات منتخبة(*) بعدما فشلت في التعاون المثمر مع تسع حكومات شُكلت وانهارت بصورة تكاد تكون معتادة وروتينية. ولذلك أصبحت السياسة الكويتية على حافة الانفجار قبل فترة معتبرة من بداية الانتفاضات الشعبية التي اندلعت في جميع أنحاء المنطقة ابتداء من يناير 2011. ولكن ذلك الربيع العربي زاد من قوة وشجاعة التحدي الشعبي، وتقاطعت المظاهرات التي يقودها الشباب تدريجيا مع موجة من الإضرابات والسخط الشعبي بعد تسرب مزاعم عن فساد سياسي هائل، وبلغت الاضطرابات ذروتها مع استقالة رئيس الوزراء ناصر المحمد الصباح في 30 نوفمبر 2011.

ومن ثم اكتسح المرشحون الإسلامويون والقبليون انتخابات مجلس الأمة في فبراير 2012، إذ حصلت المعارضة على 34 من 50 مقعدا. ولكن بعد أربعة أشهر أبطلت المحكمة الدستورية انتخابات المجلس لأسباب إجرائية وأعادت البرلمان السابق، الذي كان قد انتخب في عام 2009. وتسبب هذا القرار في صدمة هائلة في **المؤسسة السياسية الكويتية**، ثم تفاقمت الأزمة عندما رفضت أغلبية نواب مجلس 2009 الحضور إلى مبنى المجلس في أغسطس 2012 لينعقد المجلس ويباشر نشاطه لتأكيد معارضتهم لحل مجلس فبراير 2012.

= **للإصلاح والتغيير، ولا تعيبه محاولات بعض أطراف السلطة ومراكز القوى لاختراقه أو استغلاله، وهي محاولات حذّر منها أكثر من طرف شعبيّ معارض وأعلن رفضه لها»**. انظر «تقديم» الأستاذ أحمد الديين لهذا الكتاب، ص-25. (العيسى)

(*) انظر **جدول-1: تاريخ مجلس الأمة الكويتي: 1963-2016**، ص108. (العيسى)

الأمير يغير نظام التصويت
ويخفض عدد الأصوات لكل ناخب من 4 إلى 1

وعندما أُعلن، أخيرا، في أكتوبر 2012 عن انتخابات جديدة في ديسمبر، صدر في الوقت نفسه مرسوم أميري مثير للجدل لأنه غيّر نظام التصويت وخفض عدد الأصوات لكل ناخب من 4 إلى 1، **ولذلك قاطعت المعارضة والعديد من منظمات المجتمع المدني انتخابات ديسمبر 2012، ما أدى إلى انتخاب برلمان يتمتع بأغلبية ساحقة موالية للحكومة**، وهو البرلمان الذي أبطلته المحكمة الدستورية مرة أخرى لأسباب إجرائية في يونيو 2013. وفي انتخابات يوليو 2013، انقسمت المعارضة الهشة التي ظهرت في عام 2012 ونتج عن ذلك استعادة التوازن غير المستقر السابق بين القوى السياسية الكويتية، والذي لا يزال مستمراً حتى اليوم.

الصراع على لحظة الخلافة التي تلوح في الأفق

بالرغم من أن الأمير صباح يبلغ من العمر 87 عاما، فإنه يتمتع بصحة جيدة عموما[*]، ولكن تفاقم الصراع على خلافته الوشيكة بين شيوخ طموحين للترقي السلالي من فرع الجابر. ونظراً إلى أن الأسرة الحاكمة الكويتية لا يوجد لديها ترتيب صلب محدد مسبقا للخلافة، سواء من خلال مبدأ البكورة[**] (Primogeniture) أو أساليب أخرى، فإن هناك ضرورة قصوى لإدارة المنافسة بين الشيوخ الطموحين للخلافة بشكل حذر ومتوازن لمنع -أو

(*) يشير تقرير صحفي بقلم المحلل السياسي البريطاني الشهير **سايمون هندرسون** إلى الأمير صباح الأحمد كان قد زُرع في جسده منظّم لضربات القلب قبل توليه الحكم بسنوات. المصدر: نشرة «موجز سياسي»، رقم (1073)، بتاريخ 27 يناير 2006، وهي بقلم سايمون هندرسون، زميل رفيع لدراسات الخليج والطاقة في **معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**، واشنطن، دي سي. (العيسى)

(**) مبدأ البكورة في الحكم (Primogeniture): أي حق الابن البكر في وراثة الحكم عن والده دون إخوته. وقد طبق هذا المبدأ تاريخياً لتوريث العقارات (الأراضي)، ومن ثم طُبق في وراثة المناصب والألقاب في الأنظمة الملكية. فمثلا في البحرين، ورث الملك الحالي حمد بن عيسى آل خليفة الحكم عن والده الأمير عيسى بن سلمان آل خليفة. ومن ثم عين الملك حمد ابنه الأكبر سلمان وليا للعهد ليحكم بعده. (العيسى)



الجريدة aljarida www.aljarida.com

السبت 20 أكتوبر 2012م

داخل العدد زوايا EXTRA تهتم بغذائها لقوام رشيق ص 13

الأمير يأمر الحكومة بتعديل آلية التصويت

- «التوجيه انطلق من مسؤولية أستشعرها تجاه ما يهدد البلاد ورغبة في تصحيح مثالب النظام الانتخابي»
- «لن نقبل اختطاف إرادة الأمة بالأصوات الجوفاء والبطولات الزائفة»
- «لن نقبل أن تشل فوضى الشارع وشغب الغوغاء حركة الحياة والعمل في البلاد»



اقتصاد





Obama Vs Romney

«الأغلبية» المبطلة: مقاطعة الانتخابات ترشحاً وتصويتاً... واعتصامات ومسيرات

- مصادر وزارية لـ الجريدة: التعديل يتجه نحو اعتماد الصوت الواحد في الدوائر الخمس
- الشهاب يحمل القضاء مسؤولية استقرار الأوضاع

حجز كلي لقطاعات «الداخلية»

العقوبات لن تردع إيران والتدخل العسكري أمر

وعندما أُعلن أخيرا في أكتوبر 2012 عن انتخابات جديدة في ديسمبر، صدر في الوقت نفسه مرسوم أميري مثير للجدل لأنه غيّر نظام التصويت **وخفض عدد الأصوات لكل ناخب من 4 إلى 1، ولذلك قاطعت المعارضة والعديد من أعضاء المجتمع المدني انتخابات ديسمبر 2012، ما أدى إلى انتخاب برلمان يتمتع بأغلبية ساحقة موالية للحكومة**، وهو البرلمان الذي أبطلته المحكمة الدستورية مرة أخرى لأسباب فنية في يونيو 2013. (أولريخسن)

على الأقل- تقليل الفتنة داخل الأسرة. ونظراً إلى حقيقة هيمنة فرع الجابر على القصر، بحكم الأمر الواقع، احتدّت المنافسة بين أبناء إخوة الأمير صباح اليوم على شكل مناورات مكثفة لخلافة ولي العهد الحالي.

دور مجلس الأمة في حسم عملية الخلافة

ولفهم سبب شراسة هذا الصراع على السلطة، الذي طغى على الحياة العامة الكويتية منذ عام 2006، يجب معرفة دور مجلس الأمة في عملية الخلافة. ينظم الدستور الكويتي مسائل الخلافة وينص على أن مجلس الأمة يجب أن يوافق على اختيار الأمير لولي عهده بأغلبية الأصوات في جلسة خاصة. وفي حالة عدم موافقة مجلس الأمة على مرشح الأمير، ينبغي على الأمير تقديم أسماء ثلاثة مرشحين(*) إلى المجلس لكي يختار أحدهم بأغلبية الأصوات. ومن هنا يتضح لماذا يسعى شيوخ آل صباح المتنافسون على منصب ولي العهد القادم إلى بناء تحالفات داخل مجلس الأمة، لا بل وتمتد تلك التحالفات إلى ما وراء المجلس لتشمل تعبئة فصائل المجتمع السياسية والاقتصادية وكذلك تسريب وترويج اتهامات بالفساد عن الخصم.

(*) يشير المحامي والمفكر السياسي **محمد عبد القادر الجاسم** إلى أنه «**بحسب الرأي الدستوري الأرجح، فإنه لا يجوز أن يكون المرشح الذي تم رفض تعيينه بداية من بين الثلاثة**»، انظر الملحق رقم (6)، ص-420. (العيسى)

1 ساعة @Salnesf **سامي عبداللطيف النصف**



سندفع في القادم من السنوات ثمن تفرغ البعض فقط للسرقات عندما كانت الفوائض بالمليارات بدل من بناء الدولة وخلق الموارد البديلة والتاريخ لا يرحم

مؤكداً أنه سيستخدم حقه الدستوري وفق الأطر المعروفة

الراشد: سأواجه المبارك بمعلومات خطيرة



● علي الراشد

أعلن النائب علي الراشد انه ينتظر معلومات خطيرة وبموجبها سيواجه سمو رئيس الوزراء تحت قبة عبدالله السالم نافيا أنه ينوي النزول الى الشارع ولكنه سيستخدم حقه الدستوري وفق الأطر الدستورية.

وكشف الراشد أن رئيس الحكومة متوافق مع الفريق البرتقالي ولا يزال يجتمع معهم، وهذا ما صرح به النائب السابق مسلم البراك حول اجتماعه بالأغلبية المبطلة واتفاقه معهم على عدم تغيير النظام الانتخابي.

وبين ان النائب السابق مبارك الدويلة كان يتصل على البعض لتوزيرهم في التشكيلات الحكومية، لافتا الى وجود أكثر من «أحمد عز» في الكويت.

وأضاف: أكاد أجزم ان المجلس الحالي لن يكمل مدته الدستورية، لكن أتمنى أن يكون اعتقادي خطأ، متوقعا ان يرد سمو أمير البلاد أي قانون لتعديل الانتخابات الى صوتين حتى وأن أقرته الأغلبية في مجلس الأمة.

شهد الحراك السياسي الكويتي مؤخراً تطوراً مثيراً بعدما تحول اثنان من أبرز السياسيين الليبراليين المؤيدين للحكومة إلى صفوف المعارضة وكان ذلك التحول «ضمنياً» ولم يُعلن عنه بشكل رسمي، وهما الكاتب الصحافي المرموق والوزير الأسبق للإعلام ورئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية الحالي كابتن طيار سامي النصف (فوق)، وعلي الراشد رئيس مجلس الأمة (ديسمبر 2012) والوزير الأسبق. (العيسى)

ومن المتوقع أن يخلف ولي العهد الحالي الشيخ نواف الأحمد الصباح (78 عاما) أخوه غير الشقيق الأمير صباح الأحمد بصورة سلسة بدون جدال ولا نزاع، ولذلك يتركز الصراع الداخلي الحالي على منصب ولي العهد القادم بعد أن يصبح الشيخ نواف أميرا للكويت في نهاية المطاف. وينحصر التنافس الحالي بين شيخين كلاهما من أبناء إخوة الأمير صباح الأحمد:

(أ) الأول هو رئيس الوزراء السابق **الشيخ ناصر محمد الصباح**، [77 عاماً؛ مواليد عام 1940] الذي أقيل من منصبه في عام 2011 **ولكنه يتمتع بتأييد الاقلية الشيعية في الكويت والعائلات التجارية الراسخة ونخبة الأعمال؛**

(ب) الثاني هو نائب رئيس الوزراء السابق **الشيخ أحمد الفهد الصباح** [54 عاماً؛ مواليد عام 1963] وهو ابن بطل كويتي [الشيخ فهد الأحمد الذي] قتل في بداية الغزو العراقي للكويت عام 1990. **ويتمتع الشيخ أحمد بدعم من أقوى قبائل الكويت ويرتبط بشكل وثيق مع المعارضة السياسية، ممثلة في كتلة العمل الشعبي، وهي ائتلاف [وطني] لقوى متنوعة، ليبرالية وقبلية وإسلاموية محافظة.**

لقد خاض ناصر وأحمد معركة طويلة وشرسة ضد بعضهما البعض بدون تفكير تقريباً في الأضرار الجانبية(*) (Collateral Damage). وتسارع التنافس المتبادل بشكل حاد منذ عام 2011. فقد حث ناصر، رئيس الوزراء آنذاك، في يونيو 2011، النواب الذين تحالف معهم على استجواب أحمد فهد الأحمد، الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير النفط، حول مخالفات مزعومة في عقود حكومية تقدر بـ900 مليون دولار. ولكن استقال الشيخ أحمد لتجنب الاستجواب. **وبعد شهرين، سرب حلفاء الشيخ أحمد وثائق بنكية تشير إلى أن الشيخ ناصر وثلث النواب تقريبا كانوا ضالعين في**

(*) أي بصورة أنانية ونرجسية ذاتية لا تأبه لتأثير ذلك الصراع الضار والمدمر على المصلحة العامة للدولة والمجتمع واحتمال وقوع فتنة وانشقاق. (العيسى)

فضيحة فساد سياسية[*] - مالية أخرى وتعد الأضخم في تاريخ الكويت، وهي الفضيحة التي أدت إلى قيام المعارضة الغاضبة باقتحام مبنى مجلس الأمة، ما أدى لإقالة ناصر في أواخر نوفمبر 2011. ولم يتم الكشف عن تفاصيل تحويلات مليونية قيل إنها من بعض شيوخ آل صباح إلى حسابات بعض النواب مقابل ضمان دعمهم في مجلس الأمة، ولكن المعلومات المسربة كانت متسقة مع ممارسات سابقة في الكويت.

ومع تفاقم التوترات داخل أسرة آل صباح بعد عام 2006، قام الشيخان المتنافسان بـ «التلاعب» في الفصائل السياسية على نطاق أوسع كأداة لإضعاف بعضهما البعض.

التنافس يزداد شراسة

واستأنف أحمد، في ديسمبر 2013، بشكل مثير، حملته العنيفة لتقويض منزلة ناصر، الذي يظن البعض أنه مرشح الأمير صباح المفضل لمنصب ولي العهد القادم. ففي ذلك الشهر، زعمت تدوينة مجهولة على «تويتر» أن الشيخ أحمد بحوزته شريط فيديو يحتوي على تسجيل لشيخ بارز من آل صباح وهو يتآمر -كما زُعم- ضد الدولة مع شخصية سياسية كبيرة. ولم تكشف التدوينة عن هوية الرجلين ولكن البعض افترضوا أن الشيخ هو ناصر المحمد والآخر هو رئيس مجلس الأمة الراحل جاسم الخرافي [1940 -2015]. وبقيت تفاصيل الشريط سرية لأن الحكومة الكويتية فرضت على الفور تعتيماً إعلامياً كاملاً، إذ منعت نشر أو بث أي مواد عن هذه المسألة.

(*) انظر الفصل العاشر: **نيويورك تايمز: التحقيق في الفساد يهز الكويت، ص-325.** (العيسى)





المتنافسان على منصب ولي ولي العهد الحالي أو ولي عهد المستقبل:
(يمين) أحمد الفهد: 54 عاماً؛ مواليد عام 1963. وناصر المحمد: 77 عاماً؛ مواليد عام 1940. (العيسى)





وبعد شهرين، سرب حلفاء الشيخ أحمد وثائق بنكية تشير إلى أن الشيخ ناصر وثلث النواب تقريبا كانوا ضالعين في فضيحة فساد سياسية/ مالية أخرى وتعد الأضخم في تاريخ الكويت، وهي الفضيحة التي أدت إلى قيام المعارضة الغاضبة باقتحام مبنى مجلس الأمة، ما أدى إلى إقالة ناصر في أواخر نوفمبر 2011. (أولريخسن)



تغريدة مجهولة المصدر عن «الشريط»

الوضع الحالي فاسد لأبعد الحدود.. وعلى السلطة ألا تترك الأمور دون توضيح فهي تملك كل أدوات كشف الحقيقة

السعدون للأمير: الأمر يتعلق بكيان الدولة والأسرة .. وإذا صح «الشريط» فنحن أمام طامة كبرى

- محاسبة الفاسدين ليست فتنة إنما اجتثاث للفساد
- هناك حديث عن تحويلات بالملايين والمليارات وبالأسماء وتشمل مختلف مواقع السلطات بالاضافة الى تحويل بـ 7 مليارات وآخر لاسرائيل ولا نعلم هل هو غسيل أموال؟
- البعض يتحدث عن تحويل بـ 30 مليونا وآخر بـ 38 .. وهذا «فتوش»
- الأمر قد يصل للانهيار .. وأتساءل ألا نستطيع أن نواجه بعض «الكلكجية»
- مخطط لتمرير 4 اتفاقيات أخطر من «الأمنية» .. ومستعد لمناظرة الزياني

الرئيس السعدون يعلق على قضية الشريط ويصفه بالطامة الكبرى في حالة صحته!


قدم بلاغاً للنائب العام في توقيت تم اختياره بعناية ويعكس الثقة بالقضاء

الخرافي: «الشريط» مؤامرة شيطانية لزعزعة الاستقرار

- مواقع التواصل الاجتماعي تدعي وجود الشريط الصوتي لدى أحمد الفهد
- هدفهم إحداث فتنة لتخلو الساحة أمامهم وهو ما لن يحصل

معالي المرحوم رئيس مجلس الأمة الأسبق جاسم الخرافي يصف الشريط بأنه «مؤامرة شيطانية لزعزعة الاستقرار»

وعادت، في أبريل 2014، قضية «شريط الانقلاب» كما سميت إلى الظهور، بعدما كرر الشيخ أحمد الفهد تلك المزاعم أمام النائب العام كشاهد على هذه القضية. وتسببت تصريحاته في ضجة هائلة، خاصة على تويتر لأنها جاءت في توقيت سياسي حساس بالفعل، إذ قام زعيم المعارضة مسلم البراك بتأسيس ائتلاف للمعارضة في مجلس الأمة وكشف النقاب عن مشروع للإصلاح يطالب بـ«**نظام برلماني كامل**»، ومنع تصويت الوزراء في مجلس الأمة واستقلال القضاء وتعديل قانون العقوبات. وفي هذا السياق الملتهب، أصدر النائب العام في الكويت ضرار العسعوسي أمراً بمنع نشر وبث أي مواد حول قضية «شريط الانقلاب» بأي وسيلة، ما دفع خمسة نواب إلى الاستقالة من مجلس الأمة احتجاجا على عدم قدرتهم على استجواب وزراء الحكومة حول هذه المسألة.

وانتهت حالة الغموض السياسي التي سببها «شريط الانقلاب» في مارس 2015، عندما أغلق النائب العام ملف القضية وأسقط الاتهامات المزعومة، وظهر أحمد الفهد على التلفزيون الرسمي ليتراجع عن ادعاءاته ويسحبها، مع تقديم اعتذار علني إلى الأمير [وإلى ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وإلى السلطة القضائية وإلى الشيخ ناصر المحمد الصباح، رئيس الوزراء السابق، وإلى رئيس مجلس الامة السابق جاسم الخرافي]. ويبدو من المرجح أن أحمد قد تعرض لضغوط من وراء الكواليس لإصدار مثل هذا الاعتراف المهين بالذنب، فقبل أيام فقط، كان أحمد قد اتهم النائب العام بتجاهل أدلة رئيسة عن المؤامرة المزعومة، وتعهد بتقديم المزيد من المعلومات بشأن مزاعمه عن الانقلاب والفساد السياسي، وأكد على تويتر أنه «لن يهدأ له بال حتى يتم تقديم المسؤولين عن المؤامرة إلى العدالة».

ناصر المحمد كسب معركة «الشريط»... تقريباً!

وبالرغم من خروج ناصر المحمد كـشبه منتصر تقريباً على أحمد الفهد في هذه الجولة الحديثة من الصراع على الخلافة بينهما، فإن حادثة «شريط الانقلاب» تقدم لنا مجرد لمحة عما يرجح أن يصبح نزاعا مريراً وشرساً بشكل متزايد على منصب «ولي العهد القادم» كلما زاد تقدم الأمير صباح في السن واقتربت الكويت من لحظة الخلافة الحتمية من صباح إلى نواف. **وفي حين أُجبر أحمد على ما يبدو على التراجع عن مزاعمه حول «شريط الانقلاب»، فليس هناك ما يشير إلى أنه قد تخلى عن طموحه لأن يصبح أميرا، وبالتالي فإنه لا يزال يشكل تهديدا لناصر وفصيله والمؤسسة السياسية الكويتية ككل.**

قمع المعارضة بقسوة:
سحب الجنسية من 33 كويتيا معارضاً

وبخلاف الماضي، تسربت التوترات الناتجة عن صراع الخلافة الشرس من غرف القصر المغلقة إلى ساحة السياسة الداخلية المفتوحة، لاسيما بعد اتخاذ الحكومة سلسلة من التدابير القاسية التي أكدت أن تسامح الحكومة مع المعارضة السياسية قد تراجع إلى حد كبير. فقد تم تجريد 33 كويتيا[*] من جنسياتهم خلال 2014 -2015، وهو إجراء غير مسبوق وتكتيك وصفته مؤسسة **فريدوم هاوس** بأنه «أداة سياسية ضد منتقدي الحكومة». وامتد ذلك القمع الصارم أيضا إلى وسائل الإعلام. ففي أبريل 2014، علقت وزارة الإعلام تراخيص صحيفتين مرتبطتين بالمعارضة وبالشيخ أحمد لنشرهما مقالات حول مؤامرة الانقلاب المزعومة. كما سحبت الحكومة لاحقاً تراخيص اثنتين من القنوات التلفزيونية في يوليو 2014، وألغت جنسية مالك

(*) لا يشمل هذا الرقم من سحبت جنسياتهم بالتبعية، حيث خسر -مثلاً- أكثر من 50 شخص الجنسية نظراً لتبعيتهم لمعارض واحد. (الديين/العيسى)

إحداهما. وبعد أقل من سنة، تم إلغاء تراخيص ثلاث قنوات أخرى. وفي الوقت نفسه، أصدرت الحكومة قانونا جديدا للإعلام يجرّم المعارضة على الإنترنت، واعتقلت العشرات من النشطاء بتهمة إهانة الأمير و«الإساءة إلى الدستور»(*).

(*) شملت عملية القمع السياسي مؤخراً النساء لأول مرة في تاريخ الكويت، إذ صدر ضد الناشطة سارة الدريس حكم بالسجن لسنة وثمانية شهور مع الشغل والنفاذ، بتهمة المس بالذات الأميرية عبر تويتر وخرجت من السجن بعفو أميري. كما حُكم على الناشطة الحقوقية رنا السعدون بالسجن ثلاث سنوات بتهمة المس بالذات الأميرية أيضاً بعدما قامت بإعادة بث خطاب مسلم البراك "لن نسمح لك" عبر يوتيوب. كما تعرضت الكاتبة والناشطة رانيا السعد أيضا للملاحقة بتهم كالتجمهر والمشاركة في مسيرة غير مرخصة والاعتداء على رجال الأمن. انظر الملحق (2): تحقيق صحافي: كويتيات من الحراك السياسي إلى قاعات المحاكم، ص-365. (العيسى)



الشيخ أحمد الفهد يعتذر عبر تلفزيون الكويت:

«بسم الله الرحمن الرحيم سيدي حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أتشرف بأن ارفع إلى مقام سموكم الكريم والى مقام سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ولأسرة الصباح الكرام ولرجال السلطة القضائية الأفاضل ولسمو الشيخ ناصر المحمد وعائلته الكريمة ولمعالي جاسم الخرافي وعائلته الكريمة اعتذاري وبالغ أسفي الشديدين على ما بدر مني من مساس وإساءة وتجريح بقصد أو بغير قصد خلال الفترة الماضية نتيجة المعلومات والمستندات التي وصلتني وتتعلق بمصالح الوطن ظننت أنها صحيحة وذات مصداقية، أما وقد تأكد لدى الجهات القضائية المختصة عدم صحتها وسلامتها فإن الرجوع إلى الحق فضيلة»!! المصدر: «العربية.نت»، 26 مارس 2015. (العيسى)



وامتد القمع الصارم أيضا إلى وسائل الإعلام، ففي أبريل 2014، علقت وزارة الإعلام تراخيص صحيفتين مرتبطتين بالمعارضة وبالشيخ أحمد الفهد لنشرهما مقالات حول مؤامرة الانقلاب المزعومة.



الوطن

AL-WATAN

kuwait.tt

اشتراكات جريدة الوطن 1822255

استنكرته منظمات عالمية وأبانت مثالبه آراء قانونية.. وحذرت من انعكاساته نقابات وناشطون ونقابة الصحافيين: نرفض الدولة البوليسية

إغلاق الصحف.. عيب وإعابة!



اننى باغية واحد

ماذا أنتم فاعلون؟!







الوطن

AL-WATAN

kuwait.tt

د. محمد الهيفي

الدكتور/عبد الحليم محمد حمود

حذروا من أنهم سيواجهونه بردة فعل قوية.. وأشاروا إلى عقد جلسة خاصة إذا أغلقت الوطن أو صحف أخرى

نواب: إغلاق الصحف.. استجواب قد يطيح بالحكومة



تواصل الاستنكار لأي توجه لإغلاق الصحف

احتجاجات على إغلاق الصحف!!



الوطن

AL-WATAN

kuwait.tt

almomtaz

القضاء أنصف الوطن وأمر بوقف تنفيذ كل القرارات الصادرة من وزارة التجارة وما ترتب عليها

أشرقت.. شمس الوطن

بأمر القضاء، صحيفة الوطن الكويتية تعاود الصدور بعد 25 يوما من التوقف بقرار حكومي



وافق مجلس الوزراء الكويتي على مشروع مرسوم بسحب الجنسية الكويتية من أحمد جبر الشمري (فوق) صاحب «قناة اليوم» الفضائية و«صحيفة عالم اليوم» و«ممن يكون قد كسبها معه بطريق التبعية»، كما قرر سحب الجنسية من النائب المعارض السابق عبد الله حشر عايد البرغش (تحت) وثلاثة من أشقائه. (العيسى، نقلاً عن بي بي سي أونلاين، 21 يوليو 2014). وعادت الجنسية لهما عبر القضاء.





من فوق إلى تحت(*) الناشطات السياسيات: رانيا السعد ثم رنا السعدون ثم سارة الدريس. شملت عملية القمع السياسي مؤخراً النساء لأول مرة في تاريخ الكويت، إذ صدر ضد سارة الدريس حكم بالسجن لسنة وثمانية شهور مع الشغل والنفاذ، بتهمة المس بالذات الأميرية عبر تويتر، وخرجت من السجن بعفو أميري. كما حكم على رنا السعدون بالسجن ثلاث سنوات بتهمة المس بالذات الأميرية أيضاً بعدما قامت بإعادة بث خطاب مسلم البراك «لن نسمح لك» عبر يوتيوب. كما تعرضت الناشطة رانيا السعد للملاحقة بتهم كالتجمهر والمشاركة في مسيرة غير مرخصة والاعتداء على رجال الأمن. انظر **الملحق (2): تحقيق صحفي: كويتيات من الحراك السياسي إلى قاعات المحاكم**، ص-365. (العيسى)

(*) بالترتيب الأبجدي للاسم الأول. (العيسى)

كما يمثل مسار النائب المعارض الأبرز مسلم البراك منذ عام **2012** دليلا إضافيا يؤكد المعايير المنبثقة حديثاً للسلوك السياسي والمعارضة في الكويت في ذلك الوقت. وينتسب البراك إلى واحدة من أكبر وأقوى القبائل في الكويت [قبيلة مطير] ويمتلك نفوذاً كبيرا بين الكويتيين الأكثر فقرا والأدنى تعليما الذين يشعرون بأن الحكومة لا تمنحهم نصيبهم العادل في المجالين السياسي والاقتصادي. فمنذ وصوله للمرة الأولى إلى مجلس الأمة في عام **1996**، اكتسب البراك بالفعل سمعة هائلة لتجاوزه «الخطوط الحمراء» لسقف المعارضة المسموح بها، إذ عبر عن مشاعر ضد النظام جرت العادة ألا تخرج من المجالس الخاصة. ولكنْ بحلول أكتوبر **2012** خطب البراك في حشد جماهيري ضد نظام الصوت الواحد الذي فرضه الأمير، إذ قال «صاحب السمو، باسم الأمة، لن نسمح لك بالحكم الفردي.. صاحب السمو، كيف تريد أن تُذكر في كتب التاريخ؟ هل تريد أن يكتب أنه تحت حكم الأمير صباح الأحمد تم سجن قادة الرأي؟».



ويمتلك مسلم البراك نفوذاً كبيرا بين الكويتيين الأكثر فقرا والأدنى تعليما الذين يشعرون بأن الحكومة لا تمنحهم نصيبهم العادل في المجالين السياسي والاقتصادي. فمنذ وصوله للمرة الأولى إلى مجلس الأمة في عام 1996، اكتسب البراك بالفعل سمعة هائلة لتجاوزه «الخطوط الحمراء» لسقف المعارضة المسموح بها، إذ عبر عن مشاعر ضد النظام جرت العادة ألا تخرج من المجالس الخاصة.

الجدول-1: تاريخ النائب مسلم البراك الانتخابي في مجلس الأمة(*)

العام	الدائرة	المركز	عدد الأصوات	النتيجة
1992	الـ16؛ العمرية	الثالث	1,341	خسر
1996	الـ17؛ جليب الشيوخ	الأول	1,556	فاز
1999	الـ17؛ جليب الشيوخ	الأول	2,860	فاز
2003	الـ17؛ جليب الشيوخ	الثاني	3,040	فاز
2006	الـ17؛ جليب الشيوخ	الأول	8,095	فاز
2008	الـ17؛ جليب الشيوخ	الأول	14,043	فاز
2009	الـ4	الأول	18,779	فاز
فبراير 2012	الـ4	الأول	**30,118**	فاز(**)

(*) الجدول من إعداد د. حمد العيسى، والأرقام نقلا عن «**قاعدة بيانات السياسة الكويتية**» للبروفيسور مايكل هيرب: (http://www.kuwaitpolitics.org/). (العيسى)

(**) **حصل على أكثر من 30 ألف صوت وهو أكبر عدد من الأصوات في تاريخ الكويت. (العيسى)**

وبعد أيام، أُلقي القبض على البراك، ما أدى إلى خروج أكبر مظاهرة في تاريخ الكويت، إذ جرت مناوشات بين المتظاهرين وأجهزة الأمن لأسابيع. وأُتهم البراك بـ«إهانة» و«تقويض مكانة» الأمير بموجب بند دستوري يجرم انتقاد الأمير. **وحكم على البراك في أبريل 2013 بالسجن لمدة 5 سنوات، ولكنه ظل طليقا بعدما دفعت كفالة إلى حين البت في الاستئناف. وخفضت محكمة الاستئناف في يناير 2015 الحكم على البراك إلى عامين، وهو ما أيدته محكمة النقض في مايو.** ثم اختفى البراك ولكنه اعتقل أخيرا في يونيو 2015 مع 13 من أقاربه الذين اتهموا بمساعدته على تجنب الاعتقال. وبعد خمسة أيام، أعلنت **منظمة هيومن رايتس ووتش** أن «البراك وضع في الحبس الانفرادي في عنبر مخصص عادة للسجناء المحكوم عليهم بالإعدام»، وأضرب البراك عن الطعام حتى تحقق طلبه في الخروج من الحبس الانفرادي.

وهكذا اتضح تراجع تسامح الحكومة مع المعارضة السياسية بشكل كبير. وفي أعقاب اعتقال البراك، انحلت وتفككت بسرعة القاعدة الشعبية التي احتشدت بسرعة حوله في الأيام الصاخبة خلال 2011-2012، ما أدى -جزئيا- إلى فضح ضعف تحالف المعارضة «الواسع» الذي أسسه البراك. فقد ثبت أنه من السهل التوحد ضد قرار أو شخص معين مثل رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح في عام 2011، أو تغيير الأمير لنظام التصويت في عام 2012، ولكن من الصعوبة الاتفاق على خطة مشتركة للأهداف والتكتيكات داخل تيارات المعارضة. وهكذا، تفكك وانفض التحالف العريض الذي اتفق على مقاطعة انتخابات ديسمبر 2012 وهو التحالف الذي شمل شخصيات سياسية ليبرالية، مثل السياسي المخضرم والنائب السابق أحمد الخطيب والجماعات القبلية والإسلاموية المحافظة، بما في ذلك الإخوان المسلمون والسلفيون، خاصة بعد إعلان الكتلتين الليبرالية والسلفية عن عودتهما إلى السياسة البرلمانية قبل انتخابات يوليو 2013.



حددت جلسة 9 يونيو المقبل لنظر موضوع القضية أمامها

«الاستئناف»: حكم حبس البراك 5 سنوات باطل

حبس المغرد راشد العنزي سنة و8 أشهر وتأييد حبس المغرد الضاوي سنتين مع وقف النفاذ

تشديد عقوبة الجويهل إلى السجن 8 أشهر في قضية الإساءة إلى إحدى القبائل

● أنور العنزي

● مسلم البراك

خفضت محكمة الاستئناف في يناير 2015 الحكم على السياسي المعارض مسلم البراك من خمس سنوات إلى سنتين.

ملاحظتان هامتان

وينبغي تسجيل ملحوظتين تنظيميتين حول هذه المسألة:

الملحوظة الأولى «عامة»، وهي أن التصدعات في حركة المعارضة الواسعة أكدت التحديات التي تواجه الجهات السياسية الفاعلة في بيئة لا تسمح بالأحزاب السياسية الرسمية، وبدلا منها يجتمع السياسيون حول **منابر** غامضة تعكس أجندات **شخصية وشعبوية**، بدلا من أجندة **أيديولوجية ثابتة** توحدهم وتصهرهم.

والملحوظة الثانية «تكتيكية»، وهي أن حوادث مفصلية مثل اقتحام مجلس الأمة في نوفمبر 2011 وخطبة مسلم البراك النارية في أكتوبر 2012 **أضعفت المعارضة السياسية**، لأنها دقت إسفينا بين الأنصار المتصلبين للإصلاح الراديكالي المتمثل في تقليص سلطة الأسرة الحاكمة، من جهة، ومن جهة أخرى، الكثير من الشخصيات السياسية المعتدلة غير الراغبة في التفكير بمثل هذه التدابير الراديكالية. ويعدّ إعلان مسلم البراك في مارس 2013 عن إنشاء **ائتلاف المعارضة** مثالا نموذجيا للملحوظة الثانية. **فبعدما طالب الائتلاف بأن تشكل الأغلبية البرلمانية الحكومة، بدلا من أن يعينها الأمير، انتقد النائب المعارض السابق الصيفي مبارك هذه الخطوة؛ لأنها راديكالية «أكثر من اللازم»، وزعم أن ما يصل إلى 17 عضوا من الائتلاف نفسه متفقون معه.**

وقدمت الملحوظتان المذكورتان آنفا «**ثغرات**» سهلت للحكومة اختراق صفوف المعارضة وتفكيكها، ما سمح لها باستهداف المتظاهرين وإضعاف حركة المعارضة من خلال مزيج من: حملة إعلامية موجهة وحوار وقمع. ووقع هذا الرد متعدد الأوجه بينما كانت العائلة الحاكمة بقيادة الأمير تحاول، **متأخرة**، إعادة التماسك في مواجهة تحدّ شعبي غير مسبوق على هيمنتها السياسية في الكويت، ولإعادة توحيد جبهتها في مواجهة اضطرابات الربيع العربي السياسية الواسعة في المنطقة. وتواصل كبار أسرة آل صباح،

بقيادة الأمير، مع زعماء القبائل الرئيسة التي قاطعت انتخابات ديسمبر 2012، وحصلوا على تعهدهم بالعودة إلى الساحة السياسية. ومن ثم، نجحوا في تحييد لاعب رئيسي ومؤثر في المعارضة. ومن المرجح أن القيادات القبلية قد تراجعت عن مقاطعة الانتخابات لكي تكبح انتفاضة شباب القبائل في المناطق ذات الأغلبية القبلية في مدينة الكويت، والذين شاركوا في مناوشات مع قوات الأمن في أوائل عام 2013.

وبالإضافة إلى هذا الضغط على القبائل، دشنت الحكومة سلسلة من المبادرات لإعادة التواصل مع جيل الشباب الذي أصبح جريئا ويسعى ليحصل على تمثيل سياسي لائق. وشملت المبادرات **اجتماعا في مقهى** حظي بتغطية إعلامية مكثفة بين وزراء وشيوخ شباب من آل صباح، من جهة، ومدونين وناشطين على الإنترنت، من جهة أخرى، **وتشكيل المجلس الوطني للشباب** لإعطاء الشباب منبرا للتعبير عن همومهم وإيصال صوتهم إلى صناع القرار، **كما تم تدشين حملة من قبل الديوان الأميري بعنوان «الكويت تسمع»**.

لعنة انخفاض سعر النفط:
الإصلاحات الاقتصادية بين المطرقة والسندان

أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية منذ منتصف عام 2014 إلى مناقشات ساخنة حول السياسة العامة في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى عن الإجراءات المطلوبة لزيادة الإيرادات غير النفطية والحد من التعرض لتقلبات أسعار الطاقة وتخفيف الضغوط المالية المتزايدة بسرعة. وحذر الأمير صباح في أكتوبر عام 2015، عند افتتاح دورة البرلمان، من أن الإيرادات الحكومية قد انخفضت بنسبة 60%، ما يضاعف الحاجة إلى خفض الإنفاق الحكومي وفرض المزيد من الإصلاحات الاقتصادية. وناشد النواب على مساندة مبادرات الحكومة الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وحذر رئيس الوزراء جابر مبارك الصباح بالمثل في افتتاح البرلمان في أكتوبر 2013، من أن نظام الرفاهية الاجتماعية الكويتي غير قابل



سمو الأمير استقبلهم وثمنوا توجيهاته ووعدوا بنقلها إلى أبناء العشائر

وجهاء القبائل: السمع والطاعة لسمو الأمير.. و«لا» للمسيرات

فلاح بن جامع: ولاؤنا للأسرة الحاكمة.. وضد المظاهرات

سلطان بن حثلين: صاحب السمو حريص دائما على أبنائه ووطنه

ناصر بن طعزة: نطلب من صاحب السمو تهدئة الأمور وهو ليس بأمر غريب عليه

جزاع العجران: «لا» للاختناقات والتشنجات والغاء آراء

مطلق بورقبة: مع الأمير

وتواصل كبار أسرة آل صباح، بقيادة الأمير، مع زعماء القبائل الرئيسة التي قاطعت انتخابات ديسمبر 2012، وحصلوا على تعهدهم بالعودة إلى الساحة السياسية. ومن ثم، نجحوا في تحييد لاعب رئيسي ومؤثر في المعارضة.

للاستمرار، وهو تحذير لم يأبه به أحد في ذلك الوقت الذي كان فيه سعر النفط أكثر من 100 دولار للبرميل. ولكن بعد مرور سنتين توقعت وزارة المالية أول عجز في الميزانية منذ 15 سنة وقدر بـ27 مليار دولار للسنة المالية 2015 -2016، ما وضع حدا لأكثر من عقد من الفوائض المالية ذات الخانتين [أي أكثر من 10 مليار].

ولذلك بدأت الحكومة تقترح مبادرات لخفض دعم الوقود وتقليل أجور القطاع العام وفرض ضرائب على الشركات والمبيعات، ما يتطلب موافقة البرلمان ليصبح قانونا. ويأمل وزراء الحكومة أن العلاقة التعاونية التي يتمتعون بها حاليا مع **مجلس الأمة** سوف تخفف من الحساسية السياسية للإصلاحات الاقتصادية. ولكنْ حتى لو تمكنت الحكومة من تجنب عاصفة سياسية كبرى داخل **مجلس الأمة**، فإن المواطنين الكويتيين يعارضون بشدة تقليص امتيازاتهم، كالخدمات العامة المجانية والمرافق المدعومة بشكل كبير، كالوقود والكهرباء والماء. فقد أدت محاولة الحكومة خفض دعم الديزل في عام 2015 إلى غضب شعبي عارم وتبنى العديد من النواب لاحقاً مواقف شعبوية كمدافعين عن مصالح المواطنين ضد الحكومة.

وعند السعي إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية حساسة، مثل إلغاء دعم المحروقات وزيادة الإيرادات، تتحرك حكومة الكويت في بيئة سياسية داخلية أكثر صعوبة بكثير من جميع دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء البحرين.

ويواجه صناع السياسة الكويتية معضلة حرجة. فعلى الرغم من كون الضغوط المالية الصعبة التي تواجه البلد واضحة ومعترفا بها على نطاق واسع من المواطنين، فإن أي أمل في تمرير وفرض الإصلاحات الاقتصادية يجب أن يتم تلطيفه بسبب الحالة الشعبوية الملتهبة التي تهيمن على السياسة الكويتية. ففي غياب الأحزاب السياسية القانونية، تشكل المبادرات الشعبوية الطريقة الأكثر فعالية للنواب لكسب تأييد الرأي العام، سواء من خلال إنجاز خدمات وتوفير فرص العمل لناخبيهم أو من خلال تصوير أنفسهم كمدافعين شجعان عن ثروة البلد التي تبددها الحكومة، كما يزعمون. كما أن حقيقة

كون العديد من المبادرات الحكومية المقترحة حاليا تنطوي على تقليص الإنفاق أو فرض أتعاب ورسوم إضافية تزيد كثيراً من احتمال اتخاذ العديد من النواب مواقفَ شعبوية، مقدمين المكاسب الشخصية على المصلحة الوطنية. وفي هذا السياق، يمكن أن تتصاعد بسرعة المعارضة السياسية ضد هذه التدابير التقشفية التي ستلحق ألماً اقتصادياً موجعاً بالناخبين وتتحول إلى أزمة هائلة وغير مسبوقة للحكومة.

ووفقا لذلك، تحركت الحكومة قدما وبحذر مفرط، لاسيما بالمقارنة مع تحركات مماثلة نحو مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية (تخفيض الدعم، زيادة الأسعار، وفرض الضرائب) في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. وبالرغم من أن وزارة المالية شكلت لجنة للنظر في ترشيد الدعم بعد فترة وجيزة من انتخابات عام 2013، فإنها لم تنشر نتائجها وتوصياتها. وردا على تقرير في أغسطس 2015 في صحيفة الراي الكويتية، التي تتمتع بعلاقات وثيقة مع مجتمع الأعمال، بأن وزارة المالية تفكر في فرض ضرائب على السلع الكمالية ورسوم على الطرق السريعة، وتوسيع نطاق الضرائب لكل الشركات المحلية والأجنبية، أكد وزير المالية، أنس الصالح، أن الحكومة ليست لديها خطط لفرض ضرائب على الأفراد. وأضاف الصالح أن الحكومة لم تتخذ قرارا بشأن ترشيد الدعم حتى تنتهي اللجنة من دراسة العواقب المحتملة لرفع دعم الوقود والطاقة والمياه، دون أن يعطي جدولا زمنيا. وأعلن مجلس الوزراء، في مارس 2016، أنه وافق على فرض ضريبة 10% على أرباح جميع الشركات في الكويت؛ ولكن هذه الضريبة لا تزال في حاجة إلى موافقة البرلمان ولم يُعط أي جدول زمني لتنفيذها.

الراي Alrai

الإثنين | يومية شاملة | 36 صفحة | 100 فلس

عاشور لـ «الراي»: أؤيد تغيير النظام السوري... لكن لا نريد استبدال ديكتاتور بآخر



الانتخابات المقبلة ستكون صعبة وقوية لأن من قاطع... سيشارك

- جاهل من يظن أن دول الخليج بعيدة عن استراتيجية إعادة رسم المنطقة
- السعودية قبل الكويت أعطت استقلالية للقضاء الجعفري وهم الآن توسعوا في رخص بناء المساجد أكثر مما لدينا

(ص 5)

www.alraimedia.com

10 في المئة ضريبة على الشركات وأرباح الأفراد فوق الـ 50 ألف دينار

الكويت تدخل زمن الضرائب

«الراي» تنشر مسوّدة مشروع القانون: إعفاء الشركات النفطية وأرباح الأسهم بخلاف المؤسسات المالية... وأحكام لمنع التهرّب الضريبي



أقفلت مداخل ومخارج محطة الحاويات بالشاحنات... و«الموانئ» سجلت قضية



«دولة» كي جي إل

وردا على تقرير في أغسطس 2015 في صحيفة الراي الكويتية، التي تتمتع بعلاقات وثيقة مع مجتمع الأعمال، بأن وزارة المالية تفكر في فرض ضرائب على السلع الكمالية ورسوم على الطرق السريعة وفي توسيع نطاق الضرائب لكل الشركات المحلية والأجنبية، **أكد وزير المالية، أنس الصالح، أن الحكومة ليست لديها خطط لفرض ضرائب على الأفراد. وأضاف الصالح أن الحكومة لم تتخذ قرارا بشأن ترشيد الدعم حتى تنتهي اللجنة من دراسة العواقب المحتملة لرفع دعم الوقود والطاقة والمياه، دون أن يعطي جدولا زمنيا. وأعلن مجلس الوزراء، في مارس 2016، أنه وافق على فرض ضريبة 10٪ على أرباح جميع الشركات في الكويت.** ولكن هذه الضريبة لا تزال في حاجة إلى موافقة البرلمان ولم يُعط أي جدول زمني لتنفيذها.

وعند السعي إلى تنفيذ إصلاحات الدعم وتدابير لزيادة الإيرادات، يجب على الحكومة أن تبحر عبر بيئة سياسية داخلية أكثر صعوبة بكثير من جميع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى باستثناء البحرين، التي توجد لديها أيضا رقابة برلمانية صاخبة بشأن الإجراءات التنفيذية. ولكن صناع القرار في دول مثل قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة لا يحتاجون أن يأخذوا في الحسبان سوى رد فعل الجمهور فقط على السياسات الحساسة؛ وفي المقابل يتطلب البرلمان الكويتي النشط من المسؤولين أن يأخذوا في الاعتبار رد فعل سياسي محتملا من النواب قد يؤدي إلى أزمة سياسية كبرى [كحل الحكومة و/أو مجلس الأمة]. وهكذا يجد المسؤولون الحكوميون الكويتيون أنفسهم محاصرين بين المطرقة والسندان، إذ يوازنون بين الرغبة في الاستقرار السياسي مقابل الحاجة إلى اتخاذ قرارات اقتصادية صعبة، مع المخاطرة بتأجيج المعارضة البرلمانية ضد سياسة الحكومة، ما سيُنهي فترة الهدوء السياسي النسبي الحالي.

الاضطراب الإقليمي.. الإرهاب يضرب الكويت!

شهدت الكويت في 26 يونيو 2015 أسوأ هجوم ارهابي يصيبها منذ ثلاثة عقود بعدما فجر انتحاري ينتمي إلى ما يسمى «الدولة الإسلامية» نفسه وقتل 27 شخصا في مسجد الإمام الصادق الشيعي في مدينة الكويت. ونفذ التفجير مواطن سعودي، وكانت العملية تهدف إلى تأجيج التوترات الطائفية المرتفعة في الكويت بالفعل، إذ استهدف الإرهابي مركز المجتمع الشيعي الحساوي في الكويت، وهم الشيعة الذين يتحدرون في الأصل من منطقة الإحساء في المملكة العربية السعودية، خلال صلاة يوم الجمعة الثانية في شهر رمضان. ولم تتعرض الكويت لمثل هذا الهجوم الخطير منذ ديسمبر 1983، عندما حدثت تفجيرات منسقة ضد سفارتي الولايات المتحدة وفرنسا ومبنى لمؤسسة البترول الكويتية[*].

(*) تشير مصادر معلوماتية إلى أن منفذ تلك التفجيرات التي أدت إلى وفاة خمسة وجرح أكثر =

وأثبت الهجوم على مسجد الإمام الصادق ضعف وسرعة تأثر الكويت بردود الفعل العكسية للاضطرابات الإقليمية في سوريا والعراق، وأكد كذلك الارتباط الوثيق بين الاستقرار «الاجتماعي-السياسي» الداخلي و«الاضطراب الإقليمي» الأوسع. **فقد استغلت مجموعات سنية وشيعية في الكويت رخاوة الرقابة المالية الحكومية وأرسلت مساعدات مالية ولوجستية إلى الجماعات المتمردة والموالية للحكومة، أي إلى جميع أطراف الحرب الأهلية في سوريا. وأدت تداعيات هذه الممارسات، قبل الهجوم الإرهابي في يونيو 2015، إلى إفساد التوازن الطائفي الدقيق في الكويت، ما أدى إلى تفاقم التوترات الداخلية ووصولها إلى مستويات خطيرة. فقبل يومين فقط من التفجير، استقال النائب الشيعي فيصل الدويسان من مجلس الأمة بعد سجال تضمّن شتائم طائفية مع النائب السني حمدان العازمي.**

= من 60 شخص على الأقل هي **جهة شيعية كويتية مؤيدة لحزب الدعوة العراقي الإرهابي** احتجاجا على دعم الكويت للعراق في حربه مع إيران 1980 -1988. (العيسى)



الكويت تبكي شهداء «الصادق»

- «داعشي» يفجر نفسه داخل المسجد موقعاً 25 شهيداً و202 جريح
- الأمير: عدم إتاحة الفرصة لاستغلال العمل الإجرامي لضرب الوحدة الوطنية
- التعازي في المسجد الكبير... والغانم والمبارك و«الغرفة» و«المجتمع المدني» يشجبون



فجر انتحاري ينتمي إلى ما يسمى «الدولة الإسلامية» نفسه وقتل 27 شخصا في مسجد الإمام الصادق الشيعي في مدينة الكويت. ونفذ التفجير مواطن سعودي، وكانت العملية تهدف إلى تأجيج التوترات الطائفية المرتفعة في الكويت بالفعل، إذ استهدف الإرهابي مركز المجتمع الشيعي الحساوي في الكويت وهم الشيعة الذين يتحدّرون في الأصل من منطقة الإحساء في المملكة العربية السعودية، خلال صلاة يوم الجمعة الثانية في شهر رمضان.



المشاركون في تفجير مسجد الصادق

وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت الكويت بشكل كبير في تقديم المساعدة الإنسانية وغيرها من أشكال الدعم لسوريا منذ بدء الصراع في عام 2011. ونظمت دولة الكويت مؤتمرين دوليين للمانحين من الأمم المتحدة **لدعم الوضع الإنساني في سورية**، في يناير 2013 ويناير 2014، وتعهدت بتقديم أكثر من 800 مليون دولار كمساعدات إنسانية لسوريا. **وكان موقف الكويت يتناقض كليا مع موقف قطر، التي مولت واستضافت المعارضة السياسية لنظام الرئيس السوري بشار الأسد، ومع موقف المملكة العربية السعودية، التي أرسلت أسلحة للمقاتلين المناهضين للنظام. ولكن برزت الكويت أيضا -بشكل غير رسمي- كممول محوري في تقديم الدعم المالي للمتمردين، فضلا عن إرسال المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يسيطر عليها المتمردون. ووصف تحقيق استقصائي نشر في جريدة «ذا ناشينال»، التي تصدر بالإنكليزية من أبوظبي، في 2013 الكويت بأنها تمثل «مكتب الدعم اللوجستي» للمتمردين في سوريا، ويعود هذا بشكل رئيس إلى تدفق تبرعات مالية كويتية ومساعدات عسكرية وغير عسكرية «خاصة» مباشرة إلى مناطق الحرب في سوريا.**

كما تنظم العديد من القبائل الكويتية السنية باستمرار مناسبات لجمع التبرعات وهي مناسبات تطورت إلى منافسات بين القبائل حول من يجمع أكبر معونة لسوريا. ويسهل عملية جمع التبرعات بشكل غير رسمي انفتاح الكويت على المنظمات المستقلة والجمعيات الخيرية بصورة أكبر من جيرانها، إذ هناك أكثر من 80 منظمة مسجلة؛ ويسهّل العملية أيضا الأنظمة المصرفية الرخوة التي تعد قناة جذابة لتحويل الأموال إلى سورية نظراً إلى وجود مخاطر قليلة بسبب ضعف الرقابة المالية. وعلى وجه الخصوص، عدم وجود أي قانون لمكافحة تمويل الإرهاب، ما يشل قدرة الحكومة الكويتية على اتخاذ إجراءات صارمة ضد التبرعات الخيرية وضد الأفراد الذين يجمعون الأموال بشكل شخصي ثم يحولونها إلى الجماعات المتطرفة. وخلق هذا الوضع «ثغرة» تسهّل جمع الأموال الخاصة في دول خليجية أخرى، مثل الإمارات العربية المتحدة، وخصوصا قطر، ومن ثم إرسالها إلى طرف ثالث في تركيا أو إيران، ومن ثم تصل أخيراً إلى سوريا.

وهكذا استفاد السنة والشيعة في الكويت من رخاوة الرقابة الحكومية لإرسال مساعدات مالية ولوجستية إلى المجموعات المسلحة على طرفي الحرب الأهلية في سوريا.

ضغوط أمريكية على الكويت لوقف جمع التبرعات الخاصة لصالح المتمردين في سوريا

تكثفت الضغوط الدولية على الكويت، لاسيما من المسؤولين الامريكيين، في عامي 2013 و2014، مع زيادة عنف الجماعات المتمردة السورية، إذ انضمت، في بعض الحالات، إلى قوات «الدولة الإسلامية» هناك. وفي مارس 2014، ذكر وكيل وزارة الخزانة الأميركية ديفيد كوهين بصراحة أن الكويت أصبحت «بؤرة جمع التبرعات للجماعات الإرهابية في سوريا»، وأشار إلى أن وحدة التتبع المالي الجديدة التي أنشأتها الحكومة الكويتية في عام 2013 للتحقيق في المعاملات المالية المشبوهة وغسيل الأموال «لم» تعمل بعد. **وأدى ضغط الولايات المتحدة، أيضا، إلى استقالة وزير العدل ووزير الأوقاف الكويتي نايف العجمي في مايو 2014، بعدما زعم كوهين أن لدى الوزير تاريخا في «دعم الإرهاب»**. كما أحاطت بوزارة العجمي شكوك لسماحه للمنظمات غير الربحية والجمعيات الخيرية بجمع التبرعات في المساجد الكويتية، ما وصفه كوهين بأنه «إجراء يمكن استغلاله بسهولة من قبل جامعي التبرعات الإرهابيين في الكويت».

وأدت صدمة تفجير يونيو 2015 الانتحاري إلى إجراءات جاءت متأخرة لتشديد الرقابة على المتشددين المشتبه فيهم ولمراقبة النشاط المالي، كما أدت إلى حدوث هدنة لم تدم طويلا في السجال الطائفي المتصاعد، والذي كان يهدد بالخروج عن السيطرة قبل التفجير. وسواء وافق مجلس الأمة أم لم يوافق على «**الاتفاقية الأمنية الخليجية**» التي تم التوصل إليها من قبَل وزراء الداخلية في دول مجلس التعاون في الرياض في نوفمبر 2012، فمن المرجح أن تكون هذه الاتفاقية قضية مثيرة للجدل. فقد بقيت الاتفاقية سرا ولم يطلع

عليها الجمهور، ولكن المسودات المسربة تشير إلى منحها سلطات واسعة للأجهزة الأمنية في جميع دول مجلس التعاون الخليجي الست **لتنفيذ «اعتقالات عبر الحدود واحتجاز الأشخاص بدون محاكمة»**. وهي حالياً تمر بمرحلة مراجعة اللجنة التشريعية في برلمان الكويت، التي لا تزال الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تصادق عليها. **ولكن تبقى موافقة البرلمان مُستبعَدة، لأن النواب جادلوا بصخب بأنها «تنتهك الحقوق الدستورية للمواطنين الكويتيين»**؛ ولذلك من المرجح أن يقوم رئيس مجلس الأمة بتأجيل التصويت عليها لأطول فترة ممكنة لتفادي مواجهة مبكرة بين النواب والحكومة. **وإذا ما أديرت عملية مناقشة الاتفاقية بشكل سيئ، فيمكن أن يصبح التوازن بين الحريات المدنية والسياسية والأمن القومي بؤرة تصادم ملتهبة أخرى قد تقوض الهدوء الهشّ في الكويت وسط تصاعد حالة الغموض الاقتصادي.**

إجماع على مواجهة الاتفاقية الأمنية

■ رفض الاتفاقية سيوحد المطالب

@ma6goog

حمد الخلف

اعتبر المشاركون في اجتماع كتلة الأغلبية ان الاتفاقية الامنية الخليجية موجهة ضد الشعب الكويتي على وجه الخصوص لسلب هامش حرية الراي الذي منحه الدستور، مشددين على ضرورة توحد الشعب الكويتي للوقوف ضد هذه الاتفاقيات.

وذهبوا خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد بعد الاجتماع المغلق الذي عقدته كتلة الاغلبية بحضور بعض نوابها في ديوان النائب السابق احمد السعدون مساء امس الأول، إلى ان وقوف الشعب الكويتي ضد الاتفاقية هو الذي سيوحد صفوف المعارضة من جديد، وهو الأمر الذي قد يصل بنا الى الانتفاضة الشعبية.

واكدوا ان الاتفاقية تأتي مخالفة للدستور والقوانين المحلية، وانها ايضا تأتي بين دول متفاوتة في التشريعات وبالتالي فهي غير قانونية، مطالبين الشعب الكويتي بالوقوف ضد الاتفاقية والفساد حتى يسقطوا الحكومة والمجلس ويصلوا الى الاصلاحات السياسية المطلوبة.

تراجع

في البداية قال النائب السابق احمد السعدون: مع الأسف ان الكويت اليوم تتراجع وتوافق على توقيع الاتفاقية الامنية التي رفضتها سنة 81 لانها ضد الدستور، مضيفاً: اذا كانت الدول الخليجية الخمس لديها اسبابها في التوقيع على الاتفاقية لأن الحكم فيها فردي، فاقول للأسرة الحاكمة انكم لم تأتوا للحكم بحد السيف بل جئتم بتوافق مكونات الشعب الكويتي في ذلك الوقت.

وتساءل: ما الذي غير رأي الحكومة وجعلها توافق على توقيع اتفاقية غاية في السوء؟ مشيراً الى ان المادة الأولى في الاتفاقية الحالية تشير الى تعاون جميع الأطراف امنيا وفقاً للتشريعات الداخلية لديها، وهذا النص لا يحمي النصوص الدستورية المحلية، متسائلاً: كيف يتحدثون عن حماية الدستور والاتفاقية تعرض على المجلس وتناقش على اساس انها مشروع بقانون؟!

وتابع السعدون: ينص القانون في مادته الأولى للموافقة على الاتفاقية الأمنية، وبالتالي يصبح تشريعاً قائماً في الكويت، وهو ما يبين سوء النية في مدينة الحكومة، وعندما اعترضت على المادة 30 التي تتحدث عن تسليم الشخص الذي يرتكب جرائم سياسية، كان السبب ان المادة تشير الى كلمة اعتداء التي تعطي تعريفاً واسعاً بشكل مطلق.



● السعدون متحدثاً.. وبدا السلطان والخليفة والسلم والوسمي

تصوير هشام خبيز

يمثل تيارات سياسية أصدرت بيانات ضد الاتفاقية الامنية، وبالتحديد اعني وزير التجارة، فهو يمثل تيار التحالف الوطني، الذي ندد على لسان امينه العام بالاتفاقية الامنية، قائلا: ولذلك على وزيرهم ان يقدم استقالته، وإلا سيكون هذا «ضحك على الذقون».

ضرر

من جانبه، قال النائب السابق خالد السلطان، نريد ان نعيد تسمية الاتفاقية الامنية ونسميها باتفاقية إلجام وسحب حريات الشعب الكويتي، لان الكويت هي البلد الوحيد الذي لديه دستور وقوانين تحمي المواطن، وبالتالي الضرر من هذه الاتفاقية موجه الى الشعب الكويتي وحرياته وحقوقه.

رفض شعبي

واضاف السلطان ان الحالة اصبحت اليوم مهيأة لرفض شعبي لما تقوم به الحكومة، والحالة قد تنتهي بانتفاضة شعبية، لأن المسؤولية ليست مسؤولية

> السلطان: ضرر الاتفاقية موجه للشعب الكويتي
>
> الدلال: تهدف لجعل شعوب دول «الخليجي» في سجن كبير

وتمر «**الاتفاقية الأمنية الخليجية**» حالياً بمرحلة مراجعة اللجنة التشريعية في برلمان الكويت، التي لا تزال الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تصادق عليها. ولكن تبقى موافقة البرلمان مستبعدة، **لأن النواب جادلوا بصخب بأنها «تنتهك الحقوق الدستورية للمواطنين الكويتيين»**. **(أولريخسن)**.

البحث عن توازن سياسي جديد لاستيعاب تطور «قواعد اللعبة السياسية»

لقد كانت الكويت، منذ فترة طويلة، بشيراً بالتنمية السياسية في الخليج، إذ تعود أنماط معارضة الأسرة الحاكمة إلى عقود تسبق عصر النفط. فقد أدت حملة شعبية في عام 1938 إلى قيام مجلس تشريعي في الكويت، وامتدت الحملة نفسُها بسرعة إلى البحرين ودبي لتثبت كيف أنه، حتى في ذلك الزمن، يمكن لمطالب زيادة المشاركة المدنية أن تمتد إلى أنظمة سياسية أقل تقدمية في المنطقة. **وتعد حالة «عدم» وجود توافق سياسي أو رؤية للمرحلة المقبلة من التنمية السياسية في الكويت مسألة خطيرة.** فالكويت -مثل البحرين والمملكة الأردنية- محصورة بين منافسات شرسة لجماعات مصالح متجذرة وراسخة على نحو متزايد وتلتفّ حول الأسر الحاكمة **التي تتمثل استجابتها «الفطرية» لمطالب الإصلاح الصادقة (حريات ومساءلة ومشاركة في الحكم) في قمعها وكتمها.**

لقد كان الإرث التاريخي وإطار المشاركة المدنية التي نشأت في الكويت خلال القرن العشرين مصدرا لاستقرار نسبي من حيث الربط بين المجتمع والدولة وكذلك الاستيعاب والاستجابة لمطالب سياسية في منعطفات حاسمة في الماضي. وانبثقت في كل من الكويت والبحرين، منذ عام 2011، أطراف جديدة قوية أقل رغبة في احترام «قواعد اللعبة» التقليدية. **ولذلك بدأت القيود التي وضعت بعناية شديدة لسقف المعارضة المسموح بها تنهار، بينما تشعر الجماعات السياسية القائمة بالحيرة حول كيفية العمل مع الوافدين الجدد إلى اللعبة السياسية، والذين يحاولون إيصال صوتهم إلى الجميع وترسيخ مكانهم وتحقيق مطالبهم لإصلاح النظام السياسي.**

ومع هذه الخلفية، كافحت العائلة الحاكمة الكويتية والمشهد السياسي ككل مع هذه التغييرات الأساسية التي حدثت في السنوات الأخيرة بشأن «قواعد اللعبة» وحوافز وأهداف الجهات الرسمية وغير الرسمية المعنية،

والحدود الدقيقة للساحة السياسية نفسها. **ومع انتشار واسع لفاعلين يمثلون دوائر انتخابية متعددة ومتداخلة ويساندهم دعم شعبي أو دعم من الأسرة الحاكمة، تبحث السياسة الكويتية عن توازن جديد يمكن أن يستوعب مجموعة أكبر من القضايا والأهداف. فالكويت ليست نظاما ملكيا نموذجيا ولا نظاما ديمقراطيا كاملا، ومناخها السياسي الحالي يكشف التحديات التي تواجه التطور السياسي داخل نظام هجين يتميز بالاستبداد والانفتاح، فضلا عن زيادة التشرذم والتنوع.**

الفصل الثاني

ربيع الكويت: مقدمات الحكومة المنتخبة؟!
(ديسمبر 2014)

المؤلف في سطور



بروفيسور كريستيان كوتس أولريخسن هو أستاذ في **كلية «هنري إم. جاكسون» للدراسات الدولية**، جامعة ولاية واشنطن، سياتل، الولايات المتحدة، وهو زميل في **معهد بيكر في الولايات المتحدة** وزميل في **مركز تشاتام هاوس في لندن**، وزميل زائر أيضا في **مركز الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية**. أحدثُ كتبه بعنوان «**دول الخليج في الاقتصاد السياسي الدولي**»، بالغريف ماكميلان للنشر، عام 2015، 288 ص. وهو مؤلف كتاب «**الاقتصاد السياسي لدول الخليج العربية**» (إلغر للنشر، 2012، 780 صفحة، لندن) وهو أيضا مؤلف كتاب «**خليج غير آمن: نهاية اليقين الاقتصادي/ السياسي وبداية التحول إلى اقتصاد ما بعد النفط**» (سي. هيرست وشركاه للنشر، لندن، عام 2011، 288 صفحة).

وبتاريخ 23 فبراير 2013، نشرت جريدة «**الرياض**» **السعودية** الخبر التالي عن البروفيسور كريستيان كوتس أولريخسن:

ضاحي خلفان: لا نريد أفكار كوتس الشريرة!!

دبي - علي القحيص

أكدت وزارة الخارجية الإماراتية أن الدكتور كريستيان كوتس أولريخسن منع من دخول دولة الإمارات للمشاركة في مؤتمر نظمته **الجامعة الأميركية**

بالشارقة وكلية **لندن للاقتصاد والعلوم السياسية**، حيث كان من المقرر أن يتحدث عن الأوضاع السياسية الراهنة في مملكة البحرين.

واتصلت «الرياض» بالفريق ضاحي خلفان تميم، القائد العام لشرطة دبي، وقال «هذا إجراء طبيعي وعرف متبع في جميع الدول التي تحترم أنظمتها وسيادتها، وما اتخذ ضد كريستيان هو إجراء وقائي احترازي متبع من قبل كل الدول المعترف بها، سواء الغربية أو العربية. ولو حصل العكس لمنع من الدول الغربية، **لأن هذا الشخص تطاول كثيرا على أمن بلداننا الخليجية وسيادتها، ومنها الإمارات ومملكة البحرين؛ وقد تمادى كثيراً في النيل من سمعة بلداننا وسيادتها**». وأضاف خلفان أن الإجراء اتخذ من قبل أمن الدولة وليس من شرطة دبي، وهذا معمول به حتى في بلد «المغضوب عليه».

ورداً على سؤال «الرياض» لو دخل غير المرغوب فيه إلى الإمارات، هل يعتقل أم يمنع؟ فأجاب القائد العام لشرطة دبي: **إن كريستيان غير مرغوب فيه ويمنع دخوله البلاد لحماية أمنها واستقرارها من هذه الأفكار الشريرة**، وسبق أن اتخذت الدول الغربية هذا الإجراء مع كثير من وفود عربية رسمية وليس فقط مع أشخاص أو أفراد.

ربيع الكويت: مقدمات الحكومة المنتخبة؟!

الملخص: تتناول هذه الدراسة عدم الاستقرار السياسي بعد عام 2006 في الكويت، في سياق العمليات التاريخية للتنمية السياسية في تلك الإمارة. وتوضح الدراسة كيف أدت أنماط متكررة من المنافسة السياسية إلى **نظام سياسي** «**هجين**» يتكون من برلمان «**منتخب**» وحكومة «**معينة**»**!** وتحدد الدراسة التوترات في النظام السياسي الكويتي، الناتجة عن الارتفاع المطرد في سقف المعارضة السياسية على مدى العقد الماضي، فضلا عن الاختلالات المتزايدة، سواء داخل الأسرة الحاكمة أم المعارضة السياسية. وبينما تم اختبار حدود النشاط المعارض المسموح به وتجاوزه، لم يعرف آل صباح والجماعات السياسية الراسخة كيفية صنع الاستقرار السياسي؛ ما يجعل السياسة الكويتية ديناميكية وسائلة وغير مستقرة تماما في الوقت نفسه. الكويت ليست نظاما ملكيا نموذجيا ولا دولة تعددية حقيقية. ولذلك فهي تتحدى التصنيف السياسي السهل وتستحق اهتماما خاصا، بينما تجري إعادة كتابة «قواعد اللعبة» فيها في جو مسيّس للغاية وتزداد سخونته على نحو متزايد. **انتهى الملخص.**

(1) مقدمة:

لقد استدارت موجة السياسة والاحتجاج في الكويت دائرة كاملة وعادت إلى نقطة البداية منذ بدء الاضطرابات الإقليمية الأوسع في يناير عام 2011. لقد دعت المظاهرات، التي قادها الشباب في الغالب، إلى استقالة رئيس الوزراء، ناصر المحمد الصباح. وتقاطعت، تدريجيا، مع موجة من الإضرابات والغضب الشعبي بسبب اتساع نطاق الفساد السياسي؛ حتى بلغت ذروتها، وأطاحت بناصر المحمد الصباح في نوفمبر عام 2011. ثم سجل مرشحو المعارضة، وهم في الغالب من القبائل والإسلامويين، فوزاً ساحقاً في انتخابات مجلس الأمة في **فبراير عام 2012**، بعدما فازوا بـ34 مقعدا من المقاعد الخمسين. وبعد أربعة أشهر من استمرار التوتر الشديد بين البرلمان **المنتخب** والحكومة **المعينة**، ألغت المحكمة الدستورية نتائج الانتخابات لأسباب إجرائية، وأعادت البرلمان السابق الذي انتخب في عام 2009. **وتسبب هذا القرار في صدمات صاعقة لممارسي السياسية في الكويت، عندما حاول مجلس 2009 أن ينعقد ولكنه فشل!** ثم أثارت دعوة الأمير إلى انتخابات جديدة في أكتوبر 2012 جدلا صاخبا، لأنها كانت مرفقة بمرسوم أميريّ مثير للجدل؛ لأنه قلّص عدد الأصوات لكل ناخب من أربعة أصوات إلى صوت واحد! ولذلك قاطعت الشخصيات المعارضة والجمعيات السياسية تلك الانتخابات التي جرت في 1 ديسمبر 2012؛ ما أدى إلى انتخاب برلمان بأغلبية ساحقة موالية للحكومة، قبل أن تعلن أيضا المحكمة الدستورية بطلانه في يونيو 2013. وشهدت انتخابات البرلمان التالية في يوليو انقساما لائتلاف المعارضة الهش واستعادة توازن غير مستقر بين القوى السياسية داخل الكويت.

وتساهم هذه الدراسة في النقاش الدائر حول إعادة النظر في الفجوة بين الأنظمة الملكيِّة والجمهورية في الشرق الأوسط وتفحص تتابع الأحداث الدراماتيكية في الكويت وتحدد أهميتها العميقة لكل من الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. **وتوضح كيف أن الأنماط التاريخية للتطور**

السياسي في الكويت تقوّض الفرق الحاد بين النظامين الملكي والجمهوري. لقد عكست نتائج الممارسات السياسية الكويتية، طوال القرن العشرين، صراعا على السلطة والنفوذ بين العناصر «**الوراثية**» والعناصر «**التمثيلية المنتخبة**» للمجتمع الكويتي. وهذا الصراع لا يسبق فقط «الربيع العربي»؛ بل يسبق أيضا التأسيس الرسمي لدولة الكويت المستقلة في عام 1961.

الجولات المتكررة من المنافسة المحلية أدت، في آن واحد، إلى: الحد من استقلالية عمل العائلة الحاكمة، كما كشفت حدود النشاط السياسي والخيارات المتاحة للجهات الفاعلة من غير الأسرة الحاكمة. وتخلل هذه الاتجاهات حدثان محوريان في التاريخ السياسي الحديث للكويت:

(أ) إعادة ولبرلة (تحرر) السياسة البرلمانية بعد عام 1992؛ أي بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي؛

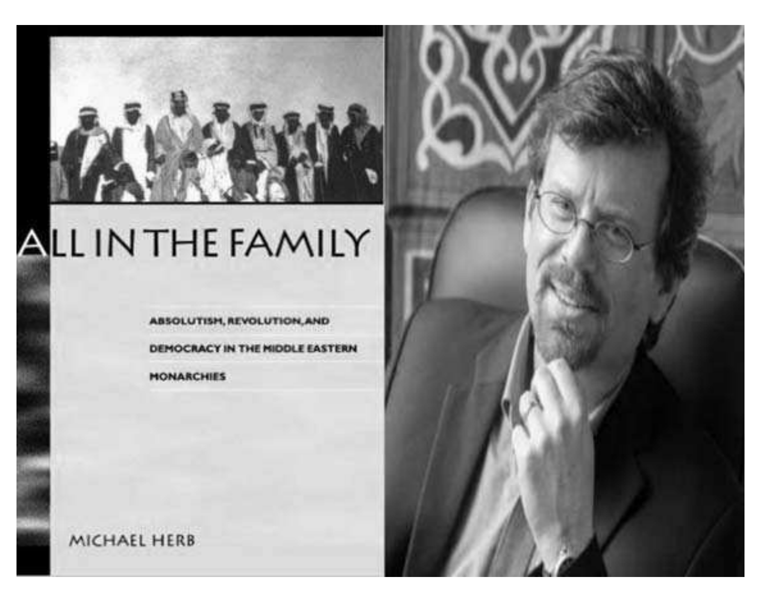
(ب) تزايد شدة الصراع على السلطة داخل أسرة آل صباح الحاكمة في أعقاب وصول الأمير الحالي إلى الحكم في عام 2006.

وأدى هذان الحدثان إلى إدخال مصادر مضطربة جديدة تعزز عدم الاستقرار في السياسة الكويتية عبر قلب التوازن الهش، سواء داخل الأسرة الحاكمة أو المعارضة السياسية، وعبر الإسهام في خلق حالة (اضطراب) مستمرة تسعى من خلالها كلتا المجموعتين الفاعلتين إلى البحث عن نقط مرجعية جديدة في مشهد سياسي غير مألوف. أكثر من ذلك، ففي حين أن مسار الصراع السياسي داخل عائلة آل صباح يعزز **فكرة الباحث مايكل هيرب**(*) بأن «مثل هذا النزاع السلالي الداخلي يشكل مصدرا رئيسا لعدم استقرار الممالك الوراثية»، فإن البيئة الأكثر انفتاحا وغير المسيطر عليها التي يحدث فيها هذا النزاع العائلي الآن قد تتطلب من العلماء تحديث فكرة

(*) كما جاءت في كتاب هيرب «**كل شيء في العائلة: الاستبداد والثورة والديمقراطية في ممالك الشرق الأوسط**»، قسم النشر في جامعة ولاية نيويورك، عام 1999، ص ص67 -108 من النسخة الإنكليزية الأصلية. (العيسى)

هيرب بأن «قدرة الأسر الحاكمة في الأنظمة الملكية العربية على حل الخلافات العائلية الداخلية بدون تهديد سيطرتها على الدولة هي ما يجعلها مستقرة»[1]. ويثبت المثال الذي قدّمته السياسة الكويتية منذ عام 2006 ليس فقط تزايد خطورة خلافات أجنحة آل صباح؛ بل أيضا كيف يتسرب تأثير هذه المناورات ويمتد إلى ما هو أبعد من قصور الحكام ليغذي ساحة شعبية وسياسية نشطة لا يمكن التنبؤ بحركتها.

تتكون هذه الدراسة من أربعة أقسام. يبدأ القسم الافتتاحي بشرح مفصل يبين كيف أن أصول الاحتجاجات الأخيرة تقدم حجة لاستمرارها لكونها متجذرة في «**سياق سياسي كويتي خاص**» يتمثل في استعادة التعددية السياسية في عام 1992. لقد اتسمت السياسة الكويتية، لعقود، بدرجة من المرونة والتعددية وبتنافسية حقيقية ميّزتها عن جميع النماذج الإقليمية الأخرى للتنمية السياسية؛ بل وحتى عن العديد من الأنظمة الجمهورية أيضا. ويوضح القسم الثاني كيف ارتفعت وتيرة المعارضة وسخونة المشهد السياسي بسرعة بين عام 2006 وأوائل عام 2011، وشكلت خلفية ملتهبة للتعبئة اللاحقة التي وقعت خلال عامي2011 -2012. ويركز القسم الثالث من هذه الورقة على المظاهرات بعد عام 2011 التي هزّت السياسة الكويتية حتى النخاع. وقد شملت المظاهرات حركات جديدة يهيمن عليها الشباب، وتعمل جنبا إلى جنب مع اللاعبين السياسيين التقليديين؛ **ولكنها أقل استعدادا منهم بكثير لاحترام «قواعد اللعبة» الراسخة.** وقد تحطمت الحدود (القيود) التي وُضعت بعناية لسقف المعارضة المسموح به، عندما حاولت شخصيات المعارضة التقليدية توجيه هذه الجماهير [الشبابية] الجديدة واستمالتها. وكانت النتيجة **ائتلافا مرتبكا** بين جماعات معارضة تقليدية وجماعات معارضة بازغة؛ ما تسبب في تجزئة المشهد السياسي وتقسيمه، وقدم مجموعة جديدة من التصدعات داخل المعارضة السياسية ذات التاريخ الطويل، والتي سيتم تحليلها في القسم الرابع. دراسة هذه الديناميات المعقدة بعمق لن يركز فقط على العلاقة **المتحولة (المتبدلة)** بين جماعات المعارضة المختلفة، بل أيضا



أكثر من ذلك، ففي حين أن مسار الصراع السياسي داخل عائلة آل صباح يعزز **فكرة الباحث مايكل هيرب (يمين) بأن مثل هذا النزاع السلالي الداخلي يشكل مصدرا رئيسا لعدم استقرار «الملكيات الوراثية»**، **فإن البيئة الأكثر انفتاحا وغير المسيطر عليها التي يحدث فيها هذا النزاع العائلي** الآن قد تتطلب من العلماء تحديث فكرة هيرب بأن «**قدرة الأسر الحاكمة في الأنظمة الملكية العربية على حل الخلافات العائلية الداخلية بدون تهديد سيطرتها على الدولة هي ما يجعلها مستقرة**»، وهي الفكرة التي وردت في كتاب هيرب الموضح أعلاه «**كل شيء في العائلة: الاستبداد والثورة والديمقراطية في ممالك الشرق الأوسط**». (...) [كما] يمكن توسيع وتعميم حجة هيرب المذكورة آنفا لكي يُستنتج منها أن «**النزاعات داخل تلك الأسر الحاكمة نفسها هي أعظم خطر قد يتسبب في اندثار النظام الملكي الوراثي وفنائه بأكمله كأحد أنواع أنظمة الحكم في العالم العربي**». (أولريخسن)

مع علاقات العائلة الحاكمة المتحولة بالمثل، حيث يقوم كل من الأمير ورئيس الحكومة بتدابير للتواصل مع مختلف العناصر لكل من المعارضة «التقليدية» والمعارضة «الجديدة»؛ بل حتى مع قيام العائلة الحاكمة نفسها بالتكيف مع مجموعة جديدة من خطوط الصدع وبؤر التوتر الداخلية.

ونختتم الورقة بتقييم الآثار طويلة المدى للتنمية السياسية والاقتصادية في الكويت، ونتساءل إلى أين تتجه الكويت بعد بلوغ أقصى سقف ممكن للمعارضة السياسية، المتمثل في المأزق الحالي بين الفروع المنتخبة والمعينة للدولة، فضلا عن النزاع الفصائلي غير المحسوم داخل الأجنحة المختلفة للأسرة الحاكمة نفسها. وتعدّ هذه الورقة مساهمة في الكتابات المتزايدة عن الأنماط المميزة لـ «**التنافس السياسي متعدد الطبقات**» في الكويت عبر فهم أكثر اكتمالا للمعالم المتغيرة في السياسة الكويتية وعبر تحديد العديد من الروابط المشتركة بين المشاركين فيها، وتؤكد عدم وجود تصنيف سهل للكويت على طول الطيف «الملكي-الجمهوري» في الشرق الأوسط.

(2) السياسة والتعددية في الكويت

كانت الكويت، على مدى عقود، النظام الأكثر صخبا وقوة من حيث المشاركة السياسية بين دول الخليج الست. وتعود هذه الوضعية إلى فترة ما قبل النفط، **إذ جرى التوزيع التوافقي للسلطة بين أسرة آل صباح الحاكمة والعائلات التجارية التي هاجرت معهم من نجد إلى الكويت في مطلع القرن الثامن عشر. وجرى اعتماد هذا الترتيب التأسيسي لتقاسم السلطة رسميا في عام 1752 عندما رشحت الأسر القبلية آل صباح لإدارة مصالحهم السياسية والاقتصادية، وتمثيلهم في تعاملهم مع الإمبراطورية العثمانية. وأنشأ، لاحقا، الحاكم الأول المعترف به لدولة الكويت، الشيخ صباح الأول بن جابر الصباح، نمطا من الحكم «التشاوري» الذي أثّر بقوة على المفاهيم المستقبلية للحكم وتقسيم المسؤوليات**[2].

وكان وصول صباح الأول إلى السلطة بـ «توافق الآراء» بدلا من «الصراع» سمة مهمة؛ لأنها سمة ميّزت آل صباح عن «آل سعود» في المملكة العربية السعودية (وإلى حد أقل) عن «آل خليفة» في البحرين. أكثر من ذلك، فقد أعطت تلك السمة التوافقية آل صباح «دعامة/ حماية» مرنة من «الشرعية السياسية» التي زادت قوتها مع مرور الوقت؛ لأنها تداخلت، بإحكام، في نسيج المجتمع الكويتي[3]. وهكذا توطدت مبادئ تقاسم السلطة والحكم التشاوري في منهج حكم الكويت. لقد احتاج آل صباح إلى التعايش مع الأسر الرائدة الأخرى والتجار، **ولم يكن من النادر أن يعتمدوا عليهم للحصول على المساعدة الاقتصادية والمالية**. لقد أسست هذه الترتيبات السياسية-الاجتماعية، بوضوح، التحالفات «السياسية-الاقتصادية» بين العائلة الحاكمة والعائلات التجارية؛ وهي الترتيبات التي تعدّ السمة المميزة للعلاقات بين الدولة ورجال الأعمال في دول الخليج المعاصرة. ونمت علاقة من التبعية المتبادلة - تحت الظروف القاسية للاقتصاد السياسي لعصر ما قبل النفط - حول قيام الحاكم بتوفير ظروف مستقرة وآمنة للسوق يستمد من خلالها كل من الحاكم والعائلات التجارية المنفعة المادية[4].

ويحفل تاريخ الكويت بأمثلة لمحاولات جهات فاعلة، سياسية واقتصادية محلية، لتقييد سلطة آل صباح أو الحد منها؛ فقد حدث نزاع، في 1938-1939، مع حركة الإصلاح الكويتية، التي امتدت بعد ذلك إلى دبي والبحرين. **وجرت الأحداث التي ميّزت «بدايات تطور الديمقراطية البرلمانية في الإمارة» على خلفية تصاعد الاستياء الداخلي من الشيخ أحمد الجابر، وتفاقمت بسبب ركود اقتصادي في أعقاب انهيار قطاع استخراج/تجارة اللؤلؤ وحصار[*] سعودي تجاري طال أمده لمنع التجارة من دخول الكويت**[5]. وامتد صعود التيارات القومية العربية في العراق أيضا إلى الكويت، بعدما أصبحت البصرة مرتعا للقومية العربية المحلية وجذبت تعاطف الكثيرين من نخبة التجار الكويتيين الذين تعاطفوا مع تلك الأيديولوجيا السياسية التقدمية المجاورة. وتقاطعت هذه العوامل عندما جُلد تاجر محلي بارز (محمد البراك) علنا بعدما ضُبط وهو يكتب شعارا ضد آل صباح على جدار في أحد شوارع مدينة الكويت. وعندما تصاعد غضب التجار من هذا القمع، نشرت مجموعة من التجار الكويتيين بيانا سياسيا في صحيفة عراقية، وانضم ولي العهد نفسه، عبد الله السالم الصباح (الذي أشرف كحاكم بين عامي 1950 و1965 على صياغة الدستور وتشكيل البرلمان) إلى دعوات الإصلاح[6].

تلاقي مطالب التجار مع رغبات بعض كبار شيوخ آل صباح دفع الشيخ أحمد الجابر إلى السماح بانتخابات لمجلس تشريعي. وجرى ذلك في 29 يونيو 1938، عندما انتخب رؤساء 150 عائلة كويتية رائدة 14 عضوا للمجلس. وبعد أسبوع واحد، اختار الأعضاء الشيخ عبد الله السالم رئيسا

(*) يعود الحصار الاقتصادي السعودي على الكويت إلى سوء العلاقات السياسة بين الشيخ سالم بن مبارك الصباح والملك عبد العزيز، بعدما رفض الشيخ سالم فتح مراكز جمركية سعودية داخل الأراضي الكويتية؛ ما حذا بالملك عبد العزيز إلى منع رعاياه من الذهاب إلى الكويت واستيراد البضائع منها. المصدر: بحث لروز ماري سعيد زحلان بعنوان "**علاقات الملك عبد العزيز المتبدلة مع إمارات الخليج في الثلاثينيات**"، في النسخة الإنكليزية الأصلية من كتاب تيم نيبلوك (مُحرر) **الدولة والمجتمع والاقتصاد في المملكة العربية السعودية**، نوفمبر 1981، كروم هلم ليميتد للنشر، ص 63. (العيسى)

للمجلس. وأشركت الهيئة الجديدة نفسها فورا في الحكم الإداري والمالي للكويت. وطالبت بوضع قيود غير مسبوقة على سلطة الحاكم؛ وأبرزها أنها أجبرت الشيخ أحمد الجابر على الموافقة على البند الأول من القانون الذي أنشأ المجلس، والذي نص على أن **الشعب هو مصدر السلطة ممثلا بالأعضاء المنتخبين في المجلس التشريعي. وذكر البند الخامس، أيضا، أن رئيس المجلس سوف يمارس السلطة التنفيذية في الكويت**(7). هذه السلطات كانت مفصلية وحساسة. ومن ثَمَّ، كان من الصعب التنازل عنها، وسعى المجلس التشريعي بسرعة إلى تحمل المسؤولية لكل من الشؤون الخارجية في الكويت وإيرادات الدولة الكلية؛ **ولكنْ عندما ألهمت هذه التطورات حركات إصلاح مماثلة في دبي والبحرين شعر المسؤولون البريطانيون، مثل حاكم الكويت نفسه، بالخطر. ومع كون السلطة تبدو على وشك الانزلاق بعيدا عن مجموعة الحكام الذين وضعتهم وترعاهم بعناية بريطانيا عبر الخليج، ساندت بريطانيا الشيخ أحمد الجابر عندما حل المجلس في ديسمبر 1938 وقمع لاحقاً المجلس التالي الذي انتخب في مارس 1939**(8).

ثم استقلت الكويت، في يونيو عام 1961، وأصبح الشيخ عبد الله السالم أول أمير بعد الاستقلال؛ وهو الذي كان يحكم منذ وفاة الشيخ أحمد الجابر في عام 1950. وكان هذا الوقت مضطربا في الكويت؛ لأن تلك الدولة حديثة السيادة تعرضت لتهديد وجودي خارجي من جارتها العراق، فضلا عن ضغوط داخلية من حركة قوية للقوميين العرب في الكويت. وكان يقود تلك الحركة سياسيون شباب، مثل **أحمد محمد الخطيب**، وهو طبيب متخرج من الجامعة الأمريكية في بيروت، **وجاسم عبد العزيز القطامي**، الذي قُتل أخوه محمد خلال القمع العنيف في مارس 1939 للمجلس التشريعي الثاني(9). وكان جاسم القطامي، وهو قائد شرطة الكويت السابق، قد فقدَ وظيفته في عام 1956 بعدما رفض أمرا بأن تقوم الشرطة بتفريق متظاهرين مؤيدين لجمال عبد الناصر، وسجن القطامي في عام 1959 بعد إلقائه خطابا ناريا في مدرسة الشويخ الثانوية طالب فيه **بديمقراطية دستورية**(10).

وأدى هذا المزيج من الضغوط الداخلية والخارجية في الكويت إلى تحول نظام الحكم في الكويت إلى شكل من أشكال «الإمارة الدستورية» تحت رعاية الأمير عبد الله السالم. وفي أوائل عام 1962، جرى انتخاب الجمعية التأسيسية بدعم من الأمير، وكان هناك تماثل كبير مع مجلس 1938 التشريعي لوجود العديد من الأفراد والأسر التي أدّت أدوارا قيادية في كلتا العمليتين. وشرعت اللجنة الدستورية للجمعية التأسيسية في عملية تفاوض بين الأعضاء المنتخبين وممثل بارز لآل صباح (الشيخ سعد العبد الله، الذي أصبح أميرا لفترة وجيزة مدتها تسعة أيام في عام 2006). **وقد أشار عالم السياسة الكويتي البروفيسور غانم النجار إلى أن المفاوضات تركّزت على حجم السلطة التي يمكن للأسرة الحاكمة التنازل عنها للبرلمان المنتخب، وأن مأسسة العلاقة بين الحاكم والمحكوم سيمثل نموذجا لـ «تحول سياسي في مجتمع تقليدي»**[11].



الأهرام

أزمة فى العالم العربى

اعلان اللواء قاسم ضم الكويت الى العراق يفاجئ العالم العربى بأزمة

حكومة الكويت تصدر بيانا تستنكر فيه قرار اللواء قاسم وتعلن تصميمها على الدفاع عن استقلالها

تشغيل جميع السماسرة وموظفيهم فورا

عام 1961: عبد الكريم قاسم يطالب بضم الكويت إلى العراق!!!

ثم استقلت الكويت في يونيو عام 1961، وأصبح الشيخ عبد الله السالم أول أمير بعد الاستقلال؛ (...). وكان هذا الوقت مضطربا في الكويت؛ لأن تلك الدولة حديثة السيادة تعرضت لتهديد وجوديّ خارجي من جارتها العراق، فضلا عن ضغوط داخلية من حركة قوية للقوميين العرب في الكويت. (أولريخسن)



في يوم تاريخي خالد من حياة دولتنا الفتية

وقع سمو الأمير الدستو

ير البلاد المفدى يبارك في كلمته السامية هذه الخطوة المباركة

يس المجلس التأسيسي ووزير الداخلية يتشرفان باستلام الدستور

أخبار الكويت

عام 1962: توقيع الدستور الكويتي

وأدى هذا المزيج من الضغوط الداخلية والخارجية في الكويت إلى تحول نظام الحكم في الكويت إلى شكل من أشكال «الإمارة الدستورية» تحت رعاية الأمير عبد الله السالم. وفي أوائل عام 1962، جرى انتخاب الجمعية التأسيسية بدعم من الأمير، وكان هناك تماثل كبير مع مجلس 1938 التشريعي (...) وشرعت اللجنة الدستورية للجمعية التأسيسية في عملية تفاوض بين الأعضاء المنتخبين وممثل بارز لآل صباح هو الشيخ سعد العبد الله. (أولريخسن)



وكان هذا الوقت مضطربا في الكويت؛ لأن تلك الدولة حديثة السيادة تعرضت لتهديد وجودي خارجي من جارتها العراق، فضلا عن ضغوط داخلية من حركة قوية للقوميين العرب في الكويت. وكان يقود تلك الحركة سياسيون شباب، مثل **أحمد محمد الخطيب (يسار)**، وهو طبيب متخرج من الجامعة الأمريكية في بيروت، و**جاسم عبد العزيز القطامي (يمين)**، الذين قُتل أخوه محمد خلال القمع العنيف في مارس 1939 للمجلس التشريعي الثاني. (أولريخسن)

وجرت أول انتخابات برلمانية في الكويت في عام 1963، وبدأ كل من الخطيب والقطامي مسيرتيهما البرلمانية الطويلتين؛ ولكن وفاة الأمير عبد الله السالم بعد عامين فقط، في نوفمبر عام 1965، **كان يعني أن النظام البرلماني الوليد خسر مُناصره وحاميه الرئيسي في العائلة الحاكمة ضد أفراد من آل صباح يعارضون الحكم الديمقراطي**. وبزغت مؤشرات أولية للتوتر الذي سيتكرر بين الأسرة الحاكمة والبرلمان في حكم الأمير **صباح السالم** (حكم 1965 - 1977) عندما تم حل المجلس البلدي المنتخب في عام 1966 وشاب الانتخابات البرلمانية التي جرت في يناير 1967 تزوير على نطاق واسع لصالح موقف الحكومة. وشهدت الكويت، لاحقا، فترتين طويلتين تم فيهما حل البرلمان بطريقة غير دستورية؛ الأولى بين عامي 1976 و1981، والثانية بين عامي 1986 و1992. وبينما جرى في عام 1981 حلّ المأزق مع الحكومة، عبر إعادة رسم حدود الدوائر الانتخابية على نحو مفاجئ لصالح الحكومة؛ فإنه في عام 1992 كان هناك عاملان دفعا الأمير جابر الأحمد (حكم 1977-2006) إلى إعادة البرلمان، وهما:

(أ) **حركة محلية قوية مؤيدة للديمقراطية؛**

(ب) **ضغوط خارجية من الولايات المتحدة الأمريكية بعد تحرير الكويت**[12].

وكانت الأحداث المحيطة باستعادة البرلمان في عام 1992 جسيمة، ويرجع ذلك جزئيا إلى تصعيد في استخدام البرلمان كوسيلة لصراع الأجنحة العليا من العائلة الحاكمة عبر مهاجمة بعضها البعض. وكان الأمير جابر الأحمد قد حل البرلمان في عام 1986، ولم يصدر منه ما يفيد نيته إعادته مطلقا. وبدل ذلك أُجريت في يونيو 1990 انتخابات لبديل «ناعم» هو «**المجلس الوطني**»، الذي تكون من 50 عضوا منتخبا بجانب 25 عضوا معينا. وقاطع كثيرون في المعارضة الانتخابات احتجاجا، وكان الإقبال على التصويت أيضا منخفضا انخفاضا ملحوظا، بينما اشتدت المطالبات لإعادة البرلمان[13].



الرأي العام

١٩٩٠/٧/١٧ العدد ٩٥٥٥

في جلسة استغرقت تسع ساعات تخللتها استراحتان

المجلس الوطني أقر مشروع اللائحة الداخلية

الرئيس المساعيد: لا فرق بين عضو معين ومنتخب وكلنا نهدف لخدمة الو

وكان الأمير جابر الأحمد قد حل البرلمان في عام 1986 ولم يصدر منه ما يفيد نيته إعادته مطلقا. وبدل ذلك أُجريت في يونيو 1990 انتخابات لبديل «ناعم» هو «**المجلس الوطني**» الذي تكون من 50 عضوا منتخبا بجانب 25 عضوا معيّنا. وقاطع كثيرون في المعارضة الانتخابات احتجاجا وكان الإقبال على التصويت أيضا منخفضا انخفاضا ملحوظا بينما اشتدت المطالبات لإعادة البرلمان الدستوري.

وزاد التوتر أكثر جراء ظهور قاعدة لحملة شعبية قوية مؤيدة للديمقراطية، انبثقت من الديوانيات الكويتية في ديسمبر 1989. وجمعت «ديوانيات الاثنين» معا نوابا سابقين وشخصيات نافذة، بمن في ذلك نساء، للمطالبة بعودة الحياة البرلمانية وفقا للدستور. وهوجمت الديوانيات المشاركة في الحملة من قبل الحرس الوطني الكويتي وشرطة مكافحة الشغب وأغلقت، **وجرى تفادي مواجهة كبرى بين الطرفين نتيجة للغزو العراقي للكويت فحسب**[14].

ومع وقوع الكويت تحت الاحتلال العراقي واضطرار آل صباح إلى الفرار إلى العربية السعودية، واجهت العائلة الحاكمة تهديدا وجوديا لاستمرار حكمها. وفي اجتماع عقد في جدة في أكتوبر 1990 بين الأسرة الحاكمة وممثلين من مختلف ألوان الطيف الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الكويتي، وقع التفاوض على اتفاق يدعم بموجبه الكويتيون آل صباح **مقابل تعهدهم**[*] بالحكم وفقا للدستور بعد التحرير. وشكّلت التسوية المتوصل إليها في جدة، في الواقع، إعادة تفاوض على «صفقة الحكم» التي حدثت عام 1962؛ وهي تعادل، بوصف الباحث هيرب، «**تسوية تقوم على تقسيم السلطة بين الأسرة الحاكمة والبرلمان المنتخب**»[15]. واستمر الضغط الشعبي على آل صباح بعد تحرير البلاد في فبراير عام 1991؛ وتجلى ذلك الضغط في عرائض تطالب بإعفاء وزيري الدفاع والداخلية من منصبيهما (وهما من كبار أعضاء فرعي الجابر والسالم من الأسرة الحاكمة، على التوالي)، وتجلى أيضا عبر انتصار المعارضة الباهر في أول انتخابات بعد إعادة البرلمان، والتي جرت في أكتوبر 1992[16].

(*) انظر **الملحق رقم (1)**: **من وثائق المؤتمر الشعبي الكويتي في جدة (أكتوبر 1990)، ص-335.** (العيسى)

سعادة الرئيس
تحية طيبة وبعد

كان بودي الاستمرار بعملي كمدير لشرطتكم
الموقرة بيد أن اختلافي مع سعادتكم في
مسائل جوهرية تتعلق بحرية الشعب
وكرامته مع أنني لا أستطيع أن أحارب
هذه الأفكار التي أنا شخصياً مؤمن بها
ومستعد للتضحية بالنفس والمال في
سبيل استمرارها وبلوغ ما تصبو اليه.
لهذا كله أرجو قبول استقالتي والله يحفظكم

المدير العام للشرطة
جاسم عبد العزيز القطامي



سعادة الرئيس، تحية طيبة وبعد

كان بودي الاستمرار في عملي كمدير لشرطتكم الموقرة، بيد أن اختلافي مع سعادتكم في مسائل جوهرية تتعلق بحرية الشعب وكرامته مع أنني لا أستطيع أن أحارب هذه الأفكار التي أنا شخصيا مؤمن بها ومستعد للتضحية بالنفيس والمال في سبيل استمرارها وبلوغ ما تصبو إليه. لهذا كله أرجو قبول استقالتي والله يحفظكم

المدير العام للشرطة/ جاسم عبد العزيز القطامي

(3) تزايد سخونة المشهد السياسي

أدت عودة الحياة البرلمانية في التسعينيات إلى استعادة التوازن الدقيق في النظام السياسي الكويتي؛ **ولكنها لم تعالج نقط الضعف الكامنة داخله.** وتسبب عاملان على وجه الخصوص -وهما (أ) التدخل الحكومي/الأميري في مجلس الأمة، و(ب) التوتر الكامن بين البرلمان **المنتخب** ومجلس الوزراء **المعين**- في استمرار التوتر السياسي طوال التسعينيات وأوائل العشرية الأولى. وتجلى ذلك التوتر بطريقة مزعجة في الأزمة السياسية التي طال أمدها في الكويت بين عام 2006 وبداية الربيع العربي.

وجرى ذلك التوتر على خلفية ارتفاع درجة المعارضة باطراد وسط توتر متزايد بين الأمير الجديد، صباح الأحمد، ونواب المعارضة. وكان صباح الأحمد يشغل منصب وزير الخارجية لفترة طويلة في الكويت منذ عام 1963، قبل أن يصبح رئيس الوزراء في عام 2003. وكان منصب رئيس الوزراء يشغله تقليديا ولي العهد، باستثناء فترة قصيرة في عام 1962 عندما كان وزير المالية جابر الأحمد (لاحقا الأمير 1977-2006) رئيسا للوزراء، وكان آخر ولي للعهد تقلد منصب رئيس الوزراء. **ومن ثَمَّ، كان الترتيب التقليدي السابق يجعل الرئيس فوق الخلافات السياسية وغير معرّض لانتقادات البرلمان؛ ولكنْ جرى فصل المنصبين في عام 2003 بسبب تدهور صحة ولي العهد السابق سعد العبد الله.**

وأدى فصل المنصبين إلى بدء حقبة جديدة في السياسة الكويتية؛ فعندما كان رئيس الوزراء وولي العهد شخصا واحدا، كان رئيس الوزراء يتمتع بحصانة في البرلمان بسبب العرف الكويتي بعدم نقد الأمير الحالي أو المستقبليّ. واستمر هذا الترتيب خلال الثلاثين شهرا من رئاسة صباح الأحمد للوزراء (يوليو 2003-يناير 2006) إذ كان بمنأى **نسبيا** عن النقد البرلماني[17] ولكن تغيرت الأمور تغيرا كبيرا بعد أزمة الخلافة في يناير عام

2006. وأدت تلك الأزمة إلى أن يصبح صباح الأحمد أميرا وعَيّنَ هو - بدوره- رئيسا جديدا للوزراء هو ابن أخيه ناصر المحمد الصباح؛ ولكن الأزمة التي استمرت تسعة أيام أثرت عميقا في التوازن الداخلي لعائلة آل صباح، وكذلك في العلاقة بين الأسرة الحاكمة والبرلمان[18].

مجلس الأمة يعزل الأمير سعد العبد الله السالم الصباح ويحسم أزمة الخلافة عام 2006

لقد اندلعت أزمة الخلافة بعد وفاة الأمير جابر الأحمد في 15 يناير 2006. وكان ولي العهد، سعد العبد الله، خليفة جابر المعين منذ أمد طويل مريضا وغير قادر صحيا على الحكم. ومع تصاعد القلق بأنه سيكون غير قادر على أداء اليمين الدستورية «التي لا تزيد عن سطرين». تفاوض أعضاء من أسرة آل صباح ورئيس مجلس الأمة والنواب على نقل السلطة إلى صباح الأحمد. **وفي 23 يناير، صوّت جميع النواب الخمسين على قرار ينص على عزل**(*) سعد العبد الله عن الحكم وأصبح صباح الأحمد أميرا في اليوم التالي. وكان أكبر عضو حي في آل صباح وممثل فرع السالم البارز، **سالم العلي الصباح**(**) (رئيس الحرس الوطني)، في البداية مؤيدا قويا لسعد العبد الله؛ ولكنه، في نهاية المطاف، قدّم دعمه، الذي حمل وزنا ثقيلا داخل الأسرة الحاكمة، لصباح الأحمد. **وبالرغم من هذا فإن النواب أنفسهم هم من فرضوا هذا الحل من خلال تصويتهم تصويتا حاسما لتنحية سعد العبد الله؛ ما جعل النائب الليبرالي البارز محمد جاسم الصقر يقول وهو يصف ما جرى إن «النواب صوتوا بالإجماع على تنحية الامير»**[19].

(*) انظر تقرير صحافي عن جلسة عزل الأمير سعد العبد الله الصباح في **الملحق رقم (7): قالت الصحافة العربية عن أزمة الخلافة الكويتية**، ص-461. (العيسى)

(**) الشيخ سالم العلي السالم الصباح (م. 1926) رئيس الحرس الوطني الكويتي **وعميد أسرة آل صباح الحاكمة**، وهو أكبر أبناء الشيخ علي السالم الصباح.

فرع الجابر يستأثر بالسلطة ويهمّش فرع السالم

كَسَرَ(*) تركيز السلطة في فرع واحد من آل صباح في عام 2006 العرف الذي استمر تسعة عقود من التوازن التوافقي داخل الأسرة، والذي يعود إلى زمن مؤسس الكويت الحديثة **مبارك الكبير**. وكانت لهذا آثار كبيرة، إذ أعاد تكوين المشهد السياسي للأسرة الحاكمة وقدم خلفية جديدة **مضطربة** أدت إلى تداخل التنافس الداخلي بين آل صباح مع سياسات المعارضة. فحتى ذلك الوقت كانت السلطة داخل آل صباح تتأرجح بين فرعين من أبناء مبارك الكبير: جابر بن مبارك وسالم بن مبارك اللذين خلفاه في منصب الحاكم بعد وفاته في عام 1915. وأدى عهد جابر الأحمد الطويل (1977-2006) إلى نقل الحكم مباشرة إلى أخيه غير الشقيق صباح الأحمد، بعدما حكم فرع السالم ممثلا في سعد العبد الله لمدة تسعة أيام فقط؛ وهو ما عزّز موقف فرع الجابر في الحكم[20].

القلق إزاء كسر العرف المتبع يكمن وراء تردد سالم العلي في دعم ترشيح صباح الأحمد حتى وقت متأخر. **وتضاعف الخلل عندما قام صباح الأحمد بتعزيز حكم فرع الجابر من خلال تسمية أخيه، غير الشقيق، نواف الأحمد، وليا للعهد - وبالتالي ضمان وصول أمير ثالث من فرع الجابر بصورة متتابعة للحكم- بدل تعيين ولي للعهد من فرع السالم، فضلا عن تسمية صباح الأحمد ابنَ أخيه ناصر المحمد رئيسا للوزراء**(**) (وهو أيضا من فرع الجابر). وهكذا، بعد عام 2006، أصبحت المراكز الثلاثة الأولى في النخبة الحاكمة الكويتية (أمير، ولي العهد، ورئيس الوزراء) للمرة الأولى محتكَرة من قبل الفرع نفسه من الأسرة.

(*) في الواقع كسر فرع السالم هذا العرف أولا عام 1965 عندما تولى الشيخ صباح السالم الصباح (ح. 1965 -1977) الحكم مباشرة بعد وفاة أخيه الأمير عبد الله السالم الصباح (ح. 1950 - 1965) بدلا من تطبيق مبدأ التناوب بتولي الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح الحكم (ح. 1977-2006). ولكن ربما كان السبب هو كون الأمير صباح السالم قد عُين وليا للعهد قبل صدور الدستور في 11 نوفمبر 1962 الذي نص على أن «الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح» وبدأ العمل به رسمياً في 29 يناير 1963. كما أن صباح السالم كان هو الأكبر، إذ ولد عام 1913 بينما ولد الشيخ جابر الأحمد عام 1926. (العيسى)

(**) ويجعله هذا المنصب مرشحا **محتملا** لأن يكون **وليا للعهد**، في المستقبل. (العيسى)



وكان أكبر عضو حي في آل صباح وممثل فرع السالم البارز **سالم العلي الصباح** (يمين) في البداية مؤيدا قويا لسعد العبد الله؛ ولكنه، في نهاية المطاف، قدّم دعمه، الذي حمل وزنا ثقيلا داخل الأسرة الحاكمة، لصباح الأحمد. (أولريخسن)

سالم العلي يتحدى صباح الاحمد ويلجأ لمجلس الامة

انهيار «اتفاق المبايعة» في الكويت
وجناح السالم متمسك بالشيخ سعد اميرا



كويتيون في مسيرة ولاء للشيخ الراحل جابر الاحمد الصباح (رويترز)

لندن ـ الكويت ـ «القدس العربي»

نجح رئيس الوزراء الكويتي الشيخ صباح الاحمد صباح الجمعة باقناع غالبية افراد عائلة الصباح بمبايعته اميرا جديدا للبلاد ليحل محل الامير الحالي المريض سعد العبد الله السالم الصباح، لكن مساء الجمعة اعلن الشيخ سالم العلي الصباح ان الامير سعد طلب من مجلس الامة عقد جلسة لحلف اليمين كي يتولى مسؤولياته.

وكانت وكالة الانباء الكويتية (كونا) افادت ان «عددا كبيرا من ابناء اسرة آل الصباح (..) جددوا لسموه (الشيخ صباح) الثقة التي اولاها اياه صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح امير البلاد الراحل (..) وناشدوا سموه القيام بمسؤولياته لمواصلة قيادة مسيرة الخير المباركة للوطن العزيز الكويت».

واضافت الوكالة ان الشيخ صباح اكد «عزمه على تحمل هذه المسؤولية الكبيرة».

ويحتدم جدل سياسي في الكويت منذ التقارير حول عدم قدرة الشيخ سعد العبد الله الصباح (75 عاما) الذي من المقرر ان يتولى امارة البلاد، على اداء اليمين الدستورية بسبب سوء حالته الصحية.

وذكر المصدر في العائلة الحاكمة الذي طلب عدم الكشف عن هويته «ان الغالبية العظمى من افراد العائلة الحاكمة حضروا صباح الجمعة الى منزل الشيخ صباح الاحمد الصباح واعربوا عن ثقتهم التامة به ليصبح الامير الجديد نظرا للحالة الصحية» للشيخ سعد العبدالله الصباح.

واضاف المصدر نفسه ان «الشيخ صباح وافق على طلبهم» خلال هذا الاجتماع الذي حضرته غالبية افراد الاسرة الحاكمة بكافة اجنحتها ومن بينهم اعضاء من جناح السالم الذي يتحدر منه الشيخ سعد.

وبعد اعلان المبايعة، التي رفضتها مجموعة كبيرة من افراد عائلة الصباح من جناح السالم، وحاولوا اقناع الشيخ صباح بالتراجع عنها، لجأ جناح السالم لتصعيد الازمة واعلن زعيم الجناح الشيخ سالم العلي الصباح ان الامير سعد طلب عقد جلسة لمجلس الامة ليؤدي اليمين الدستورية وليتولى مسؤولياته.

وقال مسؤول في الكويت ان عائلة الصباح فشلت بحل خلافها، ونقلت الازمة لمجلس الأمة ليحلها.

وامام طلب الشيخ سعد عقد الجلسة لا يستطيع رئيس المجلس جاسم الخرافي إلا الدعوة لعقد الجلسة في اقرب وقت.

وقال احد المراقبين في الكويت ان الشيخ سالم العلي استاء كثيرا من خطوة اعلان مبايعة الشيخ صباح، ورد على ذلك بتحد كبير للشيخ صباح، واضاف ان زعيمي الجناحين يلعبان اوراقهما كاملة، مما قد يؤدي لازمة مفتوحة اذا لم تتم معالجة الصراع اليوم.

واضاف المراقب ان لا احد يستطيع التكهن بما ستؤول اليه الازمة، خاصة ان الاحتقان بين الطرفين وصل اوجه وينذر بانقسام خطير داخل العائلة.

وتوقع المراقب ان يعقد مجلس الامة جلسته، وان يحاول جناح الجابر انهاء الاشكال داخل المجلس بتمسكه باداء الشيخ سعد القسم كاملا، وهو ما قد يعجز عنه.

واقترح عدد من النواب في اجتماع غير رسمي الاثنين اختصار القسم، الا ان نوابا اخرين اصروا على قراءة القسم بكامله. وفي خطوة نادرة، حثت صحيفة «القبس» الليبرالية الشيخ سعد الجمعة على تقديم «التضحية» للكويت بالتخلي عن منصبه.

(تفاصيل ص 2)

بعد تهديد الشيخ سعد بحله وعزل الحكومة

الكويت: مجلس الامة يستمع غدا لقسم الامير والحكومة تواصل ضغوطها لعزله دستوريا

قوى وشخصيات سياسية تطالب برئيس وزراء من الشعب

لندن ـ الكويت ـ «القدس العربي»:

وافق مجلس الأمة الكويتي أمس على طلب الأمير الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح عقد جلسة خاصة يوم غد الثلاثاء لأدائه القسم الدستوري، فيما يواصل مجلس الوزراء الكويتي اجراءاته القانونية لعزل الشيخ سعد.

وكان رئيس الحرس الوطني الكويتي الشيخ سالم العلي وعميد جناح السالم بالأسرة الحاكمة نقل الى رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي طلب الشيخ سعد عقد جلسة لمجلس الأمة في أسرع وقت ليؤدي الشيخ سعد اليمين، رداً على الخطوات التي بدأ مجلس الوزراء برئاسة الشيخ صباح الاحمد تحركاته لعزل الشيخ سعد. وقد أعلن الخرافي مساء الجمعة منح مجلس الأمة اسبوعا اجازة ليتجنب الخوض بقضية نقل السلطة في الكويت ومنح الاسرة الحاكمة مزيدا من الوقت للتفاهم.

وقالت مصادر في الكويت لـ«القدس العربي» ان جناح السالم استاء من خطوة رئيس مجلس الامة، واستدعى الشيخ سعد رئيس المجلس يوم الاحد. وقالت وكالة الانباء الكويتية (كونا) ان الشيخ سعد ناقش مع الخرافي مسألة جلسة اداء القسم، والتي تم تحديد يوم غد الثلاثاء لعقدها، لكن مصادر دبلوماسية في الكويت اكدت ان الشيخ سعد التقى الخرافي لكنه لم يتكلم خلال الجلسة، وان المتحدث كان الشيخ سالم العلي. وكانت ترددت اشاعات يوم امس ان الشيخ سعد قد يصدر مرسوما بصفته اميرا للبلاد بعزل الحكومة وحل مجلس الامة، اذا لم تنفذ اوامره، مما اضطر رئيس مجلس الامة للرضوخ وتحديد جلسة لأداء القسم كاملا.

وقال مراقبون بالكويت ان جماعة رئيس الوزراء صباح الاحمد الصباح يستعدون لاستكمال خططهم لتقديم طلب عزل الشيخ سعد من خلال تفعيل المادة الثالثة من احكام توريث الحكم والتي تنص على ان على مجلس الوزراء ان يرفع طلبا لمجلس الامة اذا ثبت عدم استيفاء الامير للصلاحيات الدستورية.

وينتظر مجلس الوزراء وجناح الجابر في العائلة الحاكمة سير عملية اداء القسم مساء الثلاثاء، متوقعين عجز الشيخ سعد عن ادائه. وقد رد جناح السالم اليومين الماضيين بتوزيع فيديو انتشر عبر رسائل الهاتف المحمول يؤدي فيه الشيخ سعد القسم كاملا.

وقال المراقبون انه في حال نجح الشيخ سعد باداء القسم يوم الثلاثاء، سيواصل مجلس الوزراء اجراءاته للطعن باهليته بتسلم الحكم، اما اذا عجز عن ادائه، فيتوقع ان يصدر جناح السالم بيانا يعلنون فيه تنازل الشيخ سعد عن الحكم.

ولوحظت يوم امس تحركات مكثفة لجناح السالم عبر توزيع صور الشيخ سعد في شوارع الامارة، ونشاطا كبيرا وسط اجواء الصحافيين.

الى ذلك والى جانب الانقسام داخل الاسرة الحاكمة في الكويت بدأت قوى وتكتلات سياسية رئيسية في الكويت تحركات للمطالبة بالفصل بين منصبي ولاية العهد ورئاسة مجلس الوزراء، وعدم العودة للجمع بينهما، والمطالبة بتشكيل حكومة شعبية يرأسها رئيس من غير ابناء الاسرة الحاكمة. وذكرت صحيفة «السياسة» الكويتية في عددها الصادر امس ان حزب الامة الكويتي عقد اجتماعا دعت اليه القوى والتكتلات الرئيسية في البلاد مساء امس الاول في منطقة القنطاس وشدد الاجتماع على ضرورة حل الازمة السياسية التي تشهدها البلاد حاليا عبر الاطر الدستورية داعية لتشكيل حكومة شعبية.

واعلنت القوى السياسية انها ستظل في حالة اجتماع لمتابعة آخر تداعيات الموقف.

وكانت جماعة الاخوان المسلمين في الكويت قد اصدرت بيانا الاسبوع الماضي شددت فيه كذلك على ضرورة فصل رئاسة الحكومة عن ولاية العهد.

(تفاصيل ص 2 ورأي القدس ص 19)



رئيس مجلس الامة الكويتي جاسم الخرافي يعلن للصحافيين قرار عقد جلسة استثنائية لمجلس الامة يوم غد الثلاثاء (اف ب)

E mail alquds@alqu

Al-Quds Al-Arabi Volume 17 - Issue 5180 Tuesday 24 January 2006

رسالة من الأمير الراحل توصي بالخلافة لصباح الأحمد

الكويت: الشيخ سعد يقرر التنحي في تسوية عائلية باللحظة الاخيرة

لندن ـ «الكويت ـ «القدس العربي»:

علمت «القدس العربي» ان الشيخ سعد العبد الله امير لكويت قرر التنحي من مهامه الدستورية كأمير للبلاد بعد ان تم التوصل الى تسوية في اللحظة الاخيرة اثناء اجتماعات سرية مكثفة لرموز الاسرة الحاكمة لتجاوز الازمة الدستورية والحفاظ على وحدة العائلة واستقرار البلاد.

وتقضي التسوية بتولي الشيخ صباح الاحمد الامارة واختيار ولي العهد من جناح السالم، يعتقد انه قد يكون رئيس الحرس الوطني الشيخ سالم العلي أو محمد الصباح وزير الخارجية.

وقد زار الشيخ صباح الاحمد الشيخ سالم العلي الصباح زعيم جناح السالم في منزله وجرى الاتفاق على ترتيبات الحكم بعد تنحي الشيخ سعد. وما زالت تفاصيل هذا الاتفاق غيرمعروفة حتى الان.

وكان من المقرر ان يعقد مجلس الأمة الكويتي جلسة سرية مغلقة اليوم لبحث أزمة الخلافة التي تهدد باحداث انقسامات كبيرة يمكن ان تضعف حكم آل الصباح، وتغرق البلاد في حالة من عدم الاستقرار السياسي وربما الأمني.

وكان جناح السالم يريد من المجلس تمكين الأمير سعد العبد الله من اداء القسم القانوني، بينما يسعى جناح الجابر الذي يتزعمه الشيخ صباح الأحمد رئيس الوزراء لأن يقوم المجلس بتنحية الأمير بسبب عجزه، بينما بدأ صبر اعضاء البرلمان ينفد، وهددت مجموعة منهم بالمقاطعة.

وكان من المتوقع ان تبلغ المعركة ذروتها في اجتماع مجلس الأمة اليوم. فالشيخ صباح قد يلجأ الى مطالبة وزراء حكومته وبعض النواب المقربين منه الى التغيب عن الحضور حتى لا يكون هناك نصاب قانوني لاجتماع المجلس. بينما يلوح المقربون من الشيخ سعد وجناحه، بان الأمير قد يلجأ الى حل مجلس الوزراء، وحل البرلمان، وتعيين ولي عهد ورئيس جديد للوزراء، فالدستور يمنحه هذه الصلاحية.

مجلس الوزراء اصدر امس وثيقة قالت «ثبت ان امير البلاد فقد قدرته الصحية على ممارسة صلاحياته الدستورية»، وتردد ان هذه الوثيقة معززة بالتقارير الصحية التي وضعها الفريق الطبي المشرف على علاج الأمير الشيخ سعد.

ورفض مجلس الأمة طلبا من الأمير بتقديم جلسة اجتماعه الى مساء امس الاثنين بدلا من الثلاثاء، وقوبل الطلب بالرفض لأن الدعوات صدرت للنواب بعقد الجلسة الثلاثاء، ولا يوجد وقت كاف لاستدعاء النواب بالسرعة المطلوبة لتقديم الموعد.

جهود نواب مجلس الأمة لتطويق الأزمة استمرت حتى ساعة متأخرة من مساء امس، وتركزت صيغة التسوية التي يطرحونها على اساس ان يتمكن الشيخ سعد من اداء القسم القانوني ثم يتنازل عن الحكم للشيخ صباح الأحمد.

ويرى مراقبون في الكويت ان الاصرار على عقد جلسة



الشيخ سعد العبد الله

مغلقة للبرلمان راجع الى رغبة جناح السالم بعدم رؤية الشعب له وهو في حالة صحية لا تؤهله للحديث او الحركة، وهو لم يقابل احداً وجهاً لوجه من غير الدائرة الضيقة المحيطة به منذ اربع سنوات. ولذلك يشكك جناح الجابر في الرسالة التي قيل ان الشيخ سعد بعث بها الى مجلس الأمة لعقد جلسة مغلقة لتمكينه من اداء القسم، فالرجل لا يستطيع النطق او الكتابة او القراءة.

وتتحدث اوساط جناح الجابر عن وجود رسالة سرية تركها الأمير الراحل جابر الاحمد يوصي فيها بتعيين الشيخ صباح الاحمد اميرا للبلاد بعد وفاته.

وتنحصر مشكلة جناح الجابر مثلما يقول مراقبون للشأن الكويتي في عدم وجود شخصيات قوية يمكن ان تنافس بقوة في الحكم وتتولى مناصب هامة. فالشخص الأبرز في هذا الجناح هو الشيخ محمد الصباح وزير الخارجية، فهو خريج جامعة هارفارد الامريكية، ومقبول عربيا ودوليا، ولكن مشكلته انه «متحضر» اكثر من اللازم ويوصف في اوساط الكويتيين بانه «مستشرق» لا يجلس في الديوانيات، ولا يختلط بشيوخ العشائر ولا توجد في بيته ديوانية خاصة به، وهو في الوقت نفسه من المؤيدين للشيخ صباح الأحمد وزوج ابنته ويعتقد انه اذا تولى الأخير منصب الأمير سيعينه وليا للعهد. (تفاصيل ص2)

Al-Quds Al-Arabi Volume 17 - Issue 5182 Thursday 26 January 2006

تفاصيل اللحظات الأخيرة لمفاوضات انتقال السلطة في الكويت:

شروط الشيخة لطيفة الفهد التعجيزية ادت الى عزل زوجها الأمير سعد بالاجماع

لندن ـ الكويت ـ «القدس العربي»:

يؤدي أمير الكويت الجديد الشيخ صباح الأحمد الصباح اليمين الدستورية امام البرلمان الاحد المقبل ليصبح بذلك الامير الخامس عشر للكويت.

وأوضح نائب رئيس مجلس الأمة (البرلمان) مشاري العنجري في تصريح صحافي «المجلس حدد يوم الاحد 29 كانون الثاني (يناير) جلستين متتاليتين».

واضاف ان «الجلسة الاولى لمبايعة الشيخ صباح والثانية لاداء القسم الدستوري».

وكان مجلس الوزراء الكويتي «زكى» مساء الثلاثاء رئيسه الشيخ صباح الأحمد الصباح أميرا للبلاد بعد ساعات قليلة من تصويت البرلمان بالاجماع على تنحية الشيخ سعد العبدالله الصباح الذي نودي به أميرا بعد وفاة الامير الشيخ جابر الاحمد الصباح قبل عشرة ايام.

وكان من المقرر ان يتنازل الشيخ سعد عن الامارة بدلا من تنحيته في البرلمان، وذلك اثر اتفاق بين الشيخ صباح الاحمد والشيخ سالم العلي عميد جناح السالم تم التوصل اليه مساء الاثنين، لكن هذا التنازل لم يصل في الوقت المناسب لمجلس الأمة.

وقالت مصادر مقربة من العائلة الحاكمة ان الشيخة لطيفة الفهد زوجة الشيخ سعد عرقلت ارسال تنازله لمجلس الأمة، احتجاجا على عدم تلبية شروطها.

وذكرت انباء كويتية ان شروط الشيخة لطيفة كانت:

ـ الاحتفاظ بلقب السيدة الاولى وحرم سمو الأمير.

ـ تخصيص مخصصات اميرية تصل الى عشرة ملايين دينار سنويا كمصروفات عامة.

ـ تخصيص طائرة خاصة من الديوان الأميري لاستخدامها في رحلاتها.

ـ تعيين نجلها الشيخ فهد سعد العبد الله مستشارا في ديوان ولي العهد المقبل او في الحكومة الجديدة.

وذكرت صحيفة «السياسة» الكويتية في عددها يوم امس ان الشيخ صباح الاحمد وافق على شرط واحد لها وهو تعيين الشيخ فهد مستشارا.

وقالت مصادر مقربة من الحكومة الكويتية لـ«القدس العربي» ان موقف الشيخة لطيفة وتصرفاتها اثارا استياء مجلس الأمة الكويتي. واضافت المصادر انه وبسبب ذلك الموقف حصل اجماع على قرار داخل مجلس الامة لاول مرة في تاريخ الكويت.

ووصف احد النواب قرار تنحية الشيخ سعد بأنه «يوم اسود في تاريخ الكويت» فيما نقلت صحيفة «السياسة» عن النائب فيصل المسلم وصفه للجلسة بانها «جلسة الألم والمعاناة».



الشيخ سعد العبد الله

وكانت الجلسة بدأت بانتظار وصول الشيخين صباح الأحمد وسالم العلي بعد ذهابهما لقصر الشيخ سعد لنقل كتاب تنازله، ولكن الشيخة لطيفة قالت لهما ان الشيخ سعد نائم ولا يستطيعان رؤيته، وعندما سألاها عن رسالة التنازل، قالت انها جاهزة لكنها ليست مختومة، وان الاختام مع ابنها فهد، ولا تدري اين هو، مما دعاهما للذهاب لمجلس النواب خاليي الوفاض، وفي محاولة ثانية للحصول على تنازل الشيخ سعد ذهب الشيخان احمد الفهد وزير النفط ومحمد الصباح وزير الخارجية لمنزل الشيخ سعد، لكن المصادر اكدت ان الشيخة لطيفة انبتهما وطردتهما، وعادا للمجلس متجهمين، وفي المحاولة الأخيرة حصل الشيخ فهد سالم العلي على رسالة التنازل وعاد بها لمجلس الأمة بدون ختم، وعندما سأله الشيخ صباح عن الختم، قدمه له وطلب منه ان يختم الرسالة بنفسه، وهو ما رفضه الشيخ صباح وطلب عقد الجلسة التي تم التصويت خلالها على عزل الشيخ سعد.

(القدس العربي 8 فبراير 2006)

فرع الأحمد يستأثر بولاية العهد ورئاسة الوزراء في الكويت

■ الكويت- يو بي آي: زكى أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح امس شقيقه وليا للعهد وعين رئيسا للوزراء من فرعه في الأسرة الحاكمة في أول خطوة من نوعها منذ صدور قانون توارث الإمارة قبل أكثر من 40 عاما.

وأصدر الشيخ صباح أمرا أميريا بـ«تزكية» الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وليا للعهد وأمرا بـ«تعيين» الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح رئيسا لمجلس الوزراء وتكليفه ترشيح أعضاء الوزارة الجديدة.

ويعطي الدستور الكويتي الأمير الشيخ صباح الأحمد سنة لتزكية ولي للعهد، على أن يعرض على مجلس الأمة (البرلمان) لتأكيده، وإذا رفضه البرلمان، يقوم الأمير بتزكية ثلاثة أشخاص لولاية العهد تاركا للسلطة التشريعية حق اختيار أحدهم.

وجرى العرف على أن تكون الإمارة وولاية عهدها موزعة على فرعي العائلة معا، فكان الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح من فرع الأحمد، فيما كان ولي عهده الشيخ صباح السالم الصباح من فرع السالم.

وحتى عندما اضطر رئيس الوزراء، ناصر المحمد، إلى الاستقالة في عام 2011، لم يكن خليفته في منصب رئيس الوزراء من فرع السالم؛ بل من فرع الحمد(*) من آل [مبارك بن] صباح. وإذا كان هذا التعيين يبدو ظاهريا كجزء من إعادة توزيع المناصب الوزارية بين فروع عائلة آل صباح الأخرى، فإنه فاقَم من التوترات داخل أسرة آل صباح بطرائق تداخلت مع المشهد السياسي الملتهب. **كما مهد الطريق لأعضاء من آل صباح للتدخل في/ والتلاعب بالفصائل السياسية كأداة لإضعاف بعضها البعض؛ ما أضاف بعدا آخر لعدم الاستقرار في الكويت**[21]. **ففي حين كانت مثل هذه المكائد، في السابق، تحدُث بعيدا عن الرأي العام؛ فإن انبثاق وسائل الإعلام الجديدة وشبكات التواصل الاجتماعي بعد عام 2006 لم تضاعف فقط مجموعة الأدوات المتاحة للمشاركين؛ بل أسهمت في تضخيم التأثير المحتمل لتلك النزاعات العائلية على الرأي العام والمشهد السياسي حول أسلوب الأسرة الحاكمة في حكم الكويت.**

(*) وهو فرع لا يحكم، حسب العرف الكويتي. (العيسى)

(4) حركة الاحتجاج خلال 2011-2012

بعد أن أوضحنا العلاقة المتغيرة بين آل صباح والمواطنين الكويتيين في سياق إعادة توزيع السلطة والنفوذ بين أصحاب المصلحة الرئيسيين من الأسرة الحاكمة واللاعبين السياسيين، نتناول في هذا القسم الاحتجاجات التي هزّت الكويت في 2011-2012. وسوف ننطلق من نتائج الخلافة على العرش في عام 2006 -إذ بدأ فرع واحد من عائلة آل صباح الحاكمة في احتكار الفروع العليا للسلطة التنفيذية- لنصف **كيف أن الانقسام داخل آل صباح أسهم إلى حد كبير في تفاقم الاحتجاج السياسي في الكويت بعد عام 2006.** أجريت انتخابات مبكرة في يونيو 2006، ومايو 2008 ومايو 2009، وجاءت حكومات متتابعة وذهبت بسبب انعكاس الانقسامات داخل أسرة آل صباح الحاكمة على أداء البرلمان. وبدوره، أدى الشعور الشعبي الطويل بشلل البلد السياسي الناجم عن العداء المستمر بين بعض الوزراء ومجموعات من النواب لخيبة أمل شعبية متنامية في القوى السياسية التقليدية الراسخة في الكويت. وحدثت تلك الخيبة تحديدا بين شبكات شبابية جديدة تتقن التنسيق والتواصل مع بعضها البعض ومنهمكة في السياسة كما لم يحدث من قبل.

الجدول 1: تاريخ مجلس الأمة الكويتي: 1963-2016(*)

السنوات	رقم المجلس	الرئيس	تم حله؛ أو أكمل مدته	عدد الدوائر	عدد الأصوات لكل ناخب
1963-1967	الأول	**عبد العزيز الصقر (63-65)** **سعود العبد الرزاق (65-67)**	أكمل مدته	10	5
1967-1970	الثاني	**أحمد السرحان**	أكمل مدته	10	5
1971-1975	الثالث	**خالد الغنيم**	أكمل مدته	10	5
1975-1976	الرابع	**خالد الغنيم**	حل غير دستوري	10	5
1981-1985	الخامس	محمد العدساني	أكمل مدته	25	2
1985-1986	السادس	**أحمد السعدون**	حل غير دستوري	25	2
1992-1996	السابع	**أحمد السعدون**	أكمل مدته	25	2
1996-1999	الثامن	**أحمد السعدون**	حل دستوري	25	2
1999-2003	التاسع	**جاسم الخرافي**	أكمل مدته	25	2
2003-2006	العاشر	**جاسم الخرافي**	حل دستوري	25	2
2006-2008	الـ11	**جاسم الخرافي**	حل دستوري	25	2
2008-2009	الـ12	**جاسم الخرافي**	حل دستوري	5	4
2009-2011	الـ13	**جاسم الخرافي**	حل دستوري	5	4
فبراير 2012	-	**أحمد السعدون**	أُبطل	5	4
ديسمبر 2012	-	**علي الراشد**	أُبطل	5	1
2013-2016	الـ14	**مرزوق الغانم**	حل دستوري	5	1
2016-الآن	الـ15	**مرزوق الغانم**	مستمر(**)	5	1

(*) **هذا الجدول من إعداد د. حمد العيسى**، وتم إعداده وفقاً لمعلومات «قاعدة بيانات السياسة الكويتية» للبروفيسور مايكل هيرب: http://www.kuwaitpolitics.org/ . (العيسى).

(**) جرى منذ عام 2003 انتخاب 8 مجالس أمة وتم حل أو إبطال 7 منها. وفي الواقع قام الأمير بحل 5 مجالس وأبطلت المحكمة الدستورية مجلسين. وانتخب مجلس ثامن في ديسمبر 2016 (ثامن منذ عام 2003)، ولكن وفقاً لسياق الأزمة التي يبدو من بيانات هذا الجدول أنها «متعمدة»، فليس من المرجح أن يختلف مصيره عن المجالس السابقة، أي سيتم حله أو إبطاله -عاجلاً أو آجلاً- لأي سبب كان!!! (العيسى).

مهارات شباب الكويت الاحتجاجية المبتكرة تسبق وتتفوق على أساليب الربيع العربي

دشّن تنصيب الأمير الجديد في يناير 2006 فترة من الغموض السياسي العميق، عندما أدت المعارضة السياسية لرئيس الوزراء ناصر المحمد إلى حل منتظم لبرلمانات وتغيير حكومات(*). ومن ضمن الانتخابات الثلاثة التي عقدت في يونيو 2006 ومايو 2008 ومايو 2009، **كانت انتخابات عام 2006 جديرة بالملاحظة بشكل خاص للظهور المفاجئ لحركة برتقالية [أي تسعى إلى الإصلاح الديمقراطي] قوية يقودها الشباب للمطالبة بإصلاح حدود الدوائر الانتخابية.** وفي مبادرة شبابية كويتية مبتكرة **سبقت** أساليب التنظيم السياسي الذي أعاد رسم خريطة السلطة في شمال إفريقيا في عام 2011، استخدمت الحركة البرتقالية الكويتية الرسائل النصية ومدونات الإنترنت والشبكات الاجتماعية على «النت» للتنسيق والتخطيط لأنشطتها وللتعبير عن مطالبها من أجل الإصلاح. أكثر من ذلك، كان اعتمادها للون البرتقالي، اقتداءً بالحركة المؤيدة للديمقراطية في أوكرانيا، يرسل رسالة سياسية واضحة سواء إلى الكويتيين أو إلى العالم الخارجي. **ففي الانتخابات اللاحقة في يونيو 2006، توحدت المعارضة السياسية الكويتية حول مطلب تقليص عدد الدوائر الانتخابية من 25 إلى 5 دوائر، وألحقت هزيمة ساحقة بالقوى المؤيدة للحكومة**[22].

وعلى الرغم من أن ائتلاف المعارضة الواسع، الذي اتفق حول قضية إصلاح نظام الدوائر الانتخابية، ضعف بعد عام 2006، فإن عجز الحكومة **المعينة** على العمل مع البرلمان **المنتخب** أدى إلى سلسلة من الحكومات الجديدة وانتخابات مبكرة مرتين للبرلمان. وتوج هذا بانتخابات مايو 2009،

(*) يؤكد البروفيسور مايكل هيرب أن «تكرار» حل البرلمان كان ضمن **خطة** «متعمدة» **من آل صباح تهدف إلى إضعاف المعارضة وتشتيتها.** ويؤكد هيرب أن الخطة نجحت بالفعل، وحققت نتائج باهرة. انظر **الفصل الثالث: انتخابات كويتية متكررة «متعمدة» تنهك المعارضة وتفككها!** ص -153. (العيسى)

التي كانت تاريخية، لانتخاب أربع نساء لأول مرة للبرلمان، الذي بدا أنه موال للحكومة. وبناء عليه، سمحت الظروف بتمرير خطة التنمية المتأخرة ذات الـ104 ملايير دولار خلال عام 2010 (وبالتالي أصبحت خطة الأربع سنوات 2010-2014). ولكن تحسن الظروف السياسية التي أعقبت انتخابات مايو 2009 لن يدوم؛ وبدل ذلك، زادت درجة المعارضة «المشروعة». ففي ديسمبر 2009، وافق ناصر المحمد على أن يتم «استجوابه» من قبل خصومه البرلمانيين. وكانت هذه هي المرة الأولى في التاريخ السياسي الكويتي التي تم فيها استجواب رئيس مجلس الوزراء بهذه الطريقة. لقد نجا ناصر المحمد من الاستجواب بالفعل؛ ما عزّز مكانته مؤقتا. وبعد سنة، في ديسمبر 2010، نجا **بمعجزة** من «الاستجواب» الثاني والتصويت بحجب الثقة عنه، إذ كانت نتيجة التصويت: 25 مقابل 21[23]. **وجاء التصويت الأخير وسط تصاعد سريع للتوترات السياسية والاجتماعية في الكويت ووجود مؤشرات تفيد بأن الحريات السياسية والإعلامية الكويتية (مقارنة بدول الخليج الأخرى) والتي يفاخر بها الكويتيون كثيرا، كان يجري العمل على إنهائها وسحبها في الكويت حتى قبل البداية الرسمية للربيع العربي في شمال إفريقيا**[24].

وفي أواخر عام 2010، وقعت سلسلة من الأحداث التي هزت سمعة الكويت، باعتبارها المجتمع الأكثر انفتاحا في المنطقة وألمحت إلى أن تيارات جديدة من المعارضة الشعبية قد بدأت تظهر لتتحدى الجمعيات السياسية القائمة. ففي نوفمبر 2010، أدين المحامي البارز والمؤيد للمعارضة **محمد عبد القادر الجاسم** بالتشهير برئيس الوزراء[*] وحكم عليه بالسجن لمدة سنة واحدة، قبل أن يطلق سراحه بعد الاستئناف في يناير 2011[25]. وبعد شهرين، أُعتقل الدكتور **عبيد الوسمي**، أستاذ القانون في جامعة الكويت، لمدة ثلاثة أشهر بسبب نقده للأسرة الحاكمة علنا؛ قبل أن يطلق سراحه أيضا

(*) انظر في **الملحق رقم (6)**: **خمس مقالات للمحامي والمفكر السياسي البارز محمد عبد القادر الجاسم**، ص-415. (العيسى)

في فبراير 2011، وانتخب لاحقا، في فبراير 2012، ليكون نائبا في مجلس الأمة، باعتباره معارضا «ناريا». وهاجمت قوات الأمن أيضا ديوانية في ديسمبر 2010 وفرّقت وضربت(*) وجرحت أربعة نواب وغيرهم من المشاركين، لتُستحضر ذكريات الهجمات على الديوانيات في عام 1990. وبلغت الحوادث ذروتها مع اعتقال مواطن كويتي يبيع الخمور، وزُعِمَ أنه تعرض للتعذيب حتى الموت وهو في الحجز في يناير 2011؛ ما أدى لاحقا إلى استقالة وزير الداخلية[26].

وبعد أيام قليلة من سقوط الرئيس زين العابدين بن علي في تونس وبداية **الربيع العربي**، انتهزت النخبة الحاكمة في الكويت قرب حلول ذكرى ثلاثة احتفالات وطنية مهمة وأعلنت، في يناير 2011، عن هبة وهدية أميرية لكل مواطن قيمتها 1,000 دينار (3,600 دولار تقريبا) وكانت تهدف إلى استباق أي انتشار للاضطرابات، وشملت الهدية كذلك كوبونات مجانية للمواد الغذائية الأساسية لمدة أربعة عشر شهرا من 1 فبراير 2011 إلى 31 مارس 2012. وكان السبب الظاهري لهذا السخاء هو الذكرى الخمسون لاستقلال الكويت والذكرى العشرون لتحرير الكويت، والذكرى الخامسة لتنصيب صباح الأحمد أميرا؛ **ولكنها كانت تذكيرا خافتا بدور الدولة كموزع وحيد للثروة في وقت تزامن بالضبط مع العواقب المضطربة لثورتي تونس ومصر**[27]. وكان الكويتيون مذهولين، بالفعل من تسلسل أحداث الربيع العربي التي أطاحت بالرئيسين بن علي ومبارك في يناير وفبراير عام 2011، بالرغم من أن الاحتجاجات المحلية التي تطورت لاحقا كانت متجذرة بقوة في قضايا كويتية بحتة وليست كامتداد مُعْدٍ من اضطرابات شمال إفريقيا.

وشهد صيف 2011 تلاقي مسار تزايد درجة المعارضة السياسية لما بعد عام 2006 مع مجموعة ثانية من الاحتجاجات مستلهمة (ولكنها ليست

(*) تعرض الكاتب الصحافي الكويتي البارز والمناهض للفساد **الأستاذ زايد الزيد** في أكتوبر 2009 لاعتداء جسدي دموي غادر من شخص مجهول، بعد خروجه من ندوة لمناقشة الفساد بالكويت. (العيسى)

منسوخة تماما) من التغييرات الهائلة التي تجري في العالم العربي. لقد تم تأسيس حركة شبابية جديدة أطلقت على نفسها اسم «**السور الخامس**»، بمعنى أن العمل بالدستور يحمي أمن الكويت مثلما كانت تفعل جدران المدينة الأربعة في الكويت القديمة[28]. وكانت تلك المجموعة عبارة عن تآلف غير رسمي من الناشطين الشباب في المقام الأول، وأغلبهم طلاب ومهنيون شباب ورواد وسائل الإعلام الاجتماعية، وجميعهم استخدموا «تويتر» للتخطيط والدعوة إلى مظاهرة خارج مبنى البرلمان في الكويت[29]. وشكّل انبثاقهم تلاقيا بين أنماط احتجاج كويتية محددة مع استلهام للتحركات الشعبية في شمال إفريقيا.



تعرض الكاتب الصحافي الكويتي البارز والمناهض للفساد **الأستاذ زايد الزيد** (**رئيس تحرير صحيفة «الآن» الإلكترونية**) في أكتوبر 2009 لاعتداء جسدي دموي غادر من شخص مجهول، بعد خروجه من ندوة لمناقشة الفساد بالكويت. (العيسى)



النائبان أحمد السعدون ومسلم البراك
يزوران الكاتب الصحافي زايد الزيد في المستشفى (العيسى)



وفي أواخر عام 2010، وقعت سلسلة من الأحداث التي هزت سمعة الكويت، باعتبارها المجتمع الأكثر انفتاحا في المنطقة وألمحت إلى أن تيارات جديدة من المعارضة الشعبية قد بدأت تظهر لتتحدى الجمعيات السياسية القائمة. ففي نوفمبر 2010، أدين المحامي البارز والمؤيد للمعارضة **محمد عبد القادر الجاسم (يسار)** بالتشهير برئيس الوزراء، وحكم عليه بالسجن لمدة سنة واحدة قبل أن يطلق سراحه بعد الاستئناف في يناير 2011. وبعد شهرين، اعتقل **الدكتور عبيد الوسمي (يمين)** أستاذ القانون في جامعة الكويت، لمدة ثلاثة أشهر بسبب نقده للأسرة الحاكمة علنا؛ قبل أن يطلق سراحه أيضا في فبراير 2011، وانتخب لاحقا، في فبراير 2012، ليكون نائبا في مجلس الأمة، باعتباره معارضا ناريا. (أولريخسن)

البروفيسور شفيق الغبرا:
الشباب اليوم يفهمون... وسيجعلون صوتهم مسموعا!

بالنسبة إلى عالم السياسة الكويتي، البروفيسور شفيق الغبرا، كانت الصلة بين الجانبين واضحة: «الشباب اليوم يفهمون كل شيء (...) وإذا كانوا غير راضين عن أداء مجلس النواب فسوف يجعلون صوتهم مسموعا»[30].

وبدأت حيوية هذه المجموعة الجديدة تجذب انتباه نواب المعارضة. وصرح النائب **فلاح الصواغ**، في مجلس الأمة بأن «**السور الخامس**» **هو شمعة تضيء كل يوم للحفاظ على الحرية والعدالة والمساواة**»[31]. وكما حدث في البحرين، تطور ائتلاف متقلقل بين حركات الشباب الجديدة (مظلة «14 فبراير» في البحرين) والجمعيات السياسية التقليدية القائمة، **وخلق هذا بعدا جديدا مزعزعا للاستقرار في سياسة المعارضة في كلا البلدين؛ لأن المجموعات الشبابية الجديدة كانت أقل استعدادا لاتباع «قواعد اللعبة» السياسية الراسخة وأكثر ميلا إلى اختبار حقيقة الخطوط الحمراء المقدسة المتعارف عليها سياسيا حتى الآن.**

صراعات أجنحة آل صباح تؤدي
إلى كشف فضيحة فساد هائلة

أصبحت الحدود الموضوعة بعناية للمعارضة «التقليدية» تحت ضغط متواصل، إذ واجهت الشخصيات والجماعات السياسية التقليدية منافسين أكثر حماسا ومعهم مجموعات مختلفة من المطالب السياسية مع جداول زمنية لتحقيقها. وعلى الرغم من أن مثل هذه الأحداث جرت بسرعة أكبر في البحرين، ونتجت عنها مواجهة أكثر وضوحا بكثير في شهري فبراير ومارس عام 2011؛ فإن ديناميات مماثلة في الكويت تصاعدت، بعد مزاعم عن فضيحة فساد سياسي ضخمة في أغسطس 2011. **ومن المدهش أن الأزمة اشتعلت في سياق صراع عنيف ولعبة شد حبل بين رئيس الوزراء ناصر المحمد**

الصباح وابن عمه نائب رئيس مجلس الوزراء، الشيخ أحمد الفهد الصباح، إذ انهمكا في نزاع مرير لإضعاف بعضهما البعض وتعزيز فرصهما القيادية داخل فرع الجابر قبل اختيار ولي عهد جديد في المستقبل(*)(32).

(*) أي أنهما يتصارعان، حاليا، على ما يسمى في السعودية منصب «**ولي ولي العهد**». (العيسى)



«ومن المدهش أن الأزمة اشتعلت في سياق صراع عنيف ولعبة شد حبل بين رئيس الوزراء ناصر المحمد الصباح (يسار) وابن عمه، نائب رئيس مجلس الوزراء، الشيخ أحمد الفهد الصباح (يمين) إذ انهمكا في نزاع مرير لإضعاف بعضهما البعض، وبالتالي تعزيز فرصهما القيادية داخل فرع الجابر قبل اختيار ولي عهد جديد في المستقبل»... [أي أنهما يتصارعان حاليا على ما يسمى في السعودية منصب «ولي ولي العهد»]. (أولريخسن)

وبدأت، في يونيو، احتجاجات صغيرة مناهضة للحكومة على نطاق بسيط بالدعوة إلى استقالة رئيس الوزراء؛ ولكن ارتفع مستواها وحجمها أضعافا مضاعفة في سبتمبر 2011، في أعقاب الكشف عن فضيحة فساد سياسي تشمل دفع رشاوى لـ16 نائبا. فبعد أن تبين أن اثنين من البنوك المحلية يشتبهان في تحويل 92 مليون دولار إلى حسابات اثنين من النواب، قامت النيابة العامة الكويتية، في نهاية المطاف، بالتحقيق في مبالغ تصل إلى 350 مليون دولار عبارة عن رشاوى **مزعومة** من الحكومة لـ16 نائبا لتأمين الحصول على أصواتهم في قضايا محددة(*)[33]. وزاد الطين بلة وقوع موجة من الإضرابات، من عمال النفط والجمارك والعاملين في الخطوط الجوية الكويتية؛ ما عزّز التصور بأن الحكومة بدأت تفقد قدرتها على إدارة البلد، لأن الإضرابات تسببت في تعطيل الحياة اليومية على نطاق واسع. وتفاقمت الأزمة الحكومية في أكتوبر بعدما استقال وزير الخارجية المعروف بكفاءته [الشيخ الدكتور] محمد صباح [السالم] الصباح **(وهو الشخص الوحيد من فرع السالم الذي لا يزال يحتل منصبا رفيعا)** احتجاجا على مزاعم عن حدوث تحويلات مالية خارجية للنواب من خلال السفارات الكويتية[34].

التوترات تصل الذروة

تصاعدت التوترات ووصلت ذروتها الدراماتيكية في نوفمبر، عندما حاول نواب المعارضة في المجلس استجواب رئيس الوزراء بسبب مزاعم الفساد؛ ولكن ناصر المحمد أحال الطلب إلى المحكمة الدستورية التي قضت بأنه غير دستوري. ثم قامت الحكومة باستخدام أصوات الوزراء الخمسة عشر (الذين لديهم الحق في الجلوس والتصويت في البرلمان) جنبا إلى جنب مع النواب الموالين للحكومة لإسقاط الاستجواب تماما. وإذا كان هذا التدخل

(*) انظر الفصل العاشر، **نيويورك تايمز: التحقيق في الفساد يهز الكويت**، ص-325، وانظر أيضا **الملحق رقم (5): برقية من السفارة الأمريكية في الكويت مسربة عبر ويكيليكس بعنوان «الفساد يبرز كقضية مركزية في انتخابات 29 يونيو لمجلس الأمة»**، ص-409. (العيسى)

الحكومي في التصويت ليس غير معتاد، فإنه أغضب المعارضة والحركات الشبابية؛ ما أدى، في اليوم التالي 16 نوفمبر 2011، إلى أن يقوم بعض نواب المعارضة، بقيادة **النائب «العتيد» مُسَلَّمْ البراك**، بمسيرة إلى مقر إقامة رئيس الوزراء. وبعد أن أُرجعوا من قبَل شرطة مكافحة الشغب، اقتحم المتظاهرون مجلس الأمة بدل منزل رئيس الوزراء ورددوا شعارات مناهضة للحكومة. وحمل هذا العرض، الذي لم يسبق له مثيل من الغضب والشجاعة الشعبية، إيحاءات قوية مستلهمة من الربيع العربي الذي تردد صداه في أماكن أخرى في المنطقة وهز الكويت[35].

المعارضة تنتصر

استمر الضغط على الحكومة -بعد اقتحام البرلمان- عبر سلسلة من المظاهرات السياسية الجماعية في مركز مدينة الكويت. وفي البداية، رفض الأمير الإذعان لاحتجاجات الشوارع أو للمطالبات بتغيير رئيس الوزراء؛ ولكنه أُجبر على الرضوخ لذلك المطلب، بعد حشد هائل يتألف من عشرات الآلاف[*] من الكويتيين في 27 نوفمبر، واستقال ناصر المحمد في اليوم التالي وخلفه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، جابر المبارك الصباح؛ وهو عضو بارز آخر من الأسرة الحاكمة، ولكنه من فرع الحمد [بن مبارك الصباح الذي لا يحكم، حسب العرف الكويتي] وليس من فرعي الجابر أو السالم[36].

وبعد تعيين رئيس الوزراء الجديد، أصدر الأمير، في أوائل ديسمبر، مراسيم بحل مجلس الأمة والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة. وجرت

(*) يشير عالم السياسة والمفكر الكويتي البارز البروفيسور شفيق الغبرا إلى أن بعض التقديرات أشارت إلى أن عدد المشاركين في تظاهرتين منفصلتين تراوح بين 40-70 ألف متظاهر، إضافة إلى نحو 30 ألف شخص شاركوا في تلك التظاهرات وهم يقودون سياراتهم، عندما تعذّر عليهم الوصول إلى موقع التظاهر بسبب الحواجز الأمنية التي نصبتها الشرطة. ومن دون أي شك، كانت تلك التظاهرات الأكبر في تاريخ الكويت. **انظر الملحق رقم (3)، ورقة نوعية للبروفيسور شفيق الغبرا: مستقبل مطالب الإصلاح في الكويت،** ص-371. (العيسى)

الانتخابات في **2 فبراير 2012**، بعد حملات انتخابية شرسة تميزت بتصاعد التوتر الطائفي وحوادث عنف في الشوارع. **واكتسح مرشحو المعارضة الانتخابات بمرشحين إسلامويين وقبَليين في الغالب، إذ فازت المعارضة بـ34 مقعدا من المقاعد الخمسين. وكان نجاحها، إلى حد كبير، على حساب النخب الكويتية الليبرالية والتجارية الراسخة، وكذلك النائبات الأربع اللاتي فقدن جميع مقاعدهن.** وحصل النائب المعارض «**العتيد**» والأكثر جرأة **مسلم البراك** على أكثر من ثلاثين ألف صوت؛ وهو أعلى عدد من الأصوات يحصل عليه أيّ مرشح في تاريخ الكويت السياسي.. وتعكس هذه النتائج -جزئيا- الانقسام الحاد في المجتمع الكويتي بين الطبقة السياسية التقليدية التي تهيمن عليها نخب حضرية (مستقرة) يعود وجودها في الكويت إلى عصر ما قبل النفط، من جهة، ومن جهة أخرى، الوافدين الجدد، وهم غالبا من خلفيات قبلية (بدو) نتيجة لمشاريع التجنيس واسعة النطاق خلال الستينيات والسبعينيات[37]. وهما الفريقان اللذان يتصادمان في الحملات الانتخابية وفي البرلمان حول اتجاه سياسات الدولة في المجالات الثقافية، وما يمس طبقات المجتمع، وأصبح سجالهما المتعلق بالتوجه المستقبلي للكويت بمثابة تنافس على القوة السياسية[38].

انعقد المجلس في 16 فبراير 2012 واستمر حتى حلّه الأمير في 18 يونيو. لقد أصبح مجلسا مذموم الصيت بعد سلسلة من التدابير التي اقترحها النواب القبليون والإسلامويون، والتي أوشكت أن تدمر سمعة الكويت من حيث كونها المجتمع الأكثر تسامحا وتقدما في السياسة في الخليج. فبعد محاولة مبكرة لتعديل الدستور لجعل الشريعة «المصدر الرئيس» بدل «مصدر رئيس» للتشريع[*]، دعا المشرعون المحافظون إلى تأسيس جهاز «شرطة

(*) الحقيقة هي أنّ النواب الإسلامويون في مجلس فبراير 2012 لم يقترحوا تنقيح الدستور لتصبح الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع بدلاً من مصدر رئيس، وإنما اقترحوا تنقيح المادة 79 من الدستور لإضافة الشريعة الإسلامية في المادة التي تنص على أنه «**لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصدّق عليه الأمير**» لتصبح «**لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصدّق عليه الأمير بشرط ألا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية**»، وهو الاقتراح الذي رفضه الأمير. (الديين/العيسى)

الأخلاق» لمراقبة سلوك النساء في الأماكن العامة، ووافقوا بأغلبية ساحقة على تعديل قانوني ينص على عقوبة الإعدام على التجديف (رُفض لاحقا من الأمير). وعزز المجلس عموما البيئة المحافظة المتزايدة التي شهدت الحكم على مغرد كويتي (حمد النقي) بالسجن عشر سنوات بسبب تغريدة اعتبرت إهانة للإسلام ولحكام البحرين والمملكة العربية السعودية.. وهكذا فشلت المعارضة في تقديم بديل للحكم يحظى بالمصداقية أو حتى الجاذبية بسبب هذه التصرفات، فضلا عن تصفية الحسابات السياسية التي تجلت في تقديم ثمانية طلبات لاستجوابات ضد وزراء في الحكومة؛ ما أدى إلى استقالة اثنين(39).

كل هذا تغير تغيرا دراماتيكيا في 18 يونيو 2012، عندما انحرفت السياسة الكويتية فجأة إلى منطقة مجهولة. ففي قرار غير مسبوق، قام الأمير بتفعيل المادة الـ106 من الدستور، التي تعطيه الحق في تعليق المجلس لمدة شهر. وكانت هذه هي المرة الأولى خلال خمسين سنة من التاريخ البرلماني الكويتي التي يتم فيها تعليق المجلس بهذه الطريقة. وبعد يومين فقط، **أصدرت المحكمة الدستورية قرارا صاعقا عندما أبطلت انتخابات فبراير 2012، وأمرت بعودة البرلمان السابق الذي انتخب في عام 2009.** لقد فاجأ هذان الحدثان السياسيين والجمهور تماما، ونتجت عنهما بداية أعمق أزمة سياسية في الكويت منذ التحرير وعودة الحياة البرلمانية في عام 1992. **ووصف النائب مسلم البراك، على الفور، قرار المحكمة بأنه «انقلاب سافر ضد الدستور ومأساة وإهانة للشعب الكويتي»**(40).

www.alamalyawm.com — الإثنين

«الأعلى للقضاء» مطالب بتصحيح الأوضاع قبل وقوع البلاد في الفوضى والاضطراب القانوني

«الأغلبية»: مجلسنا دستوري .. وقرار بطلانه «منعدم»

- «الدستورية» ممنوعة من نظر اي إجراء سابق على العملية الانتخابية
- المحكمة تجاوزت حدود ولايتها وتدخلت في العمل السياسي ومنحت نفسها سلطة تعلو سلطة رئيس الدولة

@ma6goog

وبعد يومين فقط، **أصدرت المحكمة الدستورية قرارا صاعقا عندما أبطلت انتخابات فبراير 2012، وأمرت بعودة البرلمان السابق الذي انتخب في عام 2009.** لقد فاجأ هذان الحدثان السياسيين والجمهور تماما، ونتجت عنهما بداية أعمق أزمة سياسية في الكويت منذ التحرير وعودة الحياة البرلمانية في عام 1992. **ووصف النائب مسلم البراك، على الفور، قرار المحكمة بأنه «انقلاب سافر ضد الدستور ومأساة وإهانة للشعب الكويتي».** (أولريخسن)

رد مشروع الإساءة للذات الإلهية بمطالعة دستورية راقية.. ورفض استقالة الشهاب

الأمير ينتصر للدولة المدنية

- **مخالفة دستورية بالتمييز بسبب الدِّين وغلو في التشريع كبير**
- **الرجيب يسعى مع «الصحية» لتمرير تعديلات القوانين الرياضية**

وافق النواب الإسلامويون بأغلبية ساحقة على تعديل قانوني ينص على عقوبة الإعدام على التجديف (رُفض لاحقا من الأمير). (أولريخسن)

الندوة الأولى لتطبيق الشريعة:

تحرُّك نيابي لتعديل المادة الثانية وأسلمة القوانين



محمود الزاهي

رسالة للحكومة

شبهات وبلبلة

الشريعة والخصوصية

لجنة تطبيق الشريعة لم تُنجز شيئاً منذ تأسيسها.. لأنها محاربة!

انعقد المجلس في 16 فبراير 2012، واستمر حتى حله الأمير في 18 يونيو. لقد أصبح مجلسا مذموم الصيت بعد سلسلة من التدابير التي اقترحها النواب القبليون والإسلامويون، والتي أوشكت أن تدمر سمعة الكويت من حيث كونها المجتمع الأكثر تسامحا وتقدما في السياسة في الخليج. فبعد محاولة مبكرة **لتعديل الدستور لجعل الشريعة «المصدر الرئيس» بدلا من «مصدر رئيس» للتشريع، دعا المشرعون المحافظون إلى تأسيس جهاز «شرطة الأخلاق» لمراقبة سلوك النساء في الأماكن العامة، ووافقوا بأغلبية ساحقة على تعديل قانوني ينص على عقوبة الإعدام على التجديف (رُفض لاحقا من الحكومة).** (أولريخسن)

الراشد يتنازل لمصلحة الصقر

«الشعبي» تؤيد تعديل المادة الثانية والإسلاميون يردون بدعم السعدون للرئاسة



● النواب الاسلاميون في صورة تذكارية في كبد — تصوير حسني هلال

صفقة سياسية:

الإسلامويون يصوتون لصالح السعدون في انتخابات رئاسة مجلس فبراير 2012 مقابل دعم كتلة العمل الشعبي التي يرأسها السعدون لتعديل المادة الثانية من الدستور لجعل الشريعة «المصدر الرئيس» بدل «مصدر رئيس» للتشريع!!! (العيسى)



شهدت معركة انتخاب البرلماني المعارض المخضرم أحمد السعدون (يمين) رئيسا جديدا لمجلس الأمة الكويتي معركة كلامية استبقت عملية الانتخاب، إذ اعترض مرشح الحكومة محمد جاسم الصقر (يسار) على اعتماد آلية التصويت اليدوية باستخدام الورق، لكن أنصاره ما لبثوا أن رضخوا لنظام التصويت الذي ارتضاه المجلس. وجاء انتخاب السعدون رئيسا للمجلس في أعقاب الانتخابات التشريعية التي حققت فيها المعارضة بقيادة الإسلاميين فوزا ساحقا. ويُذكر أن المعارضة فازت بـ34 مقعدا من أصل 50 في الانتخابات المذكورة. وفي المعركة على رئاسة مجلس الأمة، حصل السعدون على 38 صوتا مقابل 18 لمنافسه الوحيد الصقر، الذي يمثل التيار الليبرالي. (نقلا عن «العربية.نت»، 16 فبراير 2012). (العيسى)



السعدون يتلقى التهاني من النواب بعد فوزه في انتخابات رئاسة مجلس الأمة (فبراير 2012)



الجريدة aljarida
www.aljarida.com

الثلاثاء
19 يونيو 2012م
29 رجب 1433هـ
العدد 1644 - السنة السادسة
36 صفحة
السعر 100 فلس

ولي العهد يعزي في وفاة الأمير نايف

الأمير: وقفة مراجعة لإصلاح الممارسة البرلمانية

سموه أجل جلسات المجلس شهراً وأكد أن تجاوز حدود السلطات كان شعار المرحلة الماضية

- الحكومة: لا نزال نمد يد التعاون إلى المجلس ● المويزري: اجتماعات اللجان والأسئلة وغيرها مستمرة
- الفيلي لـ الجريدة: الوقف يشمل اللجان والحصانة مرفوعة عن النواب

حسين العبدالله



آراء النواب... متباينة

- العمير: لا نعرف «وين رايحين»
- البراك: أسباب حكومية لا شأن للمجلس بها
- عبدالصمد: مبررات التعليق تعود لتقدير سموه
- الوعلان: كان الله بعون «حفال الأسية» مجلسنا الموقر
- شخير: لم يتخذ إلا وفق دراسة وافية
- السلطان: اجتماع لـ«الأغلبية» لتدارس القرار
- العميري: هل تفعيل أدوات الرقابة تأزيم؟
- الحربش: أطراف تجعل من التأجيل مقدمة لحل المجلس
- الداهوم: تجمعات «الإرادة» لن تقف مكتوفة الأيدي
- لاري: لنستغل هذه الفترة لوضع رؤية وطنية



دوليات



اقتصاد

كل هذا تغير تغيرا دراماتيكيا في 18 يونيو 2012، بعدما انحرفت السياسة الكويتية فجأة إلى منطقة مجهولة.. ففي قرار غير مسبوق، قام الأمير بتفعيل المادة الـ106 من الدستور، التي تعطيه الحق في تعليق المجلس لمدة شهر، وكانت هذه المرةَ الأولى خلال خمسين سنة من التاريخ البرلماني الكويتي التي يتم فيها تعليق المجلس بهذه الطريقة. وبعد يومين فقط، **أصدرت المحكمة الدستورية قرارا صاعقا عندما أبطلت انتخابات فبراير 2012 وأمرت بعودة البرلمان السابق الذي انتخب في عام 2009.** لقد فاجأ هذان الحدثان السياسيين والجمهور تماما، ونتجت عنهما بداية أعمق أزمة سياسية في الكويت منذ التحرير وعودة الحياة البرلمانية في عام 1992. **ووصف النائب مسلم البراك، على الفور، قرار المحكمة بأنه «انقلاب سافر ضد الدستور ومأساة وإهانة للشعب الكويتي».**

وقام رئيس الوزراء، لاحقا، بمحاولتين لعقد مجلس عام 2009 في 31 يوليو و7 أغسطس وفشل؛ لأن أغلبية نواب مجلس 2009 قاطعوا الجلستين، لأنهم لم يعترفوا بشرعية قرار المحكمة الدستورية. وخاطب الأمير الشعب الكويتي في 12 أغسطس داعيا إلى الوحدة الوطنية، ووضع حد لما وصفه بـ«الممارسات السياسية الخاطئة»؛ ولكن مناشدته للهدوء السياسي تبخر مفعولها بعد ثلاثة أيام، عندما أحالت الحكومة نظام تقسيم الدوائر الانتخابية الخمس المعدل في عام 2006 على المحكمة الدستورية للفصل في كونه موافقا أم مخالفا للدستور؛ هذا القرار الحكومي نكأ الجروح القديمة وأبرز خطوط التصدع في السياسة الكويتية. وكما ذكرنا آنفا، فإن مسألة تقسيم الدوائر كانت منذ فترة طويلة هي نقطة الاختلاف الحارقة بين مجلس الوزراء والبرلمان، والتي اشتعلت في عام 2006 وأسفرت عن انتصار لمطالب المعارضة لإصلاح نظام الـ25 دائرة انتخابية، بعدما جادلوا بنجاح بأنه يسهل الفساد السياسي وشراء الأصوات(41).



الجريدة
aljarida
www.aljarida.com

الاثنين
13 أغسطس 2012م
العدد 1699 - السنة السادسة
36 صفحة
السعر 100 فلس

... موهبة صوتية
قدمت الأغنية المطورة ص 20

الأمير: لن نسمح باستمرار الممارسات السياسية الخاطئة

- نشيد بكل اعتزاز بالسلطة القضائية واستقلالها
- لن نمكن أحداً من المساس بوحدتنا الوطنية

اقتصاد

حوليات

رياضة

طعن الحكومة في «الدوائر»... كلي

- الخرافي يرفع إلى الأمير رسالة بتعذر استعادة مجلس 2009 سلطاته
- المنبر الديمقراطي: لن نقبل عبث الحكومة بالطعن الجزئي
- «الأغلبية»: ما يحدث في البلاد انقلاب وعلى الشعب تفعيل الإمارة الدستورية

عقاريون لـ الجريدة: على الجهات المعنية تقليل روتين استخراج تراخيص الصناديق العقارية 11

مرسي ينفذ انقلاباً على العسكر

أطاح طنطاوي وعنان وعين نائباً لرئيس الجمهورية

خاطب الأمير الشعب الكويتي في 12 أغسطس داعيا إلى الوحدة الوطنية ووضع حد لما وصفه بـ«الممارسات السياسية الخاطئة». (أولريخسن)

وبعدما طلبت الحكومة من المحكمة الدستورية البت في دستورية هذا التعديل الذي جرى عام 2006، وغَيَّرَ تقسيم الدوائر من 25 إلى 5 دوائر، **أعلنت شخصيات المعارضة أن نظام تقسيم الدوائر لا يمكن تغييره قبل الانتخابات المقبلة، واتهمت الحكومة بمحاولة إعادة رسم حدود الدوائر الانتخابية لتخفيف قوتها وتقليل احتمالات انتصار المعارضة في الانتخابات المقبلة.** ومن ثَمَّ، اتهمت كتلةُ الأغلبية البرلمانية الحكومةَ بالسعي إلى التلاعب بالقضاء من أجل «السيطرة على نتائج أي انتخابات برلمانية مقبلة واحتكار السلطة»؛ ولكن المحكمة الدستورية رفضت في 25 سبتمبر البت في طلب الحكومة بخصوص تعديل حدود الدوائر الانتخابية. وأُتخذ هذا القرار المنتظر مع وجود شرطة مكافحة الشغب حول مبنى المحكمة، ونتجت عنه فترة هدوء مشوبة بالحذر، بينما بدأت كل من الحكومة والمعارضة في التفكير في خطواتهما المقبلة[42].

وأصدر الأمير مرسوما بحل مجلس 2009 (للمرة الثانية) في 7 أكتوبر 2012؛ ولكنه أَخَّرَ مرسوم الدعوة لانتخابات جديدة لمدة أسبوعين تقريبا، مع تأكيده أيضا على أهمية «تصحيح الأخطاء والعودة إلى المسار الصحيح»[43]؛ ما أثار شكوك المعارضة بأن الأمير يستعد لتعديل نظام الانتخابات بـ«**مرسوم ضرورة**»، دون التشاور مع المجلس. وفي 19 أكتوبر، أصدر الأمير، بالفعل، مرسوما بتخفيض عدد الأصوات التي يمكن أن يدلي بها الناخب من 4 إلى 1، وحدّد موعد الانتخابات في 1 ديسمبر. وعندما فعل ذلك، حَذَّرَ بصورة استفزت المعارضة من **الفتنة والفوضى التي يمكن أن تهدد بلدنا وتقوض الوحدة الوطنية.** وصعق القرار المعارضة التي دعت إلى مظاهرة ضخمة ضد المرسوم الأميري في 21 أكتوبر، حضرها عشرات وربما مئات الآلاف من المحتجين[44].

وعند هذه النقطة، كانت الأحداث في الكويت في خطر من أن تتفاقم وتخرج عن السيطرة. لقد صدر مرسوم الأمير وجرت المسيرة الاحتجاجية اللاحقة على خلفية نقلة تحولية في حدود الخطاب السياسي في الكويت.

ويرتبط هذا بالمظاهرة التي جرت يوم الاثنين 15 أكتوبر أمام مبنى مجلس الأمة في «**ساحة الإرادة**»، الذي أصبح بؤرة لحركة الاحتجاج. وفي خطاب ناري أمام آلاف من المؤيدين، كسر النائب المعارض العتيد **مسلم البراك** التابو المتعارف عليه بعدم نقد الأمير. وخاطب البراك الأمير مباشرة متسائلا عن سلامة قراره: «**لن نسمح لك، يا سمو الأمير، بأن تمارس الحكم الفردي (...) لسنا خائفين من هراواتكم أو سجونكم الجديدة**»... وهتفت الجماهير بتحد «**لن نسمح لك... لن نسمح لك**» مرة أخرى، وولد شعار معارض جديد وقوي[45].



www.alamalyawm.com — 08 يونيو 2014 م | 10 شعبان 1435 هـ | العدد 2241 | السنة الثامنة — الأحد

أجرى بروفة أمس استعدادا للندوة الجماهيرية في ساحة الإرادة الثلاثاء

كلمة البراك.. مفاجأة و«نارية»

- المتحدثون.. البراك، الحربش، العميري، العنجري
- الأغلبية والقوى السياسية والشبابية ونواب سابقون سيحضرون الندوة

وعند هذه النقطة، كانت الأحداث في الكويت في خطر من أن تتفاقم وتخرج عن السيطرة. لقد صدر مرسوم الأمير وجرت المسيرة الاحتجاجية اللاحقة على خلفية نقلة تحولية في حدود الخطاب السياسي في الكويت. ويرتبط هذا بالمظاهرة التي جرت يوم الاثنين 15 أكتوبر أمام مبنى مجلس الأمة في «ساحة الإرادة»، الذي أصبح بؤرة لحركة الاحتجاج. **وفي خطاب ناري أمام آلاف من المؤيدين، كسّر النائب المعارض العتيد مسلم البراك التابو المتعارف عليه بعدم نقد الأمير. وخاطب البراك الأمير مباشرة متسائلا عن سلامة قراره: «لن نسمح لك، يا سمو الأمير، أن تمارس الحكم الفردي (...) لسنا خائفين من هراواتكم أو سجونكم الجديدة»... وهتفت الجماهير بتحد «لن نسمح لك... لن نسمح لك» مرة أخرى، وولد شعار معارض جديد وقوي. (أولريخسن)**

مسيرة «كرامة وطن» تتحدى قرار الأمير

كانت هذه هي الخلفية التي أدت إلى تصاعد التوترات السياسية تصاعدا حادا. ومع تزايد الضغط، انعقد مجلس أسرة آل صباح لإصدار دعوة غير مسبوقة إلى طاعة الأمير؛ ولكن حتى هذه الدعوة تم تجاهلها من قبل عشرات الآلاف من الكويتيين الذين احتشدوا في وسط مدينة الكويت يوم 21 أكتوبر قادمين من خمس نقاط انطلاق مختلفة. وسميت تلك المسيرة الحاشدة «كرامة وطن»، وردد المتظاهرون مرة أخرى «**لن نسمح لك**» وارتدوا اللون البرتقالي لتأكيد الاستمرارية مع حركة عام 2006 البرتقالية، التي أنتجت الإصلاحات الانتخابية التي كان الأمير يعمل على تغييرها الآن. أكثر من ذلك، استخدم منظمو المسيرة -بذكاء- لغة (وأغاني) اللاعنف ورموزا مستوحاة من **الربيع العربي**. وكما أشارت الأكاديمية الأمريكية كريستين ديوان: «**ألغى شعار «كرامة وطن» الاختلافات التي بينهم، وتَنَاغَمَ مع مطالب المواطنين لربيع عربي مبكر**»[46].

وردت الأجهزة الأمنية على مسيرة «كرامة وطن» بالقوة.. وحاولت شرطة مكافحة الشغب تفريق المظاهرات باستخدام الهراوات والغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت؛ واشتبكت في معارك كرّ وفر في مختلف أنحاء مدينة الكويت مع مجموعات من المتظاهرين. وبعد أسبوعين، في 4 نوفمبر تحديدا، جرى تفريق مسيرة «كرامة وطن» ثانية بعنف، عندما استعملت شرطة مكافحة الشغب مرة أخرى قنابل الدخان وقنابل الصوت وغازا مسيلا للدموع ضد عشرات الآلاف من المتظاهرين[47]. ومع تبني أجهزة الأمن لسياسة القمع وجذب المسيرات لأكبر حشود في تاريخ المظاهرات السياسية في الكويت، بدا أن هناك خطرا حقيقيا جدا من أن الكويت قد تنزلق لا محالة نحو نوع من المواجهة المفتوحة التي ميزت بداية الانتفاضة في البحرين في فبراير 2011؛ ولكنّ هذا لم يحدث، لأن جميع الأطراف تراجعت بعد الوصول إلى حافة الهاوية، وجرت مسيرة «كرامة وطن» ضخمة أخرى عشية الانتخابات بصورة سلمية[48].



الأمير يأمر الحكومة بتعديل آلية التصويت

- «التوجيه انطلق من مسؤولية أستشعرها تجاه ما يهدد البلاد ورغبة في تصحيح مثالب النظام الانتخابي»
- «لن نقبل اختطاف إرادة الأمة بالأصوات الجوفاء والبطولات الزائفة»
- «لن نقبل أن تشل فوضى الشارع وشغب الغوغاء حركة الحياة والعمل في البلاد»









Obama Vs Romney

«الأغلبية» المبطلة: مقاطعة الانتخابات ترشحاً وتصويتاً... واعتصامات ومسيرات

- مصادر وزارية لـ الجريدة: التعديل يتجه نحو اعتماد الصوت الواحد في الدوائر الخمس
- الشهاب يحمل القضاء مسؤولية استقرار الأوضاع



العقوبات لن تردع إيران والتدخل العسكري أمر

الأمير يغير النظام الانتخابي

جددت الرفض لإحالة الدوائر إلى المحكمة الدستورية ووصفت الوضع بالانقلاب على الدستور

ندوة «نرفض العبث بالنظام الانتخابي»: مسيرات ومبيت في الشارع









احتجاجات على تغيير النظام الانتخابي



مسلم البراك يقود مسيرة «كرامة وطن»



حشد لرموز المعارضة في «ساحة الإرادة»



الأمهات والشابات شاركن في مسيرة «كرامة وطن»



kuwait.tt

أعلن مساء أمس أنه سيوقع صحيفة استجواب الشيخ جابر المبارك.. و«مستعد لخوض الحرب منفرداً.. ولو يبون يحلون المجلس فهذا آخر همنا»

عبيد للرئيس وحكومته: أستجوبك.. وبنفخة أطيركم

@mohammadyousifi

نموذج لمناكفات المجلس مع الحكومة



سمو الأمير: ما يجري ليس أمراً عفوياً أو وليد الساعة بل جزء من مخطط مدروس يهدف إلى هدم كيان الدولة ودستورها

- لن نسمح بالمساس بالقضاء أو التطاول على السلطات العامة
- نقف بكل حزم ضد من تسوّل له نفسه الاعتداء على المال العام وندعو الجميع إلى تقديم ما لديهم من معلومات إلى الجهات المختصة
- أمن الوطن واستقراره وسيادة القانون واحترام القضاء فوق الحريات وقبلها

6

الأمير صباح الأحمد يحذر من الفوضى والفتنة

المعارضة تقاطع الانتخابات
ودخول طبقة سياسية جديدة إلى البرلمان

جرت الانتخابات في 1 ديسمبر، وقاطعتها جميع جماعات المعارضة الرئيسة، من أول المرشحين القبليين والإسلامويين المحافظين إلى التجار والليبراليين(*)، بما في ذلك **أكبر ثلاث قبائل الكويت: مطير، والعوازم والعجمان**، وانخفض الإقبال من متوسط قدره حوالي 60% في الانتخابات «العادية» إلى أقل من 40%؛ وهي نسبة ضبابية سمحت بأن تزعم كل من الحكومة والمعارضة نجاح مواقفهما. **ونظرا إلى مقاطعة المعارضة، دخل ثلاثون نائبا جديدا من النواب الخمسين المنتخبين إلى المجلس لأول مرة. وهكذا، ظهرت طبقة سياسية لا تملك أية خبرة برلمانية مع ممثلين عن القبائل الصغيرة، ووصول ثلاث نائبات إلى البرلمان؛ والأكثر أهمية هو وصول 17 نائبا شيعيا إلى البرلمان؛ وهو رقم قياسي وأكثر من ضِعف عددهم الأقصى سابقا. وبالرغم من كون النواب الشيعة ينتمون إلى أربعة توجهات أيديولوجية مختلفة ولم يشكلوا كتلة متجانسة، فإن موالاتهم الواضحة للحكومة (وخاصة لرئيس الوزراء السابق ناصر المحمد) تعني أنهم استفادوا استفادة غير متناسبة مع حجمهم الحقيقي من مقاطعة المعارضة للانتخابات!**[49].

(*) انظر الفصل التاسع، ضريبة مقاطعة الانتخابات الكويتية: **د. ابتهال الخطيب أنموذجا**، ص-319. (العيسى)



حققت «النائبة الحديدية» صفاء الهاشم سابقة تاريخية وإنجازا هائلاً يصعب تجاوزه في المستقبل القريب والمتوسط حيث أصبحت أول امرأة تنجح في الانتخابات التشريعية في ثلاث دورات متتالية لمجلس الأمة، حيث انتخبت عضوا في مجلس ديسمبر 2012 ثم أعيد انتخابها في مجلس يوليو 2013، ثم نجحت بتفوق ملحوظ في انتخابات ديسمير 2016 ولتثبت بامتياز تمتعها بجدارة مستحقة وكاريزما مدهشة. (العيسى)

(5) تغير ديناميات المعارضة

ما هو «الجديد» في مظاهرات 2011-2012 السياسية على ضوء التاريخ الطويل للمعارضة في الكويت المبيّن أعلاه؟ ولماذا تحولت نقط القوة الأولية للاحتجاج -وهي مفارقة- بسرعة إلى نقط ضعف؟

لقد ناضلت الكويت، أيضا، من أجل استيعاب دخول معارضين [شباب] جدد أقوياء على الخلفية القوية لسرعة انتشار ثورات الربيع العربي في أجزاء كبيرة من شمال إفريقيا والشرق الأوسط في عام 2011. **وكان هؤلاء الشباب أقل استعدادا لمراعاة العرف السياسي غير المكتوب للمشاركة السياسية ويريدون «إعادة كتابة قواعد اللعبة»**. وكان هناك تشابه آخر مع الأساليب الثورية للربيع العربي، يتمثل في استخدام شبكات التواصل الاجتماعية ووسائل الإعلام الجديدة لمناقشة ونشر آراء سياسية والانخراط في انتقادات حادة غير مسبوقة ومباشرة ضد الأسرة الحاكمة، بما في ذلك الأمير نفسه. وأسهمت هذه الوسائل الجديدة في توسيع الأدوات المتاحة للجماعات الشبابية المعارضة التي كانت تكافح لإيصال صوتها؛ نظرا إلى أن الشباب في جميع دول الخليج، ومنها الكويت، يتميزون بأعلى المعدلات العالمية في استعمال الهاتف الذكي و«تويتر»[(50)].

شكلت المجموعات الشبابية العمود الفقري للاحتجاجات الأولية التي اجتاحت الكويت في عام 2011. ومنذ البداية، اتسمت العلاقة بينها وبين المعارضة السياسية التقليدية بالتوتر وعدم التوافق على الأهداف والأساليب. وبعد ضبط نغمة المظاهرات المبكرة وتوليد زخم في الفعاليات التي أدت إلى استقالة رئيس الوزراء، نظر الكثيرون بارتياب إلى محاولة من سياسيين تقليديين منتخبين للقفز على حركة المطالبة بالتغيير ومحاولة السيطرة عليها. وانتهج النشطاء الشباب، أيضا، موقفا متصلبا تجاه مطالب الإصلاح، وانتقدوا ما اعتبروه فشل النواب في تكثيف الضغط للوصول إلى الحد الأقصى من المطالب بشأن قضايا مثل: «**الحكومة المنتخبة**» **وشرعنة «الأحزاب**

السياسية». وساد جو من عدم الثقة في الأشهر التي تلت انتخابات فبراير 2012 التي فازت بها المعارضة، إذ أبدت الحركات الجديدة استياءها من أداء النواب الذين فازوا بفضل موجة الاحتجاجات التي قادها الشباب في عام 2011، بينما طالبهم نواب المعارضة بقدر أكبر من الصبر؛ لأن التغيير يأتي عبر خطوات تدريجية، وليس دفعة واحدة[51].

بفضل الشباب... الخط الأحمر يتراجع بسرعة والشباب يطالبون بـ «حكومة منتخبة وإمارة دستورية»

كانت قوة الاحتجاجات التي أسقطت رئيس الوزراء تعود -جزئيا- إلى طبيعتها العفوية وكونها بلا قيادة؛ ما مكّنها من تجنب الوقوع تحت سيطرة أية مجموعة مصالح. **هذا الوضع تغيّر عندما أدت المظاهرات المستمرة إلى ضرورة صياغة سياسات وأهداف ثابتة؛ ما أدى، أيضا، إلى تطور تأثير الحركات الجديدة على المعارضة التقليدية.** واندمجت ثلاث مجموعات شبابية معا في مارس 2012، وشكلت **الحركة الديمقراطية المدنية (حدم، CDM)**. وأشارت الحركة إلى وجود «ضرورة وطنية للعودة إلى التعبئة السياسية»، وتبّنت شعار **«حكومة منتخبة وإمارة دستورية»**[*] لتأكيد التزامها **بتقليص سلطات آل صباح**[52]. وأرغم ظهور **الحركة الديمقراطية المدنية** وحملتها المتواصلة والجريئة للإصلاح الراديكالي قادة المعارضة السياسية التقليدية للاستجابة لمطالب الشباب؛ لتتحقق لهم النجاة من الفناء السياسي وللبقاء كجهات فاعلة

(*) يقدم عالم السياسة والمفكر الكويتي البارز البروفيسور شفيق الغبرا ملاحظة ثاقبة ونبوءة مهمة بأن «الدولة لا بد من أن تقبل في لحظة تاريخية آتية بمثل هذه المطالب. والأمر مسألة وقت، ليس إلا. لكن التأخر في البدء بمشروع إصلاح جاد «سيرفع من الثمن السياسي والاقتصادي للإصلاح». ويمكن القول إن إقرار الإصلاح المتأخر في الكثير من التجارب ثمنه السياسي كما الاجتماعي أكبر؛ لكنه أفضل من الانتظار المفتوح الذي يولد نتائج أكثر سلبية». ويحذر الغبرا: أن «غياب مشروع الإصلاح يفتح الباب أمام التطرف، في أكثر من اتجاه. كما يؤدي، مع الوقت، إلى انكسار مرحلي للوسط السياسي العريض القادر على التحالف مع الدولة من أجل إنجاز مشروع الإصلاح». انظر الملحق رقم (3)، ورقة نوعية للبروفيسور شفيق الغبرا: مستقبل مطالب الإصلاح في الكويت، ص-371. (العيسى)

في المشهد السياسي ولمحاولة التحكم بالأحداث. وبتعبير ناشط في **الحركة الديمقراطية المدنية**: «**الخط الأحمر يتراجع بسرعة. فقبل عامين كنا بالكاد نستطيع انتقاد رئيس الوزراء**»[53].

ولكن بينما كان حشد القاعدة الشعبية يستجمع قوته وأدى إلى استجابة قمعية من قوات الأمن، فإنه كشف أيضا نقط الضعف في ائتلاف المعارضة الواسع. فمن السهل للمعارضة **التوحد ضد فرد مثل رئيس الوزراء، ناصر المحمد الصباح، في عام 2011 أو التوحد ضد إجراء معين مثل تغيير الأمير لنظام التصويت في عام 2012**؛ ولكن من الصعب والصعب جدا الاتفاق على بيان مشترك للأهداف والتكتيكات. وهكذا، فإن التحالف العريض والمهلهل الذي اتفق على مقاطعة انتخابات ديسمبر 2012 -والذي ضم اتجاهات متنافرة من الليبرالي المخضرم أحمد الخطيب إلى الجماعات القبلية والإسلاموية المحافظة التي تشمل الإخوان والسلفيين- تشظى بسرعة وانفضّ مع إعلان الكتلتين الليبرالية والسلفية عودتهما إلى السياسة البرلمانية قبل انتخابات يوليو 2013[54].

نقطتا ضعف مهمتان

ينبغي تسجيل ملاحظتين تنظيميتين إضافيتين حول هذه المسألة:

الملاحظة الأولى «عامة»، وهي أن التصدعات في حركة المعارضة الواسعة أكدت التحديات التي تواجه الجهات السياسية الفاعلة في بيئة لا تسمح بالأحزاب السياسية الرسمية، وبدلها يجتمع السياسيون حول **منابر** «غامضة تعكس أجندات **شخصية وشعبوية**، بدل أجندة **أيديولوجية ثابتة** توحدهم وتصهرهم».

الملاحظة الثانية «تكتيكية»، وهي أن حوادث مفصلية، مثل اقتحام مجلس الأمة في نوفمبر 2011 وخطبة مسلم البراك النارية في أكتوبر 2012، **أضعفت المعارضة السياسية**، لأنها دقت إسفينا بين الأنصار المتصلبين للإصلاح الراديكالي المتمثل في تقليص سلطة الأسرة الحاكمة، من جهة،

ومن جهة أخرى، الكثير من الشخصيات السياسية المعتدلة غير الراغبة في التفكير في مثل هذه التدابير الراديكالية. إعلان مسلم البراك في مارس 2013 عن إنشاء «**ائتلاف المعارضة**» يعدّ مثالا نموذجيا للملاحظة الثانية. **فبعدما طالب الائتلاف بتعيين الحكومة من قبَل الأغلبية البرلمانية، بدل أن يعينها الأمير، انتقد النائب المعارض السابق الصيفي مبارك هذه الخطوة؛ لأنها «راديكالية أكثر من اللازم»، وزعم أن ما يصل إلى 17 عضوا من الائتلاف نفسه متفقون معه.** أكثر من ذلك، وبينما جمع **التآلف** بين منظمات غير حكومية ونقابات عمالية وجماعات طلابية مع قادة المعارضة السياسية، فإنه فشل في جذب جماعات ليبرالية مثل **التحالف الوطني الديمقراطي** أو جماعات سلفية محافظة، وكلاهما قاما لاحقا بإعادة الدخول إلى المعترك السياسي في انتخابات يوليو 2013(55).

وقدمت نقطتا الضعف المذكورتان آنفا «**ثغرة**» سهلت للحكومة اختراق صفوف المعارضة، ما سمح لها باستهداف المتظاهرين وإضعاف حركة المعارضة من خلال مزيج من حملة إعلامية موجهة وحوار وقمع. ووقع هذا الرد متعدد الأوجه بينما كانت العائلة الحاكمة تحاول **متأخرة** إعادة التماسك في مواجهة تحدّ شعبي غير مسبوق على هيمنتها السياسية في الكويت ولإعادة توحيد جبهتها في مواجهة اضطرابات الربيع العربي السياسية الواسعة في المنطقة. وتَواصَل كبار أسرة آل صباح، بقيادة الأمير، مع زعماء القبائل الرئيسة التي قاطعت انتخابات ديسمبر 2012، وحصلوا على تعهدهم بالعودة إلى الساحة السياسية. ومن ثم، نجحوا في تحييد عنصر رئيس من المعارضة. وأدى هذا الاتفاق مع القيادات القبلية إلى كبح شباب القبائل في المناطق ذات الأغلبية القبلية في مدينة الكويت، والذين شاركوا في مناوشات مع قوات الأمن في أوائل عام 2013(56).

وبالإضافة إلى هذا الضغط على القبائل، دشنت الحكومة سلسلة من المبادرات لإعادة التواصل مع جيل الشباب الذي أصبح جريئا. وشملت المبادرات **اجتماعا في مقهى** حظي بتغطية إعلامية مكثفة بين وزراء وشيوخ

شباب من آل صباح، من جهة، والمدونين والناشطين على الإنترنت، من جهة أخرى، **وتشكيل المجلس الوطني للشباب** لإعطاء الشباب منبرا للتعبير عن همومهم، **وإطلاق حملة من قبل الديوان الأميري بعنوان «الكويت تسمع»**؛ ولكن السلطات مررت أيضا، تزامُناً مع ما سبق، قانونا إعلاميا قمعيا يقيّد وسائل الإعلام الجديدة ويجرّم المعارضة على الإنترنت، واعتقلت واتهمت عشرات النشطاء ليس فقط بإهانة الذات الأميرية بل أيضا بـ«جرائم» غامضة كتقويض الوحدة الوطنية و«الإساءة إلى الدستور»؛ ما جعل الباحثة ديوان تشير إلى أنه بسبب منهج القبضة الحديدية «**بدأ نشطاء المعارضة يقضون معظم وقتهم في تجميع الدفوع القانونية، وانتقلت المعركة السياسية من الشوارع إلى المحاكم**»[57].

(6) النتيجة

لطالما كانت الكويت منارة رائدة للتنمية السياسية في منطقة الخليج، ويعود الجدل الكويتي حول حدود سلطة آل صباح - كما أوضحت في بداية هذه الدراسة - إلى عقود ماضية؛ بل حتى قبل عصر النفط. ووصلت عدوى مجلس 1938 التشريعي في الكويت إلى البحرين ودبي لتثبت إمكانية انتقال مطلب المشاركة السياسية عبر الحدود إلى دول إقليمية أخرى أقل تقدمية من الناحية السياسية. وبينما تتقارب الممالك العربية الثماني من بعضها البعض (دول الخليج الست بالإضافة إلى المغرب والأردن) للصمود في وجه اضطرابات الربيع العربي، نستحضر القول المأثور إن «**قوة السلسلة لا تزيد عن قوة أضعف حلقاتها**»؛ ما يذكرنا بتحذير الباحث **مايكل هيرب**(*)، في عام 1999، من أن «**أعظم خطر يواجه الأنظمة الملكية السلالية ينبع من النزاعات داخل الأسر المالكة نفسها**». لقد كانت الحلقة الأضعف في الممالك العربية في عام 2011 هي البحرين، حيث تم دعم **آل خليفة** بقوات درع الجزيرة لدول مجلس التعاون الخليجي. **وأصبحت الحلقة الضعيفة في عام 2012 على نحو متزايد هي الكويت**، حيث تصاعدت موجة المعارضة وهددت احتكار عائلة **آل صباح** للسلطة. وشكّل سقوط رئيس الوزراء الكويتي، ناصر المحمد، في أواخر عام 2011، تحديا مباشرا للخط الأحمر المقدس -حتى الآن- كما فعلت بالمثل التهديدات الشعبية للسلطة الأميرية في أكتوبر 2012، عندما بلغت مطالب المعارضة الكويتية أقصى السقف؛ **ولكن أي تحرك نحو «رئيس وزراء منتخب -وهو المطلب الجوهري لحركة الشباب في عام 2012 -سيدشن نقلة تحولية «غير قابلة للنقض» في ميزان القوى. ويرجح أن يواجه مقاومة صلبة من دول الخليج الأخرى، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية**. ولهذا

(*) كما جاء في كتاب هيرب «**كل شيء في العائلة: الاستبداد والثورة والديمقراطية في ممالك الشرق الأوسط**"، قسم النشر في جامعة ولاية نيويورك، عام 1999، ص ص 67 -108 من النسخة الإنكليزية الأصلية. (العيسى)

السبب، فإن الأسئلة الرئيسة التي تواجه الكويت هي: هل سيتم حل هذا المأزق؟ وكيف؟ ومتى؟ وهل بتوافق الآراء أو عبر نزاع؟ وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا إلى أننا نعيش في عصر ثورة الاتصالات الذي تتوفر فيه وسائل تواصل وتنسيق بين الناس توفرا مكثفا ومذهلا وغير مسبوق، فإنه يمكن توسيع وتعميم حجة هيرب المذكورة آنفا لكي يُستنتج منها أن «**النزاعات داخل تلك الأسر الحاكمة نفسها هي أعظم خطر قد يتسبب في اندثار النظام الملكي الوراثي وفنائه بأكمله كأحد أنواع أنظمة الحكم في العالم العربي**»؛ لأن أي تهديد يواجه أحد الأنظمة الملكية في الخليج ستكون له تداعيات خطيرة وفورية على جميع الممالك الأخرى.

ومن الخطير، أيضا، عدم وجود توافق سياسي أو رؤية للمرحلة المقبلة من التنمية في الكويت. تعاني الكويت -مثل البحرين والمملكة الأردنية- منافسة شرسة بين جماعات مصالح متجذرة وراسخة على نحو متزايد، وتلتفّ حول الأسر الحاكمة **التي تتمثل استجابتها «الفطرية» لمطالب الإصلاح الصادقة في قمعها**، وهناك أيضا معارضة شعبية وسياسية نشيطة وتتبنى دعوات لمزيد من الحريات، والمساءلة، والمشاركة في الحكم. وانبثقت في كل من الكويت والبحرين أطراف جديدة قوية أقل استعدادا لاحترام «قواعد اللعبة» التقليدية. وهكذا، بدأت القيود التي وضعت بعناية شديدة لسقف المعارضة المسموح بها تنهار، بينما تعاني الجماعات السياسية القائمة الحيرة حول كيفية العمل مع الوافدين الجدد إلى اللعبة السياسية، والذين يحاولون إيصال صوتهم إلى الجميع وترسيخ مكانهم في النظام السياسي.



واندمجت ثلاث مجموعات شبابية معا في مارس 2012، وشكلت **الحركة الديمقراطية المدنية (حدم، CDM)** التي تبّنت شعار «**حكومة منتخبة وإمارة دستورية**» لتأكيد التزامها **بتقليص سلطات آل صباح**.(...) وبتعبير ناشط في **الحركة الديمقراطية المدنية**: «**الخط الأحمر يتراجع بسرعة. فقبل عامين كنا بالكاد نستطيع انتقاد رئيس الوزراء**». (...) وشكّل سقوط رئيس الوزراء الكويتي، ناصر المحمد، في أواخر عام 2011، تحديا مباشرا للخط الأحمر المقدس -حتى الآن- كما فعلت بالمثل التهديدات الشعبية للسلطة الأميرية في أكتوبر 2012، عندما بلغت مطالب المعارضة الكويتية أقصى السقف؛ **ولكن أي تحرك نحو «رئيس وزراء منتخب -وهو المطلب الجوهري لحركة الشباب في عام 2012 -سيدشن نقلة تحولية «غير قابلة للنقض» في ميزان القوى. ويرجح أن يواجه مقاومة صلبة من دول الخليج الأخرى، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.** (أولريخسن)

يعدّ الإرث التاريخي للمشاركة السياسية في الإطار الكويتي الخاص الذي تطور خلال القرن العشرين مصدرا لاستقرار نسبي عبر ربط الدولة بالمجتمع وكوسيلة استيعاب واستجابة للمطالب السياسية في مراحل ماضية حاسمة؛ ولكنه يسبب إشكالية أيضا حول الحدود المتصورة للمرونة الأميرية بشأن استقلالية العمل والتأثير على «المجال» السياسي. يدلّ مسار الاحتجاج في الكويت على عدم وجود فارق قطبي كبير بين الملكيات والجمهوريات العربية، من حيث مستويات المشاركة السياسية أو التعرض للاضطرابات. **ويفاقم من تعقيد الحالة السياسية السائلة في الكويت حقيقة أن «آل صباح» هم أنفسهم يعدّون لاعبين فاعلين سياسيا للغاية، وبعيدين جدا عن الوحدة الأسرية.** وقد تم اختبار فكرة هيرب حول «الملكية السلالية» إلى الحد الأقصى عبر المكائد داخل أسرة آل صباح بين عامي 2006 و2012، والتي نتج عنها تخلخل توازن الأسرة الحاكمة بسبب استبعاد **فرع السالم** من الحكم وما تلاه من صراع على السلطة بين مراكز القوة داخل **فرع الجابر**. وحاولت الأسرة الحاكمة توحيد صفوفها وإعادة تأكيد سلطتها في مواجهة تحدي عام 2012 الشديد من قبَل طبقتين شعبية وسياسية أصيبتا بخيبة هائلة لطول شلل الكويت؛ ولكنها اكتشفت أن «شركاءها» السياسيين التقليديين أنفسهم فقدوا التحكم في وتيرة واتجاه دعوات الإصلاح النابعة من الشباب الكويتيين.

ولذلك، من الواضح أن النظام السياسي الكويتي الهجين يضمّ عناصر تعددية حقيقية جنبا إلى جنب مع أسس متجذرة جيدا تعزز الهيمنة الأميرية. وتزداد سيولة المشهد السياسي بسبب الطبيعة غير الرسمية للاتفاقات السياسية بين الفصائل والجماعات المتنازعة؛ وهو ما يسبب مزيدا من السيولة لمخرجات العملية السياسية. لقد ناضل كل من الأسرة الحاكمة والمشهد السياسي ككل للتكيف مع التغيرات الأساسية التي حدثت في السنوات الأخيرة بشأن «قواعد اللعبة» ودوافع وأهداف اللاعبين الرسميين وغير الرسميين المعنيين، وحدود الساحة السياسية نفسها. وتبحث السياسة الكويتية عن توازن جديد يمكن أن يستوعب مجموعة أكبر من القضايا والأهداف، مع

انتشار واسع جدا للاعبين ممثلين لجهات متعددة ومتداخلة في كثير من الأحيان من الشعب والمحسوبين على الأسرة الحاكمة. وتوضح حالة الكويت -وهي ليست إمارة وراثية نموذجية أو نظاما سياسيا تعدديا كاملا- التحديات التي تواجه التطور السياسي داخل **نظام هجين يتميز بكل من الاستبداد والانفتاح وكذلك زيادة الانقسام والتنوع.**

-انتهت الدراسة-

هوامش المؤلف:

(1) هيرب، **كل شيء في العائلة: الاستبداد والثورة والديمقراطية في ممالك الشرق الأوسط** (1999)، ص 253.

(2) كريستال، **النفط والسياسة في الخليج: الحكام والتجار في الكويت وقطر** (1990)، ص 12.

(3) روبرتس، فصل بعنوان «**الكويت**»، في كتاب: **السلطة، والسياسة في الخليج الفارسي**، تحرير كريستوفر ديفيدسون (2011)، ص 92.

(4) بيترسون، فصل بعنوان «الحكام والتجار والشيوخ في السياسة الخليجية: وظيفة شبكات الأسرة»، في كتاب: **الأسرة الخليجية: سياسات القرابة والحداثة**، تحرير د. العنود الشارخ (2007)، ص 30.

(5) صالح، «**مجلس 1938 التشريعي بالكويت**»، مجلة دراسات شرق أوسطية، مج-28 (1992)، ص 66.

(6) تيترو، «**الاستقلال والضرورة والدولة الصغيرة: حكم الكويت في القرن العشرين**»، في مجلة إنترناشينال أورغنايسيشن، مج-45 (1991)، ص 576.

(7) صالح، «**مجلس 1938 التشريعي بالكويت**»، ص 77.

(8) تيترو، «**حكم الكويت في القرن العشرين**»، ص 577.

(9) الغبرا، «**الكويت وديناميات التغيير الاجتماعي-الاقتصادي**»، فصلية الشرق الأوسط، مج-51 (1997)، ص 362.

(10) المباركي، «**أحداث رئيسة في سيرة القطامي... شخصية فريدة من نوعها**»، عرب تايمز، 1 يوليو 2012.

(11) النجار، غانم، «**التحديات التي تواجه الديمقراطية الكويتية**»، فصلية الشرق الأوسط، مج-54 (2000)، ص 244.

(12) المرجع نفسه، ص 245

(13) هيرب، كل شيء في العائلة، ص 165.

(14) ستيفنسون، «**مرونة الديوانية الكويتية لاستيعاب المرأة**»، مجلة الدراسات العربية، مج-1، رقم 2، (ديسمبر 2011)، ص 184-5.

(15) هيرب، **كل شيء في العائلة**، ص 166.

(16) المرجع نفسه، ص 83-4.

(17) روبرتس، «**الكويت**»، ص 96.

(18) تيترو، «**البحث عن ثورة في الكويت**»، مشروع معلومات وبحوث الشرق الأوسط، 1 نوفمبر 2012.

(19) مجهول، «**خلع أمير الكويت المريض من منصبه**»، الغارديان، 24 يناير 2006.

(20) الزعبي، «**آفاق الإصلاح السياسي في الكويت: تحليل للأحداث الأخيرة**»، نشرة الإصلاح العربي، رقم 8 (2006)، ص 4.

(21) الوهيب، «**الكويت: الأزمة ومستقبلها**»، نشرة الإصلاح العربي، رقم 63 (2012)، ص 3.

(22) هيرب، فصل بعنوان «**الكويت: عوائق النظام البرلماني الكامل بالكويت**»، في كتاب: **اللبرلة السياسية في الخليج الفارسي**، تحرير جاشوا تايتلبام (2009)، ص 152.

(23) روبرتس، «**الكويت**»، ص 97.

(24) كريستيان كوتس أولريخسن، «**دول الخليج: صمت مدروس أمام الربيع العربي**»، موقع أوبن ديموكراسي، 25 أبريل 2011.

(25) المرجع نفسه.

(26) مجهول، «**وزير الداخلية الكويتي يستقيل إثر وفاة محتجز**»، بي بي سي نيوز، 7 فبراير 2011.

(27) كالدروود، «**الكويتيون سعداء بهدية 1,000 دينار من الأمير ولكنهم لا يزالون ينتظرون خطة للتنمية**»، ذا ناشينال، 25 فبراير عام 2011.

(28) كالدروود، «**مجموعة السور الخامس الشبابية تدعو إلى إقالة حكومة الكويت**»، ذا ناشينال 8 فبراير 2011.

(29) ديفيدسون، «**ما بعد الشيوخ: الانهيار القادم لممالك الخليج**» (2012)، ص 217.

(30) مجهول، «**المعارضة الكويتية تسعى إلى مكاسب في البرلمان الجديد**»، أسوشيتد برس، 1 فبراير 2012.

(31) كالدروود، «**مجموعة السور الخامس الشبابية تدعو إلى إقالة حكومة الكويت**»، ذا ناشينال، 8 فبراير 2011.

(32) الوهيب، «**الأزمة ومستقبلها**»، ص 3.

(33) مجهول، «**الجميع خاسرون في الأربعاء الأسود بالكويت: المعارضة تضعف والنظام يتخبط**»، نشرة دول الخليج الإخبارية، 25 نوفمبر 2011، ص 3.

(34) كريستيان كوتس أولريخسن، «**المواجهة السياسية في الكويت**»، موقع مجلة فورين بوليسي، 20 يونيو 2012.

(35) كريستيان كوتس أولريخسن، «**الاثنين الأسود في الكويت**»، ذي وورلد توداي، يناير 2012، ص 19.

(36) مجهول، «**تسمية رئيس وزراء جديد ولكن التوترات باقية**»، نشرة دول الخليج الإخبارية، 9 ديسمبر 2011، ص 4.

(37) لونغفا، آنه نغا. «**الوطنية في زي ما قبل الحداثة: الخطاب حول الحضر والبدو في الكويت**»، المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط مج-38، رقم 2 (مايو 2006)، ص 183.

(38) تيترو، «**البحث عن ثورة في الكويت**».

(39) كريستيان كوتس أولريخسن، «**مواجهة سياسية في الكويت**».

(40) مجهول، «**المحكمة الدستورية تحل المجلس الذي تهيمن عليه المعارضة**»، عرب تايمز، 21 يونيو 2012.

(41) هيرب، فصل بعنوان «**الكويت: عوائق النظام البرلماني الكامل بالكويت**»، في كتاب: اللبرلة السياسية في الخليج الفارسي، تحرير جاشوا تايتلبام (2009)، ص ص 140-1.

(42) كريستيان كوتس أولريخسن، «**مسار الكويت الغامض**»، مجلة فورين بوليسي، 26 سبتمبر 2012.

(43) مجهول، «**الكويت تستعد لثاني انتخابات هذا العام بعدما حل الأمير البرلمان**»، نشرة دول الخليج الإخبارية، 11 أكتوبر 2012، ص 3.

(44) مجهول، «**الضغط يتصاعد على آل صباح بالكويت والاحتجاجات الحاشدة تطالب بوضع حد للدكتاتورية**»، نشرة دول الخليج الإخبارية 25 أكتوبر 2012، ص 3.

(45) المرجع نفسه، ص 1.

(46) ديوان، «**حركة للتوازن بالكويت**»، مجلة فورين بوليسي، 23 أكتوبر 2012.

(47) كريستيان كوتس أولريخسن، «**الكويت: الأزمة السياسية في منعطف حرج**»، بي بي سي أونلاين، 22 أكتوبر 2012.

(48) مجهول، «**إقبال منخفض للناخبين وخطط لمزيد من الاحتجاجات تشير لمشاكل قادمة أكثر في الكويت**»، نشرة دول الخليج الإخبارية، 6 ديسمبر 2012، ص 1.

(49) مجهول، «**الغموض السياسي يؤثر على مستقبل الاقتصاد والاستثمار بالكويت**»، نشرة أكسفورد أناليتيكا، 12 ديسمبر 2012.

(50) كننمنت، «**إلى أي مدى يغير «تويتر» المجتمعات الخليجية؟**»، تشاتام هاوس، فبراير 2013.

(51) ديكنسون، «**حركة الشباب تساعد على تحديد الأجندة السياسية في الكويت**»، ذا ناشينال، 22 يوليو 2012.

(52) كريم، منى، «**حركة شباب الكويت تشعل المعارضة**»، موقع ألمونيتور، 26 سبتمبر عام 2013.

(53) سيلفيا ويستال، «**حركة الاحتجاج الكويتية تحول تركيزها قبل الانتخابات**»، رويترز، 25 يوليو 2013.

(54) كريم، منى، «**الكتلة الليبرالية الكويتية ترحب بقرار المحكمة حول البرلمان**»، موقع ألمونيتور، 21 يونيو 2013.

(55) السيد، وفا، «**المعارضة الكويتية تحدد قضيتها**»، موقع (IISS Voices)، 29 أبريل 2013.

(56) الجاسر، «**الكويت تسعى إلى ردع القبائل عن دعم المعارضة**»، ألمونيتور، 23 مايو 2013.

(57) ديوان، «**الكويت تلتقط أنفاسها**»، مجلة فورين بوليسي، 9 أغسطس 2013.

قائمة المراجع والمصادر:

- أولريخسن، كريستيان كوتس. «**دول الخليج: صمت مدروس أمام الربيع العربي**»، موقع أوبن ديموكراسي، 25 أبريل 2011.
- أولريخسن، كريستيان كوتس. «**الاثنين الأسود في الكويت**»، ذا وورلد توداي، يناير 2012، ص ص 19-20.
- أولريخسن، كريستيان كوتس. «**مسار الكويت الغامض**»، موقع مجلة فورين بوليسي، 26 سبتمبر 2012.
- أولريخسن، كريستيان كوتس. «**المواجهة السياسية في الكويت**»، موقع مجلة فورين بوليسي، 20 يونيو 2012.
- بيترسون، جون. «**الحكام والتجار والشيوخ في السياسة الخليجية: وظيفة شبكات الأسرة**»، فصل في كتاب: **الأسرة الخليجية: سياسات القرابة والحداثة، تحرير د. العنود الشارخ**، (لندن: دار الساقي، 2007)، ص ص 21-36.
- تيترو، ماري آن. «**الاستقلال والضرورة والدولة الصغيرة: حكم الكويت في القرن العشرين**»، في مجلة إنترناشينال أورغنايسيشن، مج-45 (1991)، ص 565-91.
- تيترو، ماري آن. «**البحث عن ثورة في الكويت**»، مشروع معلومات وبحوث الشرق الأوسط، 1 نوفمبر 2012.
- الجاسر، حمد. «**الكويت تسعى إلى ردع القبائل عن دعم المعارضة**»، ألمونيتور، 23 مايو 2013.
- روبرتس، ديفيد. فصل بعنوان «**الكويت**» في كتاب: **السلطة، والسياسة في الخليج الفارسي**، تحرير كريستوفر ديفيدسون، (لندن: هيرست وشركاه، 2011)، ص 89-111.
- ديكنسون، إليزابيث. «**حركة الشباب تساعد على تحديد الأجندة السياسية في الكويت**»، ذا ناشينال، 22 يوليو 2012.
- ديفيدسون، كريستوفر. **ما بعد الشيوخ: الانهيار القادم لممالك الخليج** (لندن: هيرست وشركاه، 2012).
- ديوان، «**حركة للتوازن بالكويت**»، موقع مجلة فورين بوليسي، 23 أكتوبر 2012.
- ديوان، «**الكويت تلتقط أنفاسها**»، موقع مجلة فورين بوليسي، 9 أغسطس 2013.
- الزعبي، علي زيد. «**آفاق الإصلاح السياسي في الكويت: تحليل للأحداث الأخيرة**»، نشرة الإصلاح العربي، رقم 8 (2006)، ص 1-6.
- ستيفنسون، «**مرونة الديوانية الكويتية لاستيعاب المرأة**»، مجلة الدراسات العربية، مج-1، رقم 2، (ديسمبر 2011)، ص 183-199.
- السيد، وفاء. «**المعارضة الكويتية تحدد قضيتها**»، موقع (IISS Voices)، 29 أبريل 2013.
- صالح، كمال عثمان. «**مجلس 1938 التشريعي بالكويت**»، مجلة دراسات شرق أوسطية، مج-28 (1992)، ص 66-100.

- الغبرا، شفيق. «**الكويت وديناميات التغيير الاجتماعي-الاقتصادي**»، مجلة الشرق الأوسط، مج-51 (1997)، ص 358-72.
- كالدروود، جيمس، «**الكويتيون سعداء بهدية 1000 دينار من الأمير ولكنهم لا يزالون ينتظرون خطة التنمية**»، ذا ناشينال، 25 فبراير عام 2011.
- كالدروود، جيمس. «**مجموعة السور الخامس الشبابية تدعو إلى حل حكومة الكويت**»، ذا ناشينال 8 فبراير عام 2011.
- كريم، منى. «**الكتلة الليبرالية الكويتية ترحب بقرار المحكمة حول البرلمان**»، ألمونيتور، 21 يونيو 2013.
- كريم، منى. «**حركة شباب الكويت تشعل المعارضة**»، موقع ألمونيتور، 26 سبتمبر عام 2013.
- كننمنت، «**إلى أيّ مدى يغير «تويتر» المجتمعات الخليجية؟**»، موقع مركز تشاتام هاوس للدراسات، فبراير 2013.
- لونغفا، آنه نغا. «**الوطنية في زي ما قبل الحداثة: الخطاب حول الحضر والبدو في الكويت**»، المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، مج-38، رقم 2 (مايو 2006)، ص 171-87.
- مباركي، يوسف مبارك، «**أحداث رئيسة في سيرة القطامي... شخصية فريدة من نوعها**»، عرب تايمز، 1 يوليو 2012.
- مجهول. «**الجميع خاسرون في الأربعاء الأسود بالكويت: المعارضة تضعف والنظام يتخبط**»، نشرة دول الخليج الإخبارية، 25 نوفمبر، 2011، ص 3.
- مجهول، «**خلع أمير الكويت المريض من منصبه**»، الغارديان، 24 يناير 2006.
- مجهول، «**المعارضة الكويتية تسعى لمكاسب في البرلمان الجديد**»، أسوشيتد بريس، 1 فبراير 2012.
- مجهول، «**الكويت تستعد لثاني انتخابات هذا العام بعدما حل الأمير البرلمان**»، نشرة دول الخليج الإخبارية، 11 أكتوبر 2012.
- مجهول، «**وزير الداخلية الكويتي يستقيل إثر وفاة محتجز**»، بي بي سي نيوز، 7 فبراير 2011.
- مجهول، «**تسمية رئيس وزراء جديد ولكن التوترات باقية**»، نشرة دول الخليج الإخبارية، 9 ديسمبر 2011.
- مجهول، «**المحكمة العليا تحل المجلس الذي تهيمن عليه المعارضة**»، عرب تايمز، 21 يونيو 2012.
- مجهول، «**الغموض السياسي يؤثر على مستقبل الاقتصاد والاستثمار بالكويت**»، نشرة أكسفورد أناليتيكا، 12 ديسمبر 2012.
- مجهول، «**الضغط يتصاعد على آل صباح بالكويت والاحتجاجات الحاشدة تطالب بوضع حد للدكتاتورية**»، نشرة دول الخليج الإخبارية 25 أكتوبر 2012.
- النجار، غانم. «**التحديات التي تواجه الديمقراطية الكويتية**»، مجلة الشرق الأوسط، مج-54 (2009)، ص 242-58.

- هيرب، مايكل. **كل شيء في العائلة: الاستبداد والثورة والديموقراطية في ممالك الشرق الأوسط**، (ألباني، نيويورك: قسم النشر بجامعة ولاية نيويورك، 1999).
- هيرب، فصل بعنوان «**الكويت: عوائق النظام البرلماني الكامل بالكويت**»، في كتاب: اللبرلة السياسية في الخليج الفارسي، تحرير جاشوا تايتلبام (2009)، ص 133-55.
- الوهيب، محمد. «**الكويت: الأزمة ومستقبلها**»، نشرة الإصلاح العربي، رقم 63 (2012)، ص 1-10.
- ويستال، سيلفيا. «**حركة الاحتجاج الكويتية تحول تركيزها قبل الانتخابات**»، رويترز، 25 يوليو 2013.

الفصل الثالث

انتخابات كويتية متكررة «متعمدة» تنهك المعارضة وتفككها(*)!
(سبتمبر 2014)



البروفيسور مايكل هيرب،
وشعار «مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط» (POMED)

(*) ورقة بقلم البروفيسور **مايكل هيرب،** 30 سبتمبر 2013، نشرة «**موجز سياسي**» (بوليسي بريف) منشورة على موقع «**مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط» (POMED)** وهي منظمة أمريكية غير ربحية وغير حزبية مكرسة لدراسة كيفية تطوير الديمقراطيات في الشرق الأوسط، وكيف يمكن للولايات المتحدة تقديم أفضل دعم لهذه العملية. مايكل هيرب هو أستاذ مشارك في العلوم السياسية في جامعة ولاية جورجيا الأمريكية في مدينة أتلانتا، وهو مؤلف كتاب «**كل شيء في العائلة: الاستبداد والثورة والديمقراطية في ممالك الشرق الأوسط**»، ألباني، نيويورك: قسم النشر بجامعة ولاية نيويورك، عام 1999، 376 صفحة. وأحدث كتبه بعنوان «**أجور النفط: البرلمانات والتنمية الاقتصادية في الكويت والإمارات العربية المتحدة**»، قسم النشر بجامعة كورنيل، 256 صفحة، عام 2014. وهو مؤسس «**قاعدة بيانات السياسة الكويتية**». **ويعد هيرب أهم باحث غربي متخصص في السياسة الكويتية.** (العيسى)

انتخابات كويتية متكررة «متعمدة» تنهك المعارضة وتفككها!

وجدت الحكومة الكويتية نفسها بقيادة أسرة آل صباح الحاكمة، في ربيع عام 2012، **في صراع وجودي تتفاقم خطورته على نحو متزايد مع البرلمان؛ فقد كان 34 نائبا في ذلك الوقت، من مجموع 50 نائبا في البرلمان، يشكلون ائتلافا فضفاضا للمعارضة التي تتكون من إسلامويين وبدو وليبراليين وقوميين. وشعرت الأسرة الحاكمة بأنها محاصرة حصارا متزايدا بسبب إصرار المعارضة على توسيع سلطة البرلمان في مراقبة الحكومة،** التي يحتل فيها عادة أعضاء كبار من الأسرة الحاكمة المناصب المؤثرة الأساسية. **وبعد انتخابات البرلمان، في يوليو 2013، استعاد قادة الأسرة الحاكمة اليد العليا بعد تغيير النظام الانتخابي؛ ما أدى إلى أن تقاطع المعارضة الانتخابات.** تناقش هذه الورقة الآثار المترتبة على هذه التطورات بالنسبة إلى مستقبل المشاركة السياسية في الكويت، فضلا عن تأثيرها على العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والكويت.

بزوغ المعارضة السياسية الكويتية

أعطى دستور 1962 في الكويت البرلمان سلطة أقوى من أية هيئة تشريعية أخرى في ممالك الخليج[*]. استخدام هذه السلطة، والدرجة التي استعملت فيها لتقييد الأسرة الحاكمة، اعتمد تاريخيا على حجم المعارضة في البرلمان وموقفها وتكوينها. ومن ثَمَّ، فإن مسألة الانتخابات في الكويت تعدّ مهمة إلى درجة لا يمكن وصفها مقارنة ببقية دول الخليج.

لقد خاضت المعارضة البرلمانية الكويتية، من عام 2006 حتى عام 2012،

(*) بل في العالم العربي. (العيسى)

سلسلة من المعارك مع الحكومة وفازت في معظمها. ففي عام 2006، أجبرت الأغلبية البرلمانية الحكومة على تقليص عدد الدوائر الانتخابية. ولاحقا في عام 2009، استجوب البرلمان رئيس الوزراء وقام بالتصويت على حجب الثقة عنه لأول مرة في تاريخ الكويت. وفي عام 2011، أجبرت المعارضة رئيس الوزراء على الاستقالة بعد فضيحة تتعلق بدفع رشاوى لبعض النواب. وفقد تقريبا جميع النواب المشتبه في تلقيهم رشاوى مقاعدهم في الانتخابات التي جرت في فبراير 2012؛ ما أدى إلى برلمان تهيمن عليه المعارضة بأغلبية 34 عضوا من مجموع 50 عضوا، وهو أكبر حجم للمعارضة البرلمانية في تاريخ الكويت.

ولكنْ كانت هذه نقطة الذروة لقوة المعارضة فحسب؛ ففي يونيو 2012، قضت المحكمة الدستورية بأن انتخابات فبراير كانت غير قانونية بسبب أخطاء في قرار حل المجلس السابق المنتخب في عام 2009، وأعادت هذا البرلمان السابق، حتى تتم الدعوة إلى انتخابات جديدة. **ويعدّ القضاء الكويتي مستقلا إلى حد كبير، ولا يحابي رغبات كبار قيادات الأسرة الحاكمة، ولو أن الحكومة -في هذه الحالة- رحّبت بالقرار.** وبعد ذلك القرار بوقت قصير، قام الأمير بتغيير نظام الانتخابات، مدعيا أنه يملك سلطة القيام بذلك على أساس المادة الـ71 من الدستور التي تسمح له بإصدار «**مراسيم ضرورة**»(*) واتضح أن هذه كانت خطوة «ماهرة» للغاية، والأكثر إثارة للدهشة أنها كانت «**مهارة**» **افتقدتها ردود الأسرة الحاكمة على المعارضة طوال السنوات السابقة. فمن خلال زعم الأمير صراحة بأن المرسوم الذي أصدره دستوري،**

(*) نص المادة الـ71 من الدستور: «**إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة أو في فترة حلهما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، جاز للأمير أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون، على أن لا تكون مخالفة للدستور أو للتقديرات المالية الواردة في قانون الميزانية، ويجب عرض هذه المراسيم على مجلس الأمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها إذا كان المجلس قائما، وفي أول اجتماع له في حالة الحل أو انتهاء الفصل التشريعي، فإذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون بغير حاجة إلى إصدار قرار بذلك. أما إذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون، إلا إذا رأي المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب من آثارها بوجه آخر**». (العيسى)

وإعلانه بأنه سيلتزم بنتيجة أي قرار من المحكمة الدستورية، تمكن الأمير من أن يجادل بنجاح بأنه كان يلعب وفقا للقواعد المنصوص عليها في دستور الكويت المحبوب شعبيا.

يتكون البرلمان من 50 مقعدا ينتخبون من خمس مناطق أو دوائر انتخابية (لكل منها عشرة مقاعد). وكان يمكن لكل ناخب -بموجب نظام التصويت السابق- التصويت لأربعة مرشحين؛ ولكن مرسوم الأمير لعام 2012 خَفَّضَ عدد الأصوات لكل مواطن من 4 إلى 1، وترك بقية النظام الانتخابي كما كان، أي أنه اعتمد عمليا على ما يسمى في الغرب نظام «**الصوت الواحد غير القابل للتحويل**» (**SNTV**)(*)؛ وهو نظام نادر وغير شائع نسبيا. **لقد زاد هذا النظام الجديد من صعوبة التصويت لقائمة انتخابية. ونظرا لأن القوائم الكويتية هي قبلية أكثر من أيديولوجية، فقد تضررت القبائل الكبرى في أكبر دائرتين تضررا هائلا وغير عادل. وسمح هذا النظام الانتخابي الجديد للعائلة الحاكمة بتجنيد قاعدة تدعمها في البرلمان من بين بعض القبائل والكتل الانتخابية الصغيرة التي لم تكن تستطيع سابقا الفوز بمقاعد في البرلمان. وكانت إحدى فوائد النظام الجديد هي انتخاب نواب من عدة عشائر تحتل تقليديا طبقة دنيا في التسلسل الهرمي القبلي.**

وأدى هذا التغيير الأميري في النظام الانتخابي، بالكاد، إلى انتخاب أغلبية موالية للحكومة. وقاطعت المعارضة انتخابات ديسمبر 2012 ويوليو 2013 احتجاجا على ذلك التغيير الأميري للنظام الانتخابي، الذي نتج عنه برلمان أكثر تعاونا وهدوءا. وانضمت إلى المقاطعة معظم التجمعات السياسية المنظمة والعديد من أفراد القبائل الكبيرة. ومن ثَمَّ، انخفض الإقبال على التصويت بنسبة 33% مقارنة بالانتخابات السابقة. وسُجِلَ أكبر انخفاض في التصويت في أكبر منطقتين خارجيتين ومعظم سكانهما من القبائل.

(*) SNTV: Single Non-Transferable Vote



سمو ولي العهد وسمو سالم العلي تقدما الحضور في دار سلوى

الأمير استقبل أسرة آل صباح: التطبيق الحازم للقانون على الكبير قبل الصغير

استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه مساء أمس في دار سلوى سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح رئيس مجلس أسرة آل الصباح الكرام وعميد أسرة آل الصباح الكرام سمو الشيخ سالم العلي الصباح رئيس الحرس الوطني وأبناءه من أسرة آل الصباح الكرام.

وقد أكد سمو ولي العهد وسمو رئيس الحرس الوطني لحضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله على الولاء والسمع والطاعة من كافة أبناء أسرة آل الصباح.

هذا وقد شكرهم سموه رعاه الله، مشيرا إلى أن ذلك ليس بغريب على أسرة آل الصباح وعلاقتها بأهل الكويت في ظل ما يجمعهم جميعاً من محبة وتكاتف والتفاف حول القيادة وحرص على الالتزام بالدستور والتطبيق الحازم للقانون على الكبير قبل الصغير.

وجدت الحكومة الكويتية نفسها بقيادة أسرة آل صباح الحاكمة، في ربيع عام 2012، **في صراع وجودي تتفاقم خطورته على نحو متزايد مع البرلمان؛ فقد كان 34 نائبا في ذلك الوقت، من مجموع 50 نائبا في البرلمان، يشكلون ائتلافا فضفاضا للمعارضة التي تتكون من إسلامويين وبدو وليبراليين وقوميين.** (هيرب)

سموه أعلن عن مراسيم لإنشاء لجنة للانتخابات.. ومكافحة الفساد.. ونبذ الكراهية

سمو الأمير: تفعيلاً لسلطاتي وتحملاً لمسؤوليتي وجهت بتعديل قانون الانتخاب

هناك خط فاصل يجب على الجميع إدراك أبعاده واحترام حدوده بين الشر والخير.. والحرية والفوضى.. والنصيحة والبذاءة والتجريح.. وسيادة القانون وشريعة الغاب

لا نغفل ايجابيات القانون المعمول به ولكن تلاحظ اختلالات فيه خلال تطبيقه في ثلاثة مجالس

هناك من يتعمد وضع العصي في الدواليب وعرقلة المسيرة بفرض إرادته ووصايته على الدستور بتكريس قيم غريبة على مجتمعنا

إيماننا بالنهج الديموقراطي والدستور راسخ لا يحاد عنه ولا تردد فيه.. والمجتمعات الواعية تستفيد من أخطائها

لن نقبل بتهديد أمن الكويت وارهاب أهلها وتعطيل مسيرتها

لن نقبل بثقافة العنف والفوضى ان تنتشر بين صفوف شعبنا المسالم

لن نسمح لبذور الفتنة أن تنمو في أرضنا الطيبة

لن نقبل بتضليل الشباب المخلصين بالأوهام والافتراءات

لن نقبل باختطاف إرادة الأمة بالأصوات الجوفاء والبطولات الزائفة

وبعد ذلك القرار بوقت قصير، قام الأمير بتغيير نظام الانتخابات، مدعيا أنه يملك سلطة القيام بذلك على أساس المادة الـ71 من الدستور التي تسمح له بإصدار «**مراسيم ضرورة**».





وأدى هذا التغيير الأميري في النظام الانتخابي، بالكاد، إلى انتخاب أغلبية موالية للحكومة. **وقاطعت المعارضة انتخابات ديسمبر 2012 ويوليو 2013 احتجاجا على ذلك التغيير الأميري للنظام الانتخابي، الذي نتج عنه برلمان أكثر تعاونا وهدوءا.** وانضمت إلى المقاطعة معظم التجمعات السياسية المنظمة والعديد من أفراد القبائل الكبيرة. ومن ثَمَّ، انخفض الإقبال على التصويت بنسبة 33% مقارنة بالانتخابات السابقة. وسُجِلَ أكبر انخفاض في التصويت في أكبر منطقتين خارجيتين ومعظم سكانهما من القبائل. (هيرب)

دفعت المعارضة العميقة للتغييرات أحادية الجانب للنظام الانتخابي في الكويت المعارضة إلى المقاطعة. وقد كان النظام الانتخابي، طوال عقود، نقطة خلاف حارقة بين المعارضة والحكومة. **وعندما أعلنت المحكمة الدستورية أن مرسوم الأمير كان دستوريا، جادلت المعارضة أن تعديل النظام الانتخابي عبر البرلمان نفسه كان هو الأكثر انسجاما مع المبادئ الديمقراطية.**

أبرز عيب في نظام التصويت الجديد

كما يعاني نظام التصويت الجديد المعروف بنظام **الصوت الواحد غير القابل للتحويل**(*) **(SNTV)** عيوبا معروفة. ففي السياق الكويتي، يصوت الناخبون عادة بصوت واحد لأحد أفراد الأسرة أو العشيرة أو القبيلة؛ ما يشجع، بالفعل، اتجاها قويا للغاية في الكويت نحو ممارسة يمكن تسميتها **السياسيةالمُفَصَلَةْ [أي مفصلة كالملابس بالمقاس وحسب الطلب] ولكنْ في حالة وجود صوت ثان وثالث ورابع فسوف يحدث تصويت على أسس أيديولوجية بدل القرابة. ومن المرجح أن بعض السياسيين المعارضين البارزين استفادوا من نظام الأصوات الأربعة لهذا السبب، مع أن القوائم الأيديولوجية شهدت نجاحا متواضعا فحسب حتى في ذلك النظام.**

انتخابات ديسمبر 2012 والبرلمان

وضع العديدُ من الكويتيين آمالا عريضة على البرلمان المنتخب في ديسمبر 2012، لاسيما أنهم يعدّون أن الصراع السابق المستمر بين العائلة الحاكمة والمعارضة عقبةً رئيسة أمام تحسين أداء الدولة الكويتية في مجالات مثل السكن والرعاية الصحية والتعليم. وكان من المؤمل أن غياب المعارضة

(*) يؤكد عالم السياسة والمفكر الكويتي البارز البروفيسور شفيق الغبرا أن نظام الصوت الواحد الانتخابي **لا يمكن تطبيقه على نحو عادل إلا إذا ارتبط بتشريع عمل الأحزاب السياسية، كما الحال في نظام التمثيل النسبي الذي يجعل كل صوت قادراً على إيصال قائمة كاملة إلى المقاعد البرلمانية.** انظر الملحق رقم (3)، ورقة نوعية للبروفيسور شفيق الغبرا: **مستقبل مطالب الإصلاح في الكويت**، ص-371. (العيسى)

النارية سيسمح للحكومة بأن تركز على الحكم بدل إطفاء النيران التي تشعلها المعارضة العنيدة في البرلمان.

وفي الواقع، كان البرلمان الجديد أكثر تعاونا ونعومة من سلفه، **ولكنه لم يكن -بأية درجة- مجرد ختم مطاطي (Rubber Stamp)** يبصم بالموافقة للحكومة؛ فقد استقال -مثلا- وزير بسبب تهديد بالاستجواب (وهي خطوة نحو التصويت بحجب الثقة عنه) وكان على الحكومة أن «تتسول» أصوات عدد من النواب لتأجيل خمس استجوابات أخرى. وكان من المرجح أن يُصوّت المجلس على حجب الثقة عن عدد من الوزراء بحلول نهاية العام، لو استمر لفترة أطول قبل أن تبطله المحكمة الدستورية في منتصف يونيو 2013.

ومثل المجلس السابق، كان **مجلس ديسمبر 2012** يميل إلى التشريعات الشعبوية. وكان أحد أهم القرارات التي اتخذها المجلس قانون إسقاط قروض المواطنين؛ ولكن الحكومة نجحت في التفاوض لتخفيض تكلفة ذلك القانون. كما تمكن المجلس من الضغط على الحكومة لإلغاء مشروع قانون يقيّد بشدة الحريات الصحافية في الكويت. ومن الناحية الإيجابية، أصدر المجلس عدة قوانين مفيدة تشمل مواضيع تتراوح بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض السكنية للمرأة وإصلاح قوانين تتعلق بالشركات. كما مُرّر قانون يحظر تمويل الإرهاب كان الفشل في تمريره سابقا مصدرا لتوتر في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.



ومثل المجلس السابق، كان **مجلس ديسمبر 2012** يميل إلى التشريعات الشعبوية. أحد أهم القرارات التي اتخذها المجلس كان **قانون إسقاط قروض المواطنين** [!!!] ولكن الحكومة نجحت في التفاوض لتخفيض تكلفة ذلك القانون. (هيرب)

انتخابات يوليو 2013 والمقاطعة الثانية للمعارضة

على الرغم من وجود اعتقاد شائع بأن المقاطعة ستكون غير مفيدة، قررت المعارضة، مرة أخرى، مقاطعة الانتخابات في يوليو 2013، التي جاءت في أعقاب حل المحكمة الدستورية البرلمان في يونيو على أساس وجود أخطاء في المرسوم الأميري الذي أنشأ **اللجنة الوطنية العليا للانتخابات**؛ ولكن المحكمة الدستورية وجدت أيضا أن مرسوم الأمير بتغيير النظام الانتخابي ليصبح بنظام **الصوت الواحد غير القابل للتحويل (SNTV)** كان «**دستوريا**». وكان هذا كافيا لإقناع كثير من الكويتيين بالمشاركة في الانتخابات. **وبحلول موعد الانتخابات، كان من الواضح أن المعارضة خسرت قدْرا لا بأس به من الدعم الشعبي الذي تمتعت به في وقت سابق من العام.**

ومع استمرار المقاطعة، زادت التوترات. وترشح عدد من المرشحين الليبراليين والقوميين، وترشح أيضا ثلاثة من كتلة الـ34 عضوا المُعَارِضَة في برلمان فبراير 2012 (وفاز ثلاثتهم بمقاعد). وانضمت جماعة الإخوان المسلمين إلى المقاطعة، «**بدون حماس كبير**». ودعا شيخ قبيلة العوازم أبناء قبيلته إلى المشاركة. وبلغت نسبة المشاركة 52%، أي أقل بـ10% من الانتخابات السابقة التي لم تُقاطع؛ **ولكن كان توقيت الانتخابات سببا رئيسا في انخفاض الإقبال، لأنه كان في رمضان وفي ذروة سخونة صيف الكويت اللاهب.**

نجاح مدهش لخطة النظام:
تكرار الانتخابات(*) أنهك المعارضة وفكّكها

شعر كبار آل صباح، في أعقاب انتخابات يوليو، بالرضا والبهجة لنتائج جولتي الانتخابات الماضيتين؛ فقد تراجعت قوة المعارضة بالفعل بعدما بدا

(*) بخصوص تكرار حل مجلس الأمة الذي نعتقد أنه «متعمد»، انظر: **جدول-1**: **تاريخ مجلس الأمة الكويتي: 1963-2016، ص-166.** (العيسى)

لهم في عام 2011 أنه يستحيل كبحها، بل خسرت عدة جولات ضدها في المعارك الانتخابية. ومن ثَمَّ، فقد حقّق تغيير النظام الانتخابي في عام 2012 هدفه، المتمثل في إضعاف قوة بعض القبائل الكبيرة، التي كانت تعدّ معاقل رئيسة للمعارضة في السنوات الأخيرة (خصوصا عجمان ومطير). وأدت هذه التغييرات أيضا إلى زيادة مؤقتة في عدد الوزراء الشيعة الذين أصبحوا الآن يشكلون كتلة موالية للحكومة بقوة وبطريقة موثوقة في ديسمبر 2012؛ ولكن عدد النواب الشيعة انخفض إلى مستواه المعتاد في يوليو.

ترتيب قبائل الكويت حسب قوة التصويت في انتخابات مجلس الأمة

المجموعات القبلية

الترتيب	القبيلة	مجموع الناخبين
1	العوازم	45250
2	مطير	40040
3	العجمان	30230
4	الرشايدة	26700
5	عنزة	23240
6	عتيبة	16110
7	شمر	12855
8	الظفير	10415
9	بني هاجر	9050

ملاحظة: الاحصاء يشمل جميع الدوائر وكل الألقاب والكنى المنسوبة للقبيلة

ولكن مرسوم الأمير لعام 2012 خَفَّضَ عدد الأصوات لكل مواطن من 4 إلى 1، وترك بقية النظام الانتخابي كما كان، أي أنه اعتمد عمليا على ما يسمى في الغرب نظام «**الصوت الواحد غير القابل للتحويل**» (SNTV) ؛ وهو نظام نادر وغير شائع نسبيا. **لقد زاد هذا النظام الجديد من صعوبة التصويت لقائمة انتخابية. ونظرا لأن القوائم الكويتية هي قبلية أكثر من أيديولوجية، فقد تضررت القبائل الكبرى في أكبر دائرتين «تضررا هائلا وغير عادل»**. (...) وشعر كبار آل صباح، في أعقاب انتخابات يوليو 2013، بالرضا والبهجة لنتائج جولتي الانتخابات الماضيتين؛ فقد تراجعت قوة المعارضة بالفعل بعدما بدا لهم في عام 2011 أنه يستحيل كبحها، بل خسرت عدة جولات ضدها في المعارك الانتخابية. **ومن ثَمَّ، فقد حقّق تغيير النظام الانتخابي في عام 2012 هدفه، المتمثل في «إضعاف قوة بعض القبائل الكبيرة»، التي كانت تعدّ معاقل رئيسة للمعارضة في السنوات الأخيرة (خصوصا عجمان ومطير).** (هيرب)

الجدول 1: تاريخ مجلس الأمة الكويتي: 1963-2016(*)

السنوات	رقم المجلس	الرئيس	تم حله؛ أو أكمل مدته	عدد الدوائر	عدد الأصوات لكل ناخب
1963-1967	الأول	**عبد العزيز الصقر (63-65)** **سعود العبد الرزاق (65-67)**	أكمل مدته	10	5
1967-1970	الثاني	**أحمد السرحان**	أكمل مدته	10	5
1971-1975	الثالث	**خالد الغنيم**	أكمل مدته	10	5
1975-1976	الرابع	**خالد الغنيم**	حل غير دستوري	10	5
1981-1985	الخامس	محمد العدساني	أكمل مدته	25	2
1985-1986	السادس	**أحمد السعدون**	حل غير دستوري	25	2
1992-1996	السابع	**أحمد السعدون**	أكمل مدته	25	2
1996-1999	الثامن	**أحمد السعدون**	حل دستوري	25	2
1999-2003	التاسع	**جاسم الخرافي**	أكمل مدته	25	2
2003-2006	العاشر	**جاسم الخرافي**	حل دستوري	25	2
2006-2008	الـ11	**جاسم الخرافي**	حل دستوري	25	2
2008-2009	الـ12	**جاسم الخرافي**	حل دستوري	5	4
2009-2011	الـ13	**جاسم الخرافي**	حل دستوري	5	4
فبراير 2012	-	**أحمد السعدون**	أُبطل	5	4
ديسمبر 2012	-	**علي الراشد**	أُبطل	5	1
2013-2016	الـ14	**مرزوق الغانم**	حل دستوري	5	1
2016-الآن	الـ15	**مرزوق الغانم**	مستمر(**)	5	1

(*) **هذا الجدول من إعداد د. حمد العيسى**، وتم إعداده وفقاً لمعلومات «قاعدة بيانات السياسة الكويتية» للبروفيسور مايكل هيرب: /http://www.kuwaitpolitics.org. (العيسى).

(**) جرى منذ عام 2003 انتخاب 8 مجالس أمة وتم حل أو إبطال 7 منها. وفي الواقع قام الأمير بحل 5 مجالس وأبطلت المحكمة الدستورية مجلسين. وانتخب مجلس ثامن في ديسمبر 2016 (ثامن منذ عام 2003)، ولكن وفقاً لسياق الأزمة التي يبدو من بيانات هذا الجدول أنها «متعمدة»، فليس من المرجح أن يختلف مصيره عن المجالس السابقة، أي سيتم حله أو إبطاله -عاجلاً أو آجلاً- لأي سبب كان**!!!**
(العيسى).

لم يكن عدم وجود المعارضة التقليدية في هذا المجلس يعني أن العلاقات بين البرلمان والعائلة الحاكمة ستكون سلسة. لقد أعادت انتخابات يوليو العديد من النواب الذين من المرجح أن يكون موقفهم تجاه الأسرة الحاكمة أقل تعاونا. ونظرا إلى أن الانتخابات المقبلة من المرجح أن تشهد المزيد من تآكل المقاطعة، إن لم يكن التخلي الكامل عنها؛ فإن بعض النواب الجدد قد يحاولون كسب بعض الناخبين الذين أيدوا المعارضة التقليدية. وعلى أقل تقدير، لا نعتقد أن البرلمان الجديد سيكون مولعا بسن قوانين شعبوية، وأن النواب سيبدؤون باستهداف وزراء غير محبوبين.

سياسة الولايات المتحدة والكويت

تقوم العلاقة الوثيقة بين الولايات المتحدة والكويت على توافق راسخ للمصلحة الوطنية لكلا البلدين، وتعزز ذلك بحرب تحرير الكويت التي قادتها الولايات المتحدة في عام 1991. كما تعاونت الكويت مع الولايات المتحدة خلال الحرب على العراق، وأُعتبرت الكويت كـ«**حليف رئيس**» لأمريكا **من خارج النيتو** في عام 2004. وتُعزز الانتخابات الكويتية هذه العلاقة: **فهي دولة أكثر ديمقراطية بدرجة كبيرة من جميع ممالك الخليج الأخرى (ومعظم حلفاء الولايات المتحدة الآخرين في المنطقة)**. وهذا يقلل من التوتر في سياسة الولايات المتحدة بين السعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار وترويج القيم الديمقراطية.

ومع أن الإسلامويين يفوزون بعدد كبير من مقاعد البرلمان، ومع أن كثيرا من الكويتيين يختلفون بشدة مع بعض جوانب السياسة الخارجية الأمريكية، فإن احتمال أن تؤدي الانتخابات إلى ظهور كتلة قوية معادية لمصالح الولايات المتحدة في البرلمان تعدّ ضئيلة جدا؛ بل منعدمة تماما. لم ينس الكويتيون ولن ينسوا أبدا تحرير أمريكا لبلدهم من احتلال صدام حسين عام 1991، ومعظمهم يقدرون قيمة التحالف مع الولايات المتحدة.

ستصبح الكويت «ديمقراطية حقيقية» عندما يُسمح لأغلبية ثابتة في البرلمان بتشكيل الحكومة ويمكن أن يتحقق هذا في حدود دستور عام 1962

إن حقيقة كون النظام السياسي الكويتي «شبه-ديمقراطي» (ديمقراطية غير مكتملة) لا تعدّ عقبة خطيرة في العلاقات مع الولايات المتحدة، ولا ينبغي لها أن تكون. دستور عام 1962 الكويتي مرن جدا، ويعطي آلية للمواطنين تمكنهم من المطالبة بمزيد من الديمقراطية. يستطيع المواطنون التصويت للنواب الذين سيضغطون من أجل زيادة قدرة البرلمان على مراقبة السلطة التنفيذية. **وستصبح الكويت «ديمقراطية حقيقية»، عندما يُسمح لأغلبية ثابتة في البرلمان بتشكيل الحكومة، ويمكن أن يتحقق هذا في حدود دستور عام 1962.**

لا يعدّ نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل (SNTV) خطوة إلى الأمام، ومن المؤسف قيام الأمير بفرضه بصورة أحادية؛ ولكنه ضمن حدود دستور عام 1962، وهو ليس عقبة لا يمكن تجاوزها لتحقيق المزيد من الديمقراطية. **المطلوب حقا لمزيد من الديمقراطية هو أن تنجح المعارضة في «إقناع» الحكومة الكويتية بأن الحكومة الحزبية ستكون جيدة للكويت. وسيكون من مصلحة الولايات المتحدة أن تستمر الكويت في إحراز تقدم على طريق الإصلاح. «ولا يُمكن» أن يبنى الاستقرار المستقبلي لممالك الخليج الأخرى إلى الأبد على الحكم السلطوي والمستبد. وتعدّ الكويت هي النموذج في الخليج للأمل والخطر بخصوص المشاركة السياسية الموسعة.**



كتلة العمل الشعبي













وستصبح الكويت «ديمقراطية حقيقية»، عندما يُسمح لأغلبية ثابتة في البرلمان بتشكيل الحكومة، ويمكن أن يتحقق هذا في حدود دستور عام 1962. (هيرب)

توصيات للسياسة الأمريكية

(1) ينبغي أن تستمر الولايات المتحدة في دعم دستور عام 1962، مع «عدم» تشجيع أية محاولات غير دستورية لتعطيله. **ويجب على صناع القرار في الولايات المتحدة بعث رسالة واضحة ومتسقة إلى الأسرة الحاكمة بأن الولايات المتحدة «ستعارض» أية محاولة لحل البرلمان أو تعطيل قدرته على طرح الثقة في الوزراء.** لا تتم مناقشة هذا الخيار جديا في الكويت اليوم، **ولكن فَكَّرَ شيوخ متشددون من آل صباح في هذا الخيار في الماضي القريب، إذ تردد أن الأسرة الحاكمة عقدت على الأقل اجتماعا داخليا رسميا واحدا في عام 2009 لمناقشة «الحل غير الدستوري».**

(2) يجب على الولايات المتحدة العمل مع الحكومة الكويتية لمعالجة وضع مواطنين كويتيين اثنين معتقلين حاليا في غوانتانامو(*). لا تزال الولايات المتحدة تحتجز مواطنين كويتيين اثنين إلى أَجَل غير مسمى، بالرغم من أن الأمير صرح بنفسه بأنه يرغب في عودتهما إلى الكويت. إذا كانت لدى الولايات المتحدة أسباب معتبرة لاحتجازهما، فينبغي إثبات ذلك علنا في محكمة قانونية. **وإذا لم يكن لديها أي دليل، فيجب عليها أن تلتزم بالقيم نفسها التي تطلب من البلدان الأخرى اتباعها وإعادتهما إلى الكويت.**

(3) يجب أن تستمر الولايات المتحدة في إدانة جهود الأسرة الحاكمة لخنق المعارضة من خلال فرض قيود على حرية التعبير. صحيح أن فكرة تقييد حرية التعبير، وخاصة حظر نقد الأسرة الحاكمة، «**مقبولة**» على نطاق واسع في الثقافة السياسية الكويتية؛ **ولكن لا ينبغي أن يكون الأمير فوق النقد نظرا إلى كونه يعدّ «لاعبا سياسيا فاعلا» في السياسة الكويتية.** لقد انتقد مسؤولون أمريكيون، في الماضي، القيود على حرية التعبير التي وضعتها الحكومة الكويتية. ونتجت عن بيان للمتحدثة باسم وزارة الخارجية في فبراير 2013، ردا على سؤال حول **جريمة إهانة الذات الأميرية**، مانشيتات عريضة في الصحف الكويتية الرائدة، ويجب أن يستمر الشجب لأية ملاحقات قضائية من هذا النوع.

(*) تم الإفراج عن الأسيرين الكويتيين. (العيسى)



خدمة خاصة
24 ساعة
لمشتركي 70 39 740
السياسة 70 39 807



غير مخصص للبيع
Not for Sale

السياسة

AL-SEYASSAH



www.alseyassah.com

56 صفحة | يومية سياسية مستقلة | Thursday 12 th June 2008 (40th Year) Issue No (14233) | 100 فلس

اجتماع مهم اليوم يحدّد مسار العلاقة بين السلطتين ومستقبل التنمية في البلاد

"تثّت"... الشعب يسحب الثقة من "مجلس التأزيم"

وثيقة شعبية تناشد الأمير «حل مجلس الأمة حلاً غير دستوري حماية للكويت وأهلها»

ويجب على صناع القرار في الولايات المتحدة بعث رسالة واضحة ومتسقة إلى الأسرة الحاكمة بأن الولايات المتحدة ستعارض أية محاولة لحلّ البرلمان أو تعطيل قدرته على حجب الثقة عن الوزراء. لا تتم مناقشة هذا الخيار جديا في الكويت اليوم، ولكن فَكَّرَ شيوخ متشددون من آل صباح في هذا الخيار في الماضي القريب، إذ تردد أن الأسرة الحاكمة عقدت على الأقل اجتماعا داخليا رسميا واحدا في عام 2009 لمناقشة «الحل غير الدستوري». (هيرب)

(4) **يجب أن يواصل مسؤولون من الولايات المتحدة العمل مع حكومة الكويت لإصلاح نظام التأشيرة المتخلف في البلاد.** حدد تقرير وزارة الخارجية عن الاتجار بالبشر مشاكل عميقة وخطيرة في نظام التأشيرة الكويتي؛ بما في ذلك بيع التأشيرات للعمال، وانتهاك الشروط التعاقدية، وعدم كفاية التعويض. ونظرا إلى أن الكويت تأتي في أسفل القائمة، فهي معرّضة لعقوبات أمريكية، بالرغم من أن الإدارة الأمريكية قد شطبت العقوبة مرارا؛ ولكن يجب أن يثير المسؤولون الأمريكيون المسألة مرارا وتكرارا. ويبدو أن معظم هذه المشكلة هو بسبب مجموعة صغيرة نسبيا من تجار التأشيرات ممن يتمتعون بروابط سياسية مؤثرة، ويؤيد كثير من الكويتيين إصلاح هذا النظام. **وقد تساعد ضغوط الولايات المتحدة على تشجيع ذلك الإصلاح.**

(5) يجب على السفارة الأمريكية في الكويت أن تتفاعل تفاعلا أكبر مع «البدون» في الكويت. يوجد في الكويت عدد كبير من السكان «**البدون**»، أي عديمي الجنسية، (حوالي 100,000). لا تمنح الحكومة الجنسية بسهولة، ويعود ذلك -جزئيا- إلى أن المواطنة تعني المشاركة في ثروة البلد النفطية؛ **ولكن «البدون» هم كويتيون بكل معيار من المعايير تقريبا، والسياسة الحالية حولتهم إلى سكان مهمشين من الدرجة الثانية في بلدهم. وتؤيد الاتفاقيات الدولية بوضوح حقهم في المواطنة.**



يجب على السفارة الأمريكية في الكويت أن تتفاعل تفاعلا أكبر مع «البدون» في الكويت. يوجد في الكويت عدد كبير من السكان «البدون»، أي عديمي الجنسية، (حوالي 100,000). لا تمنح الحكومة الجنسية بسهولة، ويعود ذلك -جزئيا- إلى أن المواطنة تعني المشاركة في ثروة البلد النفطية. (هيرب)





ولكن «البدون» هم كويتيون بكل معيار من المعايير تقريبا، والسياسة الحالية حولتهم إلى سكان مهمشين من الدرجة الثانية في بلدهم. وتؤيد الاتفاقيات الدولية بوضوح حقهم في المواطنة... ويجب على السفارة الأمريكية في الكويت أن تتفاعل تفاعلا أكبر مع «البدون». (هيرب)

الفصل الرابع

الكويت: ديمقراطية بدون ديمقراطيين!(*)
(مايو 2009)



البروفيسور ناثان براون

(*) مقال سياسي تحليلي نوعي مهم بقلم البروفيسور ناثان براون، نقلا موقع **مؤسسة كارنيجي للدراسات** (بتاريخ 18 مايو 2009)؛ وهي خزان تفكير أمريكي مرموق. البروفيسور براون هو أستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن الأمريكية (واشنطن -دي. سي) وباحث مرموق ومؤلف لستة كتب في **السياسة والدساتير العربية**. يمتلك براون خبرة عميقة في الحركات الإسلاموية والسياسة الفلسطينية وقضايا القانون والدستور والوقف العربية. أحدث كتاب لبراون هو «**عندما لا يكون النصر خيارا: الحركات الإسلاموية في السياسة العربية**»، وصدر عن قسم النشر في جامعة كورنيل في أوائل عام 2012. يركز براون عمله، حاليا، على الحركات الإسلاموية ودورها السياسي في العالم العربي. (العيسى)

الكويت: ديمقراطية بدون ديمقراطيين!

يصف الناس الذين يعيشون خلال عمليات تحول ديمقراطية مثيرة، سواء في إسبانيا أو بولندا أو الفلبين، غالبا، تسلسلا متشابها من المشاعر: يبدأ **بالأمل**، ثم **غموض هائل** تتبعه **نشوة**/ بهجة غامرة خلال عملية التحول نفسها، **وأخيرا «خيبة أمل» شديدة؛ لأن الولادة غير العادية للديمقراطية تؤدي إلى مناورات سياسة مقيتة يسعى عبرها مختلف الأفراد والجماعات إلى استغلال النظام لتحقيق مصالح «خاصة» و«قصيرة الأجل»**.

سكان العالم العربي محرومون من تجربة مثل هذه المشاعر المثيرة والخبرات المُوَلِدَة لها؛ ولكن الكويتيين كانوا ولا يزالون يعيشون -بدرجة معينة- **نسخة طويلة جدا من التحول الديمقراطي** وجربوا بعض المشاعر المذكورة أعلاه بتسلسل **غريب**.

لقد شهد الكويتيون تطور برلمانهم من مجرد غرفة للمناقشات والسجالات إلى **مؤسسة سياسية قوية**، وراقبوا كيف أصبحت أمور كان يُهمس بها سابقا بين أربعة جدران تأخذ مسارها تدريجيا لتنشر في الصحف اليومية بكل حرية، كما شهدوا السماح بدخول مجموعات سكانية جديدة إلى المشهد السياسي؛ ما جعل الانتخابات أكثر تنافسية. **ونظرا إلى أن تلك التغييرات كانت تدريجية وغير كاملة، لم يحس الكويتيون بنشوة تحقيق إنجاز ديمقراطي باهر. فبلدهم اليوم ليست ديمقراطية كاملة، والتحول الديمقراطي استغرق بالفعل أكثر من جيل، والنتيجة مشكوك فيها إلى حد كبير!!!**

وبالرغم من هذه الاختلافات مع عمليات الدمقرطة (التحوُّل الديمقراطي) المثيرة في بلدان أخرى، فإن التجربة الكويتية لا تخلو من بعض العناصر المألوفة للتحولات الديمقراطية الأخرى. يشعر الكويتيون، اليوم،

بشكل كامل وفي الوقت نفسه، بما شعر به نظراؤهم في بداية هذه العملية ونهايتها، **كالغموض وخيبة الأمل** التي شعر بها الإسبان في السبعينيات والثمانينيات، والتي مرّ بها البولنديون في أحداث متسلسلة بدأت في الثمانينيات وانتهت في التسعينيات.

ولم يكن مسار الديمقراطية الكويتية بطيئا وغير مكتمل فحسب؛ بل كان أيضا غير منتظم. ويأتي تطور الديمقراطية الكويتية في السنوات الأخيرة بعدما شهدت تراجعا في السبعينيات والثمانينيات.

ولطالما افتخرت الكويت دائما بتاريخها السياسي، الذي **تميّز بأن الأسرة الحاكمة كانت تتشاور مع السكان بدل الحكم بطريقة استبدادية مطلقة.** وساعد على ترسيخ هذا الترتيب الممارسة الاجتماعية المحلية المتمثلة **في الديوانية**، التي تسمح بمناقشة مفتوحة للقضايا السياسية.

أعراف سياسة غير مكتوبة

جرى اعتماد هذا الترتيب رسميا في **دستور عام 1962**، وهي وثيقة رعتها الأسرة الحاكمة معتمدة على مشورة قانونية مصرية ومشاركة شعبية كويتية. **واستمر العمل بالدستور، بدون تعديله حتى الآن؛ وهو دستور نوعيّ على المستوى العربي، ويسمح بقيام برلمان منتخب يتمتع ببعض السلطة الحقيقية.**



في يوم تاريخي خالد من حياة دولتنا الفتية

وقع سمو الأمير الدستور

ير البلاد المفدى يبارك في كلمته السامية هذه الخطوة المباركة

ئيس المجلس التأسيسي ووزير الداخلية يتشرفان باستلام الدستور

صاحب الامتياز ورئيس التحرير عبد العزيز فهد الفليج

٦ صفحات ٤٠ فلسا

أخبار الكويت

جريدة يومية سياسية

دار أخبار الكويت

توقيع الدستور عام 1962

جرى اعتماد هذا الترتيب رسميا في **دستور عام 1962**، وهي وثيقة رعتها الأسرة الحاكمة معتمدة على مشورة قانونية مصرية ومشاركة شعبية كويتية. **واستمر العمل بالدستور بدون تعديله حتى الآن؛ وهو دستور نوعيّ على المستوى العربي ويسمح بقيام برلمان منتخب يتمتع ببعض السلطة الحقيقية.** (براون)

وقد تطور المعنى العمليّ لهذه الوثيقة -كما هو الحال مع أيّ دستور مكتوب- مع مرور الوقت، وأصبح لا يعتمد ببساطة على النص الرسمي فحسب؛ بل أيضا على مجموعة من «**الأعراف غير المكتوبة**». **وتُؤَمِّن/تَضْمَن** هذه «**الأعراف غير المكتوبة» في الكويت، عموما، توازن البرلمان وعدم خروجه عن السيطرة.** وعندما لم تكف تلك الأعراف سابقا، قام الحكام بإدخال(*) مجموعات سكانية جديدة إلى العملية السياسية لتحقيق التوازن ضد الناخبين [الحضر] المزعجين في مركز البلد. **وكانت المفارقة الساخرة والمدهشة هي أن تلك المجموعات السكانية الجديدة «نفسها» هي التي ساعدت لاحقا في الوصول إلى حالة الانقسام والشلل الحالي للنظام السياسي في البلد.**

ولم يكن جلب ناخبين جدد كافيا؛ فبعد سلسلة من المشادات مع النواب المشاكسين الذين يرغبون في استخدام الأدوات الدستورية على أكمل وجه ممكن، قام الأمير بحل البرلمان [بطريقة غير دستورية] مرتين، في عامي 1976 و1986. وحُكمت الكويت، خلال فترتي حل البرلمان، مثل غيرها من ممالك الخليج؛ أي بواسطة عائلة حاكمة **غير خاضعة للمساءلة.** وأدى الضغط الشعبي لاستعادة البرلمان في عام 1989 إلى نتيجة عكسية، تمثلت بمحاولة الأمير تعديل الدستور واستبدال البرلمان بهيئة أكثر نعومة ومرونة [سميت المجلس الوطني].

وانعكست الموجة البطيئة ضد الديمقراطية تماما في عام 1990، بعدما أدى غزو العراق للكويت عام 1990 إلى بروز حاجة ملحّة إلى **الوحدة الوطنية؛** فتم الاتفاق بين الأسرة الحاكمة والنخبة الكويتية لتفعيل العمل بالدستور وعودة البرلمان، بعد تحرير البلاد(**). وفي السنوات التي تلت

(*) أي أن الدولة استخدمت عملية التجنيس. (العيسى)

(**) انظر الملحق رقم (1): من وثائق المؤتمر الشعبي الكويتي في جدة (أكتوبر 1990)، ص-335. (العيسى)

الغزو، ضغطت الولايات المتحدة (التي أصبحت حامية للكويت) لاستعادة الديمقراطية. وهكذا، جرى تفعيل الاتفاق المبرم عام 1990 بين العائلة المالكة والشعب، وعاد البرلمان الكويتي إلى الانعقاد في عام 1992 بحماس وطاقة متجددين. ومنذ ذلك الوقت، شهد الكويتيون انتهاكات بطيئة لمناطق مقدسة في حياتهم السياسية.

تحول الخطوط الحمراء إلى خطوط صفراء

يتحدث سكان مختلف المجتمعات العربية، في كثير من الأحيان، عن «**خطوط حمراء**» يحرم تجاوزها في أنظمتهم السياسية؛ وهي المناطق التي تنتهي عندها حرية التعبير والعمل، والتي يواجه من يتجاوزونها إجراءات قاسية. كانت هذه «**الخطوط الحمراء**» موجودة، بالتأكيد في الكويت في الماضي؛ ولكن تحولت، ببطء على مدى العقدين الماضيين، إلى «**خطوط صفراء**» يتجاوزها الكويتيون بحذر، لأنها لم تعد تُرهب. وهذا ما أسهم في زيادة الشعور **بالغموض** في المشهد السياسي الكويتي اليوم.

وتزدهر الصحافة الكويتية الآن بعدما تقلصت القيود المفروضة عليها، وبعدما كانت سابقا حكرا على عدد قليل من الصحف اليومية التقليدية الراسخة. وبالرغم من حظر الأحزاب السياسية، إلا أن الكتل والجمعيات السياسية الشبيهة بالأحزاب تعمل علنا. وتتحدى القبائل القانون وتُجرى انتخابات فرعية (تمهيدية) قبل الانتخابات البرلمانية. ويناقش الكويتيون، بحماس، كل أنواع القضايا العامة؛ حتى تلك التي كانت تعدّ حساسة جدا للنشر صحافيا. فمثلا، أصبحت الانقسامات الطائفية تناقش بصراحة أكثر، ويتم الحديث عن المشاكل الاجتماعية الحساسة على نطاق واسع؛ **وربما المدهش حقا هو المناقشة العلنية للتنافس السياسي داخل العائلة الحاكمة**. ولا يقتصر الأمر على حديث بعض السياسيين صراحة عن وجود انقسامات داخل الأسرة الحاكمة؛ **بل تحدُث، أحيانا، انتقادات لأفراد من الأسرة الحاكمة بالاسم. وانهار الخط الأحمر الأبرز في وقت سابق من هذا العام [2009] عندما**


الوطن

كما انفردت الوطن وذكرت

استقالت الحكومة

وصدر امر اميري بحل مجلس الامة

تكليف جابر الاحمد بتشكيل الوزارة الجديدة ولجنة لتنقيح الدستور والاستفتاء عليه

تعطيل اية صحيفة او سحب ترخيصها اذا ثبت انها تخدم مصالح دولة اجنبية

نص كلمة صاحب السمو

في اجتماع جابر الاحمد برؤساء التحرير

دور الصحافة والمادة الجديدة بقانون المطبوعات والنشر

أول حل غير دستوري لمجلس الأمة عام 1976


القبس

أمر أميري بحل مجلس الأمة.. وتعطيل بعض مواد الدستور

الأمير: الكويت لن تتخلى عن المسيرة النيابية

ثاني حل غير دستوري لمجلس الأمة عام 1986


الوطن

مجلس وطني انتقالي لتقييم التجربة النيابية

المحافظة على الوحدة الوطنية وسد الطريق على أي بادرة لشق الصف

الاقبال على الحوار كان شاهد صدق على المشاركة الجادة بتحمل المسؤولية

٥٠ بالانتخاب و٢٥ بالتعيين بينهم وزراء

أعضاء المجلس ٧٥ ومدته ٤ سنوات

وقفات في خطاب صاحب السمو

المجلس الوطني لعام 1990: بديل «ناعم» لمجس الأمة المنحل... لم يستمر!!

قام أعضاء قياديون في الأسرة الحاكمة نفسها بتسريب مناقشات الأسرة وخلافاتها السرية إلى الصحافة.

يثرثر الكويتيون كثيرا حول ما يجب فعله أو تركه، ولكن التغييرات الناتجة الحقيقية ليست أكثر من مجرد كلمات. وقد أثبت البرلمان، على نحو متزايد، أنه على استعداد للاستفادة من المناخ السياسي للتحرك ضد شيوخ بارزين من العائلة الحاكمة، إذ بدأ بحذر في التسعينيات بمجموعة هادئة من التحركات ضد شيوخ معينين؛ وهو مطلب لمحاكمة وزير بارز يشتبه في اختلاسه أموالا هائلة. **كما طالب البرلمان، بأسلوب مهذب وحازم في الآن ذاته، بالفصل بين منصبَي رئيس الوزراء وولي العهد. ونجحت معظم هذه الجهود، إذ جرى في نهاية المطاف -مثلا- الفصل بين منصبي رئيس الوزراء وولي العهد.**

وفي السنوات الأخيرة، ضَغَطَ النواب لتحقيق المزيد وتحركوا ضد شيوخ بارزين؛ بل حاولوا، في مناسبات عديدة، استجواب رئيس الوزراء - وهو من **آل صباح**- وحجب الثقة عنه، وهو حق دستوري لهم «**نظريا**»، وإن لم يكن سبق لهم ممارسته مطلقا(*) وتعدّ مجهودات الأسرة الحاكمة لمنع مثل هذه الممارسة الآن هي جوهر الأزمة السياسية في الكويت. وتراوحت هذه المجهودات من **النصح** (كالقول: تذكر أن هذا هو أميركم في المستقبل**!** وهنا تحدث مفارقة تشير إلى أن الأمير قفز على الدستور وبت في أمر الخلافة بعد ولي عهده الحالي)... **والسماح بترويج شائعات عن احتمال حل البرلمان [بطريقة غير دستورية].**

(*) لأن العرف السياسي غير المكتوب يمنع ذلك. (العيسى)





تتحدى القبائل القانون وتُجري انتخابات فرعية (تمهيدية) قبل الانتخابات البرلمانية. (براون)

دوخة وتوهان
والحل «غير الدستوري» يلوح في الأفق

الواقع أن الخطوط الحمراء المقيدة للديمقراطية ليست هي الوحيدة التي انهارت؛ **بل أصبح حتى الخط الأحمر، الذي انبثق منذ عام 1992 بأن الدستور سيتم اتباعه والعمل به دائما، هو نفسه في خطر.** ولذلك، تتم مناقشة احتمال حدوث حل [غير دستوري] ثالث للبرلمان علانية وبصراحة، وربما اقترب ذلك من التحقق في وقت سابق من هذا العام [2009]. **ويتحدث [بعض] الكويتيين الآن كما لو أن «الحل غير الدستوري» يعدّ خيارا «دستوريا» طبيعيا. ويبدو أن هناك أصواتا قوية في الأسرة الحاكمة تدعو إلى استخدام هذه الأداة التي تبرؤوا منها سابقا، بعد تحرير الكويت. وحتى الآن، قام الأمير الحالي بحل البرلمان دستوريا فقط، إذ دعا فورا إلى انتخابات جديدة؛ ولكن الحل الدستوري تكرر** إلى درجة جعلت الكويتيين يشعرون بدوخة وتوهان من كثرة الحملات الانتخابية واستمرارها.

تآكل الخطوط الحمراء مربك وليس مبهج!

وفي الحقيقة، يتزايد حديث الكويتيين عن أن **تآكل الخطوط الحمراء يعدّ أمرا مربكا أكثر من كونه مبهجا.** ولكن ترى: ما القواعد التي تحكم اللعبة السياسية بالكويت؟ المسألة ليست أن جميع القيود انهارت، وتم القبض على منظمي الانتخابات القبلية الفرعية، وتم كبح النواب الشرسين؛ بل إن التهديد بحل البرلمان [بطريقة غير دستورية] **يشير إلى أن تدابير أوسع بكثير قد تتخذ**(*).

(*) استشراف صائب من البروفيسور براون؛ **فقد سحبت السلطات الكويتية، بالفعل في الآونة الأخيرة، الجنسية من ناشطين سياسيين معارضين كويتيين. ويشير البروفيسور البروفيسور كريستيان كوتس أولريخسن في الفصل الأول (ارتفاع سقف المعارضة يغير قواعد السياسية الكويتية) إلى أنه «تم تجريد 33 كويتيا من جنسياتهم خلال 2014-2015 وهو إجراء غير مسبوق وتكتيك وصفته مؤسسة فريدوم هاوس بأنه «أداة سياسية ضد منتقدي الحكومة»».** ويشير البروفيسور شفيق الغبرا إلى أن =

ولعل جوهر الشعور بالارتباك والحيرة السياسية يعود إلى تزايد الضبابية عن الحد الفاصل بين ما هو مقبول وبين ما هو غير مقبول في الممارسات البرلمانية. ومن المقلق، كذلك، الشلل [السياسي والتشريعي والاقتصادي] الناجم عن ذلك الوضع، مع قيام العديد من الزعامات والجماعات بالسعي إلى تحقيق مطالبهم بشراسة؛ **وهو ما يشير إلى أنهم لا يكتفون بحق التصويت، بل يريدون أيضا حق النقض (الفيتو).** لقد تعطّل الإصلاح الاقتصادي والتشريعات الحيوية والعديد من المشاريع الكبرى لقيام بعض النواب المؤثرين بمنع أو تأخير إقرارها(*). **ومن ثَمَّ، فإن السياسة الكويتية تبدو، ظاهريا، كأنها تتحرك بنشاط؛ ولكنها، في الحقيقة، لا تحرز تقدما مطلقا!**

هل التجربة الديمقراطية الكويتية في ورطة؟

إن ما يهدد الديمقراطية الكويتية، بصورة مباشرة، ليس التآكل التدريجي للوضوح السياسي -فجوهر الديمقراطية على أية حال هو الحيرة وعدم اليقين- ولكن **خيبة الأمل التي تسببت فيها الممارسة الديمقراطية البرلمانية.** وربما أكثر ما يثبت ذلك هو تراجع العزيمة الديمقراطية لرافدين مُهمين كانا من أهم أنصار الديمقراطية الكويتية، وهما: **مجتمع الأعمال المحلي والولايات المتحدة.**

لقد شهدت نخبة رجال الأعمال التقليدية، التي كانت تمثل العمود الفقري للنظام الدستوري في جيل سابق، قيام البرلمان بشل عملية اتخاذ القرارات وتحوّل البرلمان إلى **تجمع من نواب القبائل والأحياء؛ ما جعله أكثر اهتماما بتأمين فوائد وخدمات لناخبيهم من تحويل الكويت إلى مركز اقتصادي دولي مؤثر.** كما تراجعت القوة الاقتصادية لنخبة رجال الأعمال التقليدية في الكويت نسبيا، بعدما دخل لاعبون اقتصاديون جدد إلى المشهد.

= **عدد من الشابات والشبان تركوا الكويت وإن بصورة مؤقتة قبل صدور الأحكام في حقهم إلى دول كتركيا وبريطانيا وغيرهما.** انظر الملحق رقم (3): ورقة نوعية للبروفيسور شفيق الغبرا: **مستقبل مطالب الإصلاح في الكويت، ص-371.** (العيسى)

(*) انظر الفصل الثامن «**نسف مقولة: مجلس الأمة الكويتي يعطّل التنمية**»!!

وقد اتبعت الولايات المتحدة أسلوبا عجيبا تجاه الديمقراطية في الكويت؛ ففي التسعينيات، أي في الوقت الذي لم تكن تهتم فيه بنشر الديمقراطية في العالم العربي، كان الدعم الأمريكي للديمقراطية الكويتية حاسما. وتحت قيادة جورج دبليو بوش؛ أي عندما جعلت الولايات المتحدة نشر الديمقراطية ركيزة محورية في سياستها الخارجية المعلنة، تحولت الأولويات الأمريكية في الكويت بحدة إلى الاتجاه المعاكس.

جميع الكويتيين من الذكور والإناث يتعرّضون لـ «خطر فقدان كامل حقوقهم السياسية»

لقد كانت العلاقة الأمريكية مع الكويت مهمة وكانت تهدف، في المقام الأول، إلى نقل المعدّات والقوات من العراق وإليه. وكانت الولايات المتحدة ترى التطورات الداخلية الكويتية ذات أهمية ثانوية؛ **ولكن عندما اتضح أن البرلمان الكويتي أصبح ملتقى للإسلامويين من مختلف الاتجاهات للعمل بحرية، اعتبرت الولايات المتحدة رسميا البرلمان الكويتي كمؤسسة «غير صديقة»**[*] ومن المؤكد أن حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية الكاملة لفت انتباه أمريكا؛ **ولكنها لم تأبه لحقيقة أن «جميع الكويتيين من الذكور والإناث، على حد سواء، يتعرضون لخطر فقدان كامل حقوقهم السياسية»**. قد يكون هناك تحول طفيف تحت إدارة الرئيس الأمريكي الحالي أوباما، إذ عَبَّرَت السفيرة الأمريكية الحالية عن أملها في أن يحل الكويتيون مشاكلهم بوسائل دستورية؛ **ولكنّ الولايات المتحدة أصبحت أكثر ضعفا وانشغالا مما كانت عليه قبل عقد من الزمن.**

لن تحل الانتخابات التي ستجري اليوم المأزق السياسي في الكويت أكثر مما فعلت انتخابات العام الماضي. وسوف يشهد البرلمان القائم خروج بعض الوجوه المألوفة، ودخول شخصيات جديدة مكانها. إن الديناميات

(*) خاصة بعد صدمة ما يسمى هجمات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية. (العيسى)

الأساسية للبرلمان لا يحتمل أن تتغير؛ لأنه سيبقى هيئة غير موحدة، إذ تهيمن عليها مختلف الاتجاهات، ويغار على سلطته بجنون وغير متأكد من كيفية استخدامها، ويحب الإثارة، ولا يحترم شيوخ الأسرة الحاكمة، ويحرص بشدة على تقديم خدمات شخصية للناخبين.

المجتمع الكويتي «مسيس» بصورة مذهلة و«لن» يسمح بحل «غير دستوري» ثالث للبرلمان!

الحل غير الدستوري للمجلس قد يعالج بعض هذه المشاكل، لفترة قصيرة. وقد يستقبل هذا الإجراء، بحبور، في بعض الدوائر والتسليم في دوائر أخرى؛ **ولكن المجتمع الكويتي مسيس بصورة مذهلة، ويملك المواطنون الكويتيون مشاعر قوية وعميقة للغاية عن نوع النظام السياسي الذي يستحقونه. ومن ثَمَّ، لن يسلموا بالأمر الواقع طويلا**(*).

«إصلاح عيوب الممارسة الديمقراطية» الكويتية الحالية هو الخيار الأسلم لتحقيق الاستقرار السياسي على المدى الطويل

الخيار الآخر بالنسبة إلى الكويت بدلا من الحل غير الدستوري للبرلمان هو إصلاح عيوب الممارسة الديمقراطية المحلية؛ **وهو، بالتأكيد، أكثر أمنا وأقل خطورة على المدى الطويل من حيث الاستقرار السياسي والأمن الداخلي.** ولكن ذلك الخيار لن يكون سهلا؛ لأنه يتطلب الخطوات البنيوية الصعبة التالية:

(*) عن إمكانية حدوث حل غير دستوري لمجلس الأمة يؤكد البروفيسور مايكل هيرب: «وفي السنة التالية لفوز المعارضة في انتخابات عام 2006 كان هناك حديث كثير في الكويت عن حل غير دستوري لمجلس الأمة. ولكن أيضا اتضح بشكل متزايد **وكما أخبرني خصوم أقوياء للإصلاح السياسي في ربيع عام 2007 أن الوقت الذي يمكن اعتبار مثل هذا الخيار جديا «قد مضى» وأن الأسرة الحاكمة ليس لديها الموارد السياسية والإرادة للحد بصورة أحادية من سلطات البرلمان الدستورية»** .انظر الفصل الخامس: **الكويت: النظام البرلماني «الكامل» هو الحل** ص-189. (العيسى)

(1) أن تتعلم العائلة الحاكمة قبول فكرة المساءلة؛ و

(2) وأن يتعلم النواب فكرة العمل التعاوني لتحقيق الصالح العام [قبل الخاص]؛ و

(3) وأن يقوم مهندسو الانتخابات بتصميم نظام انتخابي يكافئ القبلية بصورة أقل؛ و

(4) وأن تتقبل الجماعات المختلفة في المجتمع الكويتي أن حق التصويت لا يعني حق النقض (الفيتو **VETO**).

هذا الخيار سيتطلب إصلاحا دستوريا جوهريا؛ **ولكن المفارقة العجيبة هي أن مثل هذا الإصلاح لا يمكن أن يحدث بدون إشراف الزعامات السياسية نفسها التي أثبتت أنها بارعة جدا في إيصال النظام السياسي الحالي إلى حالة من الأزمة والشلل!**

الفصل الخامس

الكويت: النظام البرلماني «الكامل» هو الحل(*)
(أو عوائق النظام البرلماني الكامل في الكويت)
(يونيو 2009)



البروفيسور مايكل هيرب

(*) ورقة بقلم بروفيسور **مايكل هيرب** نشرت في يونيو 2009. والبروفيسور مايكل هيرب هو أستاذ مشارك في العلوم السياسية في جامعة ولاية جورجيا الأمريكية في مدينة أتلانتا، وهو مؤلف كتاب «**كل شيء في العائلة: الاستبداد والثورة والديمقراطية في ممالك الشرق الأوسط**»، ألباني، نيويورك، قسم النشر في جامعة ولاية نيويورك، 376 صفحة، عام 1999. وأحدث كتبه بعنوان «**أجور النفط: البرلمانات والتنمية الاقتصادية في الكويت والإمارات العربية المتحدة**»، قسم النشر بجامعة كورنيل، 256 صفحة، عام 2014. وهو مؤسس «**قاعدة بيانات السياسة الكويتية**». ويعد هيرب أهم باحث غربي متخصص في السياسة الكويتية. (العيسى)

الكويت: النظام البرلماني الكامل هو الحل!

(أو عوائق النظام البرلماني الكامل بالكويت)

(يونيو 2009)

تُعَرِّف الكويت معيار التنمية السياسية في الخليج[1]. فقد بزغ أول[*] نظام ملكي سلالي في الخليج هناك في عام 1939، بعدما سيطر أفراد من الأسرة الحاكمة، كمجموعة، على دولة الكويت وبدؤوا نظام الحكم العائلي الذي نراه اليوم في جميع أنحاء الخليج. **وتملك الكويت الدستور الأكثر تحررا بين ممالك الخليج، كما مارست أطول تجربة في الانتخابات والسياسة البرلمانية. ولذلك فإن دراسة تطور الكويت نحو المزيد من المشاركة السياسية، والعقبات التي مرت بها في طريق هذا التطور لا يساعدنا على فهم السياسة الكويتية فقط، ولكن يساعدنا أيضا على التنبؤ باحتمال وقوع أي حركة مستقبلية نحو الديمقراطية في دول الخليج الأخرى.**

تتقدم الكويت نحو الديمقراطية «فقط» عندما «تتوحد» المعارضة ثم تطالب الأسرة الحاكمة بتنازلات سياسية!!

يعطي الدستور الكويتي الذي أُعتمد في عام 1962 البرلمان الكويتي (مجلس الأمة) درجة عالية من السلطة. ولكن المجلس لم يستخدم سلطاته بأقصى طاقتها لتحقيق المزيد من الديمقراطية. وسأفحص في هذه الورقة هذا الفشل النسبي، وكيف تبشر أحداث عام 2006 بتغيير هذا الوضع. **وأجادل هنا بأن الكويت تميل إلى تحقيق تقدم نحو الديمقراطية فقط عندما «تتغلب» المعارضة البرلمانية على خلافاتها الداخلية و«تتوحد» في مطالبة الأسرة الحاكمة بتنازلات.** وأبدأ بمناقشة عن النظام السياسي الكويتي، موضحا الطريقة التي يقوم النظام الملكي عبرها بتشكيل أي مسار مستقبلي نحو الديمقراطية. ومن

(*) بل تأسست المملكة العربية السعودية رسميا في عام 1932. (العيسى)

ثم نفحص العوامل التي تشكل استخدام السلطات البرلمانية وفقا لقواعد النظام الدستوري.

الديمقراطية في الأنظمة الملكية

ينظر الباحثون في التحولات الديمقراطية عادة إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة باعتباره علامة على التحول إلى الديمقراطية. ولكن الكويت شهدت خمسة(*) انتخابات برلمانية حرة ونزيهة نسبيا منذ عام 1992، ولكنها حتى الآن «ليست» دولة ديمقراطية. ويعود ذلك لأن الأسرة الحاكمة تختار وتعين الوزراء الذين يشكلون الحكومة؛ وبعبارة أخرى، في حين يتم انتخاب السلطة التشريعية، فإن السلطة التنفيذية ليست كذلك. ويملك النواب في البرلمان القدرة على عزل الوزراء الذين لا يفضلونهم، واستخدموا هذه السلطة أحيانا. ولكن الأمير يملك حق تعيين الوزراء. ولذلك فإن نظام الكويت السياسي يشبه الملكيات الدستورية الأوروبية قبل تحولها إلى الديمقراطية الكاملة. وهذا ليس مستغربا، لأن الهيكل الدستوري الكويتي مقتبس مباشرة من التقليد الملكي الأوروبي(**)، مع ميزة خاصة تجعل البرلمان المنتخب متوافق مع استمرار الهيمنة السياسية للأسرة الحاكمة.

تشابه الكويت المؤسسي مع المَلَكِيَّات الأوروبية يرجح أن تسلك مستقبلاً مساراً نحو الديمقراطية

ونظراً إلى تشابه الكويت المؤسسي مع المَلَكِيَّات الأوروبية، فمن المرجح أن تسلك مساراً محتملاً نحو الديمقراطية. فقد تحولت 6 ممالك أوروبية من الاستبداد المطلق إلى المَلَكِيَّة الدستورية، ومن ثم إلى الديمقراطية[2]. وفي مرحلة المَلَكِيَّة الدستورية، كان الملوك يعينون

(*) نشرت هذه الدراسة في يونيو 2009. (العيسى)

(**) انظر **الفصل السادس**: **إمكانية التحول الديمقراطي في الممالك العربية**، ص-231، وهو من تأليف البروفيسور مايكل هيرب. (العيسى).

الحكومات، ولكن كانت البرلمانات تملك بعض السلطة للموافقة أو عدم الموافقة على خيارات الملوك. **وأصبحت هذه الأنظمة «ديمقراطية» عندما تحقق «النظام البرلماني»**[*] (Parliamentarism)، أي عندما اكتسبت الاحزاب في البرلمان حق تعيين رئيس الوزراء والوزراء الآخرين، وخسر الملك الحق في الاعتراض على هذه الاختيارات[3].

لقد كان هناك العديد من الممالك الدستورية في القرنين الـ19 والـ20، لكن حقق القليل منها الديمقراطية عبر تطور متتابع من الاستبداد المطلق إلى المَلَكِيَّة الدستورية ومن ثم إلى النظام البرلماني. **ومع هذا فإن الاحتمالات جيدة بأن تحقق الكويت ذلك بالضبط. ويعود ذلك -غالباً وببساطة- لأن البدائل، هي أقل احتمالا. فلا يمكن أن تختفي الأسرة الحاكمة في الكويت من الوجود لأن معظم الكويتيين يرغبون بوجودها حولهم، بل ولا تزيد طموحات أقوى خصومها عن جعل منصب الأمير شرفياً. ولا توجد مجموعة كويتية منظمة، داخل الكويت أو خارجها، تريد التخلص من النظام الملكي بأكمله. وليس من المرجح أن يصبح النظام الملكي صوريا عبر الجيش، أو مجموعة استبدادية أخرى، كما حدث في تايلاند أو اليابان. فالأسرة الحاكمة تسيطر على الجيش. ومن الواضح أن البرلمان اليوم هو المنافس الرئيس ليحل محل الأسرة الحاكمة كسلطة مركزية في النظام السياسي الكويتي. وقد يستمر الوضع الراهن ولكن البديل الواضح للوضع شبه الديمقراطي القائم حالياً في الكويت هو تحقيق ديمقراطية حقيقية عبر قيام «نظام برلماني» كامل.** وهذا ينطبق أيضا على

(*) «النظام البرلماني» (Parliamentarism) هو نظام حكم تُشكل فيه الحكومة من البرلمان، وتكون مسؤولة أمام هذه الهيئة، بحيث تكون السلطتين التنفيذية والتشريعية متداخلتين. وفي مثل هذا النظام، يكون رئيس الحكومة بطبيعة الحال الرئيس التنفيذي للبلد وكبير البرلمانيين على حد سواء. وتتميز النظم البرلمانية «الكاملة» بفصل غير واضح بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ما يؤدي إلى مجموعة مختلفة من الضوابط والتوازنات بالمقارنة مع تلك التي توجد في النظام الرئاسي. وعادة ما يكون هناك تمييز واضح في النظم البرلمانية بين رئيس الحكومة ورئيس الدولة، فيكون رئيس الحكومة هو رئيس الوزراء الذي يدير البلد، ويكون وضع رئيس الدولة في كثير من الأحيان صورياً أي شرفياً، وهو في الأغلب إما رئيس (منتخب شعبياً أو من قبل البرلمان) أو عاهل وراثي (غالباً ملكية دستورية). (العيسى)

دول الخليج الخمس الأخرى، وإن كان بدرجة أقل في بعض الحالات، وبالتالي فإن مسار الكويت نحو النظام البرلماني قد يُبرز الطريق نحو الديمقراطية في دول الخليج الأخرى أيضا.

يمكن لدستور الكويت تحقيق «النظام البرلماني» الكامل إذا تمكن مجلس الأمة من جعل الخيار الوحيد أمام الأمير هو أن يعين الحكومة التي يختارتها مجلس الأمة

يحدد الدستور الكويتي القواعد الأساسية لتقاسم السلطة بين البرلمان والأسرة الحاكمة[4]. وهذه القواعد مهمة في الكويت حيث يتم عموما اتباعها بشكل دقيق جدا، كما أوضحت أزمة الخلافة في مطلع عام 2006. جوهر توزيع السلطة بين مجلس الأمة والنظام الملكي هو على النحو التالي: يعين الأمير رئيس وزراء، والذي يعين بدوره أعضاء مجلس الوزراء. ويمكن لمجلس الأمة عزل وزراء وعرقلة التشريع. ويمكن لكل جانب، في الواقع، كبح الآخر؛ فمجلس الأمة ليس مجبراً على قبول حكومة لا يريدها، ولكنه يفتقر إلى السلطة الدستورية لكي يعين حكومة من اختياره. **ويمكن لدستور مثل الدستور الكويتي تحقيق ديمقراطية حقيقية تتمثل في قيام «نظام برلماني»**[*] كامل، ولكن سيتم ذلك فقط إذا تمكن البرلمان من جعل الخيار الوحيد أمام الأمير هو أن يعين مجلس الوزراء الذي اختارته الأحزاب البرلمانية، وأن يوافق الأمير على هذا المطلب.

(*) يشير عالم السياسة والمفكر الكويتي البارز البروفيسور شفيق الغبرا إلى أنه «**من الخطأ أن نفترض أن حكومة برلمانية ستقوّض، بالضرورة، النظام الأميري ومكانة الأسرة الحاكمة. فالمجتمع الكويتي، بما في ذلك الحركات الشبابية، بينهم اتفاق جماعي بالرأي في خصوص دور أسرة آل الصباح الحاكمة. ما لا تقبله تلك المجموعات هو السيطرة المطلقة وغياب الشراكة والتناصف الحقيقي. إن إيجاد توازن بين الديمقراطية - مع مجلس الأمة كمصدر للسلطة - وبين مكانة ودور الأسرة الحاكمة، كما جاء في نص الدستور، يمكن أن يؤدي إلى حكومة برلمانية، ورئيس وزراء منتخب من الشعب، ونظام ملكي دستوري، وتطوير لحقوق المواطن وحقوق الإنسان، هي جوهر المرحلة المقبلة**». انظر الملحق رقم (3)، ورقة نوعية للبروفيسور شفيق الغبرا: **مستقبل مطالب الإصلاح في الكويت**، ص-371.



كتلة العمل الشعبي











ويمكن لدستور مثل الدستور الكويتي تحقيق ديمقراطية حقيقية تتمثل في قيام «نظام برلماني» كامل، ولكن سيتم ذلك فقط إذا تمكن البرلمان من جعل الخيار الوحيد أمام الأمير هو أن يعين مجلس الوزراء الذي اختارته الأحزاب البرلمانية، وأن يوافق الأمير على هذا المطلب. (هيرب)

الكويت لديها برلمان يتكون من غرفة واحدة تشمل ما قد يبلغ 65 عضوا، منهم خمسون منتخبون والبقية أعضاء في مجلس الوزراء[5]. ويمكن للبرلمان استجواب الوزراء فرديا ثم التصويت بطرح [منح أو حجب] الثقة. والاستجواب هو أداة مقتبسة من التقليد الدستوري الأوروبي[6]. ويترجم هذا المصطلح في الصحافة الخليجية الناطقة باللغة الإنكليزية بكيفية غير لطيفة بأنه «شَيٌّ» (Grilling) [أي شوي أو شواء]. ولا يجوز للوزراء التصويت على اقتراح طرح الثقة، ونتيجة لذلك فإن الأعضاء المنتخبين فقط هم وحدهم الذين يقررون مسألة منح أو حجب الثقة عن طريق أغلبية بسيطة من الأعضاء المنتخبين، أي الذين ليسوا أعضاء في مجلس الوزراء[7].

ولا يمكن للبرلمان التصويت رسميا بطرح الثقة في رئيس الوزراء، ولكن يمكن الوصول إلى نفس النتيجة عندما يعلن البرلمان أنه لا يستطيع العمل معه[8]. ويتم ذلك من خلال تصويت غالبية النواب المنتخبين، باستثناء الوزراء. وفي المحصلة النهائية، فإن التصويت بحجب الثقة عن رئيس الوزراء يعادل التصويت بحجب الثقة عن الحكومة ككل. وإذا خسر رئيس الوزراء التصويت على الثقة، فإن الدستور يوجب على الأمير إما أن يعزل رئيس الوزراء أو يحل البرلمان. ويفقد رئيس الوزراء منصبه إذا عاد البرلمان في الانتخابات اللاحقة وأعلن مرة أخرى عدم قدرته على العمل معه.

ويمكن للبرلمان أيضا عرقلة التشريع، بالرغم من أن الدستور يقلص سلطات النواب المنتخبين من خلال منح جميع أعضاء مجلس الوزراء (بما في ذلك الأعضاء غير المنتخبين) الحق في التصويت على التشريع. وتصوت الحكومة ككتلة واحدة. ونتيجة لذلك، يمكن للحكومة سن تشريع يعارضه أغلبية الأعضاء المنتخبين في البرلمان. ولكن وجود أغلبية منتخبة مطلقة (أي غالبا: 33 عضوا في البرلمان) يمكنها منع التشريع الذي تفضله الحكومة، ولعل أبرز حالة كانت في عام 1999 عندما رَفض البرلمان منح النساء الحقوق السياسية الكاملة بأغلبية 32-30[9]. وعموما، يتمتع البرلمان بسلطات كبيرة، لاسيما بالمقارنة مع دول الخليج الأخرى التي تحد

دساتيرها[*] كثيرا من قدرة البرلمانات على عزل الوزراء وعرقلة التشريع[10].

وبموجب الدستور الكويتي، يعين الأمير رئيس الوزراء الذي يعين بدوره الوزراء. وينقسم المعينون في مناصب وزارية إلى نوعين: وزراء من الأسرة الحاكمة، ووزراء من الشعب. ويمارس رئيس الوزراء تحكم شديد في عملية تعيين وزراء من خارج الأسرة الحاكمة. وكانت -مثلاً- عادة الشيخ سعد العبد الله، الذي شكل 11 حكومة بين عامي 1978 و1999، أن يسأل أولا الوزراء المحتملين إذا كانوا، من حيث المبدأ، مستعدين للخدمة. ولم يكن سعد يخبرهم عن زملائهم المختارين أو حقيبتهم المحتملة. وكان هذا الإجراء يحفظ قوة سعد، ويعطي الوزراء من الشعب قدرة قليلة على فرض رغباتهم عليه. ولكن بحلول عام 2007، بزغت الكتل البرلمانية وأصبح لها دور منظم في تعيين الحكومة، على الأقل بمعنى أن رئيس الوزراء بدأ يجتمع مع كل كتلة على حدة، ويلتمس آراء أعضائها حول تشكيل الحكومة الجديدة. وكانت بعض الكتل ترشح أو تعترض على وزراء محتملين. ولكن كان التأثير الإجمالي هو التعرف على الدرجة التي تؤثر آراء الكتل البرلمانية على فرص نجاح أي حكومة جديدة[11].

وتحتكر الأسرة الحاكمة منصب رئيس الوزراء وغيره من الحقائب الوزارية الأساسية [أي ما يسمى وزارات السيادة]. ولا يفرض الدستور هذا الترتيب صراحة ولكنه يسمح به بحذر. وتقوم الأسرة بتعيين الشيوخ في هذه الوظائف عن طريق التوافق ويفتقر رئيس الوزراء إلى القدرة على اتخاذ قرارات من جانب واحد. ويتراوح عدد الشيوخ في مجلس الوزراء عادة من خمسة إلى سبعة (يحمل عضو الأسرة الحاكمة لقب «شيخ»)[12]. وحتى عام 2003، كان رئيس الوزراء هو أيضا «ولي للعهد»، ما كان يجعل استجواب رئيس الوزراء من قبَل البرلمان صعبا.

(*) انظر الفصل السادس: **إمكانية التحول الديمقراطي في الممالك العربية** ، ص-231، وهو من تأليف البروفيسور مايكل هيرب. (العيسى)

ويتمتع الأمير بسلطات واسعة لحل البرلمان أو الحكومة. فهو يستطيع أن يحل البرلمان ويدعو إلى إجراء انتخابات جديدة إذا أعلن رئيس الوزراء عدم قدرته على أن يعمل مع البرلمان. وفي هذه الحالة، يجب إجراء انتخابات برلمانية جديدة في غضون شهرين. وهذه عصا غليظة يمكن استخدامها ضد البرلمان لأن التجربة أثبتت أن احتمال عودة النواب إلى البرلمان ضئيلة. ففي عام 2003، ترشح 42 نائب سابق على أمل إعادة انتخابهم، ولم ينجح منهم سوى 17[(13)]. وأصبحت هذه هي الحال في الانتخابات الأخيرة.

وبالطبع، فإن أخطر تهديد يُمكن للأسرة الحاكمة التلويح به ضد البرلمان هو تعطيل البرلمان تماما [بشكل غير دستوري]. ومثل هذا التعطيل ينتهك الدستور، ولكنه يشكل عنصراً هاما في ميزان القوى بين البرلمان والأسرة الحاكمة.

عوائق «النظام البرلماني»

ويحدد هذا الإطار الدستوري القواعد الأساسية للسياسة في الكويت. ولكنه لا يحدد توزيع السلطة بين البرلمان والأسرة الحاكمة. **وفي الواقع، يمكن للهيكل الدستوري الحالي استيعاب توزيع سلطة يتراوح بين «شبه استبداد» إلى «ديمقراطية كاملة»**. ويعتمد التوازن الفعلي بين السلطة البرلمانية والسلطة الملكيَّة على الدرجة التي يمكن للبرلمان أن يمارس بشكل فعال صلاحياته الدستورية.

إن اللغز المحير حقاً في السياسة الكويتية، خصوصا في السنوات الأخيرة، هو: لماذا لم يُفصح البرلمان سوى عن رغبة محدودة لاستخدام صلاحياته الدستورية للمطالبة بنقل السلطة الحقيقية من الأسرة الحاكمة إلى البرلمان، أي على الأقل حتى ربيع عام 2006. وسوف نناقش هنا عدة تفسيرات محتملة:

(1) النفط يمنع الديمقراطية؛ أو

(2) الأسرة الحاكمة تخيف النواب عبر التهديد بتعطيل البرلمان نهائياً؛ أو

(3) الحكومة تتحكم بالانتخابات وتشوه رغبات الناخبين من خلال التلاعب في تصميم النظام الانتخابي؛ أو

(4) الحكومة تفسد البرلمان عبر شراء أصوات النواب؛ أو

(5) حظر الأحزاب السياسية يعرقل التقدم نحو الديمقراطية؛ أو

(6) تردد الناخبين الكويتيين في التحول إلى ديمقراطية كاملة؛ أو

(7) عدم وحدة المعارضة يمنع التقدم نحو الديمقراطية.

وسوف أجادل بأن التفسير المقنع لفشل البرلمان في استخدام سلطاته على أكمل وجه يكمن أساسا في «عدم» قدرة المعارضة على «التوحد» حول أجندة الإصلاح، ويرجع ذلك غالباً إلى تردد وحيرة الناخبين الكويتيين حول الحكمة من التحول إلى الديمقراطية الكاملة [أي «النظام البرلماني» الكامل].

تأثير النفط على السياسة:
بين الديمقراطية والاستبداد!!

عندما تقاس الثروة من حيث نصيب الفرد، فإن الكويت هي واحدة من أغنى الدول المصدرة للنفط في العالم. **وينسب الباحثون في كثير من الأحيان السمة الاستبدادية في الدول النفطية إلى التأثير الضار للنفط على السياسة.** وفي حين لا أستطيع تقييم هذه الحجة بشكل شامل هنا، سأقدم بعض الملاحظات عن كيفية تأثير النفط سلبا أو إيجابا في فرص الديمقراطية في الكويت.

رفعت الثروة النفطية الكويت من فقر نسبي إلى ثراء حقيقي، ما أدى إلى زيادة هائلة في المستويات التعليمية وفي حجم الطبقة المتوسطة الكويتية. وقد ساهمت الثروة في بناء دولة كويتية فعالة إلى حد معقول، أي دولة تحصل على أفضل الدرجات في مقاييس جودة الحكم، مقارنة بالمتوقع لو كانت الكويت تفتقر إلى النفط[14]. كل هذه العوامل لها تأثير إيجابي على فرص

الديمقراطية في الكويت، وتجعل من المرجح أن الكويت متى ما أصبحت ديمقراطية كاملة فسوف تبقى كذلك.

ولكن من المرجح أن تكون للنفط أيضا آثار سلبية. فالنفط يجعل الناخبين الكويتيين أكثر رضاً عن حكومتهم مما لو كانت الكويت تفتقر إلى النفط تماما. **وتشير البحوث إلى أن الأنظمة النفطية تميل إلى أن تكون أكثر أمنا وحصانة من القلاقل في أوقات الرخاء الاقتصادي. ولا يضمن النفط، بالطبع، استمرار الأوقات الجيدة، ففي بعض الأحيان تنخفض عائدات النفط وتتقلص الميزانيات. ولكن الكثير من الكويتيين يدركون تماماً أن وضعهم يبقى جيداً «مقارنة» بأوضاع آبائهم وأجدادهم ومنطقتهم. وفي حين لا ينسب الكويتيون الفضل في ذلك بالضرورة إلى الأسرة الحاكمة (التي ليس لها على أية حال فضل في وجود النفط، أي أنها لم تحقن النفط تحت أرض الكويت)، فإن الثروة النفطية تساهم في زرع شعور بالرضا النسبي**. ويمكننا رؤية نقيض ذلك، على سبيل المثال، **في السخط الذي تطفح به دائما السياسة اليمنية، أو في النظام الملكي في نيبال، وكلاهما له مستوى معيشي قريب من ذلك الذي نتوقع أن نجده في الكويت بدون ثروتها النفطية (بالرغم من وجود قليل من النفط في اليمن)**. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت السنوات القليلة الماضية زيادة مطردة في أسعار النفط(*)، وهذا -بدون شك- يساعد النظام كما يفعل النمو الاقتصادي الناتج عن شيء آخر غير صادرات الموارد الطبيعية. وبالطبع، لو تحولت الكويت إلى الديمقراطية، فإن عائدات النفط سيكون لها أيضا تأثير يزيد من استقرار ديمقراطيتها.

وغالبا ما يُعتقد أن عائدات النفط تُقوي الحكام. وإذا قبلنا بالمَثَلِ القائل إن «**القوة تتبع المال**»، فإن حكام الكويت لديهم موقف قوي ومنيع. فالدولة تملك النفط وتحصل على العائدات؛ وتتدفق الثروة من الدولة إلى المجتمع. ولكن بالرغم من ذلك فالمجتمع الكويتي ليس خانعا تماماً لحكامه، بل تواجه

(*) نشرت هذه الدراسة في يونيو 2009. (العيسى)

الأسرة الحاكمة مجموعة متنوعة من القيود الحقيقية على سلطتها، وهي قيود يفرضها الدستور والبرلمان والبيروقراطية والأعراف السائدة للحياة السياسية في الكويت. ويعمل أكثر من 90% من الكويتيين في الدولة، ويملك الكثيرون شركات تحصل على عقود من الدولة. **ولكن لا يظهر سوى خوف قليل لدى موظفي الدولة من الانتقام لمشاركتهم في مجموعات المعارضة.** ويحصل النائب على معاش مضمون بعد ترك منصبه، وشكلت العائلات التجارية تاريخياً، بالرغم من اعتمادها الجزئي على العقود الحكومية، «**بؤرة**» لمعارضة الأسرة الحاكمة. **ويبدو أن هناك معوقات تحد من سلطة الحكومة، بالرغم من الثروة النفطية، فهناك قوانين تحمي موظفي الدولة بالإضافة إلى الأعراف السياسية الكويتية.** ونظرا إلى وجود هذه المجموعة من القيود حتى مع توفر الثروة النفطية الهائلة، فلا يوجد سبب للاعتقاد بأن النفط، في حد ذاته، يشرح سبب غياب الديمقراطية الكاملة في الكويت. وإذا كان النفط في الكويت يتوافق مع الديمقراطية، فإنه مع بزوغ برلمان كويتي قوي، ومع انتشار حرية التعبير، ومع عرف راسخ لاحترام روح ونص الدستور، فلا يوجد مبرر لأن يفترض البعض أن النفط يمنع الديمقراطية**!!**

الفساد السياسي:
التلاعب في النظام الانتخابي وشراء أصوات الناخبين!

في حين أن آل صباح قد عطلوا في بعض الأحيان البرلمان [بشكل غير دستوري]، كانت الأسرة الحاكمة تجري عموما انتخابات حرة ونزيهة بدرجة معقولة. ومن ضمن 11 جولة انتخابات عقدت بموجب دستور عام 1962، لم تتدخل الحكومة [سلبياً] في عملية العد والفرز إلا مرة واحدة فقط في عام 1967. وتحصل المنافسات الانتخابية على تغطية واسعة في الصحافة الكويتية الحرة. ويملك الناخبون فرصا كبيرة لمعرفة آراء وأيديولوجيات ومواقف المرشحين. ولا تفرض الحكومة أي عوائق غير عادية للترشح، ففي الأساس يمكن لأي مواطن كويتي يملك مؤهلات اللياقة الأساسية (التي لم تعد تشمل الذكورة) أن يضع اسمه أو اسمها على ورقة الاقتراع.

ويُعد شراء الأصوات هو المشكلة الإجرائية الرئيسة في الانتخابات الكويتية. وكانت الكويت، التي لا تعد بلدا كبيرا، حتى وقت قريب مقسمة إلى 25 دائرة انتخابية. وتنتخب كل دائرة عضوين لمجلس النواب، ويدلي كل ناخب بصوته لمرشحين اثنين. وكل واحدة من الـ25 دائرة يوجد فيها عدد محدود من الناخبين، يتراوح من ما يزيد قليلا عن 2200 إلى 10,700 ناخب مسجل في عام 2003. وهذا العدد الضئيل من الناخبين يحفز المرشحين الطموحين لشراء الأصوات، نظر لقلة عدد الأصوات في الدائرة أصلا. وكنتيجة -جزئية- لذلك، تعتبر تلك الأصوات القليلة ثمينة. وفي انتخابات **فرعية** أخيرة، تم وصف سعر الصوت الذي بلغ 150 دولار في الصحافة الكويتية بأنه «تافه»(15). وفي انتخابات عام 2006 نشرت الصحافة بأن سعر الصوت قد وصل إلى ما يعادل 3000 دولار. ولكن الحكومة، بالطبع، ليست المشتري الوحيد للأصوات لأن مقعد مجلس الأمة الكويتي يعتبر سلعة ثمينة جداً. ولكن الحكومة تملك المال الوفير، واتهمت على نطاق واسع بإنفاق الأموال على بعض الانتخابات.

وينتقد العديد من الكويتيين بقسوة شراء الأصوات. وفي الواقع، كانت القضية الرئيسة في انتخابات 2006 تدور إلى حد كبير حول قضية الفساد السياسي(*)، وشجبت المعارضة من اعتبرتهم عناصر معادية للإصلاح في الأسرة الحاكمة ومجلس الأمة. ونشرت الصحف الكويتية مقالات متكررة حول شراء الأصوات، وحثت المعارضة الناخبين على تجنب ذلك. وأشارت الجماعات الإسلاموية، كما فعلوا في انتخابات عام 2003، إلى أن تلك الممارسة تخالف تعاليم الدين الإسلامي. وظهرت لوحات في الشوارع تهاجم تلك الممارسة، إذ أظهرت لوحة مشتريَّ أصوات كويتيا يمشي مع سلسلة معلقة على رقاب ثلاثة كويتيين يزحفون خلفه، وهؤلاء هم أولئك الذين باعوا أصواتهم وباعوا، ضمنيا، أنفسهم له(16).

(*) انظر الملحق رقم (5): **برقية أمريكية مسربة من ويكيليكس: «العد التنازلي للانتخابات البرلمانية الكويتية-الفساد يبرز كقضية مركزية في انتخابات 29 يونيو 2006»**، ص-409. (العيسى)

إن تركيز المعارضة الكويتية على الفساد السياسي مفيد حقا، ولكنه لا ينبغي أن يجعل المراقبين الخارجيين (وربما الكويتيين أيضا) يبالغون في حجم المشكلة، فبعد كل ذلك الضجيج حول قضية شراء الأصوات، فإن شراء الأصوات لا يضمن عادة فوز المرشحين الموالين للحكومة، بل، في الواقع، تفوز المعارضة دائماً بمعظم المقاعد. وبالإضافة إلى ذلك، يميل المرشحون الموالون للحكومة إلى تحقيق أفضل نتائج في الدوائر التي يميل ناخبوها بطبيعتهم لصالح الحكومة، ولذلك لا نستطيع أن نعزو وجود جميع النواب المؤيدين للحكومة في البرلمان إلى شراء الأصوات. وهكذا فإن أي عمل يجعل شراء الأصوات أكثر صعوبة سيؤدي على الأرجح إلى زيادة حجم المعارضة في البرلمان[17].

مثالب تقسيم الكويت إلى 25 دائرة في عام 1980 الذي جعل نتائج الانتخابات منحازة ضد الإصلاح السياسي

يعتقد العديد من الكويتيين اعتقادا راسخا أن **تقسيم الكويت إلى 25 دائرة في عام 1980 جعل نتائج الانتخابات منحازة ضد الإصلاح السياسي،** وليس هناك شك في أن هدف الأسرة الحاكمة عندما أعادت تقسيم الدوائر الانتخابية بصورة أحادية في عام 1980[18] كان هو الحد من حجم المعارضة في البرلمان. ويعزو الكويتيون إلى هذا التقسيم مثالب كثيرة:

أولا، سهل هذا التقسيم شراء الأصوات، لأن هامشا ضئيلا من الأصوات يفصل في كثير من الأحيان بين الفائز والخاسر في هذه الدوائر؛ و

ثانيا، زاد هذا التقسيم من صعوبة فوز الجماعات الأيديولوجية[19]؛ و

ثالثا، أدى هذا التقسيم إلى انخفاض حاد في وجود الشيعة في مجلس الأمة، وانتقل [بعض] الشيعة إلى المعارضة[20]؛ و

رابعا، أدى هذا التقسيم إلى زيادة عدد نواب القبائل في مجلس الأمة، وكانت القبائل «**وقتها**» تصوت غالبا مع الأسرة الحاكمة مقارنة بالكويتيين

الحضر[21]. وتفاقم هذا التأثير بعدما قامت الأسرة الحاكمة في الستينيات والسبعينيات بعملية تجنيس لآلاف من أبناء القبائل في محاولة لموازنة نفوذ الكويتيين الحضر الذين يشكلون بؤرة المعارضة في البرلمان[22].

ولكن لا شيء من هذه المثالب منع المعارضة من الفوز بشكل حاسم في انتخابات عام 2006، التي أُجريت وفقا لنظام الـ25 دائرة. وفي حين أنه من غير المرجح أن يرقى نظام الخمس دوائر الجديد إلى مستوى آمال مؤيديه المتحمسين، فلا يُرجح أيضا أن يساعد الحكومة على استعادة السيطرة على مجلس الأمة مجدداً.

الفساد داخل البرلمان:
الأسرة الحاكمة أنفقت أكثر من 20 مليون دولار كرشى للنواب لتمرير قانون حقوق المرأة السياسية!!!

في السنوات الأخيرة لم تشتر الحكومة فقط أصوات الناخبين الكويتيين خلال الاقتراع، ولكن اشترت أيضا أصوات النواب داخل البرلمان للتصويت على قضايا تمس الحكومة داخل البرلمان. **وكشف شيخ ساخط عن أن الأسرة الحاكمة أنفقت أكثر من 20 مليون دولار كرشى للنواب لتمرير قانون حقوق المرأة السياسية عام 2005[23]. وفي حين أن هذا الرقم قد يكون أو لا يكون دقيقاً، فإن الشواهد الأكيدة تدل على أن الأسرة الحاكمة تنفق المال الكثير بالفعل لأغراض سياسية للتأثير على تصويت البرلمان.** وكانت هناك اتهامات مماثلة في عام 2001 عندما واجهت الحكومة تهديدا خطيرا تمثل في خسارة التصويت على الثقة في وزير المالية ما سيؤدي إلى انهيار الحكومة ككل. وذكرت الصحف أن الحكومة قدمت عددا كبيرا من فرص العمل لصالح دوائر نواب لضمان أصواتهم. **ولكن منذ تعيين رئيس الوزراء الحالي**[*] [ناصر المحمد] في عام 2006، تراجعت هذه الممارسة ولكن لا تزال هناك كتلة

(*) نشرت هذه الدراسة في يونيو 2009 قبل استقالة الشيخ ناصر المحمد في نوفمبر 2011. (العيسى)

نيابية تسيطر عليها الحكومة، ولكن جناح الأسرة الحاكمة الذي يدعو إلى استخدام المحسوبية والمال السياسي علانية وبلا قيود للتلاعب بتصويت البرلمان لم يحصل على الضوء الأخضر لاستخدام الموارد المتاحة للتأثير في الأصوات البرلمانية. وقد ساعدت هذه السياسة على أن يحافظ رئيس الوزراء على دعم الكتل البرلمانية الرئيسة ولكن نتج عنها تراجع قدرة الحكومة على كسب الأصوات البرلمانية.

التهديد بتعطيل غير دستوري للبرلمان

يوجد في جميع الأنظمة الاستبدادية تقريبا برلمان «منتخب»، وعندما يتحدى البرلمان الحاكم تقوم الأنظمة الاستبدادية بالتلاعب في الانتخابات. **ولكن على النقيض من ذلك، يقوم آل صباح أحيانا -ببساطة- بـ «تعطيل البرلمان وإقفال أبوابه»**. وقد عطل آل صباح البرلمان بشكل غير دستوري مرتين. ففي عام 1976 حلَّ الأمير البرلمان، نتيجة لضغوط بسيطة من مجلس الأمة لإجراء إصلاحات وأيضا لوجود بيئة إقليمية معادية للمشاركة السياسية. وقامت الأسرة الحاكمة بإعادة مجلس الأمة في عام 1981. ومرة أخرى في عام 1986 حلَّ الأمير مجلس الأمة، وقام باستبداله بـ«مجلس وطني» [استشاري] غير دستوري ضعيف ويشمل نوابا معينين في عام 1990. ولم تتم إعادة البرلمان الدستوري إلا بعد التحرير من الاحتلال العراقي حيث عاد في عام 1992، إذ أجريت الانتخابات مرة أخرى وفقا لدستور عام 1962.

خصوم الإصلاح:
مضى زمن حل البرلمان بشكل غير دستوري!!

وتوفر هذه العادة تفسيرا مقنعاً لفشل مجلس الأمة في الضغط الجدي على الأسرة الحاكمة لتحقيق الديمقراطية «الكاملة»[*]. فإذا كان النواب يعتقدون أن

(*) الديمقراطية «الكاملة» عبر «النظام البرلماني» الكامل (Parliamentarism) بحيث يشكل البرلمان الحكومة ويكون رئيس الوزراء من الشعب. (العيسى)

مطالبهم لن تؤدي إلا إلى إقفال مجلس الأمة، فقد يتخذون قراراً استراتيجياً لتجنب التحدي المباشر للأسرة الحاكمة. وفي السنة التالية لفوز المعارضة في انتخابات عام 2006، كان هناك حديث كثير في الكويت عن حل غير دستوري لمجلس الأمة. ولكن أيضا اتضح بشكل متزايد وكما أخبرني خصوم أقوياء للإصلاح السياسي في ربيع عام 2007 أن الوقت الذي يمكن اعتبار مثل هذا الخيار جديا «قد مضى»(*)، وأن الأسرة الحاكمة ليس لديها الموارد السياسية ولا الإرادة للحد بصورة أحادية من سلطات البرلمان الدستورية(24).

ولعل أبرز مؤشر على قبول الأسرة الحاكمة بقيود الحياة الدستورية يتمثل في أزمة الخلافة في مطلع عام 2006. فعندما توفي الأمير جابر، تولى ابن عمه سعد السلطة، وكان سعد يعاني من الخرف(**) وغير قادر على الحكم. ولكن في الخليج تقرر الأسرة الحاكمة وليس البرلمان من يحكم. وينص الدستور الكويتي على أن البرلمان وحده هو الذي يمكنه عزل الأمير الموجود. وفي مواجهة تلك الأزمة، قرر [أعضاء في] الأسرة الحاكمة اتباع النص الحرفي للدستور والذهاب إلى البرلمان لعزل الأمير. **وتم ذلك العزل بتكلفة باهظة أثرت على هيبة وسلطة الأسرة. وليس من المرجح أن يكون من قبيل الصدفة أن قضية تخفيض عدد الدوائر الانتخابية من 25 إلى 5 وصلت إلى**

(*) استنتاج ثاقب ومصيب من البروفيسور هيرب إذ يؤكد -مثلاً- الباحث الأمريكي المرموق البروفيسور ناثان براون الخبير في الدساتير والسياسات العربية «**أن الشعب الكويتي أصبح مسيساً بصورة هائلة وبدرجة لا تقبل بحل غير دستوري لمجلس الأمة**». انظر الفصل الرابع: **الكويت: ديمقراطية بدون ديمقراطيين!!، ص-175.** ولا شك أن مثل هذا التخمين المدروس والاستنتاج الألمعي مفيد جداً لكي تضع المعارضة الكويتية خططها المستقبلية بعدما أنهكها وفككها وشتتها بالفعل الحل المتكرر المتعمد لمجلس الأمة كما أكد البروفيسور هيرب في الفصل الثالث: **انتخابات كويتية متكررة «متعمدة» تنهك المعارضة وتفككها!** ص -153. (العيسى)

(**) انظر الفصل السابع: **مجلس الأمة الكويتي يعزل الأمير ويحسم أزمة الخلافة**، ص-263. وانظر الملحق رقم (7): «**قالت الصحافة العربية عن أزمة الخلافة الكويتية**»، ص-431، والذي يحتوي على تقرير صحيفة القبس عن جلسة مجلس الأمة التي عزلت الأمير سعد **والذي رصد أبرز أعراض مرض الشيخ سعد (ص-466) وهي حرفياً: (1) تكرر الجلطات؛ و(2) فقدانه للذاكرة؛ و(3) عدم قدرته على النطق؛ و(4) عدم قدرته على الحركة؛ و(5) عدم قدرته على التركيز**. المصدر: جريدة القبس، 25 يناير 2006. الرابط: http://alqabas.com/34116/. (العيسى)

ذروتها في غضون ستة أشهر من أزمة الخلافة المتنازع عليها، ونتج عن الأزمة هزيمة مدوية للجناح المستبد من الأسرة الحاكمة.

الأحزاب السياسية

وفي النهاية، يتطلب «النظام البرلماني» وجود أحزاب سياسية؛ لأنه فقط عبر الأحزاب، ونقصد الأحزاب المنضبطة، يمكن للبرلمان تقديم لائحة وزراء تفضيلية صلبة لتشكيل الحكومة. وفي غياب الأحزاب، لا يمكن للبرلمان أن يُكَوِّنْ لائحة وزراء تفضيلية وسيكون للأمير القرار المهيمن في تعيين رئيس الوزراء.

يمنع القانون(*) تأسيس الأحزاب السياسية في الكويت. ولكن هذا المنع يمكن تجاوزه لتحقيق «النظام البرلماني»، خاصة لأن الكتل الانتخابية والبرلمانية تعمل كأحزاب بحكم الأمر الواقع. وقد تعاونت الكتل التي يتشابه أفرادها في الفكر منذ الستينيات عندما فاز القوميون العرب بالعديد من المقاعد في البرلمان. واليوم، تقوم عدد من المنظمات السياسية الرسمية بتقديم مرشحين في الانتخابات، وينتمي عدد من النواب في البرلمان إلى هذه المجموعات. وقد يقبل مرشحون آخرون مصادقة واحدة (أو أكثر) من هذه المنظمات على ترشيحهم دون الانضمام لها رسميا. ولكن النظام الانتخابي لا ينص على وجود الأحزاب؛ فكل ناخب، تحت النظام الانتخابي الجديد، يصوت لأربعة مرشحين(**) من بين عدد كبير من المرشحين في دائرته. وفي حين من المرجح أن يشكل المرشحون قوائم، لا تظهر سوى أسمائهم الفردية على ورقة الاقتراع. وهذا الأمر مقصود لأن التجارب الحزبية الكئيبة في الدول العربية الأخرى جعلت الحزبية أمراً مثيرا للشكوك بين الكويتيين.

(*) الحقيقة أنه ليس هناك قانون يمنع أو يبيح الأحزاب السياسية في الكويت. (الديين/العيسى)

(**) نشرت هذه الدراسة في يونيو 2009 قبل صدور قرار الأمير بتخفيض عدد الأصوات من 4 إلى 1 في عام 2012. (العيسى)

وبزغت الكتل في البرلمان في السنوات الأخيرة، وأصبح لها الآن دور مركزي في السياسة البرلمانية. الكتل النيابية ليست متوافقة دائما مع المجموعات التي تقدم مرشحين في الانتخابات، فالكتلة الإسلاموية في البرلمان، على سبيل المثال، تضم ممثلين لاثنتين من المجموعات هما السلف والإخوان ومجموعة متنوعة من المستقلين. وعلى النقيض من ذلك، كتلة العمل الشعبي هي في معظمها كتلة نيابية تعمل داخل البرلمان مع وجود ضئيل لها ككتلة موحدة في الانتخابات. والكتلة المستقلة موجودة فقط كمجموعة نيابية داخل البرلمان، ويترشح أعضاؤها -كما يوحي اسمها- كمستقلين في الانتخابات بالرغم من أنها في الممارسة النيابية تعد حزباً موالياً للحكومة، وترتبط دائما بالعناصر المعادية للإصلاح في الحكومة والأسرة الحاكمة.

«الإخوان» و«كتلة العمل الشعبي» هما أكثر الكتل انضباطاً في التصويت داخل مجلس الأمة

ولا يكشف فحص عمليات التصويت المهمة داخل البرلمان في المجالس الأخيرة عن انضباط متجانس بين أعضاء الكتل البرلمانية الهامة رغم وجود تفاوت بين الكتل. **ويُقدم نواب «الإخوان المسلمين» أكبر قدر من الانضباط من أية كتلة برلمانية أخرى ما يزيد من قوتهم السياسية. كما تتمتع أيضا «كتلة العمل الشعبي» ببعض الانضباط، في حين أن الكتلة الإسلاموية ككل ليست منضبطة.**

تزايد أهمية الكتل البرلمانية

وكما ذكرنا آنفا، بدأت الكتل البرلمانية تضطلع بدور رسمي أكبر في تشكيل الحكومات الجديدة عبر الاجتماع مع رئيس الوزراء وعبر الإعلان عن مرشحين لشغل مناصب وزارية. ويأخذ رئيس الوزراء هذه المشاورات بجدية لأن دعم الكتل البرلمانية للوزراء المحتملين يساعد على ضمان عدم تعرضهم

لاستجواب مبكر، مع الصعوبات اللاحقة البالغة التي يسببها أي استجواب للحكومة.

وفي غياب إصلاحات تشرعن الأحزاب وتجعلها جزءاً من العملية الانتخابية، فإن السماح بالأحزاب في الكويت، في حد ذاته، لن يزيد كثيرا من احتمال قيام «نظام برلماني» كامل. ولذلك من المرجح أن يؤدي التصويت لقوائم حزبية في الانتخابات، على سبيل المثال، إلى زيادة كبيرة في انضباط الكتلة (الحزب) في البرلمان. ولكن في النهاية، قد يتحقق الانضباط الحزبي الصارم بعد قيام «النظام البرلماني» الكامل بدلا من أن يسبق قيامه بفترة طويلة. **ويمكن أن يتخيل المرء بسهولة أن الأحزاب البرلمانية الوليدة التي توجد حاليا في شكل كتل برلمانية يمكن أن تتحول أيضا إلى أحزاب منضبطة إذا كانت هناك حاجة فعلية لدعم حكومة محددة، وليس مجرد فرصة عرضية لعزل وزير من منصبه.**

تردد الناخبين الكويتيين في التحول إلى ديمقراطية كاملة

يوجد لدى الكويتيين مشاعر مترددة ومتناقضة حول الديمقراطية وعن دور الأسرة الحاكمة في الحياة السياسية. وقد فازت المعارضة مؤخرا بأغلبية واضحة في الانتخابات البرلمانية، **ولكن مطالب المعارضة المركزية ليست التحول إلى الديمقراطية الكاملة، بل فرض قيود على سلطة الأسرة الحاكمة.** وهما أمران مترابطان ولكنهما ليسا نفس الشيء. فالمعارضة -وغالبية واضحة من الكويتيين- لديهم ارتباط قوي بدستور عام 1962 ويرفضون بشدة أي محاولة لتقليص صلاحيات البرلمان.

تميز كويتي:
أسرة آل صباح ليست متجبرة أو متعالية مثل بقية حكام الخليج

كما تريد المعارضة الحفاظ على الأسرة الحاكمة في مكانها، **ويميل الكويتيون من مختلف الأطياف السياسية لأن يفخروا بأن أسرة آل صباح**

الحاكمة ليست متجبرة أو متعالية مثل بقية السلالات الحاكمة في دول الخليج العربية. وفي الوقت نفسه، لا يوجد تقريبا أي دعم في الكويت لقيام نظام جمهوري، وهناك قدرا كبيرا من الخوف من عواقب التحول إلى «النظام البرلماني» (Parliamentarism) الذي تحدد فيه الكتل البرلمانية تشكيل الحكومة. **وهكذا تميل مطالب المعارضة إلى التركيز على «مجرد» إضعاف سيطرة الأسرة الحاكمة على السياسة بدون السعي المباشر لإنهاء دورها. ولذلك لا يستخدم البرلمان، الذي يتمتع بصلاحيات كبيرة وفقا للدستور، جميع صلاحياته للضغط على الأسرة الحاكمة لتتبنى الديمقراطية الحقيقية عبر قيام «نظام برلماني» كامل.**

الانقسامات السياسية بين النواب

وفي حين أن هناك تأييدا واسع النطاق في الكويت للحد من سلطة الأسرة الحاكمة، فإن هناك مجموعة متنوعة من القضايا الأخرى التي تميل إلى تقسيم الكويتيين وتقسيم المعارضة البرلمانية. ويشكل نواب المعارضة، في كثير من الأحيان، أغلبية النواب في البرلمان، كما فعلوا في برلمانات 1999 و2003 و2006، وفي بعض البرلمانات السابقة، كما حدث في الثمانينيات. ولكن بخلاف فصلي الربيع والصيف من عام 2006، فإن القضايا التي هيمنت على اهتمام البرلمان الكويتي لم تكن، في الحقيقة، حول الإصلاحات السياسية التي من شأنها أن تزيد من قوة البرلمان المنتخب على حساب الأسرة الحاكمة. ولكن بدلا من ذلك كانت تلك القضايا كثيرا ما تتعلق بالمسائل التي تُفرق النواب الذين يدعمون الإصلاح. فهناك ثلاثة أنواع رئيسة من الانقسامات داخل المعارضة الكويتية، وهي انقسامات تتعلق بـالأمور التالية:

(أ) الهُوية والمذهب؛

(ب) الثقافة والدين؛

(ج) الاقتصاد.

ويقسم الكويتيون أنفسهم إلى ثلاث مجموعات من حيث الهُوية الرئيسة: (أ) الشيعة و(ب) السنة الحضر و(ج) السنة القبَليون. وقد حصل الشيعة على خمسة مقاعد تقريبا في المجالس الأخيرة. وقبل الثورة الإيرانية (وقبل إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية لتصبح 25 دائرة التي خفضت تمثيلهم البرلماني) صوّت الشيعة بشكل موثوق مع الحكومة. **ودفعت الثورة الإيرانية الشيعة الكويتيين إلى المعارضة، رغم أن عددا من النواب الشيعة كانوا مؤخرا موالين للحكومة.**

وكان أكثر من نصف النواب في البرلمانات الأخيرة يتميزون بانتماء قبَليّ واضح. وفي الماضي، كان نواب القبائل أو البدو يميلون إلى دعم الأسرة الحاكمة، رغم أن المعارضة الإسلاموية من الثمانينيات فصاعدا «فتحت ثغرة خطيرة»، إذ اخترقت المناطق القبلية. وتتنافس كتلة العمل الشعبي التي تشكلت في عام 1999 مع الجماعات الإسلاموية على الأصوات المعارضة في المناطق القبلية.

وأما السنّة، الذين لا يتعاطفون سياسيا مع القبائل، فَيُعدون عموماً من الحضر ويشكلون 35% من مجموع الناخبين. وشكل الحضر السنة في الستينيات والسبعينيات مركز المعارضة للأسرة الحاكمة في البرلمان، حيث أُنتخب عدد من النواب المنتمين إلى تيار القومية العربية اليساري. ومع تراجع اليسار إقليمياً، فاز الإسلامويون ببعض المقاعد في دوائر الحضر كما فاز الليبراليون. وكان المرشحون الموالون للحكومة يفوزون دائما ببعض المقاعد في دوائر الحضر، رغم كون المرشحين الموالين للحكومة يجدون دائما نجاحا أقل في مناطق الحضر مقارنة بنجاحهم في المناطق القبلية.

وتُقسم قضايا الاقتصاد الكويتيين إلى مجموعتين تقريبا. ويعمل معظم الكويتيين لدى الدولة ويستلمون رواتب سخية نسبيا غالبا نظير جهد متواضع. ومن المناسب اعتبار رواتب هذه الفئة كمحصلة لمبلغ مدفوع نظير خدمات

مقدمة للدولة ومبلغ من صندوق الثروة الوطني. ويميل هؤلاء الكويتيون إلى الضغط من أجل زيادة الأجور الحكومية وغيرها من مصادر الدعم المباشر من الدولة. وعلى الجانب الآخر من الانقسام الطبقي، نجد أصحاب الأعمال الكويتيين وأولئك المتعلمين في الغرب من ذوي المهارات القابلة للتسويق، **ويميل هؤلاء الكويتيون إلى اعتبار الكويتيين الأقل حظا منهم كطفيليين وعالة على سخاء الدولة.** ويدعم هؤلاء الكويتيون نمو القطاع الخاص والحد من زيادة الأجور في القطاع العام. وتتقاطع الانقسامات الاقتصادية مع الهُوية في الكويت. فالكويتيون القبليون يميلون إلى أن يكونوا أقل ثراءً وأكثر اعتمادا على العمل في الدولة، في حين أن الحضر السنة هم أفضل حالا وأكثر احتمالا أن يكونوا من أصحاب الأعمال. ويقع الشيعة في كلا المجموعتين.

ويشكل الدين والثقافة الانقسام الأعظم في السياسة الكويتية. ويدعم الإسلامويون السنة دورا أكبر للإسلام في الحياة العامة ويمثلون عموما الكويتيين المحافظين. وكانت قضيتهم الرئيسة، طوال سنوات عديدة، هي تعديل الدستور لجعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس (بدلا من مصدر رئيس) للتشريع في الكويت. وصوّت الإسلامويون السنة ضد منح المرأة حقوقها السياسية الكاملة في عام 1999 وعام 2005.

والإسلامويون موجودون في كل من القبائل والحضر. وهناك إسلامويين أيضا بين الشيعة، رغم أن حدة إسلامويتهم يخففها وضعهم كأقلية في الكويت؛ **ولذلك فإن أسلمة الحياة العامة في الكويت تعني، في الواقع، هيمنة النموذج السني في الإسلام.**

ونجد في البرلمان ثلاث كتل معارضة (وتتكون كتلة رابعة من «مستقلين» مقربين من الحكومة). وشكل الإسلامويون السنة الكتلة الأكبر في المجالس الأخيرة، بمجموع 14 عضوا في عام 1999 و16-18 عضواً في برلمانات عامي 2003 و2006. وتنقسم الكتلة بين ثلاث مجموعات: الإخوان المسلمين وجماعتين سلفيتين سياسيتين، ويوجد بعض الإسلامويون



وصل إلى المطار بناء على دعوة مركز الحوار للثقافة لإلقاء محاضرتين ولم يدخلها بعد رفض نيابي واسع

منع نصر حامد أبو زيد من دخول الكويت يعيد الجدل

سعدون حماد: لا مجال للملحدين في الكويت

محمد هايف: دعوته استخفاف بمشاعر المسلمين

خالد السلطان: سيكون لنا موقف محاسبة لمن يسمح له بالمحاضرة

محمد المطير: نشكر للحكومة استجابتها بطرد المرتد الزنديق

ضيف الله بورمية: لن نسمح بنشر فكره الإلحادي

دليهي الهاجري: قرار المنع صائب لمن لم يترك مجالات لتأويل آرائه تجاه الإسلام والقرآن الكريم

www.alraimedia.com · Friday 9 March 2012 ● Issue No A0-11939

قدّم رسميا باسم كتلة العدالة اقتراحا بتعديل المادة 79 بغية ... أسلمة الدستور

محمد هايف لـ«الراي»:
الكويت دولة إسلامية... لا مدنية





يشكل الدين والثقافة الانقسام الأعظم في السياسة الكويتية. ويدعم الإسلامويون السنة دورا أكبر للإسلام في الحياة العامة ويمثلون عموما الكويتيين المحافظين. وكانت قضيتهم الرئيسة، طوال سنوات عديدة، هي تعديل الدستور لجعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس (بدل مصدر رئيس) للتشريع في الكويت، وصوت الإسلامويون السنة ضد منح المرأة حقوقها السياسية الكاملة في عام **1999** وعام **2005**. (هيرب)

المستقلون. والكتلة هي سنية بالكامل ولها أعضاء من كل من المناطق القبلية والحضرية. وتُقَسِّمُ القضايا الاقتصادية الإسلامويين السنة إلى نصفين.

وعلى الجانب الآخر من الحروب الثقافية نجد مجموعتين: الليبراليين، وكتلة العمل الشعبي، ويشكل الليبراليون كتلة غير رسمية من النواب الليبراليين والقوميين بلغ عدد أعضائها ثمانية في مجلس عام 1999، وإلى حد ما عدد أقل في مجلس عام 2003. وبعد انتخابات عام 2006، أعلنت الكتلة الليبرالية وجودها رسميا، نظرا إلى زيادة دور الكتل في السياسة الكويتية، وكان لها مجدداً ثمانية أعضاء. وكان جميع أعضاء الكتلة في برلمان 2006 من السنة والحضر ولا يوجد أي عضو من القبائل. ويتفق أعضاء هذه الكتلة على ثلاث قضايا رئيسة في السياسة الكويتية:

(أ) مساندة تقييد سلطة الأسرة الحاكمة؛

(ب) مساندة الإصلاح الاقتصادي (وبالتالي لا يرحّبون بمطالب الكويتيين للحصول على المزيد من منح وهبات الدولة)؛

(ج) معارضة أسلمة الحياة العامة.

وأخيرا، كان لكتلة العمل الشعبي عشرة أعضاء في برلمان عام 1999، وستة في برلمان عام 2003، وسبعة في برلمان عام 2006، ولعل أفضل وصف لسياساتها هو «شعبوية»، كما أنها تمثل مصالح الكويتيين الأقل حظاً من الناحية الاقتصادية. وتعارض كتلة العمل الشعبي البرنامج السياسي للإسلامويين السنة، وفي المناطق القبَلية هناك منافسة انتخابية بين الإسلامويين السنة ومرشحي كتلة العمل الشعبي؛ وبالتالي ينقسم الناخبون غير الإسلامويين، إذ يساندون الليبراليين في مناطق الحضر السنة وكتلة العمل الشعبي (والمستقلين الآخرين) في المناطق القبلية. ولكن المفارقة هي أن كتلة العمل الشعبي هي ائتلاف برلماني يشمل أيضا إسلامويين شيعة، وهذا الأمر منطقيّ لوجود مصالح اقتصادية مشتركة ومعارضة مشتركة للإسلامويين السنة، رغم أن الائتلاف يصبح أكثر صعوبة بسبب التحيز التلقائي ضد الشيعة لدى معظم الكويتيين القبليين السنّة.

وأما الكتلة المستقلة فهي تجمع ضعيف من الكويتيين الذين يصوتون عادة -ولكن ليس دائما- لصالح الحكومة. **وأكثر هؤلاء المستقلين موثوقية هم «نواب الخدمات»، المذكورين آنفا، ويعود ذلك للخدمات الحكومية التي يقدمونها لناخبيهم. ويتلقى هؤلاء النواب أيضا دعما ماليا مباشرا من الحكومة والأسرة الحاكمة، ولكن يبدو أن درجة هذا الدعم انخفضت مؤخراً**[(25)]. وبالرغم من الحجم الكبير نسبيا للكتلة المستقلة، فإن عدد النواب الذين يصوتون دائما مع الحكومة قليل، فمن مجموع 50 نائبا منتخبا في مجلس 2003، صوت فقط تسعة مع الحكومة حول ثلاث قضايا هامة:

(أ) التصويت على الثقة في وزير المالية عام 2004؛

(ب) الحقوق السياسية للمرأة؛

(ج) تحويل خطة إعادة تقسيم الدوائر إلى المحكمة الدستورية عام 2006[(26)].

وينحدر النواب التسعة الموالين للحكومة غالباً من المناطق القبلية، وليسوا شيعة[(27)]. ولكن الكتلة الفعلية الموالية للحكومة هي نوعا ما أكبر من هذا العدد، لأن الحكومة تطالب بدعمها من النواب الموالين فقط عندما تحتاج لذلك حقا، وتترك لهم الحرية في التصويت ضد الحكومة في قضايا خاصة ذات صدى انتخابي في مناطقهم.

أنماط التصويت في السياسة البرلمانية

يبين الجدول-1 (ص-218) أنماط التصويت البرلماني في قضايا مختارة منذ التحرير من حيث عدد عمليات التصويت الرئيسة في البرلمان منذ عام 1995، مع ملخص للقضية وتفاصيل التصويت[(28)]. ويمكننا أن نقسم تقريبا العلاقات بين البرلمان والحكومة في الكويت منذ التحرير إلى ثلاث فترات:

(أ) حتى ربيع عام 2006، انتصرت الحكومة عادة في النزاعات مع البرلمان بالرغم من كون المعارضة تشكل الأغلبية في معظم الأوقات؛

(ب) في ربيع وصيف عام 2006، «توحدت» المعارضة و«أجبرت» الأسرة الحاكمة على الموافقة على تقليص عدد الدوائر الانتخابية؛

(ج) منذ ذلك الحين (2006) وحتى الآن لم تُظهر المعارضة عادة الكثير من الوحدة ولكن الحكومة عانت من عدة هزائم قاسية في البرلمان. **وكانت النتيجة هي إضعاف الحكومة والأسرة الحاكمة**، ولكن أصبح البرلمان غير قادر على توجيه الحكومة. **وبالتالي أصبحت الكويت تعاني من عدم وجود اتجاه ورؤية متماسكة للدولة وكُتب عن ذلك الكثير في صحافة الكويت والخليج.**

الاستجواب الأول بعد الاستقلال ضَبَطَ ايقاع السياسة البرلمانية بعد التحرير حتى وقت قريب. **وأضعفت تجربة الاحتلال موقف الأسرة الحاكمة، وفازت المعارضة بالأغلبية في انتخابات عام 1992. ولكن الاستجواب الوحيد في برلمان عام 1992، الذي جرى في عام 1995، تصادم فيه الليبراليون ضد الإسلامويين**(*). وكان هدف الاستجواب هو وزير التربية والتعليم [د. أحمد الربعي] وتحالف النواب الليبراليين مع الحكومة للدفاع عنه. هذا النزاع بين الليبراليين والإسلامويين [وبالعكس]، عاد إلى الظهور في مجالس لاحقة. وهزمت أصوات الإسلامويين مع البدو توسيع حق الاقتراع ليشمل النساء في عام 1999، وفرضت الحكومة هذا التشريع خلال عام 2005 عبر دعوة مؤيديها من النواب مع حفنة من نواب القبائل الموالين للحكومة، وأمرتهم بالتصويت لصالح تمرير قانون الحقوق السياسية الكاملة للمرأة. وأثبت تصويت في عام 2003 على طرح الثقة في ضيف الله شرار، وزير الدولة

(*) يعد الصراع الإسلاموي-الليبرالي أقوى سلاح تملكه الأنظمة الاستبدادية لإلهاء الشعوب وتعطيل الإصلاح السياسي؛ ويعد هذا الصراع من أبرز التجليات الحديثة لقاعدة «فرّق تسُدْ» السياسية والعسكرية الشهيرة، والتي تعني تفتيت قوة الخصم الكبيرة إلى أجزاء متفرقة لتصبح أقل قوة وغير متحدة مع بعضها البعض، ما يُسهّل التعامل معها وقهرها. كما يشير المصطلح إلى منع اتحاد القوى المتفرقة التي لم يسبق أن اتحدت، وبالتالي منعها من الاتحاد حتى لا تشكل قوة كبيرة تفرض رأيها ويصعب التعامل معها. (العيسى)

لشؤون مجلس الوزراء، **ضعف الليبراليين الشديد في البرلمان**، حيث حصل التصويت لحجب الثقة عن شرار على 15 مؤيدا فقط (بما في ذلك معظم الشيعة)، مقابل المعارضة الموحدة للإسلامويين والبدو والنواب الموالين للحكومة. كما نلاحظ أيضا فشل ائتلاف ليبرالي/شيعي في عام 2005، عندما نجح الإسلامويون ونواب القبائل في فرض استقالة وزير الإعلام الشيعي [محمد أبو الحسن] تحت تهديد تصويت بحجب الثقة الذي كان من المتوقع أن يخسره الوزير[29]. **وفي حين خسرت الحكومة بعض هذه المعارك، فإن هذه الخسائر بالكاد قدمت دفعا إيجابياً لقضية الإصلاح السياسي في الكويت، بل بدلا من ذلك، تقدمت الأجندة الثقافية للإسلامويين لتثبت قوة الإسلامويين عندما يتحالفون مع القبائل.**

جدول 1: بعض أنماط التصويت في مجلس الأمة الكويتي

السنة	القضية	النتيجة	التصويت (المعارضة أولا)	الكتل المصوتة
1995	طرح الثقة في أحمد الربعي، وزير التربية والتعليم	انتصرت الحكومة	21 مع سحب الثقة(*)	إسلامويون + العديد من القبليين
			17 ضد، 4 ممتنعون	ليبراليون + معظم الموالين للحكومة
1999	حقوق المرأة السياسية	خسرت الحكومة	مع (التفاصيل غير متوفرة)	ليبراليون + شيعة
			ضد (التفاصيل غير متوفرة)	إسلامويون + قبليون (بما في ذلك المقربون من الحكومة)
2000	طرح الثقة في عادل الصبيح، وزير الإسكان	انتصرت الحكومة	19 مع سحب الثقة	العمل الشعبي + الشيعة + قبليون غير إسلامويين
			26 ضد، 3 ممتنعون	حضر + إسلامويون
2002	طرح الثقة في يوسف البراهيم، وزير المالية	انتصرت الحكومة	21 مع سحب الثقة	قبليون (باستثناء أنصار الحكومة)+ معظم الشيعة + العمل الشعبي + إسلامويون
			22 ضد، 3 ممتنعون	ليبراليون + حضر غير إسلامويين + حكوميون + بعض الشيعة
2003	طرح الثقة في ضيف الله شرار، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء	انتصرت الحكومة	15 مع سحب الثقة	ليبراليون + شيعة
			30 ضد	إسلامويون + قبليون + حكوميون (انشقاق في العمل الشعبي)

(*) ينجح طرح الثقة فقط بأغلبية النواب بدون تصويت الوزراء. (المادة 101)

السنة	القضية	النتيجة	التصويت (المعارضة أولا)	الكتل المصوتة
2003	طرح الثقة في محمود نوري، وزير المالية	انتصرت الحكومة	21 مع سحب الثقة	العديد من الإسلامويين+ ليبراليون+ العمل الشعبي + شيعة
			25 ضد، 3 ممتنعون	حكوميون + مستقلون + بعض الإسلامويين
2004	إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية	انتصرت الحكومة	19 مع إعادة التقسيم، 6 ممتنعون	ليبراليون + العمل الشعبي + معظم الإسلامويين
			21 ضد إعادة التقسيم	حكوميون + 2 سلفيين قبليين
2004	طلب التحقيق في صفقة لشركة هاليبرتون المرتبطة مع [شقيق] وزير الطاقة	--	22 وقعوا	إسلامويون + ليبراليون + العمل الشعبي
			28 لم يوقعوا	حكوميون + بعض المعتدلين
2005	تهديد بطرح الثقة في وزير الإعلام	خسرت الحكومة (استقال الوزير قبل التصويت)	--	إسلامويون + قبليون
			--	ليبراليون + شيعة
2005	حق المرأة في التصويت والترشح	انتصرت الحكومة	23 ضد(*)	إسلامويون + معظم القبليين
			21 مع	ليبراليون + جميع الشيعة + قبليون حكوميون

(*) **الأرقام للنواب المنتخبين بدون أصوات الحكومة التي صوتت مع القرار، بالطبع. (هيرب)**

السنة	القضية	النتيجة	التصويت (المعارضة أولا)	الكتل المصوتة
2006	تقليل عدد الدوائر من 25 إلى 5.	انتصرت المعارضة بعد الدعوة لانتخابات جديدة	29 مع (برلمان ما قبل الحل)	العمل الشعبي + جميع الإسلامويين تقريبا + ليبراليون + جميع الحضر باستثناء نواب الخدمات
			17 ضد	حكوميون، غالباً من القبائل
2006	اقتراح تحمل الحكومة فوائد قروض المواطنين	انتصرت الحكومة	20 مع	قبليون باستثناء بعض الإسلامويين
			24 ضد	الحضر السنة + الإخوان المسلمون
2007	استجواب أحمد العبد الله الصباح، وزير الصحة	خسرت الحكومة، استقال الوزير قبل التصويت	--	إسلامويون + العمل الشعبي
			--	مستقلون + ليبراليون (مساندة ضعيفة للوزير)
2007	استجواب علي جراح الصباح، وزير النفط	خسرت الحكومة؛ استقال الوزير قبل التصويت	استقال الوزير قبل التصويت	العمل الشعبي + الكتلة الوطنية (ليبراليون)+ عديد من الإسلامويين
				مستقلون + إخوان مسلمون

وكشفت قضايا أخرى عن انقسام رئيس ثانٍ في السياسة الكويتية وهو بين القبائل والحضر. ففي عام 2000، فرض تحالف من النواب البدو التصويت على حجب الثقة عن وزير الإسكان ولكنه نجا، ويرجع ذلك - جزئيا- لدعم الإسلامويين، وصَوَّتَ بعض الإسلامويين القبليين لصالحه مثل جميع الحضر السنة تقريبا. وواجهت الحكومة موقفا أكثر صعوبة بكثير عند الدفاع عن وزير المالية الليبرالي في عام 2002. وحصل الوزير على دعم من الحضر، ولكن لكونه ليبراليا، صوت بعض الحضر الإسلامويين ضده. ونجا بفضل أصوات الحضر وأصوات نواب القبائل الموالين للحكومة.

وانتصرت الحكومة في معظم هذه القضايا، لأنه، في نهاية المطاف، هذه القضايا «تُقَسِّم» المعارضة. وهذا ليس مستغربا لأسباب كثيرة، فكما هو الحال في أي مجتمع، يهتم المواطن الكويتي العادي بالعديد من القضايا السياسية، والإصلاح السياسي ما هو إلا أحد هذه القضايا. **ولكن، في بعض الأحيان، يهتم الكويتيون بدور الإسلام في السياسة وبالقضايا الاقتصادية أكثر من قضايا الإصلاح السياسي.**

ولكن في ربيع عام 2006، «**توحدت**» المعارضة حول مسألة تقليص عدد الدوائر الانتخابية. وأعلنت الحكومات المتعاقبة عن دعمها لشكل ما من أشكال إعادة تقسيم الدوائر، ولكنها خلقت سببا أو آخر لتأخير وتأجيل أي قرار فعلي حول هذا الموضوع. وفي أبريل 2006، اقترحت لجنة من مجلس الوزراء نظام الخمس دوائر بحيث يُنتخب من كل دائرة عشرة أعضاء. وصادقت المعارضة على هذا الاقتراح، وصوتت الحكومة ككل لتقديم خطة لمجلس النواب خلال اجتماع في منتصف مايو. **ووقع تسعة وعشرين نائبا - أي أغلبية كبيرة من النواب المنتخبين - على بيان دعم خطة الخمس دوائر، وكان الموقعون يمثلون جميع(*) تيارات المعارضة: الليبراليون وكتلة العمل**

(*) تقدم هذه الحادثة مثالاً نموذجيا لكيفية مواجهة قاعدة «فرق تسد» عبر الإتفاق على ما «يوحد» المعارضة ضد الحكومة والسمو على الخلافات الحزبية والشخصية وفقاً للقاعدة الشهيرة «**نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه**». (العيسى)

الشعبي والإسلامويين. ومَثَّلَ النواب الموقعون أيضا جميع مجموعات الهُوية الرئيسة في المجتمع الكويتي: الحضر والشيعة والقبائل. وبالإضافة إلى ذلك، وجدت خطة إعادة تقسيم الدوائر هذا الدعم بالرغم من حقيقة أنها تقلل من تمثيل القبائل والشيعة، مثل جميع خطط تقسيم الدوائر الأخرى في التاريخ الانتخابي الكويتي[30].

وقبل بضعة أيام من بدء الدورة البرلمانية، غيرت الحكومة المسار واقترحت عشرة دوائر. ثم، في الدورة البرلمانية نفسها، دعمت الحكومة دعوات لإحالة الخطة أولا إلى المحكمة الدستورية. واعتبرت المعارضة هذا التغيير كتكتيك آخر للتأخير، وانسحب الـ29 نائبا الذين وقعوا على البيان من قاعة البرلمان. ثم قدم ثلاثة نواب من المعارضة طلبا رسميا لاستجواب رئيس الوزراء، لأول مرة في تاريخ الكويت. وفي الوقت نفسه، بزغت حركة شعبية وعقدت مظاهرات عامة تطالب الحكومة بتنفيذ خطة الخمس دوائر، واستخدم المتظاهرون اللون البرتقالي، اقتداء بالناشطين المؤيدين للديمقراطية في أوكرانيا. وامتدت الاحتجاجات إلى قاعة البرلمان نفسه، حيث أعرب المتظاهرون بقوة عن دعمهم لانسحاب نواب الإصلاح من البرلمان. وكانوا قد رددوا في وقت سابق هتافات معادية لوزير النفط وهو شيخ يُنظر إليه على أنه زعيم العناصر المعادية للإصلاح في الأسرة الحاكمة.

ورد الأمير على كل ذلك بحل البرلمان والدعوة إلى إجراء انتخابات في 29 يونيو 2006. وركزت الحملات الانتخابية للمرشحين على قضية الإصلاح السياسي[*] بدرجة تفوق أي حملة منذ انتخابات عام 1992، وأصبح من الواضح أن نتائج الانتخابات ستكون بمثابة استفتاء حول قضية إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية.

وفازت المعارضة في انتخابات 2006 بشكل مقنع. فمن ضمن الـ29

(*) انظر الملحق رقم (5): **برقية من السفارة الأمريكية بالكويت مسربة من ويكيليكس بعنوان: «الفساد يبرز كقضية مركزية في انتخابات 29 يونيو لمجلس الأمة»**، ص-409. (العيسى)



ولكن في ربيع عام 2006، «**توحدت**» المعارضة حول مسألة خفض عدد الدوائر الانتخابية. وأعلنت الحكومات المتعاقبة عن دعمها لشكل ما من أشكال إعادة تقسيم الدوائر، ولكنها خلقت سببا أو آخر لتأخير وتأجيل أي قرار فعلي حول هذا الموضوع. وفي أبريل 2006، اقترحت لجنة من مجلس الوزراء نظام الخمس دوائر بحيث يُنتخب من كل دائرة عشرة أعضاء. وصادقت المعارضة على هذا الاقتراح(...). وردا على فوز المعارضة في الاقتراع، اختارت الحكومة التسوية بدل المواجهة. ثم وافقت الحكومة على خطة إعادة تقسيم الدوائر التي قاومتها لفترة طويلة، أي تقسيم الكويت إلى خمس مناطق لينتخب عشرة أعضاء من كل منطقة في الانتخابات البرلمانية المقبلة. (هيرب)

نائبا في البرلمان السابق الذين ساندوا إصلاح النظام الانتخابي، أعيد انتخاب 21 نائبا، وتقاعد نائب وخسر سبعة. وعلى النقيض من ذلك، فمن ضمن الـ18 نائبا الذين عارضوا إصلاح النظام الانتخابي، أعيد انتخاب تسعة وخسر تسعة. (ومن الثلاثة الذين امتنعوا عن التصويت، فاز واحد وخسر اثنان). وزادت الأغلبية المعارضة إلى أكثر من 30 عضوا، نصفهم تقريبا من الإسلامويين والبقية مقسمين بين الليبراليين/القوميين وكتلة العمل الشعبي.

وردا على فوز المعارضة في الاقتراع، اختارت الحكومة التسوية بدل المواجهة. ولم يعد الشيخ الذي قاد الفصيل المناهض للإصلاح في الأسرة الحاكمة إلى التشكيل الحكومي (وهو أحمد الفهد) وخسر كذلك حليفه ضيف الله شرار مقعده في مجلس الوزراء. ثم وافقت الحكومة على خطة إعادة تقسيم الدوائر التي قاومتها لفترة طويلة، أي تقسيم الكويت إلى خمس مناطق لينتخب عشرة أعضاء من كل منطقة في الانتخابات البرلمانية المقبلة. وفي خريف 2006، شكلت كتل المعارضة الثلاث الرئيسية مظلة توحدهم باسم «كتلة الكتلة» ووضعت جدول أعمال مشترك. وحققت «كتلة الكتلة» بعض النجاحات، لاسيما عزل وزير إعلام لا يحظى بشعبية حيث هدد خلال الحملة الانتخابية بدس إصبعه في عيون منتقديه[31].

الحكومة تهزم اقتراح نيابي «شعبوي» لإسقاط قروض المواطنين وهو اقتراح مدهش لا يحدث إلا في الكويت فقط!!!

«لم تستمر» وحدة المعارضة[32]. فقد نجحت الحكومة في هزيمة اقتراح نيابي «شعبوي» (من النوع الذي لا يحدث إلا في الكويت فقط!!) بأن تتحمل الحكومة ديون المستهلكين. ولكن أدت الاستجوابات النيابية في ربيع عام 2007 إلى استقالة وزيرين من الأسرة الحاكمة، وأحدهم من الجناح المركزي الحاكم للأسرة. ولم يكن هذا نتيجة عمل منسق عبر الكتل المعارضة. فالكتلة الليبرالية/الوطنية قدمت بعض الدعم الفاتر للوزير الأول، والإخوان المسلمون فعلوا نفس الشيء للثاني. ولكن في كلتا الحالتين لم يكن الانقسام

في المعارضة كافيا لحماية الوزيرين اللذين استقالا بدل من مواجهة هزيمة محتملة في التصويت على طرح الثقة. **وأثبت هذان الاستجوابان أيضا تأثير «الحسابات السياسية» في المشهد السياسي الكويتي حيث ترددت كتل المعارضة المختلفة في دعم وزراء من آل صباح خوفا من أن ينظر الناخبون للكتلة على أنها تدافع عن الأسرة الحاكمة.** ولكن عندما بزغ احتمال وقوع حل غير دستوري للبرلمان مرة أخرى إلى السطح في الخريف، عقدت الكتل سلسلة من الاجتماعات لتنسيق ردودهم، ما يدل مرة أخرى على الدرجة التي تتوحد فيها المعارضة السياسية للدفاع عن دستور عام 1962.

النتيجة:

مسار الكويت نحو الاستبداد

«أقل احتمالا» من المسار نحو الديمقراطية!!

يعطي الدستور الكويتي برلمانها سلطات كبيرة، وتسمح نزاهة الانتخابات بفوز المعارضة بأغلبية برلمانية. وتشير الأحداث الأخيرة في السياسة الكويتية، خصوصا في صيف وخريف عام 2006، إلى مدى القوة التي يمنحها الدستور للمعارضة السياسية التي «**توحدت**» في مطالبها ضد الأسرة الحاكمة. فقد فرضت المعارضة «**الموحدة**» خطة إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وأطاحت بشيخ بارز مناهض للإصلاح من منصبه كوزير للنفط. ولكن الكتل الثلاث التي تتكون منها المعارضة لديها أولويات أخرى بالإضافة إلى الإصلاح السياسي، وهم «**منقسمون**» حول هذه القضايا بصورة كبيرة. **ورغم دعم الناخبين الكويتيين تقييد سلطة الأسرة الحاكمة، إلا أن لديهم موقف «متردد»، إذا استخدمنا وصفاً مهذبا، حول فكرة قيام «نظام برلماني» حقيقي أي أن تشكل الكتل البرلمانية الحكومة.** وقبل عام 2006، حالف الحكومة بعض النجاح في تقسيم المعارضة وكسب معارك مهمة في البرلمان. ومنذ الانتخابات التي جرت في صيف عام 2006، فقدت الحكومة الكثير من قدرتها على حماية أعضائها من التصويت على الثقة في البرلمان. **وأدى ذلك**



و«لم تستمر» «وحدة» المعارضة. فقد نجحت الحكومة في هزيمة اقتراح نيابي «شعبوي» (من النوع الذي لا يحدث إلا في الكويت فقط!) بأن تتحمل الحكومة ديون المستهلكين. (هيرب)

إلى وضع سياسي صعب يتمثل في حكومة لا تستطيع حماية أعضائها أو صياغة رؤية متماسكة، وبرلمان منقسم حول العديد من القضايا، ويفتقر إلى سلطة لكي يحكم، وجمهور كويتي يخشى من عواقب برلمان متسلط ولكنه لا يريد أسرة حاكمة مستبدة أيضا. ولحل هذه المعضلة - وقد يستغرق الحل وقتا طويلا - يجب على الكويت التحرك إما نحو النموذج الإستبدادي لبقية دول الخليج أو نحو نموذج «النظام البرلماني» الكامل الذي يشكل البرلمان فيه الحكومات. وتشير الاتجاهات الحديثة، وميزان القوى في السياسة الكويتية، إلى أن المسار نحو الاستبداد هو أقل احتمالا من المسار نحو الديمقراطية.





جددوا تأكيدهم بالمضي قدماً لتحقيق التنمية بدلاً من الانشغال بفوضى تعطل المسيرة

رفض نيابي لمطالب الحكومة المنتخبة والإمارة الدستورية

- الصانع ودشتي: وزير الداخلية مطالب باتخاذ الإجراءات القانونية ضد من أعاد خطاب البراك
- البوص: لا نقبل برئيس وزراء من خارج أسرة آل الصباح

لجنة جسر جابر: استدعاء المقاولين المحليين والفائز بالعقد

ولكن الكتل الثلاث التي تتكون منها المعارضة لديها أولويات أخرى بالإضافة إلى الإصلاح السياسي، وهم «**منقسمون**» حول هذه القضايا بصورة كبيرة. **ورغم دعم الناخبين الكويتيين تقييد سلطة الأسرة الحاكمة، إلا أن لديهم موقف «متردد»، إذا استخدمنا وصفاً مهذبا، حول فكرة قيام «نظام برلماني» حقيقي أي أن تشكل الكتل البرلمانية الحكومة.** (هيرب)

هوامش المؤلف:

(1) جيل كريستال، **النفط والسياسة في الخليج: الحكام والتجار في الكويت وقطر**، قسم النشر بجامعة كامبردج، 1990؛ مايكل هيرب، **كل شيء في العائلة: الاستبداد والثورة والديموقراطية في ممالك الشرق الأوسط**، ألباني، نيويورك: قسم النشر بجامعة ولاية نيويورك، 1999.

(2) استخدمُ مصطلح «ملكية دستورية» هنا بمعناه الأصلي في القرن التاسع عشر أي ملكية مقيدة بدستور، ولكن ليست مجرده من السلطة.

(3) ناثان براون، **الدساتير في عالم غير دستوري: القوانين الأساسية العربية واحتمالات الحكومة الخاضعة للمساءلة**، ألباني، نيويورك: قسم النشر بجامعة ولاية نيويورك، 2002؛ مايكل هيرب، **إمكانية التحول الديمقراطي في الممالك العربية** ، مجلة الشرق الأوسط، مج-58، صيف 2004. وعن مصطلح «النظام البرلماني»، انظر: هاينز إتش. إف. يولاو «**نظريات مبكرة عن النظام البرلماني**»، المجلة الكندية للاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 8، فبراير 1942. وفي الملكيات الأوروبية، كان الانتقال الكامل إلى الديمقراطية يتطلب عادة كل من: توسيع حق الاقتراع وقيام نظام برلماني.

(4) لترجمة إنجليزية للدستور، انظر: \www.oefre.unibe.ch/law/icl/ku_indx.html

(5) وبالتالي يعتمد العدد الكلي على حجم مجلس الوزراء، ولكن على أية حال لا يزيد مجلس الوزراء عن 16 عضوا، ومنهم نائب منتخب على الأقل.

(6) تعد استجوابات الوزراء الفردية هامة، على سبيل المثال، في الحياة البرلمانية الفرنسية في النصف الأخير من القرن التاسع عشر. انظر: جيمس دبليو غارنر، «**مجلس الوزراء في فرنسا**»، مجلة مراجعة العلوم السياسية الأمريكية، المجلد 8 (أغسطس 1914).

(7) الامتناع أو عدم الحضور للتصويت يعتبر تصويتا لصالح الوزير.

(8) في مايو 2006، استخدمت الصحف الكويتية والسياسيون مصطلح «استجواب» لوصف التصويت المقترح لعدم القدرة على العمل مع رئيس الوزراء.

(9) البرلمان ليس قادر فقط على منع التشريع، ولكن أيضا على تمرير التشريع بالرغم من اعتراضات الحكومة. وإذا لم يعجب الأمير قانون أقر من قبل البرلمان، فيمكنه إرجاعه لإعادة النظر فيه، وإذا مر مرة أخرى بأغلبية الثلثين أو في دورة لاحقة من قبل الأغلبية، يصبح قانونا معتمداً (المواد 65 و66).

(10) انظر هيرب، **إمكانية التحول الديمقراطي في الممالك العربية.**

(11) صحيفة القبس، 15 مارس 2007.

(12) لفحص مفصل لكيفية عمل هذه الأسر المالكة، انظر هيرب، **كل شيء في العائلة.**

(13) وهذا يشمل نائبين خسرا انتخابات قبلية فرعية.

(14) دانيال كوفمان، آرت كراي وماسيمو ماستروزي، «**أهمية إدارة الحكم-4: مؤشرات الحكم لـ 1996-2004**»، سلسلة أوراق عمل سياسات البنك الدولي، رقم 3630 (2005).

(15) صحيفة القبس، 10 أبريل 2006.

(16) صحيفة القبس، 6 يونيو 2006.

(17) وهكذا فإن من فوائد حصول المرأة على حقوق سياسية كاملة هو زيادة عدد الناخبين، وبالتالي زيادة عدد الاصوات التي يجب شراؤها للتأثير على الانتخابات.

(18) دَبِّيْ هيلم الحربي، **النظام الانتخابي في الكويت**، الكويت، السياسي للنشر والتوزيع.

(19) أشار تقرير لجنة مجلس الوزراء المكلفة بوضع نظام جديد إلى بعض هذه المشاكل. انظر: القبس، 5 مايو 2006.

(20) خففت خطة الدوائر الخمس من ضعف تمثيل القبائل والشيعة، ولكنها لم تحل المشكلة.

(21) راجع مقالة في صحيفة القبس تلخص بحوث كتبها محمد الجابر وجاسر كرم، 9 أبريل 2006.

(22) آنه نغا لونغفا، **الوطنية في زي ما قبل التحديث: خطاب الحضر والبدو في الكويت**، المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، المجلد 38، رقم 2 (مايو 2006).

(23) النبراس، 11 أكتوبر 2005. الطليعة، 14 نوفمبر 2005.

(24) تستند هذه الملحوظة على مقابلات في الكويت في ربيع عام 2007، بما في ذلك مقابلات مع خصوم أقوياء للإصلاح السياسي.

(25) مقابلات في الكويت، ربيع عام 2007.

(26) حشدت الحكومة كل أنصارها للمساعدة في تمرير تشريعات تعطي المرأة حقوق سياسية كاملة.

(27) ثلاثة هم من قبيلة واحدة (العوازم)، وأربعة من منطقتين فقط (18 و24).

(28) البيانات مستقاة من الصحف الكويتية، بما في ذلك صحيفة الراي، والقبس، والوطن، بالإضافة إلى صحيفة الحياة اللندنية، وجريدة مجلس الأمة الأسبوعية «**الدستور**». وجميع هذه البيانات متوفرة أيضا متوفرة في:

http://www2.gsu.edu/-polmfh/database/ database.htm

(29) ولم يساعد قضيته كون الليبراليين قدموا دعما فاترا فقط، نتيجة لفشل جهوده لاسترضاء الإسلامويين أثناء وجوده في منصبه.

(30) انظر: القبس، 5 مايو 2006 للمحة عامة عن الخطة.

(31) صحيفة القبس، 30 مارس 2007.

الفصل السادس

إمكانية التحول الديمقراطي في الممالك العربية(*)
(يونيو 2004)



البروفيسور مايكل هيرب

(*) ورقة بقلم البروفيسور **مايكل هيرب**، نشرت في يونيو 2004. ومايكل هيرب هو أستاذ مشارك في العلوم السياسية في جامعة ولاية جورجيا الأمريكية في مدينة أتلانتا، وهو مؤلف كتاب «**كل شيء في العائلة: الاستبداد والثورة والديمقراطية في ممالك الشرق الأوسط**»، ألباني، نيويورك: قسم النشر بجامعة ولاية نيويورك، 376 صفحة، عام 1999. وهو مؤسس «**قاعدة بيانات السياسة الكويتية**». وأحدث كتبه بعنوان «**أجور النفط: البرلمانات والتنمية الاقتصادية في الكويت والإمارات العربية المتحدة**»، قسم النشر بجامعة كورنيل، 256 صفحة، عام 2014. **ويعد هيرب أهم باحث غربي متخصص في السياسة الكويتية**. (العيسى)

إمكانية التحول الديمقراطي في الممالك العربية

أجرت عدة ممالك عربية انتخابات برلمانية حرة بكيفية معقولة، بالرغم من استمرارها في ممارسة الحكم الاستبداي. تقارن هذه الدراسة برلمانات الممالك العربية مع برلمانات ممالك أخرى في العالم، بما في ذلك تلك الممالك التي أصبحت ديمقراطيات كاملة، وتلك التي لم تصبح كذلك. ونستخرج من هذه المقارنات مجموعة من الشروط المسبقة والمخاطر المحتملة والمراحل المتوقعة في مسار الأنظمة الملكية الاستبدادية نحو الديمقراطية. وهذا يساعدنا ليس فقط على فهم إمكانية التحول الديمقراطي للتجارب البرلمانية في الممالك العربية، بل يساعدنا أيضا على فهم الدور الذي تلعبه هذه البرلمانات في الحياة السياسية لتلك الأنظمة الاستبدادية.

تفتقر جمهوريات وممالك العالم العربي إلى الديمقراطية «الحقيقية»، ولكننا نجد برلمانات منتخبة في العديد من الأنظمة الملكية العربية. وغالبا ما تكون انتخابات هذه البرلمانات نزيهة وعادلة بكيفية معقولة؛ وإذا تمتعت البرلمانات المنتخبة بسلطة قوية تقيد السلطة التنفيذية، فإن هذه الدول تكون ديمقراطية أو قريبة من الديمقراطية (شبه ديمقراطية). ولذلك يتساءل البعض: ما الذي نفهمه من هذه الأنظمة السياسية، التي تعَدّ مستبدّة بالمعيار السياسي العلمي ولكنها تتضمن أيضا عناصر ديمقراطية رئيسية؟ لقد كان دارسو الشرق الأوسط، في التسعينيات، يبحثون عن مؤشرات وعلامات تدل على أن العالم العربي سينضم إلى «الموجة الثالثة من الديمقراطية»[*]. ثم تبددت هذه

(*) يشير مصطلح **«الموجة الثالثة من الديمقراطية»** في العلوم السياسية إلى المد الرئيس الثالث للديمقراطية في التاريخ. وابتكر هذا المصطلح البروفيسور صموئيل هنتنغتون، أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد في مقال، ثم شرحه بالتفصيل في كتاب صدر عام 1991 بعنوان **«الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين»**. وتعود جذور **«الموجة الأولى»** إلى الثورتين الفرنسية والأمريكية واستمرت خلال القرن التاسع عشر، وبلغت ذروتها في القرن العشرين عقب الحرب العالمية الأولى مباشرة. فمع بداية عشرينيات القرن العشرين أجريت انتخابات عامة وحرة في حوالي 30 دولة، ما اعتبره عالم السياسة البارز روبرت دال تحولاً إلى النظام السياسي الديمقراطي، على الأقل من الناحية الإجرائية والشكلية. إلا أن تلك =

الآمال، بعدما استمرت الممالك والجمهوريات العربية على حد سواء تحكم بصورة استبدادية. وقد أشار بعض الباحثين مؤخراً إلى أن إرهاصات التحرر الاقتصادي التي شهدها العالم العربي في السنوات الأخيرة كانت قليلة جدا، لا بل في الحقيقة عزت تلك التوجهات التحررية الاقتصادية من قوة الأنظمة الاستبدادية القائمة. ويؤكد الباحث دانيال برومبرغ، على سبيل المثال، أن **الممالك العربية «لا تقدم مساراً جدياً نحو الديمقراطية»**[1].

سأقارن في هذه الدراسة تجارب البرلمانات الموجودة في الممالك العربية مع تجارب ممالك ذات برلمانات في أجزاء أخرى من العالم. وقد كانت بعض هذه التجارب ناجحة، إذ تحولت البرلمانات الضعيفة إلى برلمانات قوية، وتحولت بلدانها إلى ديمقراطيات «**حقيقية**». **وفي أماكن أخرى أدت التجارب البرلمانية إلى مجرد الانتقال إلى «نوع مختلف من الاستبداد»!** وتساعدنا هذه المقارنات على التعرف على بعض العوائق المباشرة التي تمنع تحقق حكم الأحزاب البرلمانية في الممالك العربية، كما تقدم أدلة حاسمة تساعدنا لنجيب عن السؤال البدهي: **هل يمكن لبرلمانات الممالك العربية أن توفر وسيلة لتحقيق مستقبل أكثر ديمقراطية؟ وكيف؟**

= الموجة انهارت في عام 1922 مع ظهور موجة دكتاتورية معادية ومضادة بدأت بظهور موسوليني، وواكبها ظهور العديد من الأنظمة السياسية الفاشية أو الديكتاتورية أو الشمولية أو العسكرية في العديد من دول أوروبا وأمريكا اللاتينية. وبدأت «**الموجة الثانية**» بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، إذ بدأت حالة جديدة صغيرة من التحول إلى الديمقراطية شملت بلدان ألمانيا الغربية (سابقاً) والنمسا وإيطاليا واليابان، كما شملت ستا من دول أمريكا اللاتينية، التي لم تنعم بهذا التحول طويلاً، إذ ظهرت موجة أخرى مضادة في منتصف الخمسينيات وامتدت لتشمل ستينيات القرن العشرين، لتتحول دول أمريكا اللاتينية والكثير من دول إفريقيا وآسيا مرة ثانية إلى الأنظمة السياسية العسكرية والشمولية. ثم بدأت «**الموجة الثالثة**» في عام 1974 (ثورة القرنفل، البرتغال) وشملت التحولات الديمقراطية التاريخية في أمريكا اللاتينية في الثمانينيات، وبلدان المحيط الهادئ الأسيوية (الفلبين، كوريا الجنوبية، وتايوان) خلال 1986-1988، وبلدان أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وبلدان إفريقيا-جنوب الصحراء الكبرى في عام 1989. وتختلف الاحصاءات حسب المعايير المستخدمة للتقييم، ولكن بعض المصادر تشير إلى أن هناك أكثر من 100 دولة ديمقراطية في العالم اليوم، وهو رقم يكشف عن تزايد الدول الديمقراطية بنسبة كبيرة خلال عقود قليلة فقط. العديد من هذه الديمقراطيات الجديدة ليست «راسخة» تماما ولكن المؤسسات الانتخابية موجودة غالباً رغم كون الممارسة الديمقراطية هشة. (العيسى)

إن مناقشة الملكيات الدستورية تقدم نظرة ثاقبة داخل عملية تحول ديمقراطي لم تجد إلا اهتماما قليلا في الكتابات المتخصصة بقضايا التحولات. وتتناول معظم هذه الكتابات التحولات الواضحة والمفاجئة نسبيا من النوع الموجود في الموجة الثالثة في جنوب أوروبا وفي أمريكا اللاتينية، إذ بشرت تلك الانتخابات بانتقال وشيك إلى الديمقراطية[2]. وهذا هو نوع التحول الذي تطلع إليه الكثيرين في العالم العربي في التسعينيات. **وأجادل هنا أنه لا يوجد سبب وجيه للاعتقاد بأن مجرد إجراء الانتخابات في حد ذاته سوف يؤدي بسرعة إلى الديمقراطية «الحقيقية» في أي مملكة من الممالك العربية.** كما أن المقارنات مع ممالك من خارج المنطقة العربية تُحسّن فهمنا لتلك الأنظمة العربية الاستبدادية المميزة، بل وحتى الغريبة نوعا ما[3]. صحيح أن تحليلي هنا من حيث التحول الديمقراطي يقترب مما يسميه البروفيسور جيسون براونلي «التنبؤ بالديمقراطية»[4] ولكن دراسة دور البرلمانات في هذه الأنظمة والطرق التي تقوم أو لا تقوم بها بتقييد السلطة التنفيذية تساعدنا على فهم كيفية عمل هذه الأنظمة الاستبدادية[5]. وتعد البرلمانات مؤسسات سياسية مركزية مهمة في هذه الأنظمة الاستبدادية وتحدد طبيعة الأنظمة وتشكل علاقاتها مع المواطنين.

الملكية الدستورية

وتوفر لنا الكتابات التاريخية أيضا مصطلحا معياريا هو «**النظام البرلماني**»[*] (Parliamentarism) **لوصف النظام الملكي الذي تقوم فيه الأحزاب**

(*) «النظام البرلماني» (**Parliamentarism**) هو نظام حكم تُشكل فيه الحكومة من البرلمان، وتكون مسؤولة أمام هذه الهيئة، إذ تكون السلطتان التنفيذية والتشريعية متداخلتين. وفي مثل هذا النظام، يكون رئيس الحكومة بطبيعة الحال هو الرئيس التنفيذي للبلد وكبير البرلمانيين على حد سواء. وتتميز النظم البرلمانية «الكاملة» بفصل غير واضح بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ما يؤدي إلى مجموعة مختلفة من الضوابط والتوازنات بالمقارنة مع تلك التي توجد في النظام الرئاسي. وعادة ما يكون هناك تمييز واضح في النظم البرلمانية بين رئيس الحكومة ورئيس الدولة، فيكون رئيس الحكومة هو رئيس الوزراء الذي يدير البلد، ويكون وضع رئيس الدولة في كثير من الأحيان شرفياً، وهو في الأغلب إما رئيس (منتخب شعبياً أو من قبَل البرلمان) أو حاكم وراثي (غالباً ملكية دستورية). (العيسى)

السياسية في البرلمان بتشكيل الحكومة بدون أي تدخل من الملك. وإذا كان حق الانتخاب للجميع، والملك (أو مجلس ثاني غير منتخب) يفتقر لسلطات كبيرة، فإن مثل هذا النظام يعَدّ نظاماً ديمقراطياً نموذجياً .وفي هذه الدراسة أنا مهتم على الخصوص بكيفية تحقق «النظام البرلماني»، وتحت أي ظروف. لا يمكن للمرأة أن تصوت في الكويت(*)، وهذا يشكل عائقا خطيرا للديمقراطية، ولكن حله ينطوي على عملية مختلفة عن تحقيق «**النظام البرلماني**»(6).

إشكالية مصطلح «الملكية الدستورية»

في سياق مقارن، تعدّ الأنظمة الملكية العربية ذات البرلمانات المنتخبة بالكامل كـ«ملكيات دستورية». ووجد هذا الاستخدام للمصطلح قبولا واسعا في المؤلفات التاريخية للدلالة على نظام ملكي مع برلمان منتخب بكامله، ولا ينتزع بالكامل سلطة الملك في تشكيل الحكومة. **ومع الأسف، فإن مصطلح «ملكية دستورية» يدل عادة أيضا على ديمقراطية يتم تزيينها بنظام ملكي** [كديكور تجميلي فقط لا غير] وهذا صحيح في العالم العربي وكذلك العالم الإنكليزي. وينتج عن هذا الخلط ارتباك اصطلاحي. ولكن من غير المرجح أن يؤدي نحت مصطلح جديد -وهو أمر محلل تردد دائما- إلى جعل الأمور أكثر وضوحا.

وترتبط الملكية الدستورية، مثل أي نوع من الأنظمة وربما بشكل أكثر وضوحا، بسياق تاريخي محدد. فأصولها ترجع إلى محاولة جرت في القرن التاسع عشر لتنظيم نسخة من نموذج الحكم البريطاني وجعلها مناسبة لدول أوروبية أخرى. ولم يتم اختيار نموذج النظام الملكي البريطاني في منتصف القرن التاسع عشر، عندما كان البرلمان يحكم، بل جرى اختيار نموذج النظام الملكي البريطاني في القرن الثامن عشر، عندما كان الملك يملك

(*) نشرت هذه الدراسة في يونيو 2004، أي قبل حصول النساء في الكويت على الحقوق السياسية الكاملة في عام 2005. (العيسى)

سلطة حقيقية. وتم تصدير هذا النموذج -مثل الديمقراطية الانتخابية اليوم- إلى أجزاء أخرى من العالم؛ وتعد دول البلقان الجديدة مع دساتيرها البلجيكية، والملوك الألمان أمثلة واضحة بشكل خاص. **وخمن الكثيرون خارج أوروبا، في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، أن سر القوة الأوروبية يكمن في الدساتير، ما أدى إلى تأسيس -شكلياً على الأقل- ملكيات دستورية في الإمبراطورية العثمانية وإيران (وبنجاح أكثر) اليابان.** وتوجد الملكية الدستورية اليوم فقط في العالم غير الغربي. وفي حين أنها لم تعد تحظى بالاحترام الدولي نفسه الذي حققته في القرن التاسع عشر، فإنها تستمر بالرغم من ذلك لأنها توفر حلا مفيدا للمشكلة التي يواجهها معظم الملوك في العصر الحديث وهي **كيفية السماح بحرية محدودة، مع المحافظة على سلطات كبيرة للملك.**

هناك القليل من الدراسات المقارنة التي تحاول بجلاء فهم العملية التي يتم عبرها تحقيق «**النظام البرلماني**» في الملكيات الدستورية. علماء السياسة الذين استكشفوا عملية الانتقال إلى الديمقراطية التي قام بها حكام سابقون يميلون إلى ربط الدمقرطة (التحول إلى الديمقراطية) مع حصول طبقة الذكور العاملة على حق التصويت. عَالِمْ السياسة روبرت ألن دال، على سبيل المثال، لا يكاد يذكر الملوك أو الأنظمة الملكية في نقاشه عن أقدم الديمقراطيات متعددة الرؤساء[7]. وفي الواقع، يبدو أن علماء السياسة يجهلون كيفية تحقق «**النظام البرلماني**». وهذا يعرقل فهمنا للملكيات الدستورية العربية، حيث يكون التحول الديمقراطي متعلقاً بالسيطرة على الحكومة أكثر من حق التصويت.

ومن بين العلماء المتخصصين في سياسات الشرق الأوسط، كانت هناك بعض البحوث عن سمات محددة للأنظمة الملكية في السنوات الأخيرة[8]. وجادل العديد من العلماء أن النظام الملكي يُسهل التحول الديمقراطي في العالم العربي [!!]؛ وتميل هذه الحجج إلى التركيز على قدرة الملوك على خلق نظام أمن متبادل (باستعمال تعبير دال) يقلل من المخاطر المرتبطة

بالتحول نحو الديمقراطية[9]. **ولكن هناك أيضا الكثير من التشكك في فكرة أن مستقبل الملكيات لن يؤدي إلى أي شيء سوى الثورة. وعلى وجه الخصوص، تمزج «الملكيات الدستورية الحقيقية»** مبدأين من مبادئ الشرعية السياسية: (أ) الشرعية الملكية، و(ب) الشرعية الديمقراطية. ويشك البعض في استقرار هذا المزيج من الشرعية في العالم المعاصر، لأن الحكم الملكي لم يعد شرعياً[10].

إن منطق المقارنة العالمية بين الممالك قد يؤدي إلى بعض الشكوك. ولكن هناك أسباب تؤكد أن المقارنة ليست ذات معنى فقط ولكنها تأخرت كثيراً. لقد كان من الواضح عند الذين كتبوا دساتير الملكيات الدستورية العربية أن التجربة الأوروبية مهمة ووثيقة الصلة بمهمتهم، لأنهم كتبوا دساتيرهم بكيفية تنسجم مع تقليد أوروبي للملكية الدستورية، وتكشف قراءة دساتير الكويت والمغرب والبحرين والأردن ذلك بوضوح[11]. أكثر من ذلك، لا تتطلب المقارنة افتراض أن الأنظمة الملكية العربية سوف تعيد حرفياً كل مسألة جربتها ممالك في أمكنة أخرى. حجتي هنا هي -ببساطة- أن التشابهات الدستورية العميقة تجعل من المفيد أن ننظر إلى تجارب الممالك في أماكن أخرى عندما نحاول فهم دور البرلمانات في الأنظمة الملكية العربية.

دروس من تجارب ممالك أخرى:
التلاعب بالانتخابات يمنع تحقق «النظام البرلماني»

لقد استسلم ولَانَ ملوك سبع ممالك أوروبية (بريطانيا وبلجيكا وهولندا والنرويج والسويد والدنمارك ولوكسمبورج) بمرور الزمن، وتنازلوا عن السلطة لصالح البرلمان ليتحقق «**النظام البرلماني**»، ولكن فشل مثل هذا التنازل التدريجي والدائم للسلطة الملكية إلى الأحزاب البرلمانية في مجموعة أكبر من الحالات في معظم مناطق العالم. وبرز عامل بوضوح في الحالات الناجحة، **فقد كانت السمة الأبرز تقريباً في جميع الملكيات الدستورية التي**

فشلت في تحقيق الانتقال إلى «النظام البرلماني» هي تلاعب الحكومة بالانتخابات. وكان مثل هذا التلاعب نادر الحدوث في حالات الانتقال الديمقراطي الناجحة[12]. التاريخ السياسي النموذجي للنرويج والدنمارك وبلجيكا وهولندا لا يشير إلى وجود تلاعب انتخابي من قبل الحكومات حتى في الفترات السابقة[13]. **ويمكن القول إن جميع الملكيات الدستورية الفاشلة عانت من تلاعب انتخابي خطير لمعظم تواريخها، بما في ذلك العراق ومصر والبرتغال وإسبانيا وبلغاريا ورومانيا وإيطاليا والبرازيل والمجر. كما عانت الملكيات الدستورية في فرنسا واليابان واليونان أيضا من الغش في الانتخابات لفترات طويلة**[14].

ونجد في مملكتي مصر والعراق شكلا من أشكال السياسة التي يمكن مقارنتها عموما مع تجارب الملكيات الدستورية في أماكن مختلفة، مثل البرازيل وبلغاريا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا ورومانيا (بالرغم من أن القوى الأوروبية لعبت دورا في إخفاق ممالك الشرق الأوسط). ويحكم الملوك، في هذه البلدان، من خلال أحزاب سياسية، في أنظمة تبدو ظاهرياً أنها «**أنظمة برلمانية**» وعندما كانت الحكومة تزعج الملك في الملكية الدستورية البرازيلية، يقوم الملك بـ«تسمية حكومة جديدة أكثر قبولا ويحل مجلس النواب» ويلي ذلك الانتخابات، و«تعدّ أي حكومة تشرف على انتخابات مجلس النواب غير كفؤة بدرجة عظيمة إذا فشلت في الحصول على أغلبية المقاعد»[15] ويعرف الباحثون الذين درسوا السياسة العراقية في الفترة الملكية هذه الدينامية، والتي توجد أيضا في أماكن أخرى. ففي بلغاريا، في مطلع القرن العشرين، كانت تجرى الانتخابات لـ«منح الحكومة المعينة حديثاً أغلبية في البرلمان»[16] وفي إيطاليا «كانت الحكومة هي التي تصنع الانتخابات، وليس الانتخابات هي التي تصنع الحكومة»[17].

ولم يكن التلاعب الانتخابي من هذا النوع يمنع بالضرورة ظهور أو استمرار أحزاب تتمتع بجاذبية انتخابية حقيقية. ولكنْ كان للتلاعب الانتخابي الحكومي تأثير هدام على الأحزاب، وكان يقدح في شرعية النظام بأكمله.

ويبرز حزب الوفد المصري، على سبيل المثال، في تاريخ الأحزاب السياسية العربية لحيويته المبكرة وقاعدته الشعبية الهائلة. ولكن بعد نهاية الملكية البرلمانية في مصر، أصبح يُنظر إليه كمؤسسة فاسدة مثل بقية المؤسسات السياسية، وتم حله من قبَل الضباط الأحرار[18]. وعندما تكون للانتخابات بعض الصدقية، تبقى الجهات السياسية الفاعلة داخل النظام حتى لو كانت تعارض بشدة القيود المفروضة على حق الانتخاب أو تعارض استمرار السلطة الملكية الحاكمة. وحيثما تزور الحكومة الانتخابات، فإن الحل لم يكن يكمن بوضوح في الأحزاب والزعماء البرلمانيين، الذين أفسدهم النظام.

وبمجرد تأسيس أسلوب ناجح للتلاعب الانتخابي، كان من الصعب التغلب عليه. فقد عقدت أحيانا انتخابات حرة في بعض هذه الحالات - واستمرت العديد من هذه الملكيات الدستورية لعقود من الزمن- ولكن لم يتمكن أي منها من الانتقال إلى «نظام برلماني» . وفي النهاية، سقطت بعض هذه الملكيات الدستورية بسبب انقلابات، وعاد بعضها إلى ممارسة الحكم الاستبدادي المطلق والصارم، ودمرت الحرب بعضها. وفي حين أن التلاعب الانتخابي نبع بلا شك من أسباب عميقة، فإن هذه الأسباب العميقة لفشل «النظام البرلماني» تبدو وكأنها تجلت في التلاعب الانتخابي، فالعلاقة بين التلاعب الانتخابي وفشل الأنظمة الملكية الدستورية مدهش[19].

تحقيق «النظام البرلماني»

في الحالات الناجحة، يتحقق «**النظام البرلماني**» ببطء. ويسبق تحقق «**النظام البرلماني**» في العادة فترة مطولة من السيطرة البرلمانية السلبية على الحكومة، ويحتفظ الملك بمبادرة تعيين الوزراء ولكنْ ينبغي عليه القيام بذلك بشكل يلبي رغبات البرلمان. ولم يتطلب الانتقال من هذه المرحلة إلى «**النظام البرلماني**» تغيير الدستور، طالما أنه أعطى البرلمان إحدى سلطتين: (أ) سلطة عزل الوزراء؛ أو (الأكثر شيوعا) (ب) سلطة عرقلة التشريع، لاسيما الميزانية[20]. **وعدت هذه السلطات الدستورية «سلبية»، إذ يمكن للبرلمان**

عبرها شلّ الحكومة، ولكن الملك يحتفظ بالسلطة «الاسمية» لتعيين الحكومة. وهكذا تحقق «النظام البرلماني» أي تحديداً عندما أدرك الملوك -بحق- أن أي حكومة من دون الدعم البرلماني لا يمكنها أن تحكم، وبالتالي أدرك الملوك أيضا أنه ليس هناك خيار سوى السماح للأحزاب بأن تعين الحكومة[21].

ولكن في بعض الأحيان، انتهك الملوك الدستور بكل ببساطة واستخفاف. ويؤدي هذا، بالطبع، إلى مخاطر هائلة، لأن المعارضة يمكن أن ترتب إضرابات وتقود مظاهرات وتؤسس نوادي للبندقية (كما حدث في النرويج والدنمارك). وقد يصل الخطر إلى حد التهديد بالثورة. ولكن تهديد الملوك بالتحايل على الدستور وتعطيله قد يجبر نواب المعارضة على الاعتدال وتخفيف حدة مطالبهم.

ولكن في حالات أخرى، كان اعتدال نواب البرلمان يعكس عدم وجود حماس لـ«النظام البرلماني» لدى الناخبين. ويمكننا أن نعزو ذلك -جزئياً- إلى القيود المفروضة على حق الاقتراع، والتي كانت توجد عادة طوال الفترة التي تم فيها تحقيق «**النظام البرلماني**» (باستثناء الدنمارك). وهذا يثير احتمال عدم استمرار التوازن بين الملك والبرلمان الذي يحدث في الأنظمة الملكية الدستورية عندما يكون حق التصويت للجميع.

وجود الأحزاب ضروري لقيام «النظام البرلماني»

يتطلب «**النظام البرلماني**» الكامل أيضا وجود أحزاب. فالبرلمان الذي تتغير فيه الكتل أو يتغير فيه النواب المستقلون باستمرار قد يمكنه هزيمة الحكومة في قضايا محددة، أو عزل وزير من منصبه، ولكن لا يمكنه صياغة برنامج أو تشكيل الحكومة بنفسه. الأحزاب فقط هي التي يمكنها أن تجعل مطالبات البرلمان ثابتة، وتعطي البرلمان القدرة على فرض تشكيل الوزارة على الملك. وأخيرا، ينبغي للملك أن يفوض سلطاته إلى الحكومة بشكل حقيقي ورسمي. فلا ينبغي للملك إدارة حكومة موازية وخفية من البلاط[22]. ويتضح من الممارسة الحقيقية أن الملوك يؤخرون دائماً التنازل عن السيطرة الفعلية على وزارتي الخارجية والقوات المسلحة.

الملوك والبرلمانات في الأنظمة الملكية العربية

هناك ست «ملكيات دستورية» في العالم العربي اليوم: الأردن والكويت والمغرب والبحرين وقطر وسلطنة عمان. كما يوجد نظامان ملكيان مطلقان غير دستوريين: الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وهناك وعد بإجراء انتخابات محلية في دبي. كما ورد الكثير من الكلام مؤخرا عن الإصلاح في المملكة العربية السعودية(23). وتشير المناقشة الواردة أعلاه إلى بعض العوائق الرئيسة التي تمنع قيام «**النظام البرلماني**» والتي قد تكون -أو لا تكون- موجودة في الملكيات الدستورية العربية اليوم ويمكن تلخيصها كالتالي:

- حكومات تتدخل في الانتخابات أو تزورها؛ أو
- دساتير لا توفر سلطات كافية للبرلمان؛ أو
- ناخبون لا يرغبون في «**النظام البرلماني**»؛ أو
- ملوك ينتهكون الدستور إما عن طريق إغلاق البرلمان [حل غير دستوري] أو رفض الاعتراف بسلطاته؛ أو
- غياب الأحزاب السياسية أو الكتل البرلمانية؛ أو
- عيوب متعمدة في تصميم النظام الانتخابي تؤدي إلى إضعاف تمثيل المعارضة في البرلمان.

وسوف نفحص في الفقرات التالية هذه العوائق التي تمنع قيام «**النظام البرلماني» في كل واحدة من الملكيات الدستورية العربية، وسوف يلي ذلك بعض الملاحظات عن المملكة العربية السعودية.**

الكويت

لا يشكل الدستور عائقا أمام قيام «**نظام برلماني**» في الكويت. وتستطيع الغالبية العظمى من النواب المنتخبين في البرلمان ذي الغرفة الواحدة (مجلس الأمة) طرح الثقة في الوزراء فرادى بعد استجواب. ويمكن للأغلبية أيضا أن

تعلن أنها لا يمكن أن تعمل مع رئيس الوزراء. وفي الحالة الأخيرة يختار الأمير إما إقالة الحكومة أو حل البرلمان. وإذا عاد البرلمان وقرر مرة أخرى عدم العمل مع رئيس الوزراء، يفقد الأخير منصبه[24]. الحكومة الكويتية لا تزور الانتخابات، التي تجري بصورة عادلة بشكل معقول نسبياً (بالرغم من وجود قدر معين من شراء الأصوات). ويعكس البرلمان حالة الرأي العام - بين الرجال- في الكويت[25]. وتميل الطريقة التي تصمم بها الدوائر الانتخابية لصالح المرشحين المؤيدين للحكومة، ولكن ليس بشكل مطلق[26]. وفي حين يعد توسيع حق التصويت ليشمل المرأة خطوة ضرورية، فإنه من غير المرجح أن يؤدي إلى مزيد من الضغط لتحقيق «**النظام البرلماني**».

ويمثل مجلس الأمة عائقا سلبياً قوياً يقيد الحكومة وتكوينها. ومنذ عام 1992، استخدم البرلمان الكويتي سلطاته لعزل وزراء من مناصبهم وأَثَّرَ في اختيار الوزراء الجدد. واستقالت الحكومة في عام 1998 لتجنب طرح الثقة في وزير من الأسرة الحاكمة[27]. وقبل ذلك، في عام 1994، تبادل وزيرا الداخلية والدفاع (وهما من الأسرة الحاكمة) منصبيهما عندما واجه أحدهما مشكلة خطيرة مع مجلس الأمة[28]. وفي التعديل الوزاري الذي جرى بعد انتخابات 1999، استقال أيضا شيخ آخر من مجلس الوزراء بسبب تهديد باستجواب[29]. ويحدد رئيس الوزراء تشكيل الحكومة، بحيث تشمل الكتل المهمة في مجلس الأمة على أمل تحصين الحكومة ضد الاستجوابات. ولكنْ بينما لا يوجد أي سبب للاستهانة بتأثير مجلس الأمة الكبير في تشكيل الحكومة الكويتية، فإن مجلس الأمة لا يحدد من سيشغل المناصب الوزارية.

ويعود ذلك -جزئياً على الأقل- لأن النواب يختارون خياراً استراتيجياً **بتجنب تحدي الأسرة الحاكمة.** ففي عام 1986، أظهرت الكتل المختلفة في البرلمان «**وحدة**» غير عادية، وقرروا سحب الثقة من وزير العدل، الذي كان من شيوخ الأسرة الحاكمة. ولكنْ لم يتم التصويت، لأن الوزير استقال ومن ثم أغلق الأمير -ببساطة- مجلس الأمة [أي قام بحله بشكل غير دستوري][30]. **ولكن في السنوات الأخيرة بدا أن التهديد بالحل غير الدستوري**

للبرلمان قد «انحسر»(*). ومن المؤكد أن الأسرة الحاكمة على ما يبدو أصبحت مستعدة لتحمل الوضع الراهن الذي يفرض فيه مجلس الأمة قيوداً قوية على تصرفات الحكومة والتعيينات الوزارية، ولكنه بالتأكيد لا يحكم. وتجلى هذا التغير في ذهنية الأسرة الحاكمة، فعلى سبيل المثال، في مارس 2004، عندما بدا أن مجلس الأمة يحشد الأصوات اللازمة لسحب الثقة من وزير المالية، رد رئيس الوزراء بالقول: إن هذا كان جزءا «طبيعياً» من الحياة السياسية في الكويت[31]. ومما لا شك فيه أن تعطيل الحياة البرلمانية بشكل غير دستوري في الكويت سيكون له تكاليف باهظة، بل خطرة على الأسرة الحاكمة التي تحكم مجتمعاً «يوجد لدى جميع فئات نخبه السياسية مصالح في استمرار الحياة البرلمانية»، وحيث لا توجد مجموعات أيديولوجية أو طائفية أو قبلية توفر «أغلبية» موثوق بها تدعم النظام الملكي المطلق[32].

التهديد بحل غير دستوري للبرلمان ليس هو العامل الوحيد الذي يكبح سلوك النواب ويجعل تصرفاتهم تحت السيطرة. هناك قلة من النواب تريد «**النظام البرلماني**» صراحة. وينقسم البرلمان إلى عدد من الكتل، أكبرها الكتلة الإسلاموية، التي تملك حوالى 14 نائبا. وهناك أيضا كتلة العمل الشعبي والليبراليون والمستقلون (والمستقلون هم عادة قريبون إلى حد ما من الحكومة) ونواب القبائل. ولكن تأتي كتلة العمل الشعبي في المقدمة من حيث تحدي الأسرة الحاكمة، **في حين يميل الليبراليون والإسلامويون إلى تحدي بعضهم البعض أكثر من تحدي النظام الملكي**(**). وبالتالي يمكن للحكومة أن

(*) استنتاج ثاقب ومصيب من البروفيسور هيرب إذ يؤكد - مثلاً - الباحث الأمريكي المرموق البروفيسور ناثان براون الخبير في السياسات والدساتير والسياسات العربية **أن «الشعب الكويتي أصبح مسيساً بصورة هائلة وبدرجة لا تقبل بحل غير دستوري لمجلس الأمة»**. انظر الفصل الرابع: **الكويت: ديمقراطية بدون ديمقراطيين!!، ص-175.** ولا شك أن مثل هذا التخمين المدروس والاستنتاج الألمعي مفيد جداً لكي تضع المعارضة الكويتية خططها المستقبلية بعدما أنهكها وفككها وشتتها بالفعل الحل المتكرر المتعمد لمجلس الأمة كما ذكر البروفيسور هيرب في الفصل الثالث: **انتخابات كويتية متكررة «متعمدة» تنهك المعارضة وتفككها!** ص -153. (العيسى)

(**) **يعد الصراع الإسلاموي-الليبرالي أقوى سلاح تملكه الأنظمة الاستبدادية لإلهاء الشعوب وتعطيل الإصلاح السياسي؛ ويعد هذا الصراع من أبرز التجليات الحديثة لقاعدة «فرّق تسُدْ» =**

تعتمد عادة على دعم واحدة من جماعات المعارضة، بالإضافة إلى النواب الموالين لها لإفشال الاستجوابات والدفاع بنجاح عن الوزراء الذين تُطرح فيهم الثقة. **ولهذا هب الليبراليون -الذين كانوا سابقاً يشكلون معقل المعارضة الكويتية لفترة طويلة- لإنقاذ وزراء في عامي 2000 و2002، و«صوتوا مع الحكومة»!!**[33] وحتى عندما توحدت المعارضة، فليس من الواضح أن أغلبية النواب سيدعمون «**النظام البرلماني**». وقد فازت المعارضة، بمختلف اتجاهاتها، بما يعادل نصف المقاعد في الانتخابات الأخيرة[*]. وذهبت بقية المقاعد إلى النواب الذين يميلون إلى دعم الحكومة بدرجة أو بأخرى. ويشجع النظام الانتخابي على هذا، ولكنه ليس تفسيرا كافيا؛ فإذا شعر الكويتيون بالتحدي، يمكنهم أن يصوتوا للأحزاب [أي الكتل] ولمرشحي المعارضة. ولكنهم في الواقع لا يفعلون ذلك. وهذا يشير بقوة إلى أنه، **على الأقل في الكويت، يمكن للمبدأين التوأم (الشرعية الملكية والشرعية الديمقراطية) أن يتعايشا معاً، بالرغم من حصر حق الاقتراع في الذكور تقريبا.**

وفي الكويت، كما في غيرها من ممالك الخليج، يهيمن أعضاء الأسرة الحاكمة على وزارات الدفاع والخارجية والداخلية، فضلا عن منصب رئيس الوزراء. ولا تبدو هذه الوزرات، اليوم، محصنة ضد مخاطر الاستجواب. **ولكن لا يمكن تحقيق «النظام البرلماني»** دون منع السلالة الحاكمة من تقلد هذه الوظائف، وهذه ليست قضية سهلة، فميزان القوى داخل الأسرة الحاكمة يعتمد على توزيع هذه الوظائف على أعضائها[34]. ومن المرجح أن يواجه أي جهد برلماني حقيقي لسحب هذه الوزارات من الأسرة الحاكمة مقاومة هائلة. ولكن ليس من الواضح اليوم كيف وأين سترسم الأسرة الحاكمة خطاً «أحمر» لسقف المعارضة، لأن المعارضة في البرلمان ليست موحدة أو قوية

= **السياسية والعسكرية الشهيرة، والتي تعني تفتيت قوة الخصم الكبيرة إلى أجزاء متفرقة لتصبح أقل قوة وغير متحدة مع بعضها البعض، ما يُسهّل التعامل معها وقهرها. كما يشير المصطلح إلى منع اتحاد القوى المتفرقة التي لم يسبق أن اتحدت، وبالتالي منعها من الاتحاد حتى لا تشكل قوة كبيرة تفرض رأيها ويصعب التعامل معها. (العيسى)**

(*) نشرت هذه الدراسة في يونيو 2004. (العيسى)

بما فيه الكفاية لتقليص سلطات الأسرة الحاكمة إلى الحد الأدنى؛ **ليس لأن مجلس الأمة يخشى رد فعل الأسرة الحاكمة، بل لأن المعارضة لا يمكنها حشد الأصوات باستمرار لتقليص سلطة الأسرة الحاكمة!!**

البحرين

بخصوص البحرين يمكن القول إن الدستور هو في حد ذاته أهم عائق أمام قيام «**النظام البرلماني**». وينص دستور عام 2002 الجديد على أن مجلس النواب المنتخب يمكنه أن يعزل الوزراء -أو يعلن عدم قدرته على العمل مع رئيس الوزراء- بأغلبية الثلثين فقط. مجلس النواب المنتخب (الغرفة الدنيا) لا يمكنه منع التشريع إلا بالإجماع؛ وينص الدستور على وجود مجلس شورى معين (الغرفة العليا) يتكون من عدد مماثل من الأعضاء (40 عضوا). ويتم حسم الخلافات بين المجلسين بتصويت مشترك. **ويعدّ هذا الهيكل الدستوري الآمن عقبة قوية تحد من التقدم نحو الديمقراطية في البحرين. وكان دستور عام 1973 السابق مماثلاً لنموذج دستور الكويت، ولذلك يعد النظام البرلماني الحالي خطوة إلى الوراء. وتكمن النقطة الإيجابية في أن الحكومة لا تتلاعب في عملية عد الأصوات**[35].

كما أن العائق الأكبر أمام «**النظام البرلماني**» في البحرين هو الطائفية. توجد في البحرين أغلبية شيعية، في حين أن الأسرة الحاكمة سنية، وتحكم بكيفية مطلقة منذ استيلائها على البلد في القرن الـ18. وشهدت التسعينيات اضطرابات واسعة النطاق بين السكان الشيعة، ونتج عن ذلك قمع عنيف من قبَل الأسرة الحاكمة. وتفاقم الانقسام الطائفي في البحرين بسبب العنف وقيام الحكومة بتجنيس أناس من المذهب السني من خارج البلد. ومن الواضح أن هذا الوضع يشكل عائقا كبيرا أمام أي تطور ديمقراطي في المستقبل، الذي لا يتطلب فقط تقليل سلطة الأسرة الحاكمة، بل أيضا منح سلطة سياسية أكبر للغالبية الشيعية. ومن المتوقع أن أي جهود حثيثة يقوم بها البرلمان للمطالبة بـ«**النظام البرلماني**» ستؤدي إلى حل وتعطيل البرلمان. والأسرة الحاكمة لديها

هيمنة حازمة على أجهزة السيطرة (الأمن والجيش) وأثبتت قدرتها على النجاة من انتفاضة شعبية في التسعينيات. وتملك **جمعية الوفاق الوطني الإسلامية المعارضة فهماً جيداً لسقف المعارضة، إذ طالبت بالعودة إلى دستور عام 1973، وأكدت أيضا أنها «تقبل» بنظام آل خليفة الملكي، وتسعى إلى التغيير عبر الإصلاح «السلمي»**[36].

وقد مرت البحرين بتجربتين برلمانيتين، الأولى من 1972 إلى 1975، والثانية من عام 2002 حتى الوقت الحاضر. وقد تحدى المجلسان الحكومة، ولكن ليس على أسس طائفية. فمن ضمن 30 عضوا منتخبا في مجلس 1972 كان هناك 16 شيعياً[37]. وقامت الأسرة الحاكمة بحل البرلمان عندما رفض الموافقة على قانون قمعيّ صارم لأمن الدولة، **وجاءت تلك المعارضة ضد ذلك القانون من النواب السنة والشيعة معا (في جبهة المعارضة الوطنية) ولم تكن قضية طائفية**[38].

ومن ضمن 40 عضوا منتخبا في مجلس النواب عام 2002 كان هناك 12 عضواً شيعياً فقط، ويعود ذلك إلى مقاطعة جمعية الوفاق الوطني الإسلامية الشيعية للانتخابات احتجاجا على إضعاف سلطة البرلمان في دستور عام 2002[39]. وعلى الرغم من ضعف المجلس الدستوري وغياب حزب المعارضة الشيعية الرئيسي، فقد أثبت مجلس النواب الحالي أنه أكثر عناداً مما كان متوقعاً. ففي عام 2003، قام مجلس النواب بتحقيق كبير حول خسائر صناديق التقاعد الحكومية، وفي مطلع 2004 طلب 17 نائبا استجواب ثلاثة وزراء. وكان من ضمن هؤلاء النواب الـ17 نواب من أكبر الكتل السياسية السنية: الإخوان والسلفيين[40]. وبالرغم من مخاوف الحكومة، جرى استجواب وزير المالية في أواخر أبريل. ولكن بحلول نهاية مايو أخفقت الاستجوابات الثلاثة. ولم تساند الكتل الإسلاموية السنية التصويت لطرح الثقة في وزير المالية ووزير آخر. ونجا الثالث بسبب فني، ولكنه كان سببا ينبغي على النواب معرفته وهو أن الوزير لا يستجوب إلا فقط على المسائل المتعلقة بمنصبه الوزاري الحالي![41].

ويزيد الانقسام الطائفي في البحرين من صعوبة تحقيق «**النظام البرلماني**». فمن الصعب تحقيق الديمقراطية الحقيقية عندما ينطوي ذلك على تنازل الأقلية عن السلطة، في سياق استقطاب طائفي. **ولكن نظرا إلى الطبيعة العسيرة للانقسام الطائفي في البحرين، فإن البرلمان المنتخب ربما يقدم أفضل السبل لمشاركة الأغلبية الشيعية في الحكومة، كما يحد -على المدى الطويل- من تفاقم الانقسام الطائفي في السياسة البحرينية.**

قطر

في يونيو 2004، أصدر أمير قطر، بعد طول انتظار، الدستور الجديد للبلاد، والذي كان مواطنو قطر قد وافقوا عليه بأغلبية ساحقة في استفتاء جرى في أبريل 2003. ولكن الدستور لن يدخل حيز التنفيذ حتى يتم نشره في الجريدة الرسمية. وقال الأمير، مشيرا إلى ضرورة الاستعداد، إن ذلك سيتطلب عاماً كاملاً. وبموجب الدستور الجديد، فإن القطريين سينتخبون مجلسا تشريعيا مكونا من غرفة واحدة، هي مجلس الشورى، وسيتمتع بسلطات قليلة بالمقارنة مع برلمانات الكويت والأردن والمغرب. وسيكون البرلمان الجديد قادرا على طرح الثقة في الوزراء، ولكن فقط بموافقة ثلثي أعضائه. ونظراً إلى أن الأمير سيعين 15 من مجموع 45 نائبا، فإن سحب الثقة من وزير سيتطلب «إجماع» النواب المنتخبين، أو تقريباً «تمرّد» كامل من الأعضاء المعينين![42] ويملك الأعضاء المنتخبون فرصة أفضل قليلا لرفض التشريع، لأنه يتطلب أغلبية بسيطة بين جميع الأعضاء الحاضرين. وبالرغم من تلك الميزة، فإن الدستور يعطي الأمير سلطات واسعة لأن يُصدر القوانين عندما يكون البرلمان في عطلة، ويمكن لمجلس الشورى رفضها بأغلبية الثلثين فقط[43]. وباختصار، هذا برلمان من نوع مختلف جدا مقارنة مع البرلمان الموجود في الكويت. ويمكن الإشارة إلى نقطة إيجابية واحدة لصالح التجربة القطرية وهي أن الحكومة سبق أن تجنبت التدخل في الانتخابات البلدية لعامي 1999 و2003، وغالباً ستستمر هذه الممارسة في الانتخابات

البرلمانية المقبلة، على الأقل لأن مجلس الشورى سيكون له القليل من السلطة لتقييد الملكيّة باستثناء استخدام البرلمان كمنبر.

سلطنة عمان

مجلس الشورى العماني هو «استشاري» حقا، إذ لا يوجد مطلقاً أي نوع من السلطات المحددة في النظام الأساسي. وأجرت عمان أول انتخابات باقتراع عامّ للذكور والإناث في أكتوبر 2003، وجرت الانتخابات السابقة بناخبين محددين. ورغم عدم وجود اتهامات بالتلاعب في الاقتراع، فإن الحكومة قيدت بشدة قدرة المرشحين على عقد اجتماعات مع الناخبين وإعلان برامج انتخابية. **واعتبرت الحكومة أن السماح للمرشحين بتوزيع سيرهم الذاتية على الناخبين «تطور إصلاحي مهم»!!**[44] الانتخابات في مثل هذه الظروف لا تسمح بتعبير حقيقي عن رأي الناخبين. وفي حين أن عُمان، كقطر، لهما تاريخ حافل في اتخاذ خطوات «**ضئيلة**» **إلى الأمام، فإنهما سيحتاجان إلى عدد كبير من الخطوات** «**الكبيرة**» حتى يصلا إلى مستوى الكويت اليوم. ويجب أن يتمكن المرشحون من تدشين حملات انتخابية بحرية في الانتخابات، ويجب أن يُعطى للبرلمان صلاحيات دستورية كبيرة.

الأردن

في الأردن، كما هو الحال في الكويت، يملك البرلمان سلطات كبيرة. وتستطيع الأغلبية المطلقة في الغرفة الدنيا المنتخبة (مجلس النواب) أن تطرح الثقة في الوزراء وتعزلهم عن مناصبهم. ويجب على الحكومات الجديدة تحقيق تصويت إيجابي بالثقة فيها[45]. ولم تتلاعب الحكومة في انتخابات السنوات الأخيرة بكيفية مباشرة في نتائج الاقتراع. وشهدت الأردن فترتين من الانفتاح السياسي النسبي: الأولى في الخمسينيات والستينيات، والثانية منذ عام 1989. وتراوحت انتخابات الخمسينيات والستينيات بين النزاهة المعقولة (1956) إلى الغش الصريح من قبَل الحكومة (1963)[46]. وكانت

الانتخابات الأربعة التي جرت منذ عام 1989 (آخرها في عام 2003) «حرة ونزيهة نسبيا» باستثناء ذلك النوع من التلاعب المتفشي في كثير من الملكيات الدستورية الفاشلة[47]. ولكن المشكلة الحقيقية مع النظام الانتخابي الأردني هي «عدم عدالة» تصميم بعض الدوائر الانتخابية. غالبية الأردنيين هم من أصل فلسطيني ويعيشون في المناطق الحضرية، كعمان والزرقاء وإربد. وهذه الدوائر تنتخب عددا قليلا من النواب بكيفية لا تتناسب مع عدد الناخبين المسجلين والذين يعيشون فيها. وهكذا في عام 2003، انتخبت مناطق تحتوي على 27% من عدد الناخبين نصف عدد النواب (أي 50%)[48]. **ولذلك «يقوض هذا التوزيع غير العادل شرعية البرلمان»**. ويشير التفاوت في إقبال الناخبين إلى حجم هذه المشكلة. ففي حين تجاوزت نسبة المشاركة في 8 من 13 دائرة 77%، بلغت نسبة إقبال الناخبين المؤهلين نسبة أكثر تواضعاً تبلغ 43% في عمان و48% في الزرقاء[49].

وعلى الرغم من القيود المفروضة على النظام الانتخابي، فقد مارس مجلس النواب، منذ عام 1989، قدراً من التأثير على تشكيل الحكومة. وقد شمل هذا التأثير هجمات نيابية على رؤساء الوزراء. **وهذا الهجوم أسهلُ في الأردن مقارنة بالكويت لأن رؤساء الوزراء الأردنيين لا ينتمون عادة إلى العائلة الحاكمة**[50]. وفي عام 1991، أسقط البرلمان الحكومة، ولكنْ ليس عن طريق استخدام مباشر لسلطته في سحب الثقة[51]. وحتى البرلمان الذي انتخب في عام 1997 (مع مقاطعة الحزب الإسلاموي الرئيس للانتخابات) لم يفتقر إلى الحيوية، إذ أسقط أيضا الحكومة، بصورة غير مباشرة، في عام 2000. وفي تلك الحادثة، وقعت أغلبية برلمانية عريضة تطالب بعقد جلسة استثنائية للبرلمان (الذي لم يكن منعقداً) لسحب الثقة من الحكومة. وهدد نواب أيضا بمنع اكتمال النصاب لعقد جلسة خاصة للبرلمان لتمرير تشريعات اقتصادية عاجلة. ورد الملك بإقالة الحكومة وتعيين أحد قادة النواب المتمردين رئيساً للحكومة الجديدة. ولكن هذا الإجراء لم يكن قويا بما فيه الكفاية لتعزيز سلطة مجلس النواب، كما قد يظهر للوهلة الأولى. فقد خسر

رئيس الوزراء شعبيته ليس فقط في مجلس النواب بل أيضا في البلاط الملكي[52]. وكشفت أزمة في مجلس الوزراء في عام 1994 عن وجود ديناميكية مماثلة، إذ اتحدت عناصر معارضة في البلاط مع المعارضة في مجلس النواب ضد الحكومة[53]. **وأصبحت لدى البرلمان قوة كافية لإجبار الملك على العثور على رؤساء وزراء قادرين على التعامل مع مجلس النواب، ولكن كان هناك طلب قليل على ما يبدو لقيام «نظام برلماني» كامل**[54].

وفي الآونة الأخيرة، في عام 2003، فازت حكومتان مختلفتان في تصويت تحقيق الثقة في مجلس النواب بأغلبية ساحقة (84 و85 صوتا من مجموع 110، على التوالي)[55]. ولكن في حين أن مجلس النواب منح ثقته بفارق كبير في المرتين، إلا أنه كان أقل تعاوناً في تمرير التشريعات. فقد رفَض قانونا لزيادة عقوبات جرائم الشرف، كما رفض الموافقة على مراسيم ملكية أخرى صدرت في عطلة البرلمان[56]. وقد وضع هذا الرفض عائقاً كبيرا في طريق الإصلاح، ولكن مجلس النواب لم يستخدم قوته لمنع التشريع ليطالب بصوت أكبر في تشكيل الحكومة.

لقد كان التهديد بحل غير دستوري للمجلس يوفر أداة كبح قوية لقدرة البرلمان الأردني على تحدي الملكية. وكان آخر حل غير دستوري للبرلمان قد انتهى في عام 2003. فقد حل الملك البرلمان في عام 2001، ثم أخّر الانتخابات لضرورة إصلاح تقسيم الدوائر، ولأن الوضع الإقليمي (الذي لم يكن مستقراً بالتأكيد!) كان ضد إجراء الانتخابات. وفي حين أن الملكيّة الأردنية تفضل أن يكون لديها برلمان، فإن قوة النظام الملكي دائمة، وقوة البرلمان عَرَضِيَّة.

المغرب

تعد التجربة المغربية، في العديد من النواحي «الشكلية»، جيدة وأكثر تقدما من تلك الموجودة في الأردن والكويت. ويتمتع البرلمان المغربي بسلطات مماثلة لتلك التي لدى نظيره الأردني، إذ تستطيع أغلبية من النواب

المنتخبين سحب الثقة من الحكومة، ويجب على الحكومات الجديدة الحصول على ثقة البرلمان[57]. ويعد النظام الحزبي المغربي الأكثر تطوراً في الممالك العربية، فقد استخدمت القوائم الحزبية في انتخابات عام 2002، لتثبيط المرشحين المستقلين الموجودين في غيرها من الدول العربية ولتعزيز قوة الأحزاب[58]. وكان الأمر المدهش بحق هو دعوة الملك أحزاب المعارضة إلى تشكيل الحكومة في عام 1998، بقيادة زعيم حزب الاتحاد الاشتراكي، الذي شغل منصب رئيس الوزراء حتى عام 2002.

ولكنْ في النهاية، تُذكرنا التجربة المغربية بالملكيّات الدستورية الفاشلة أكثر من الملكيات الدستورية الناجحة. فالمغرب يبرز من بين الملكيات العربية القائمة في انتشار التزوير في الانتخابات البرلمانية. فقد كانت نتائج الانتخابات، خاصة في الماضي، تعكس إلى حد كبير مكائد ورغبات وزارة الداخلية وليس إرادة الناخبين. ولذلك ضَعُفَ إقبال الناخبين[59]. وأدى ذلك إلى تآكل خطير في النظام الحزبي، وشكك في شرعية البرلمان. ولكن التطور أصبح إيجابياً في عهد الملك محمد السادس (الذي تولى السلطة في عام 1999) والذي جازف ببعض صدقيته عندما ضمن نزاهة انتخابات 2002، وبالفعل كانت على مستوى أكثر نزاهة من الانتخابات السابقة. ولكن الحزب الإسلاموي، الذي حقق نتائج ممتازة في الانتخابات، كان قد قرر مسبقا أن يُنافس في 56 دائرة فقط من مجموع 91 دائرة، ليس فقط لتقليل التهديد «المُتَصوَر» الذي يمثله على النظام الملكي والنخبة الحالية، ولكن أيضا لتقليل الدرجة التي تجعل الانتخابات تمثل بوضوح الرأي العام[60]. وفي الانتخابات البلدية عام 2003، أقنعت الحكومة الحزب الإسلاموي ليقدم مرشحين في 15% فقط من مجموع 24,000 دائرة انتخابية[61]. ولم يشارك حزب إسلاموي أكثر راديكالية، وقد يحصل أو لا يحصل على أصوات كثيرة، في الانتخابات البرلمانية عام 2002.

وتبدو تجربة حكومة المعارضة أقل إثارة للإعجاب عندما نأخذ في الاعتبار القيود المفروضة على سلطة رئيس الوزراء. ففي الممارسة العملية،

يتمتع الملك بالعديد من السلطات المباشرة، وخاصة على وزارات السيادة. ويجري هذا على حساب مكانة وهيبة رئيس الوزراء؛ فعندما أقال محمد السادس وزير الداخلية إدريس البصري (الرجل القوي في عهد والده) وعين بديلاً له، لم يعلم رئيس الوزراء بهذا الحدث إلا بعد وقوعه[62]. ووجد الملك، في مقابلة معه عام 2001، أنه من الضروري إنكار وجود حكومتين، واحدة داخل القصر والأخرى خارجه، مع تأكيده أن الملك يملك «مسؤوليات خاصة» للشؤون الخارجية والدفاع، والداخلية، والشؤون الدينية، والعدل[63]. كما حمل ملوك المغرب، منذ فترة طويلة، حقيبة الدفاع شخصيا.

وتبدو روابط الأحزاب السياسية بالناخبين في كثير من الأحيان هشة، وعبر تعيين الملك حكومة «معارضة» في عام 1998 تحقق له احتواء المعارضة[64]. ووضعت نتائج انتخابات 2002 قيوداً على النظام بشكل حاد. فقد أدت انتخابات مجلس النواب إلى تقسيم المجلس بين أكبر أربعة أحزاب، والتي يسيطر كل منها على 41-50 مقعدا من مجموع 325 مقعدا[65]. وبدأت الأحزاب في بناء تحالفات بكيفية جدية، ونتج عن ذلك بزوغ كتلتين رئيستين متوازنتين نسبياً، مع كون الحزب الإسلاموي يشكل جزءاً رئيسيا من الكتلة اليمينية[66]. ولو استمرت هذه العملية فلربما وجدت المملكة المغربية نفسها تواجه ائتلافا حاكما محددا بوضوح، وكذلك معارضة واضحة. ولكن الملك أنهى عملية تشكيل الائتلافات عندما طلب من شخص تكنوقراطي تشكيل مجلس الوزراء. **وانحلت الكتل عندما هرعت الأحزاب لتنضم إلى الحكومة؛** ومن ضمن الأحزاب الكبرى، بقي الحزب الإسلاموي فقط في المعارضة. ومالت تلك النتيجة لتأكيد وجهة نظر المشككين في «الديمقراطية الملكيّة» بأن «**النخبة السياسية بأكملها تعمل لخدمة النظام، باستثناء محتمل للإسلامويين**»[67]. ويشبه النظام بكيفية ملفتة للنظر « **النظام البرلماني الاسمي**» في الملكيات الدستورية الفاشلة. وبالرغم من ذلك، فإن الجهود الحديثة لترتيب وتنظيف الانتخابات المغربية تعطينا أساساً لتفاؤل محدود.

المملكة العربية السعودية

لم تجر انتخابات برلمانية عامة في السعودية. ويعين الملك جميع أعضاء مجلس الشورى ويفتقر المجلس إلى أي سلطات حقيقية تقيد الملكيّة. وعندما سُمح للصحافيين بحضور جلساته في ربيع عام 2004، وسُمح ببث ساعتين من مداولاته **اعتبرت صحيفة «الحياة» السعودية أن ذلك الأمر يشكل «تطوراً إصلاحياً كبيراً»!!!**[(68)] ومنذ بداية عام 2003، زاد الحديث عن الإصلاح في المملكة العربية السعودية بكيفية كبيرة. فقد وزعت عرائض تدعو إلى إجراء انتخابات، ودعت إحداها إلى «ملكية دستورية»[(69)].

كما أن تجارب الممالك العربية الأخرى تقدم بعض الأمور التي ينبغي أن نبحث عنها في أي تجربة سعودية مستقبلية من الإصلاحات البرلمانية:

أولا، الدستور مهم. البرلمان الذي يملك سلطات مثل الكويت يقدم أملاً بالتقدم إلى الأمام أكثر بكثير من القالب القطري؛

ثانيا، في حين يمكن توقع أن تتبع الانتخابات السعودية النموذج الخليجي من حيث عدالة الإجراءات، فإن أي ممارسة انتخابية لا تعدّ مفيدة إلا إذا تمكن المرشحون من القيام بحملات انتخابية والتعبير عن مواقف عامة بشأن القضايا الوطنية والدولية (أي بخلاف الممارسة العمانية، مثلاً)؛

ثالثا، حتى لو حصل البرلمان السعودي على سلطات مثل نموذجي الكويت أو الأردن، فمن غير المرجح أن يترتب على ذلك قيام «**نظام برلماني**». وسيحد التهديد بحل البرلمان من طموحات النواب. وسيكون لدى بعض الناخبين حماس محدود للانتقال السريع إلى حكم الأحزاب البرلمانية. وليس من المرجح أن تفوز الأحزاب أو الكتل السياسية من النوع الموجود في أماكن أخرى في الخليج بأغلبية المقاعد. فالولاءات الأسرية والقبَلية والمذهبية المحلية قوية في السعودية، كما هو الحال في الأردن أو الكويت؛ وسيكون من العجيب حقاً ألا تقوم الأسرة الحاكمة بتصميم نظام انتخابي يركز على هذه الولاءات ويثبط الكتل الانتخابية [الأيديولوجية].

الاستنتاجات

لا تسمح لنا المقارنة بين الأنظمة الملكية العربية القائمة حاليا مع تلك الموجودة في أماكن أخرى من العالم بالتنبؤ بما إذا كانت تلك الأنظمة الملكية العربية ستصبح ديمقراطيات حقيقية أم لا. ولكن المقارنة تقدم لنا بعض الإشارات عن إمكانية تحقق الديمقراطية في هذه البرلمانات، كما يمكنها أن تساعدنا لنفهم بكيفية أفضل دور البرلمانات المنتخبة في هذه الأنظمة الاستبدادية. إن غياب التلاعب الحكومي المباشر بالانتخابات في الأنظمة الملكية العربية (باستثناء المغرب) يقدم أملا مشجعاً؛ ففي الملكيات الدستورية الأخرى أبقى هذا الأمر على مشاركة المعارضة في العملية السياسية. **وبالتالي، فإن عادة الملكيات العربية في تعطيل البرلمانات [عبر حلّ غير دستوري] عندما تصبح تحديات المعارضة حادة جدا قد لا يكون مضراً جداً كما يبدو للوهلة الأولى؛ لأن التاريخ يخبرنا بأن العديد من الملوك كانوا يفضلون تزوير الانتخابات على الحل غير الدستوري؛ وهذا التزوير ينزع الشرعية عن البرلمان. وفي المقابل، فإن إغلاق برلمان منتخب بكيفية نزيهة عادة ما يحث المعارضة على « التوحد» والمطالبة بقوة باستئناف الحياة البرلمانية.**

كما أن المقارنة مع الملكيات في أماكن أخرى يسمح لنا أيضا بأن نتعرف على فارق حاسم بين دساتير الملكيات الدستورية العربية. ففي الأردن والمغرب والكويت يعطي الدستور البرلمان السلطات اللأزمة لتحقيق «**النظام البرلماني**»، بالرغم من وجود عوائق أخرى، بالطبع. ولكن هذا الوضع لا ينطبق على البحرين وقطر، اللتين يفتقر برلماناهما إلى سلطات مؤثرة.

وعند المقارنة تبرز الكويت، على وجه الخصوص، بين الممالك العربية من حيث سلطات البرلمان الدستورية. كما يتمتع البرلمان بدرجة عالية من الشرعية بين المواطنين. وأولئك المستبعدون منه (خاصة النساء)[*] يركزون

(*) نشرت هذه الدراسة في يونيو 2004 أي قبل حصول النساء في الكويت على الحقوق السياسية الكاملة في عام 2005. (العيسى)

جهودهم على دخول البرلمان وليس على مهاجمة المؤسسة. ويجب أن يُعزى فشل مجلس الأمة الكويتي في تحقيق «**النظام البرلماني**» ليس فقط إلى تردد الأسرة الحاكمة (وهو تردد أقل وضوحا من الممالك العربية الأخرى) **بل يُعزى أيضا إلى حقيقة أن الناخبين يبدون أكثر تركيزا على الصراع داخل المعارضة بين الإسلامويين والليبراليين(*) من التركيز على الحد من سلطات الأسرة الحاكمة.**

أما وضع الأردن فهو أقل إيجابية من الكويت، حيث يعاني البرلمان من نقص في الشرعية بين الكثير من الأردنيين من أصل فلسطيني، بسبب عدم تصميم الدوائر الانتخابية بكيفية عادلة. ولكن سوء توزيع الدوائر أفضل من تزوير الانتخابات، إذا كان لا بد للمرء من اختيار نوع السم الذي سَيُقتل به.

وفي حين يعطي المغرب مظهراً رسمياً بكونه متقدماً بكثير على الممالك العربية الأخرى وغيرها، فإنه توجد أوجه تشابه مع العديد من الممالك الدستورية الفاشلة في العالم العربي وخارجه، وهي الأنظمة التي سمح فيها الملوك بقيام شكل من «**النظام البرلماني**» **ولكنْ مع إفراغه من مضمونه عن طريق التلاعب في الانتخابات وحرمان رئيس الوزراء من سلطة الحكم الحقيقية.**

إن برلمانات الممالك العربية ليست مجرد واجهات. وفي حين يمكننا بالكاد التنبؤ بتحقق «**النظام البرلماني**» **في نهاية المطاف، فإنه لا يمكننا أن نستبعد ذلك. وإذا تم الحفاظ على تقاليد الانتخابات الحرة، مع إدخال تحسينات دستورية في بعض الملكيات، فسوف يكون هناك أمل بتحول هذه النظم السياسية في اتجاه أكثر ديمقراطية.**

(*) نكرر ما ذكرناه في هامش سابق بأن الصراع الإسلاموي-الليبرالي يُعد أقوى سلاح تملكه الأنظمة الاستبدادية لإلهاء الشعوب وتعطيل الإصلاح السياسي؛ ويعد هذا الصراع من أبرز التجليات الحديثة لقاعدة «فرِّق تسُدْ» السياسية والعسكرية الشهيرة، والتي تعني تفتيت قوة الخصم الكبيرة إلى أجزاء متفرقة لتصبح أقل قوة وغير متحدة مع بعضها البعض، ما يُسهّل التعامل معها وقهرها. كما يشير المصطلح إلى منع اتحاد القوى المتفرقة التي لم يسبق أن اتحدت، وبالتالي منعها من الاتحاد حتى لا تشكل قوة كبيرة تفرض رأيها ويصعب التعامل معها. (العيسى)

هوامش المؤلف:

(1) دانيال برومبرغ، مقال بعنوان **فخ الاستبداد الليبرالي**، جورنال أوف ديموكراسي (مجلة الديمقراطية)، مجلد 13، رقم 4 (أكتوبر 2002)، ص ص 66 -67. ويبدو برومبرغ أقل تشاؤما في مقال **الليبرالية مقابل الديمقراطية: فهم الإصلاح السياسي العربي**، مؤسسة كارنيغي، ورقة عمل رقم 37، واشنطن دي سي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2003.

(2) توماس كاروثرز، **نهاية النموذج الانتقالي**، جورنال أوف ديموكراسي (مجلة الديمقراطية)، مج-13، رقم 1 (أكتوبر 2002).

(3) مارشا بريبشتاين بوسوسني، **السلطوية الدائمة: دروس شرق أوسطية لنظرية نسبية**، مجلة السياسات المقارنة، مج36، رقم 2 (يناير 2004).

(4) جيسون إم . براونلي، «انخفاض المد بعد الموجة الثالثة: استكشاف السياسة تحت الحكم الاستبدادي»، مجلة كومباراتيف بوليتكس (السياسة المقارنة)، مج-34، رقم 4 (يوليو 2002)، ص 478.

(5) وهذا يحتمل بعض المقارنة مع تحليل الأنظمة الاستبدادية التي تحتوي على عناصر ديمقراطية في أجزاء أخرى من العالم . انظر على سبيل المثال: ستيفن فيتسكي ولوكان أي . واي، **صعود السلطوية التنافسية**، جورنال أوف ديموكراسي (مجلة الديمقراطية)، مج -13، رقم 2 (أبريل 2002).

(6) عن هذه المسألة، انظر ماري آن تيترو، دراسة بعنوان: **دولة بعقلين: ثقافات الدولة والنساء والسياسة في الكويت**، المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، مج -33، العدد 2، مايو 2001؛ وانظر: هيا المغني، **النساء في الكويت: سياسات الجندر**، الطبعة -2، لندن، الساقي للنشر، عام 2001، ص ص 172-183.

(7) روبرت آلان دال، **الديمقراطيات متعددة الرؤساء (البولياركية**، Polyarchy)، نيو هيفن: قسم النشر بجامعة ييل، 1971.

(8) للاطلاع على مرجع متخصص في الدساتير ويثير بعض القضايا التي أدرسها هنا، انظر: ناثان براون، **الدساتير في عالم غير دستوري: الأنظمة الأساسية العربية وآفاق الحكومة التي تخضع للمساءلة**، ألباني، قسم النشر بجامعة ولاية نيو نيويورك، 2002.

(9) روبرت آلان دال، **الديمقراطيات متعددة الرؤساء (البوليباركية**، Polyarchy)، ص16، ص47؛ وانظر: مايكل هيرب، **كل شيء في العائلة: الاستبداد والثورة والديمقراطية في ممالك الشرق الأوسط**، ألباني، قسم النشر بجامعة ولاية نيويورك، عام 1999، ص ص262-263. وانظر: ريكس برينن وبهجت قرني وبول نوبل، «**النتيجة** »، في كتاب **اللبرلة السياسية والدمقرطة في العالم العربي: تجارب مقارنة**، المحررون: ريكس برينن وبهجت قرني وبول نوبل، مجلد 2، بولدر، لين رينر للنشر، 1998، ص ص275-276. وانظر أيضا: مارشا بريبشتاين بوسوسني، **الانتخابات متعددة الأحزاب في العالم العربي: الهندسة المؤسسية واستراتيجيات المعارضة**، مجلة دراسات في التنمية المقارنة، مجلد 36، رقم 4، شتاء 2002، ص36.

(10) ليزا أندرسون، **الآفاق الكئيبة للديمقراطية العربية**، مجلة وورلد بوليسي جورنال، مج -18، رقم 3، خريف 2001، ص 59. وانظر: صموئيل بي . هنتنغتون، النظام السياسي في **مجتمعات متغيرة** (نيو هيفن: قسم النشر بجامعة ييل، 1968)، ص ص 166-191.

(11) يمكن مطالعة ترجمة إنجليزية لدساتير معظم الأنظمة الملكية العربية في موقع **المشروع الدولي للقانون الدستوري**:

www.oefre.unibe.ch/law/icl/index.html or www.gsu.edu/-polmfh/ constitutions.htm.

(12) يجب التمييز بين الغش المنظم من المركز، والتأثير غير المشروع من الأعيان المحليين، فالأخير لم يدمر استقلال البرلمان ضد الحكومة .

(13) سمحت المحسوبية للحكومات البريطانية بالسيطرة على عدد لا بأس به من المقاعد في البرلمان في القرن الثامن عشر، وكان ذلك غالباً في الدوائر الصغيرة . وورد ذكر أقل عن التلاعب الانتخابي منذ إصلاحات عام 1832 وما بعدها . انظر: جيفري إس . هولمز ودانيال زيشي: **عصر الأوليغارشية: بريطانيا قبل الثورة الصناعية : 1722–1783**، وانظر: **أسس بريطانيا الحديثة**، لندن، لونغمان للنشر، 1993، ص 37؛ وانظر: نورمان ماكورد، فصل بعنوان **التاريخ البريطاني : 1815 –1906**، في كتاب **تاريخ أكسفورد الموجز للعالم الحديث**، أكسفورد: قسم النشر بجامعة أكسفورد، 1991.

(14) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ العراق السياسي الحديث**، ط –2، مج –3، صيدا، مطبعة العرفان، 1957 ؛ وانظر: إتش . في . ليفرمور، **تاريخ جديد للبرتغال**، ط –2، كامبردج: قسم النشر بجامعة كامبريدج، 1976، ص ص 288، 297، 314؛ وانظر: ريموند كار، فصل بعنوان «**إسبانيا: 1808 –1975**»، في كتاب **تاريخ أكسفورد لأوروبا الحديثة**، ط –2، أكسفورد: كلارندن للنشر، 1982، ص ص 213 –214، 357؛ وانظر: ريتشارد هير، «إسبانيا»، إنغل وود كليفس للنشر وبرنتيس –هول للنشر، 1971، ص 115؛ وانظر: كيث هيتشينز، «**رومانيا: 1866–1947**»، **تاريخ أكسفورد لأوروبا الحديثة**، أكسفورد، قسم النشر بجامعة أكسفورد، 1994، ص ص 21، 379؛ وانظر: كريستوفر سيتون –واتسون، «**إيطاليا من الليبرالية إلى الفاشية: 1870–1925**»، لندن، ميثوين للنشر، 1967، ص ص 17، 45، 91، 151 154، 246-257، وانظر: جون كينيدي كامبل وفيليب شيرارد، فصل بعنوان «**اليونان الحديثة** » **في كتاب أمم العالم الحديث**، نيويورك، بريغر للنشر، 1968، ص 100؛ وانظر: روبرت سكالابينو، **الديمقراطية والأحزاب في اليابان قبل الحرب**، بيركلي، قسم النشر بجامعة كاليفورنيا –بيركلي، 1953.

(15) رودريك ج . بارمان، **الامبراطور المواطن: بيدرو لي الثاني وتأسيس البرازيل: 1825–1891**، ستانفورد، قسم النشر بجامعة ستانفورد، 1999، ص 169.

(16) ر . ج . كرامبتون، **تاريخ موجز لبلغاريا**، كامبردج، قسم النشر بجامعة كامبريدج، 1997، ص124.

(17) دينيس ماك سميث، **التاريخ السياسي لإيطاليا الحديثة**، آن أربور، قسم النشر بجامعة ميشيغان، 1997، ص 180.

(18) طارق البشري، **دراسات في الديمقراطية المصرية**، القاهرة، دار الشروق، 1987.

(19) هناك بعض الاستثناءات القليلة . فقد كانت الانتخابات في ألمانيا الإمبراطورية حرة تماما ولكن مع اقتراع ذكوري فقط . وأدت الحرب العالمية الأولى إلى تدمير وسقوط النظام الملكي، وتبعته ديمقراطية هشة . انظر: مارك هيوستون، **مساءلة الإمبراطورية: الأزمة الدستورية في ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى**، مجلة التاريخ الحديث، مج –73، رقم 4، ديسمبر 2001؛ وانظر: ستانلي سوفال، **السياسة الانتخابية في جمهورية فايمار الألمانية**، تشابل هيل، قسم النشر بجامعة نورث كارولينا، 1985. وفي حين كانت الانتخابات في النصف النمساوي من الملكية المزدوجة **معيبة**، فإنها لم تكن تزور بانتظام من قبل الحكومة . ومنع الصراع بين القوميات تشكيل حكومات حزبية متماسكة . وانظر: وليام أ . جنكس، **الإصلاح في النظام الانتخابي النمساوي لعام 1907**، نيويورك، أوكتاغون للنشر، 1974.

(20) انظر أيضا: براون، «**الدساتير**»، ص 105. وفي النرويج وهولندا، كان يمكن للبرلمانات التصرف

بنفسها لسحب الثقة من الوزراء. وانظر: جيمس أ . ستورينغ، **الديمقراطية النرويجية**، بوسطن، هوتون ميفلين للنشر، 1963، ص ص 51-52، 150-152؛ وانظر: جيرالد نيوتن، **هولندا: مسح تاريخي وثقافي: 1795-1977**، بولدر، وستفيو للنشر، 1978، ص ص 66، 71.

(21) ولمزيد من التفاصيل عن تحقيق «**النظام البرلماني**»، انظر عن بلجيكا: إي . إتش . كوسمان، **البلدان المنخفضة: 1780 -1940**، وانظر: **تاريخ أكسفورد لأوروبا الحديثة**، أكسفورد، قسم النشر بجامعة أكسفورد، 1978، ص ص 201، 368؛ وانظر: رينيه هيسلير، فصل بعنوان «**الأحزاب السياسية**»، في كتاب «**بلجيكا**»، تحرير: جان ألبرت غوريس، بيركلي، قسم النشر بجامعة كاليفورنيا -بيركلي، 1945، ص 97؛ وانظر عن الدنمارك: دبليو غلين جونز، فصل بعنوان «**الدنمارك**» في كتاب **دول العالم الحديث**، نيويورك، بريغر للنشر، 1970، ص ص 75-87؛ وانظر عن السويد: دوغلاس ف . فيمي، **الإصلاح البرلماني في السويد: 1866-1921**، أكسفورد، كلارندن للنشر، 1957، ص ص 103، وانظر عن هولندا: نيوتن، «**هولندا**»، ص ص 73-74؛ وانظر: كوسمان، **البلدان المنخفضة**، ص 285-288؛ وعن النرويج: ستورينغ، **الديمقراطية النرويجية**، ص ص 52-53؛ وانظر: تي. كي. ديري، **تاريخ موجز للنرويج**، لندن، ألن آند أونوين للنشر، 1957، ص ص 179-180.

(22) انظر، على سبيل المثال، فيمي، **الإصلاح البرلماني**، ص 234.

(23) صحيفة الحياة اللندنية، 3 أبريل، 2003، وبعد عام لم يتطرق حكام دبي للموضوع .

(24) المادتان 101 و 102. ويحصل الوزراء على مقاعد في البرلمان ولكنهم لا يصوتون في عمليات طرح الثقة .

(25) صحيفة الحياة اللندنية، 5 يوليو 1999 ؛ وانظر: مقابلات مع أبرز النواب المهزومين في صحيفة القبس، 10 و 11 و 12 يوليو، 2003. وانظر: ماري آن تيترو، **قصص الديمقراطية: السياسة والمجتمع في الكويت المعاصرة**، نيويورك، قسم النشر بجامعة كولومبيا، 2000. وزورت الحكومة الانتخابات في بعض الدوائر الانتخابية في عام 1967، غانم النجار، «**مدخل للتطور السياسي في الكويت**»، ط-3، الكويت، دار القرطاس، 2000، ص ص 86-92.

(26) يصوت الناخب الكويتي بصوتين في الدوائر الانتخابية ذات العضوين ولا توجد جولة إعادة . ويشجع هذا النظام الانتخابي التصويت لصالح الأسرة والقبيلة والطائفة، ويثبط التصويت للأحزاب والكتل الأيديولوجية، كما أنه يسهل شراء الأصوات . انظر: دَبِّيْ الهيلم الحربي، **النظام الانتخابي في الكويت**، الكويت، السياسي للنشر والتوزيع، عام 2003، ص ص 28-33.

(27) صحيفة الحياة اللندنية، 16 مارس 1998.

(28) صحيفة الوطن الكويتية، 14 و 15 أبريل 1994؛ ميد إيست ميرور، 14 أبريل 1994.

(29) القدس العربي، 5 مايو 1999.

(30) فلاح عبد الله المديرس، **جماعة الإخوان المسلمين في الكويت**، الكويت: دار قرطاس، 1999، ص 41 -42.

(31) صحيفة الراي الكويتية، 9 مارس 2004.

(32) نتج عن آخر حل غير دستوري لمجلس الأمة حركة احتجاج قوية في عامي 1989 و 1990. انظر: فلاح عبد الله المديرس، **الحركة الدستورية في الكويت**، الكويت، دار قرطاس، 2002.

(33) للاطلاع على دراسة تفصيلية للتوجهات السياسية لنواب البرلمان الكويتي منذ عام 1962، انظر قاعدة البيانات التي وضعتها أنا بعنوان «**قاعدة بيانات السياسة الكويتية**» **(Kuwait Politics Database)** .

وعن العوازم، انظر صحيفة الراي الكويتية، 7 و10 و12 مارس 2004.

(34) هيرب، **كل شيء في العائلة.**

(35) صحيفة الحياة اللندنية، 10 و 12 و 18 مايو 2002؛ وانظر أيضا: صحيفة الحياة اللندنية 25 و26 أكتوبر 2002.

(36) انظر على سبيل المثال: مقابلة مع علي سلمان، رئيس جمعية الوفاق، صحيفة الحياة، 23 أكتوبر 2002. وانظر كذلك تصريحاته التي أعلن عنها في صحيفة الوسط، 22 مايو 2004.

(37) جون إي . بيترسون، **دول الخليج العربية: خطوات نحو المشاركة السياسية**، أوراق واشنطن، نيويورك، بريغر للنشر ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 1988، ص 74.

(38) حسين موسى، **البحرين: النضال الوطني والديمقراطي 1920-1981**، بدون ناشر، 1987، ص ص 116 -132. إميل أ . نخلة، فصل بعنوان **المشاركة السياسية والتجارب الدستورية في الخليج: البحرين وقطر**، في كتاب **التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الخليج العربي**، تحرير: تيم نيبلوك، لندن، كروم هيلم للنشر، 1980، ص ص 169-170. فؤاد آي . خوري، **القبيلة والدولة في البحرين: تحول السلطة الاجتماعية والسياسية في دولة عربية**، شيكاغو، قسم النشر بجامعة شيكاغو، 1980، ص ص 230 -232.

(39) لورنس لوير، **الإصلاحات السياسية الهشة في البحرين**، نشرة الإصلاح العربي، المجلد 2، رقم 1، يناير 2004.

(40) صحيفة الوسط، 21 يناير، 2004؛ أخبار الخليج، 9 مارس 2004.

(41) صحيفة الأيام (البحرين)، 26 مايو 2004؛ صحيفة الوسط (البحرين)، 21 يناير؛ 21، و 22، و 25، و 26، أبريل 2004؛ صحيفة أخبار الخليج، 9 مارس و 21 و 22 أبريل 2004.

(42) المادتان 77 و 111.

(43) المادتان 70 و 100. **إصدار القوانين عندما لا يكون البرلمان منعقدا هو تكتيك الملوك العرب المفضل**، وجرى عليه نزاع في الكويت والأردن .

(44) صحيفة الحياة اللندنية، 4 أكتوبر 2003؛ صحيفة الشرق الأوسط، 4 أكتوبر 2003.

(45) المادتان 53 و 54.

(46) هاني الحوراني، **تاريخ الحياة النيابية في الأردن 1929-1957**، نيقوسيا، قبرص: الشرق للنشر، 1989؛ منيب ماضي وسليمان موسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، ط-2، عمّان، مكتبة المحتسب للنشر، 1988، ص 603، ص ص 636 -607؛ وانظر: نصير حسن عاروري، **الأردن: دراسة في التنمية السياسية (1921-1965)**، لاهاي، مارتينوس نيهوف للنشر، 1972، ص ص 179-180.

(47) كوينتان فيكتورفيتش، مقال بعنوان **حدود الديمقراطية في الشرق الأوسط: حالة الأردن**، مجلة الشرق الأوسط، مج-53، رقم 4، خريف 1999، ص 607 ؛ وانظر: مجموعة الأزمات الدولية، **تحدي الإصلاح السياسي: الدمقرطة الأردنية وعدم الاستقرار الإقليمي**، نشرة موجز الشرق الأوسط، عمان/ بروكسل، مجموعة الأزمات الدولية، 2003، ص 16.

(48) الأرقام من تحليل المؤلف استنادا إلى بيانات الانتخابات من موقع (www.electionsjo.com)، دُخل 20 أبريل 2004. الحساب يغفل 6 مقاعد محجوزة للنساء، والتي تم تخصيصها بطريقة عكست سوء توزيع الـ 104 مقاعد أخرى .

(49) موقع وزارة الداخلية الأردنية،

(50) هيرب، **كل شيء في العائلة**، ص 232.

(51) براون، **الدساتير**، ص 117 -118؛ وانظر: لوري أ براند، **المرأة، والدولة، والتحرر السياسي: تجارب شرق أوسطية وشمال أفريقية**، نيويورك، قسم النشر بجامعة كولومبيا، 1998، ص 108.

(52) صحيفة الحياة اللندنية، 28 أبريل، 12 مايو، 22 يونيو 2000.

(53) صحيفة الحياة اللندنية، 24 مايو 1994.

(54) طالب حزب جبهة العمل الإسلامي، الذي يشكل المعارضة الرئيسة في البرلمان بـ 17 نائباً بقيام «**نظام برلماني**» في فبراير 2004، وجلب بعض الاهتمام ولكن احتمالات النجاح كانت ضئيلة . صحيفة الحياة اللندنية، 24 فبراير 2004.

(55) صحيفة الحياة اللندنية، 15 أغسطس 2003، و 24 ديسمبر 2003.

(56) صحيفة الحياة اللندنية، 12 و 13 أغسطس 2003.

(57) المواد 60، و 75، و 76. وانظر أيضا: غلن دنا وعبد السلام مغراوي، «**استراتيجية الملك الحسن الثاني للتعددية السياسية**»، مجلة ميدل إيست بوليسي، المجلد 5، رقم 4 (يناير 1998)، ص ص 108-114.

(58) عن الأنظمة الانتخابية العربية، انظر: مقال إلين لست -أوكار وأماني أحمد جمال، **الحكام والقوانين: تأثير نوع النظام على تشكيل قانون الانتخابات - إعادة تقييم**، مجلة الدراسات السياسية المقارنة، المجلد 35، رقم 3، أبريل 2002.

(59) عبد السلام مغراوي، مقال بعنوان **الملكية والإصلاح السياسي في المغرب**، مجلة الديمقراطية، المجلد 12، رقم 1، يناير 2001، ص 80. وانظر: ديل إف . إيكلمان، فصل بعنوان **السلطة الملكية والشرعية الدينية: الانتخابات المغربية، 1960-1984** في كتاب «**هشاشة السلطة**»، تحرير: مايرون جي أرونوف، نيو برونزويك للنشر، .1986

(60) صحيفة الحياة اللندنية، 26 سبتمبر 2002، لوموند، 27 و 29 سبتمبر 2002.

(61) وكالة فرانس برس، 10 سبتمبر 2003.

(62) عبد السلام المغراوي، **عندما تصبح السلطة السياسية في أزمة: المغرب في عهد محمد السادس**، مجلة تقرير الشرق الأوسط، العدد 218، ربيع 2001؛ عبد الله بن مليح، **المعركة السياسية المغربية بين محاولات الإصلاح والمحافظة**، موند عربي: مغرب -مشرق، العدد 173، يوليو - سبتمبر 2001، ص 7.

(63) صحيفة الشرق الأوسط، 24 يوليو 2001.

(64) عبد الله بن مليح، **المعركة السياسية المغربية بين محاولات الإصلاح والمحافظة**، ص ص 4-13.

(65) موقع وزارة الاتصالات،
www.mincom.gov.ma/french/generalites/orga_etalelections2002/resultatglobal.htm

(66) صحيفة الحياة اللندنية، 11 أكتوبر 2002.

(67) وكان من المؤسف أنه عندما يختار رئيس الوزراء «وجوه شابة» للحكومة، يضطر لاختيار أبناء وبنات قادة الحزب والوزراء السابقين. صحيفة الحياة اللندنية، 8 نوفمبر 2002.

(68) صحيفة الحياة اللندنية، 16 و 20 مارس 2004.

(69) ويمكن مطالعة هذه العريضة على مواقع مختلفة . انظر مثلا:
www.islamonline.net/Arabic/doc/2004/02/ articleO2_20.SHTML

(70) شؤون سعودية، العدد رقم 13 (فبراير 2004) ؛ وانظر: مايكل سكوت دوران، **المفارقة السعودية**، مجلة فورين أفيرز، المجلد 83، رقم 1، يناير/ فبراير 2004.

الفصل السابع

مجلس الأمة الكويتي يعزل الأمير ويحسم أزمة الخلافة(*)
(فبراير 2006)



البروفيسورة الراحلة ماري آن تيترو

(*) مقال بقلم البروفيسورة الراحلة ماري آن تيترو (1942 -2015) التي كانت تعمل أستاذة فخرية في الشؤون الدولية في جامعة ترينيتي في مدينة سان أنتونيو، ولاية تكساس الأمريكية؛ وهي مؤلفة «**قصص الديمقراطية: السياسة والمجتمع في الكويت المعاصرة**»، عام 2000، نيويورك، قسم النشر بجامعة كولومبيا، 326 صفحة. (العيسى)

مجلس الأمة الكويتي يعزل الأمير
ويحسم أزمة الخلافة

ظاهريا، يبدو أن أزمة الخلافة القصيرة التي شغلت الكويت في يناير 2006 قد انتهت باستبدال قسري لحاكم من أسرة آل صباح بحاكم آخر. فعندما توفي الأمير جابر الأحمد الجابر، بعد صراع طويل مع المرض، في 15 يناير، خلفه ولي العهد الشيخ سعد العبد الله السالم، الذي كان بدوره يعاني من خَرَفٌ شَيْخُوْخيّ(*). وأعقب ذلك صراع سياسي داخل الأسرة الحاكمة، ثم في 29 يناير، حل رئيس الوزراء السابق الشيخ صباح الأحمد الجابر محل الشيخ سعد وألقى أول خطاب له بصفته حاكم الكويت الجديد. ولكن خلال فترة التعاقبين، مارس البرلمان الكويتي صلاحياته الدستورية المستقلة، وطالب الشيخ العاجز سعد بالتنحي. **وهكذا -ولأول مرة- نجحت هيئة منتخبة في نظام ملكي عربي في خلع حاكم ومكنت حاكماً آخر من أن يأخذ مكانه بدون إطلاق رصاصة واحدة.**

(*) انظر الملحق رقم (7): «قالت الصحافة العربية عن أزمة الخلافة الكويتية»، ص-431 والذي يحتوي على تقرير صحيفة «القبس» الكويتية عن جلسة مجلس الأمة التي عزلت الأمير سعد وهو التقرير الذي رصد أبرز أعراض مرض الشيخ سعد (ص-466) وهي حرفياً: **(1) تكرر الجلطات؛ و(2) فقدانه للذاكرة؛ و(3) عدم قدرته على النطق؛ و(4) عدم قدرته على الحركة؛ و(5) عدم قدرته على التركيز.** المصدر: جريدة القبس، 25 يناير 2006. الرابط: /http://alqabas.com/34116. (العيسى)

فشل مؤسف لآل صباح في حل الأزمة قبل انكشافها ونجاح مبهر لمجلس الأمة في فرض حل حاسم!

سَخِرَ أعضاء المعارضة في الكويت -طوال سنوات- من «تظاهر» الأسرة الحاكمة أحياناً بـ«حب الديمقراطية». وهو ما دفع الكاتب (...) الصراف إلى وصف ذلك الوضع على هذا النحو: «**بالنسبة لآل صباح، الديمقراطية ليست إستراتيجية، بل تكتيك**». وبعبارة أخرى، فإن «زخارف» (مظاهر) الديمقراطية مقبولة طالما أنها لا تتعارض مع حق الأسرة «المتصور» في حكم الكويت كيفما تشاء. **ومن المؤكد والمؤسف أنه يمكن قراءة حكاية الخلافة الكويتية تلك بأن الأسرة الحاكمة «فشلت تماماً» حتى في مجرد تلافي الأزمة عن طريق حل الخلافات الداخلية قبل أن تتكشف أمام الرأي العام على شكل أزمة خلافة كبرى وغير مسبوقة.** ولكن هناك طريقة أخرى لسرد الحكاية عبر التركيز على دور البرلمان البارز والمبهر الذي استطاع، مسلحاً بالدستور و«قانون توارث الإمارة» ورئيس حكيم، أن يستفيد من الصراع داخل الأسرة الحاكمة لفرض حل يُرضي الطرفين. إن حكاية الخلافة الكويتية عام 2006 تتعلق، في الواقع، بقصة تحولين: الأول هو تحول بين الأمراء، والثاني هو تحول من نظام ملكي وراثي مستبد إلى «نظام ملكي دستوري» جرى تعزيزه.

نزاع عائلي كان ينبغي حله بتكتم وهدوء

الكويتيون ليسوا غافلين عن المناورات والصراعات داخل الأسرة الحاكمة، ولكنهم يفضلون -حكاما ومحكومين- أن تُحل هذه الصراعات وراء الأبواب المغلقة لقصر الحكم. ولذلك كان من الغريب تسرب أخبار الخلاف حول الانتقال الوشيك للسلطة إلى الصحف في أواخر عام 2005. لقد كانت معركة بين فرعين رئيسين لآل صباح [فرعَي الجابر والسالم] اللذين يتحدران من اثنين من أبناء الأمير مبارك الصباح، الحاكم الكويتي الذي استولى على السلطة عبر انقلاب. **وكان أفراد الأسرة المتصارعون يدركون**

جيدا أن الشيخ سعد العبد الله، مع تدهور حالته الصحية، لن يكون قادراً على ممارسة الحكم بعدما يتوفى الأمير جابر الأحمد. ولذلك أراد فرع سعد من الأسرة (فرع السالم) أن يحل محل سعد شخص آخر من فرعهم، ولكن سلالة آل جابر، وهي السلالة الأكبر والطامحة للحكم بقوة، اعترضت.

وقد جرت العادة أن يتناوب على الإمارة أحفاد جابر بن مبارك، الذي حكم خلال الفترة 1915-1917، وأحفاد سالم بن مبارك، الذي حكم خلال الفترة 1917-1921. ولكن مبدأ التناوب هذا لم يستمر طويلا وتم كسره لاحقا. فقد جاء أميران بعد سالم وفقاً لمبدأ التناوب [أحمد بن جابر وعبد الله بن سالم] ولكن الأمير التالي، صباح السالم، جاء، مثل سلفه عبد الله السالم، من فرع السالم(*). ثم خلفه الأمير الراحل جابر الأحمد الجابر. وبعد وفاة جابر الأحمد، ربما كان أحفاد جابر بن مبارك لا يزالون ممتعضين من سابقة تولي أميرين من فرع السالم على التوالي، وربما جادلوا بالتالي بأنه ينبغي عليهم فعل الشيء نفسه!

وكان أعضاء فرع السالم يعلمون أن هذه الأزمة الكبرى قادمة. ففي خريف عام 2005، اقترح [عميد أسرة آل صباح] الشيخ سالم العلي السالم(**)، رئيس الحرس الوطني، تأسيس لجنة لقيادة البلد، مؤلفة منه ومن رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الجابر والشيخ مبارك عبد الله الأحمد، وهو عضو رفيع ومحترم في الأسرة، لسد الفجوة الوشيكة في المناصب بين الفرعين. وفي الواقع، أكد الشيخ سالم «**إن الفوضى هي عنوان هذه المرحلة، والكل يشتكي من التسيب والمحسوبية، والشللية والرشوة التي انتشرت في أجهزة الحكومة، والجميع يتحدث عن أنها أسيرة لأشخاص التنفيع**».

(*) ربما كان السبب هو كون الأمير صباح السالم قد عُين وليا للعهد قبل صدور الدستور في 11 نوفمبر 1962 وبدء العمل به رسمياً في 29 يناير 1963، والذي نص على أنّ «الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح». كما أن صباح السالم كان هو الأكبر، إذ ولد عام 1913، بينما ولد الشيخ جابر الأحمد عام 1926. والله أعلم. (العيسى)

(**) انظر ص-272 وص-435. (العيسى)

حجب هذا القلق العلني الخوف من حدوث السيناريو الحتمي الذي وقع بالفعل في منتصف يناير 2006. فقد كان رئيس الوزراء الشيخ صباح قيادياً بارعا ونشيطاً، وبرز كداعية للتحرر الاقتصادي والاستثمار الأجنبي في قطاع النفط وكمناصر لحقوق المرأة السياسية. ومنذ تعيينه رئيسا للوزراء في يوليو 2003، أصبحت سلطات وصلاحيات الشيخ صباح مطلقة ولا اعتراض عليها من الأمير أو من أقرانه من الشيوخ بالرغم من بزوغ مقاومة برلمانية لبعض خططه، مثل «مشروع الكويت»، الذي يهدف إلى فتح المجال لمشاركة شركات نفط دولية في مجال استخراج وتصدير النفط شمال الكويت. وفي الوقت نفسه، بدأ أعضاء صغار من أسرة آل صباح، مثل وزير النفط الشيخ أحمد الفهد (وهو أيضا من فرع الجابر)، في المناورة لوضع أنفسهم في خط الخلافة، مخمّنين بأن الشيخ صباح سيصبح الأمير بعد استقالة أو عزل البرلمان للشيخ سعد. ونظرا إلى شعور فرع الجابر بقوته النسبية مقابل فرع السالم، فقد عارض فرع الجابر بحزم اقتراح الشيخ سالم بتأسيس ترويكا حاكمة [لجنة قيادة ثلاثية]. ولكن هذا الموقف لم يكن حلا، بل مجرد تأجيل للحسم حتى ما بعد وفاة الأمير.

الانتقال السلس

وبرز دور رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي(*)، الذي كان يدرك تماماً الحزمة الضخمة من الأعمال غير المنجزة التي ينبغي إكمالها بعد وفاة أي أمير. وعندما بزغ علنا الصدام المتوقع بين آل سالم وآل جابر، تدخل الخرافي على الفور لمنع آثاره الضارة. ولكونه قد اجتمع مسبقا مع الشيخ سعد وبعض أفراد الأسرة، أصبح في وضع سمح له بتحويل الأزمة إلى انتقال سلس للسلطة.

(*) في الواقع لم يكن المرحوم جاسم الخرافي محايداً؛ بل كان من الواضح جداً أنه يميل إلى فرع الجابر. (العيسى)

ودعا الخرافي إلى اجتماع لمجلس الأمة في 16 يناير، أي بعد يوم من وفاة الأمير. وقام الحاضرون بسبر إستراتيجيته. وضغط وليد الطباطبائي، وهو نائب إسلاموي سلفي معارض لـ«مشروع الكويت»، على الخرافي لإعفاء الشيخ سعد من أداء اليمين الدستورية أو أن يتم ذلك في جلسة خاصة سرية. **وكان موقف وليد الطباطبائي يمثل موقف فرع السالم ويعكس عدم قدرة الشيخ سعد البدنية على الوقوف وتلاوة القسم [المكون من سطرين] بأكمله أمام مجلس الأمة.** وبدل ذلك، قدم الخرافي للنواب التزامه الواضح بحل أزمة الخلافة بدل السماح باستمرار نزعات آل صباح الأسرية التي قد تمنع انتقال السلطة إلى أجَل غير مسمى. وطوال أيام المفاوضات داخل أسرة آل صباح، أعلن الخرافي على الملأ أنه «**سيبذل قصارى جهده للحفاظ على الدستور وتنفيذ الإجراءات اللازمة لضمان استقرار الكويت**». وكجزء من هذه الإستراتيجية، تم إلغاء جلسات برلمانية مجدولة لمنع تبادل المهاترات بين الأسرة الحاكمة والفصائل البرلمانية، والتي قد تغرس مشاجرات آل صباح بكيفية دائمة في مجلس الأمة وتعززها. وبدل ذلك، اختار الخرافي الإشادة بدور آل صباح التاريخي وتجنب حدوث أمور، بخلاف ما هو منوط بالمجلس دستوريا.

ثم طلب أنصار الشيخ سعد عقد جلسة خاصة ليلقي الأمير الجديد اليمين الدستورية. ورد الرئيس الخرافي بأنه سيجتمع مع الشيخ سعد، ولكنه نبّه أيضا الأسرة الحاكمة إلى أنه بدأ يتشاور مع الخبراء الدستوريين. وفي غضون ذلك، اجتمع مجلس الوزراء في جلسة خاصة لتفعيل المادة الثالثة من قانون توارث الإمارة، الذي ينص على عزل الأمير في حالة العجز[*]. وتكثف بالتالي الضغط على فرع السالم.

(*) انظر الملحق رقم (7) «قالت الصحافة العربية عن أزمة الخلافة الكويتية»، ص-431، والذي يحتوي على نص «قانون توارث الإمارة». (العيسى)

وكان أمل كل من مجلس الوزراء، بقيادة رئيس الوزراء، ومجلس الأمة، بقيادة جاسم الخرافي، هو تجنب الاضطرار إلى عزل الشيخ سعد. وخفف كل منهما سرعة إجراءاته للسماح لسعد المريض بأن يتنحى بلطف؛ ولكنْ بالرغم من تلك الجهود، [ونظراً إلى تأخر وصول رسالة التنحي من الأمير سعد إلى مجلس الأمة]، صادق المجلس على قرار عزل الشيخ سعد من مهامه بالإجماع في 24 يناير، قبيل وصول رسالة التنحي إلى مجلس الأمة بـ«15 دقيقة». ودعا القرار -أيضا- إلى نقل مهام الأمير سعد إلى رئيس الوزراء الشيخ صباح. وفي ذلك المساء، سمى مجلس الوزراء الشيخ صباح أميرا لخلافة الشيخ سعد. وجرت كل تلك القرارات والإجراءات وفقاً للدستور الكويتي.

ثم تولى الشيخ صباح مقاليد الأمور في بلد كان قد بدأ يتمتع برخاء كبير منذ سنوات. فالحرب في العراق وارتفاع أسعار النفط أنعشا الاقتصاد، وجذبا أموالاً هائلة وخلقا فورة في الطلب على السلع الاستهلاكية من المواطنين والمقيمين الأثرياء. وكان يمكن وصف سوق الأوراق المالية بأنه يمر بمرحلة وفرة غير عقلانية، إذا استعرنا تعبير آلان غرينسبان. وكما حدث أثناء طفرة بداية الثمانينيات، أطلق المهرجون المحليون على الرافعة (الكرين) لقب «الطائر الوطني». وأدى الحشد لحرب العراق أيضا إلى وقوع هجمات من «الأفغان الكويتيين» على الجنود والمتعاقدين الأجانب. وأوقفت الحكومة هذه الهجمات عن طريق إغلاق جزء كبير من الحدود الشمالية أمام الجميع باستثناء الاستخدام الحصري للقوات الغازية. ولكن المعارضة للحرب بقيت وتعززت بسبب فضيحة سجن «أبو غريب». وقرر عدد غير معروف من الشباب الكويتي التوجه إلى «الفلوجة» لمساندة إخوانهم في الدين ضد جنود البحرية الأمريكية؛ وعاد العنف الجهادي إلى الكويت بعد حصار مدينة الفلوجة العراقية في نوفمبر 2004. ولكن الشرطة استطاعت، بسرعة وبمساعدة مهمة من السكان، إلقاء القبض على عدد من الأشخاص، معظمهم من المواطنين الكويتيين،

لمشاركتهم في معارك بالأسلحة النارية وزرع القنابل في الأماكن العامة. وفي أواخر ديسمبر 2005، وقبل وقت قصير من أزمة الخلافة الكويتية، تمت محاكمة 37 متهما، وأدين 29 منهم، وتمت تبرئة سبعة، ووقعت المرأة الوحيدة في المجموعة على تعهد بأن تتمسك بحسن السيرة والسلوك.

انباء عن ازمة وصراع داخلي على السلطة داخل الحكم

الكويت: عميد آل الصباح يدعو لقيادة جماعية لوضع حد للانتهاكات الدستورية

■ الكويت - اف ب - رويترز: دعا احد الاعضاء البارزين في العائلة الحاكمة في الكويت الى تشكيل لجنة تضم ثلاثة من افراد الاسرة الحاكمة لمساعدة القيادة الكويتية التي يعاني افرادها من مشاكل صحية وامراض، على تسيير شؤون البلاد، ولوضع نهاية للانتهاكات الدستورية والفساد المستشري.

ونقلت صحيفة «القبس» الكويتية عن الشيخ سالم العلي الصباح رئيس الحرس الوطني دعوته الى «تشكيل لجنة ثلاثية من كبار رجالات الاسرة الحاكمة لمساندة القيادة»، اي امير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح وولي عهده الشيخ سعد العبد الله الصباح اللذين يعالجان من عدة امراض.

واضافت الصحيفة ان الشيخ سالم اقترح ان تتكون اللجنة منه شخصيا ومن رئيس الوزراء الشيخ صباح الاحمد الصباح ومن الشيخ مبارك عبد الله الاحمد الصباح، وهو عضو بارز اخر في الاسرة الحاكمة في الكويت.

وتمثل هذه الدعوة اقوى الدعوات الى التغيير داخل الاسرة الحاكمة في الوقت الذي تشير فيه معلومات الى وجود ازمة وصراع داخلي على السلطة داخل الحكم.

وقال العلي للقبس «ان الوضع الحالي خطأ لا يجب السكوت عنه، ومن موقع مسؤوليتي في اسرة الحكم يجب ان انبه لهذا الخلل الدستوري الخطير الذي يتمثل في عدم اتباع الاجراءات التي حددها الدستور والقانون».

واضاف رئيس الحرس الوطني الكويتي «يجب ان تمر التشريعات في القنوات الدستورية السليمة حتى لا يطعن بعدم دستوريتها»، متهما وزير الديوان الاميري الشيخ ناصر الاحمد الصباح بتجاوز صلاحياته.

وقال ان الشيخ ناصر يقوم «بأدوار ليست من صميم اختصاصاته ومهامه الوظيفية، فليس صحيحا او منطقيا ان يستفرد بالقرار» في اشارة الى القواعد التي تنص على وجوب توقيع الامير شخصيا على كل القوانين.

واضاف ان «هذه الاوضاع تجعل من يعتقد بأن اغلب قرارات الحكومة ومراسيمها غير دستورية».

ويحتل الشيخ سالم العلي المرتبة الرابعة في هرم اسرة آل الصباح بعد امير الكويت وولي عهده ورئيس وزرائه غير انه يعتبر بحكم سنه «عميد» الاسرة. وكان العام الماضي اشار الى وجود خلافات داخل الاسرة الحاكمة ودعا علنا مرتين الى القيام باصلاحات والى الوحدة داخل الاسرة وسط تردد احاديث عن تغيير على رأس الاسرة الحاكمة. وعلى اثر هذه الدعوات منح الشيخ سالم لقب «صاحب السمو» الذي لم يكن يتمتع به الا ثلاثة من اعضاء الاسرة الحاكمة.



الشيخ صباح الاحمد الصباح



بسم الله الرحمن الرحيم

سعد العبد الله السالم الصباح
أمير دولة الكويت

السيد / رئيس مجلس الأمـــة (ـــــ)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

استنادا للمادة 60 من الدستور فقد قررت أداء اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة في جلسة خاصة في الساعة السادسة والنصف مساء يوم الأحد 22 ذو الحجة 1426 الموافق 22 يناير 2006 .

عليكم إخطار مجلس الأمة بالرغبة الأميرية وفقا للدستور .

أمير دولة الكويت

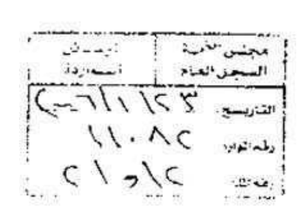
صدر في قصر الشعب يوم الجمعة 20 ذو الحجة 1426 الموافق 20 يناير 2006

(20 يناير 2006)

الأمير الجديد الشيخ سعد العبد الله يطلب أداء اليمين الدستورية أمام البرلمان(*).

(*) الوثيقة نقلا عن كتاب طارق عبد الله العيدان، «**14 يوماً هزت الكويت**»، منشورات ضفاف، بيروت، عام 2013. (العيسى)




مجلس الأمة
السجل العام
الوارد
التاريخ ٢٠٠٦/١/٢٢
رقم الوارد ١١٠٨٢

التاريخ : ٢٠٠٦/١/٢٢م

سعادة الأخ الفاضل / رئيس مجلس الأمـــــة   الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

قرر مجلس الوزراء أن يبلغكم إنطلاقاً من ممارسته لاختصاصاته الدستورية ووفقاً لأحكام الدستور وقانون توارث الإمارة رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ بأنه قد ثبت لديه فقد حضرة صاحب السمو الشيخ / سعد العبد الله السالم الصباح أمير البلاد قدرته الصحية على ممارسة اختصاصاته الدستورية .

وبناء عليه قرر مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي رقم (٢٠٠٦/٥) المنعقد بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٢ عرض الأمر على مجلسكم الموقر لتحديد جلسة سرية خاصة لنظر الموضوع وفقاً لأحكام الدستور وقانون توارث الإمارة رقم (٤) لسنة ١٩٦٤ ، وذلك في الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء ٢٤ ذي الحجة ١٤٢٦هـ الموافق ٢٤ يناير ٢٠٠٦م ، وفق ما تنص عليه المادة ٧٢ من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة .

وفقكم الله لما فيه الخير والسداد ،،،

رئيس مجلـــس الـــوزراء

صباح الأحمد الجابر الصباح

٢٠٠٦/١/٢٢

(22 يناير 2006)

مجلس الوزراء[*] يعلن «مرض» الأمير الشيخ/ سعد العبد الله السالم الصباح و«عجزه عن ممارسة اختصاصاته الدستورية».

(*) الوثيقة نقلا عن كتاب طارق عبد الله العيدان، «**14 يوماً هزت الكويت**»، منشورات ضفاف، بيروت، عام 2013. (العيسى)

انفراج داخلي ملحوظ

خلال البهجة الشعبية العامة بعد تولي الشيخ صباح الإمارة، بدا أن الغموض السياسي الذي نتج من تدهور صحة الشيخ جابر قد بدأ يخفت. وكان الانفراج الملحوظ في الكويت يعكس الخسائر الناتجة عن انسحاب الأمير جابر التدريجي من الحياة العامة منذ فترة طويلة. ويمكن القول إن ابتعاد الشيخ جابر المتنامي عن أمور السياسة اليومية يرجع إلى عام 1985، أي بعد محاولة الاغتيال التي تعرض لها وأدت إلى قتل سائق سيارته. وعقب الغزو العراقي عام 1990، فر الأمير إلى مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية، حيث اختفى وتلاشى وجوده بسرعة بسبب طبيعة العيش في المنفى رغم أنه قد تعامل بمهارة قبل بضعة أشهر فقط مع حركة شعبية معارضة لقيامه بحلّ مجلس الأمة بطريقة غير دستورية عام 1986 وتعليق العمل بالدستور. فخلافا للتوقعات عند وجود أزمات بسبب مجلس الأمة، قام جابر بحل مجلس الأمة المنتخب واستبدله بمجلس وطني «استشاري» يشمل نوابا منتخبين ومعينين، ما تسبب له في الكثير من المتاعب.

وبعد التحرير، أدى أعضاء أكثر نشاطا من الأسرة، بما في ذلك ولي العهد آنذاك الشيخ سعد، أدواراً قيادية بارزة خلال فترة الاحتلال العراقي، ثم حكم سعد الكويت كحاكم مؤقت بالأحكام العرفية(*) التي أعلنها الأمير في فبراير 1991 قبل عودته إلى الكويت (...). وبعد انتهاء الأحكام العرفية في يونيو 1991، دعا الأمير إلى انتخابات برلمانية جديدة. وأجريت الانتخابات في أكتوبر 1992، وتمت استعادة الحكم الدستوري بعد مرور سبع سنوات على حل البرلمان، بالرغم من أن وضع الحريات المدنية التي تم تعطيلها خلال فترة الانقطاع الطويل بقي محل «شك»! واعترض البرلمان

(*) كان الشيخ سعد العبد الله الصباح رحمه الله من أوائل العائدين إلى الكويت بعد التحرير، وأصبح حاكماً مؤقتاً للبلد أثناء تطبيق الأحكام العرفية التي أعلنها الأمير في فبراير 1991، والتي رُفعت في 26 يونيو 1991. (العيسى)

الجديد على مشروعية المراسيم الأميرية التي صدرت خلال فترة تعطيل البرلمان، وخصوصا تلك التي تقيد الصحافة وتؤسس محكمة مستقلة لمحاكمة الوزراء المتهمين بارتكاب جرائم. واستجاب الأمير بكيفية غامضة تنقصها المهارة التي تجلت في انقلابه ضد الديمقراطية في عام 1990. وبدل ذلك، أصبح الشيخ سعد «منفذ» (Enforcer) قرارات العائلة الحاكمة. وبالرغم من أن سعد كان أكثر لطفاً وليونة من الذين يحملون مثل لقبه في بلدان أخرى، فإنه هدد بحل البرلمان عندما أصبحت المعارضة صاخبة، كما رتب مأدبة عشاء لـ1200 شخص، بينهم أعضاء من المجلس الوطني الاستشاري المكروه شعبياً وغير الدستوري، الذي حل محله البرلمان الدستوري في عام 1992.

وتساعد سلبية الأمير الراحل على تفسير الانحراف في سياسة النفط الكويتية بعد التحرير. فقد تم وقف التوسع في شركة النفط الكويتية الديناميكية ومتعددة الجنسيات، في حين أصبحت فروعها الداخلية مواقع للصراع السياسي والأيديولوجي. ويعود بعض ذلك بدون شك إلى غموض وضع الكويت المالي مع كون آبار النفط تحترق وتراكم مليارات الدولارات كخسائر من عملية الغزو وتكاليف التحرير وإعادة الإعمار. وكان صدام حسين لا يزال موجوداً في السلطة عبر الحدود العراقية. وخلال فترة الاحتلال، تمت سرقة الكويت من مديرين ومديرين تنفيذيين وعملاء موثوق بهم، اغتنموا الفرصة لنهب الممتلكات الكويتية.

وبعد التحرير، تم تأجيل القرارات الإستراتيجية حول قطاع النفط. وفي تلك الأثناء، جرت سلسلة من الحوادث في المنشآت النفطية الكويتية، وتفجر تحت إدارة وزير النفط صراع بينه وبين موظفي الشركة الذين اتهمهم الوزير بأنهم «إسلامويون»! وأصبح «مشروع الكويت»، الذي كان يُنظر إليه كأداة ردع ضد أي عدوان عراقي محتمل في المستقبل، يُعد تدريجيا من قبل المطلعين على أمور النفط الكويتي باعتباره وسيلة فعالة لإزالة التردد في قمة هرم السلطة من خلال إدخال شركات أجنبية ذات نفوذ قوي في قطاع النفط الكويتي للمساعدة في تطوير إنتاج النفط مرة أخرى.

واتضح مرض الشيخ جابر بعد محاولته منح المرأة حقوقا سياسية كاملة في مايو 1999، إذ لم يبادر بفعل أي شيء تقريبا لضمان نجاح هذه المبادرة في البرلمان. **وبعد انتخابات عام 2003، تم استبدال الشيخ سعد بالشيخ صباح كرئيس للوزراء، وانتعشت قضية حقوق المرأة السياسية مع إظهار الحكومة طاقة غير معتادة ورؤية إستراتيجية.** وبعد عدة مناورات فاشلة، أقر مجلس الأمة أخيرا قانوناً يمنح المرأة الحق في التصويت والترشح، ولكنْ في الانتخابات البلدية فقط. وبعد أسبوعين، عاد مجلس الوزراء باقتراح جديد كليا أزال أي قيود على نوع الانتخابات التي يمكن للمرأة أن تشارك فيها. وكان أفضل تدبير جرى اتخاذه هو الاستناد إلى «مبدأ الضرورة» الدستوري، ما سمح لمشروع القانون بأن يصبح قانونا في جلسة واحدة؛ وبالتالي منع فوراً، وبمناورة واحدة، أي فرصة لمعارضي القانون لتأخير العمل به بأية ذريعة.

قرارات مصيرية

كان أهم قرارين مُلحين يواجهان الشيخ صباح كأمير للبلاد هما اختيار رئيس الوزراء وولي العهد. وحسب التقاليد، يختار الأمير رئيس الوزراء، الذي يختار الوزراء بالتشاور مع الحاكم. وقد جرت العادة أن يحتكر آل صباح بعض المناصب الوزارية السيادية، كالشؤون الخارجية والداخلية والدفاع، بصفتها وزارات مهمة تدعم سيادة الأمير. ولكنْ يبقى المنصب الأهم هو «ولي العهد» الذي يجب أن يوافق البرلمان على تعيينه.

فحتى عام 2003، تولى ولي العهد أيضا منصب رئيس الوزراء، ولكن مرض الشيخ سعد جعل آل صباح يواجهون معضلة حرجة. فقد كان يمكنهم ترتيب «استقالة» الشيخ سعد من منصبه وليا للعهد وتعيين بديل، أو [تأجيل الحسم النهائي لقضية الخلافة عبر] تركه في مكانه كولي للعهد وفصل منصبي ولي العهد ورئيس الوزراء، أي «تأجيل» الحسم النهائي في قضية الخلافة الشائكة مع وضع المسؤوليات الفعلية للحكومة في أيدٍ أكثر قدرة. ويشير الحرج الناشئ نتيجة لاختيار آل صباح المسار الثاني إلى أن قرارهم بشأن ما

إذا كان ينبغي إعادة دمج هذين المنصبين ينبغي أن يُتخذ مع الأخذ في الاعتبار المصالح طويلة الأجل.

لقد كان الفصل بين منصبي ولي العهد ورئيس الوزراء مطلباً رئيساً للمعارضة البرلمانية منذ فترة طويلة، وكان هناك القليل من الحماس لإعادة دمجهما بين النواب وبين غيرهم من قادة الرأي. ولعل أهم فائدة لفصلهما هي أن يستمر تقسيم الحكم في البلد بين فرعي الجابر والسالم، بحيث يحصل كل فرع على أحد المنصبين، ثم يجري التناوب عليهما؛ وبالتالي شكل قرار الأمير صباح في نهاية المطاف مواصلة فصلهما **وتعيين شخصين من فرع الجابر فيهما** نقطة تحول تاريخية في حظوظ الفروع الأخرى لعائلة مبارك، **إذ عزز آل جابر هيمنتهم على الخلافة والحكومة وأكدوها في الوقت نفسه. فولي العهد الجديد الشيخ نواف الأحمد هو الاخ غير الشقيق للأمير، ورئيس الوزراء الجديد هو الشيخ ناصر المحمد، ابن أخ الأمير.**

كيفية تطور أمور هذه الأسرة، التي تعمل كشركة، تعتمد أيضا على كيفية رؤية الأعضاء الأصغر سناً لهذه التغييرات، بينما يتنافسون على المراكز القريبة من خط الخلافة. وكمنصب قائم بذاته، يمكن إعادة صنع رئاسة الوزراء لتصبح في المستوى العلوي مما يسميه المفكر السياسي -الاقتصادي الإنجليزي والتر باجيت «الأجزاء الفعالة» للدولة -أي تلك التي تعمل وتحكم- بينما يشعر الأمير بنفسه بقلق متزايد من «الأجزاء الكريمة... التي تثير السكان وتحافظ على تبجيلهم للملكية». إن الخدمة في منصب رئيس الوزراء يمكن أن تقدم لعضو قادر وطموح من الأسرة الفرصة لإظهار المهارات التي حصل عليها في وزارات أخرى، وبالتالي ربما تساعده على أن ينتقل إلى خط الخلافة؛ وسيكون ذلك بمثابة بوليصة تأمين، أيضا. ويمكن لرئيس وزراء ضعيف أن يفشل بسبب عدم تعاون البرلمان معه، مع المحافظة على سمعة الأسرة كمنتج للحكام الأكفاء. ويمكن أن تعود المنافسة بين الفرعين أيضا إذا استطاع عضو من السالم إثبات تفوقه كوزير ليصبح منافسا يُعتدّ به لمنصب رئيس الوزراء.

وبالرغم من أن تقسيم هذين المنصبين يعطي أملاً بالعقلانية والمرونة، فإن النتيجة تبقى سؤالاً مفتوحاً وتعتمد على اختيارات رئيس الوزراء الجديد. وكان أبرز تعيين هو الشيخ جابر المبارك الحمد، وهو سليل حمد، الابن الثالث لمبارك، إذ حصل على ثلاثة أدوار مهمة: النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع. لقد تولى الأمير الراحل جابر الأحمد وسلفه الشيخ صباح السالم وخليفته الشيخ سعد العبد الله السالم، جميعهم، مناصب أمنية محلية قبل تولي منصب ولي العهد. والآن(*) حصل عضو واحد فقط من السالم على منصب وزاري، وهو الشيخ محمد صباح السالم، الذي احتفظ بحقيبة الشؤون الخارجية وعُين أيضا نائبا لرئيس الوزراء. وحافظ الشيخ أحمد فهد الأحمد، وزير النفط الطموح، على منصبه. المراقبون الكويتيون يذكرون العمر كسبب رئيسي لعدم منح أي شخص من السالم منصباً رفيعاً، فولي العهد الجديد عمره 68 عاما ورئيس الوزراء الجديد عمره 65 عاما، في حين أن الشيخ محمد عمره 50 عاما فقط. والشيخ أحمد عمره 43 عاما.

«تغيير النظام» بالطريقة الطبيعية

وفقا للصحف المحلية، فإن الكويتيين سعداء بوجود أمير يسمح لهم بتكريم الأميرين السابقين، مع فرحتهم باحتمال حصول خطوات محسوبة نحو التحرر السياسي والاقتصادي. «قليل» من الكويتيين يرغبون في الاستغناء عن الأسرة الحاكمة، ولكنّ تلك القلة ترغب في ذلك بغير بعنف. وبعد التحرير، انتقد «قليل» من الناس تأخر عودة الشيخ جابر إلى الكويت ولكن الجميع رحّبوا به بحرارة. والواقع أنه خلال جلسة أداء الشيخ صباح القسم كأمير أمام البرلمان، تحدّث كل نائب لمدة ثلاث دقائق (وتذمروا لقلة الوقت) للتعبير عن تقديرهم لجميع الأمراء الثلاثة: الشيخ جابر الذي مات، والشيخ سعد المريض الذي حُفظت كرامته من قبَل عائلته، والأمير الجديد صباح.

(*) نشر هذا المقال في 10 فبراير 2006. (العيسى)

لقد كتبت عالمة السياسة البارزة في جامعة كولومبيا الأمريكية ليزا أندرسون في عام 2000 أن التوقعات العلمية بفناء واندثار ممالك الشرق الأوسط وقذفها في مزبلة التاريخ تحققت جزئيا فقط. فبدل ذلك، أثبتت الأسر الحاكمة وأنظمتها أنها مرنة بكيفية مدهشة. **ولكن حكاية التحول الكويتية تكشف الاعتماد المتزايد لنظام حكم ملكي وراثي واحد على الأقل على القوى الشعبية والنخب الاجتماعية والاقتصادية، والتفاهمات المشتركة للمصلحة الوطنية. لقد كان التدخل البرلماني الكويتي لتفادي مأزق الخلافة مجرد خطوة صغيرة نحو الديمقراطية في الشرق الأوسط، وهي خطوة لا يمكن نسبتها إلى تدخّل خارجي. ونظرا إلى الاضطراب في المنطقة، لا يمكن للمرء إلا أن يأمل أن الإجراءات الأخيرة في الكويت ستتم مأسستها وأن التطور السلمي لإمارتها الدستورية سيتواصل نحو الديمقراطية الدستورية الكاملة.**

الفصل الثامن

نسف مقولة: «مجلس الأمة الكويتي يعطّل التنمية»!![*]
(أغسطس 2012)



الباحثة جين كننمنت

(*) ورقة بقلم الأستاذة الباحثة جين كننمنت، وهي زميل باحث أول في **برنامج شمال أفريقيا والشرق الأوسط في مركز تشاتام هاوس** بلندن والمعروف رسميا باسم **«المعهد الملكي للشؤون الدولية»**. وتتركز أبحاث جين كننمنت على دول الخليج العربي والاقتصاد السياسي للعالم العربي. وعملت، في السابق، مديرا مساعدا لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في مجموعة **الإيكونوميست**، حيث أدارت خدمة إعلامية لكبار المسؤولين التنفيذيين العاملين في منطقة الشرق الأوسط. حصلت كننمنت على بكالوريويس **سياسة واقتصاد** من جامعة أكسفورد وماجستير في **العلاقات الدولية** من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن. **ونشرت هذه الورقة في عام 2012**. وللإشارة، فقد تصرفنا في ترجمة عنوان الورقة. (العيسى)

نسف مقولة: «مجلس الأمة الكويتي يعطّل التنمية»!!

موجز للدراسة:

- شجّعت الأزمةُ السياسيةُ في يونيو 2012 الكويتيين المطالبين بإجراء إصلاحات دستورية، لا سيما تحسين أداء البرلمان (مجلس الأمة). ويأمل أنصار الإصلاح في منطقة الخليج أن تحدث في الكويت سابقة قيام نظام ملكي دستوري حقيقي. ويأمل المحافظون عدم حدوث ذلك مطلقا.
- توجد علاقة عدائية بين البرلمان الكويتي وبين الحكومة، بسبب تركيبة دستورية «**مُخْتَلَّةٍ**» تؤدي إلى جعل النواب يمارسون عملياً وإلى حد كبير **دور المعارضة** لمجلس الوزراء المعين من قبل الأمير.
- يمكن للبرلمان الاعتراض على أعمال الحكومة، ولكنه لا يملك سلطات عملية لاقتراح وتنفيذ حلول للمشاكل. ولا توجد آليات لائقة وصحية لحل النزاعات بين الحكومة وبين البرلمان، **باستثناء حل البرلمان من قبل الحاكم، والذي أصبح ممارسة روتينية معتادة.**
- تُعد هذه التركيبة الدستورية «**المُخْتَلَّةُ**» هي السبب الرئيس لتعطل تنفيذ المشاريع الاستثمارية الحكومية والنجاح الضعيف في جلب الاستثمارات الأجنبية. و«**يُزعم**» أن الديمقراطية النسبية بالكويت تعيق تنميتها الاقتصادية [!!!] ما يؤدي إلى نتائج سلبية على التصورات والمفاهيم الديمقراطية في منطقة الخليج.
- يمكن تحسين أداء البرلمان [وتقليل النزاعات بين الحكومة وبين البرلمان] من خلال شرعنة الأحزاب السياسية وتعيين عدد معتبر وثابت من النواب في مناصب وزارية بصورة مستمرة؛ ولكن هناك تساؤلات

واسعة حول أداء البرلمان المنتخب في دولة غنية بالنفط وذات اقتصاد تهيمن عليه الدولة، وحول معنى الديمقراطية، عندما يكون معظم السكان من غير المواطنين.

مقدمة

تأسس البرلمان الكويتي في عام 1963، نتيجة لأول دستور بعد الاستقلال في البلاد. ويعد المؤسسة الأقدم والأقوى من نوعها في دول الخليج العربية، التي يحكمها ملوك وراثيون. وتعد الكويت أقرب هذه الدول إلى وجود نظام ملكي دستوري، حيث يضع الدستور والبرلمان بعض القيود الحقيقية على الأمير (الحاكم)، بالرغم من أن معظم السلطة السياسية لا تزال تقع بيد الحاكم وعائلته. **ونتيجة لذلك، فإن تجربة مجلس الأمة الكويتي، وتصورات الغير عن إنجازاته وإخفاقاته، لها تأثير على تصورات دول الخليج الأخرى لفكرة وجود برلمان، وفكرة الديمقراطية نفسها.**

يستخدم أعداء الديمقراطية في الخليج العربي انتقاداتهم للمثال الكويتي ليجادلوا بأن الديمقراطية ليست مناسبة لمنطقة الخليج، في حين يتبنى أنصار الديمقراطية وجهة نظر أكثر إيجابية حول تجربة الكويت، ويجادلون بأن هناك حاجة إلى مزيد من الديمقراطية لجعل التجربة الكويتية تعمل بشكل أفضل. وعلى أية حال، لا يمكنني وصف تجربة الكويت - في أحسن الأحوال - إلا كتجربة «**شبه ديمقراطية**». وقد أصبح النشطاء الكويتيون الذين يسعون إلى مزيد من الحقوق السياسية[1] أكثر صخبا بشكل متزايد، منذ أن بدأت الانتفاضات في البلدان العربية الأخرى في أواخر عام 2010. وفي أواخر عام 2011، وبعد أشهر من الاحتجاجات التي قادها الشباب، أقال أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رئيس الوزراء آنذاك، الشيخ ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح، وحل مجلس الوزراء [والبرلمان] ودعا إلى انتخابات برلمانية جديدة في فبراير 2012.

وبدون أي شك، يعد تغيير رئيس الوزراء نتيجة لضغوط شعبية أمراً فريداً من نوعه وغير مسبوق في منطقة الخليج، حيث يشغل المنصب عادة عضو بارز في العائلة الحاكمة لسنوات عديدة. وفي الوقت الحاضر، يشغل الحاكم في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان منصب رئيس الوزراء. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، يشغل المنصب حاكم دبي. وفي قطر، رئيس الوزراء هو وزير الخارجية [سابقاً ويشغله وزير الداخلية حالياً]. وفي البحرين، يشغل منصب رئيس الوزراء عم الملك، وهو أقدم رئيس وزراء في العالم. **وسوف يشعر الأعضاء المحافظون في العائلات الحاكمة في دول الخليج الأخرى بالقلق من تطور الأحداث في الكويت [في حالة حدوث تحول نحو حكومة منتخبة ورئيس وزراء من الشعب]، ويمكن أن ينظر إليها على أنها سابقة تهدد بلدانهم. وتشير حالة الكويت أيضا إلى أن الثروة وحدها ليست كافية لإحباط ومنع المطالبات بمزيد من الحقوق السياسية.** ففي عام 2010، كانت الكويت في المركز الـ15 في العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[2].

وبشكل عام، يبدو أن الكويتيين يشعرون بقيمة وجود البرلمان ويقدرونه، بالرغم من انتقاداتهم له وإحباطهم منه. وعندما جرى حله [بشكل غير دستوري] خلال 1976-1981 و1986-1992، كانت هناك دعوات شعبية قوية لإعادته. وأعيد إحياء البرلمان لاحقاً بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي 1990-1991، وشكلت عودته جزءا من إعادة التفاوض على العقد الاجتماعي بين الأسرة الحاكمة وبين المواطنين. ففي أكتوبر 1990، اجتمع حكام الكويت المنفيون مع زعماء المعارضة الكويتية في الطائف [بل جدة]، ووعدوا بأنه عندما تتم استعادة حكم آل الصباح فسوف يتم إعادة العمل بالدستور والبرلمان[3].

ولكن يُنتقد البرلمان غالبا بتهمة إعاقة التنمية الاقتصادية. وقد أثبتت برلمانات أخيرة أنها غير مستقرة وقصيرة الأجل، وكانت انتخابات فبراير 2012 الرابعة خلال خمس سنوات. وبعد أقل من أربعة أشهر، في يونيو

2012، عَلَّقَ(*) الأمير البرلمان لمدة شهر بعدما استقال وزيرا المالية والعمل بسبب ضغط النواب الذين سعوا أيضا إلى استجواب وزير الداخلية[4]. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، أصدرت المحكمة الدستورية حكماً غير مسبوق بإبطال انتخابات فبراير 2012 لسبب قانوني؛ لأن الأمير تصرف بشكل غير دستوري عندما حل برلمان 2009 السابق. ومن ناحية، كان هذا الحكم مثالا نادرا لقيام المحكمة الدستورية بنقض قرار للأمير. ومن ناحية أخرى، كان تأثيره هو إبطال برلمان يهيمن عليه نواب المعارضة، بمن في ذلك الإسلامويون من مختلف التيارات وإعادة برلمان سابق أكثر مرونة لكونه يشمل نوابا موالين للحكومة بشكل أكبر من البرلمان المبطل. **وهكذا، اُعتبرت هذه الخطوة على أنها تخدم مصلحة الحاكم[5]. وأكد توقيتها هذا التصور؛ لأنه جاء بعد حل المحكمة الدستورية المصرية أول برلمان، بعد خلع مبارك والذي كان يسيطر عليه أيضا النواب الإسلامويون، في خطوة عُدت على نطاق واسع كجزء من خطة واسعة النطاق للاستيلاء على السلطة من قِبَل الجيش عشية الانتخابات الرئاسية في مصر.**

وفي حين قضت المحكمة بإعادة البرلمان السابق (2009- 2011)، رفضت الغالبية العظمى من نواب برلمان 2009 العودة، نظرا لشدة الخلاف حول قانونية هذه الخطوة. وكان من المتوقع، عموما، أن انتخابات جديدة ستجرى قبل نهاية عام 2012.

وخلال العقد الماضي بشكل خاص، كان يُنظر إلى التنمية الاقتصادية في الكويت على أنها متخلفة مقارنة بدول الخليج الأخرى، لا سيما دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر، وهما أقل الدول ديمقراطية في الخليج (لا يوجد فيهما برلمان منتخب، بالرغم من أن قطر وعدت بتأسيس برلمان)[6]. لقد كان سجّل تنفيذ المشاريع الاستثمارية الحكومية وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى

(*) المادة الـ106: للأمير أن يؤجل، بمرسوم، اجتماع مجلس الأمة لمدة لا تجاوز شهرا، ولا يتكرر التأجيل في دور الانعقاد الواحد إلا بموافقة المجلس ولمدة واحدة، ولا تحسب مدة التأجيل ضمن فترة الانعقاد. (العيسى)

الكويت مخيبا للآمال، ويُلقى باللوم - جزئيا - على العلاقات المتوترة بين البرلمان وبين الحكومة، وفشلهما المتكرر في التعاون لإنجاز مشاريع التنمية والاستثمار. ولكن بالرغم ذلك فإن السياسة الكويتية ليست هي العامل الوحيد الذي يميز البلد عن جيرانها؛ فثروتها النفطية تحد من الحاجة الملحة لتنويع الأنشطة الاقتصادية في قطاعات أخرى، بعكس بعض الجيران الذين يفتقرون للنفط كدبي وعمان والبحرين(7).

والمشكلة الأخرى هي أن البرلمان ينتهج بانتظام سياسات مالية شعبوية قصيرة المدى. والكويت ليست الوحيده في الخليج في هذا الصدد، ولكن هناك مسائل حرجة بشكل خاص حول الكيفية التي ستتمكن فيها البلاد من إدارة التوقعات المستقبلية لمواطنيها فيما يتعلق بالسياسة المالية ودور الدولة مع وجود توتر حاد بين البرلمان وبين الحكومة، حيث يتهم كل منهما الآخر بأنه سبب أية مشاكل اقتصادية.

أعداء الديمقراطية ومؤيدو الحكم الوراثي في الخليج يروّجون مقولة: «مجـلـس الأمة الكويتي يُعطّل التنمية»!!

وتُروج النخب الخليجية المؤيدة للحكم الوراثي «مقولة» أن **مجلس الأمة الكويتي يُعرقل التنمية الاقتصادية وتُستغل هذه «المقولة» كأساس لتعميمات واسعة لتأكيد عدم صلاحية النظام الديمقراطي لدول الخليج ويصل الغلو بهم إلى المجادلة بأن «الديمقراطية غير مناسبة ثقافيا لمنطقة الخليج»، أو يجادلون - مثلاً - بأن على المواطن الخليجي أن «يختار بين الديمقراطية أو التنمية الاقتصادية»**؛ وهل من الأفضل لدبي - مثلا - أن تُحكم بشكل استبدادي يوفر تنمية اقتصادية وبنية تحتية مثيرة للإعجاب والشهرة العالمية، أو أن يكون فيها برلمان ديمقراطي منتخب يعرقل التنمية ويُعطله الحاكم بشكل روتيني؟!!

نسف خرافة: «مجلس الأمة الكويتي يعطّل التنمية»!!

الحقيقة: «العلاقات المتوترة بين المجلس والحكومة » هي ما يعطّل التنمية!!

هذه «المقولة» تبسيطية واختزالية وسطحية بشكل هائل؛ فقد كان يُنظر إلى الكويت، في عقود سابقة، كـ«رائدة للتنمية الاقتصادية الخليجية» مع استثمار مدهش في التعليم والمساعدات الخارجية والبحث العلمي، **بالرغم من وجود البرلمان الكويتي لمعظم السنوات منذ عام 1963. وهذا يثبت - ببساطة - أن الديمقراطية ووجود البرلمان في حد ذاتهما لا يعرقلان التنمية؛ ولكن الحقيقة الواضحة هي أن «العلاقات المتوترة بين المجلس والحكومة» على مدى العقدين الماضيين هي ما يعيق التنمية. وبشكل عام، فإن العلاقة المعقدة بين التنمية وبين الديمقراطية لا يمكن الحكم عليها وإصدار استنتاج عام عنها عبر دراسة حالة وحيدة لدولة واحدة «شبه ديمقراطية».**

تسعى هذه الورقة إلى تفكيك العلاقة بين البرلمان وبين التنمية الاقتصادية في الكويت. وتحدد الأماكن التي يمكن أن يقال عنها بأن البرلمان يعرقل التنمية وتسعى إلى تفسير السبب، وتشير أيضا إلى عوائق أخرى محتملة تعرقل التنمية الاقتصادية في الكويت. ونختم الورقة بعرض بعض الأفكار التي نقترحها لجعل العلاقة بين البرلمان وبين الحكومة بناءة وإيجابية لتحفيز التنمية السياسية والاقتصادية بشكل أقوى من الوضع الحالي.

البرلمان (مجلس الأمة) الكويتي في السياق الخليجي

يعد مجلس الأمة الكويتي أول برلمان في دول الخليج، ولا يزال المؤسسة المنتخبة الأقوى في المنطقة. لقد تأسس أول مجلس تشريعي منتخب في الكويت (من قبل ناخبين محددين)(8) في عام 1938، بعد حملة من قبل التجار النافذين؛ ولكن ذلك المجلس جرى حله بعد ستة أشهر، عندما حاول السيطرة على عائدات النفط في البلاد. وأجريت انتخابات جديدة؛ ولكن المجلس المنتخب الجديد جرى حله [بعنف دموي] في العام الموالي، لأنه رفض التصديق على دستور يزيد من سلطات الحاكم(9).

وتأسس البرلمان الحديث عبر دستور ما بعد الاستقلال عام 1962، الذي وضعته جمعية تأسيسية منتخبة من المواطنين الذكور. وحصلت النساء على حقوق سياسية كاملة في عام 2005؛ وهو ما ضاعف عدد الناخبين. **ويجادل البعض بأن تأسيس برلمان وطني منتخب من قبل الكويتيين ساعد على احتواء نزعة القومية العربية داخل الكويت في الستينيات، عندما جرى تحدي حدود الدولة القطرية في مرحلة ما بعد الاستعمار. كما قامت مصر وسوريا من جهة، وأيضا لفترة وجيزة العراق والأردن من جهة أخرى، بتجارب وحدوية عربية. وكانت خطابية الوحدة العربية مثيرة للقلق بشكل خاص في الكويت، نظرا لنزاعاتها الحدودية طويلة الأمد مع العراق.**

ويُنظر، في الغالب، إلى البرلمان الكويتي القوي نسبيا بأنه يعكس تقاليدها الخاصة، حيث جرى اعتبار حكام آل الصباح تاريخيا كـ **«أول بين أنداد»** (First Among Equals) **بدلا من تبجيلهم كعائلة حاكمة أو أصحاب شرعية دينية. وقد وصفت البروفيسور جيل كريستال موقف آل صباح في مرحلة ما قبل النفط الكويتي بـ«هيمنة آل صباح»[10] بدلا من «حكم ملكي وراثي»، وأشارت إلى أن القوة المالية لتجار الكويت سمحت لهم بالحد من هيمنة الشيخ الحاكم، في حين وصف البروفيسور غانم النجار العلاقة بين التجار وبين أسرة آل الصباح بـ «الحكم المشترك» استنادا إلى «الإعتماد الكامل» بينهما**[11].

ثم تغير ميزان القوى مع بزوغ عصر النفط حيث جرى تأميم قطاع النفط في عام 1975، ما وضع المورد الاقتصادي الرئيس للبلاد في أيدي الحكومة، بدلا من التجار الذين كانوا يملكون المال سابقا. ويشير النجار أيضا إلى أنه منذ عام 1954 تملكت الحكومة 97% من الأراضي الكويتية (كأراض عامة، وليست للأسرة الحاكمة). وكما هو الحال في معظم دول الخليج الأخرى، أصبحت الحكومة الآن تسيطر على الجزء الأكبر من الموارد الاقتصادية للبلاد، والتي توفر معظم الإيرادات الحكومية. ولم تعد الدولة بحاجة إلى فرض ضرائب أو الاعتماد على مساهمات مالية من التجار. وهذا يعني أن العلاقة بين البرلمان وبين الحكومة تختلف بعض الشيء عن

الوضع في البلدان التي توفر فيها الضرائب المفروضة على الشركات والأفراد أكثر إيرادات الحكومة؛ ولكن بالرغم من هذا، يسعى النواب في الكويت إلى التدقيق في الإنفاق العام، ويثيرون تساؤلات حول ميزانية الحكومة وصندوق الثروة السيادية للدولة، ويضغطون أيضا للحصول على حصة أكبر من دخل الدولة الريعي لصالح ناخبيهم.

ويضم البرلمان خمسين نائبا منتخبين مباشرة من قبل الناخبين في الدوائر الخمس، كما يعتبر الوزراء الذين يعينهم الحاكم أيضا أعضاء في البرلمان بحكم مناصبهم[12]. ولا يوجد قانون يسمح [أو يمنع] قيام الأحزاب السياسية؛ ولكن هناك كتل سياسية بحكم الأمر الواقع تؤدي بعض المهام الحزبية. وتشكلت المعارضة في برلمان فبراير 2012 الذي جرى إبطاله من مجموعة متنوعة من الحركات السياسية، بمن في ذلك القوميون العلمانيون وكتلة العمل الشعبي والإسلامويون (إخوان وسلف)، وصنعوا تحالفاً عريضاً للمعارضة اعتمد على مظالمهم المشتركة ضد الحكومة ومطالبهم المتماثلة للإصلاح الدستوري. ويمكن تقسيم نواب برلمان فبراير 2012 المعارض على النحو التالي تقريبا: 21 نائبا من القبائل القوية (مثل العوازم ومطير)، ومعظمهم من المناطق الريفية وشبه الحضرية، بمن في ذلك النائب المعارض الأشهر مسلم البراك، الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات في تاريخ الكويت حتى الآن؛ و4 نواب من الحركة الدستورية الإسلامية (جماعة الإخوان المسلمين)؛ و4 نواب سلفيين؛ و5 نواب إسلامويين شيعة؛ ومجموعة متنوعة من القوميين الليبراليين (اثنان منهم شيعة)؛ ومستقلون من دوائر حضرية. هذه ليست مجموعات مُعرفة بدقة أو مجموعات موحدة، ولذلك تقديرات أعدادهم يمكن أن تختلف. **وعلى سبيل المثال، يتعاطف نصف المرشحين القبليين على نطاق واسع مع الجماعات الإسلاموية**[13] **والإسلامويون ليسوا ظاهرة جديدة في البرلمان الكويتي، ولكنهم كانوا مشاركين فاعلين في الحياة البرلمانية منذ عقود. ولم يشمل هذا البرلمان أية امرأة، بالرغم من أن برلمان 2009 شمل 4 نائبات كن أول من انتخبن في انتخابات تنافسية في أية دولة خليجية**[14].



وفي عام 2009 جرى انتخاب أربع نساء في مجلس الأمة الـ13 لأول مرة في تاريخ الكويت: معصومة المبارك (يمين) ثم رولا دشتي ثم سلوى الجسار ثم أسيل العوضي.

وقد تغيرت التركيبة السكانية في الكويت والهياكل الاجتماعية بشكل ملحوظ منذ تأسيس البرلمان في عام 1963، ويجادل البعض بأن البرلمان يحتاج إلى مزيد من الإصلاحات للتكيف مع هذه التغييرات. وبعد منح المرأة كامل الحقوق السياسية في عام 2005، بزغت دعوات لخفض سن الاقتراع من 21 إلى 18 سنة، نظرا لأن 45% من سكان الكويت هم دون 25 سنة.

وبلغت نسبة الإقبال على التصويت في انتخابات فبراير 2012 حوالي 60% من الناخبين المؤهلين في عام 2012، فقد كان هناك 400,000 ناخب من إجمالي عدد السكان البالغ 3,7 ملايين نسمة؛ منهم 1,2 مليون كويتيون[15]، **ومن غير المواطنين يوجد ما يقدر بـ90–180 ألفا من «البدون»، الذين يزعمون عموما أنهم كويتيون؛ ولكن ليس لديهم جوازات سفر. ويعد حرمان «البدون» المتواصل من حقوق المواطنة مصدر قلق رئيس لمنظمات حقوق الإنسان. وقامت الحكومة، خلال الستينيات والسبعينيات، بتجنيس ما يقدر بنحو 200,000 شخص من قبائل الدول المجاورة. ومنحت هؤلاء المجنسين حق التصويت عندما رأت الحكومة بأنهم موالون لها ومحافظون اجتماعيا ودينيا، وبهذا يستطيعون موازنة قوة المعارضة الحضرية الليبرالية والعروبية في ذلك الوقت. ولكن سياسة تجنيس القبائل أدت تدريجيا إلى نتائج عكسية مزعجة مع بزوغ الجيل الثاني من أبناء وبنات تلك القبائل الذين اعتبروا الجنسية من حقوقهم وليست هدية أو مكرمة من السلطة، وأصبحوا من ثمّ مصدرا للمعارضة بأنفسهم**[16]. وتعمل القبائل القوية بهياكل شبه سياسية، ويجرون انتخاباتهم التمهيدية الخاصة بهم (انتخابات فرعية) لاختيار المرشحين للبرلمان، حتى لا تتشتت أصوات ناخبيهم في الاقتراع العام.

وأحيانا، يجادل البعض بأن البرلمان الكويتي [بوضعه الحالي] لا يشكل قدوة صالحة لدول الخليج الأخرى؛ لأن لكل منها تاريخا وتقاليد فريدة من نوعها[17]؛ **ولكن في الحقيقة من المرجح أن وجود برلمان «ناجح» للغاية في الكويت سيلهم تدريجيا وعبر الزمن مواطني دول الخليج الأخرى للمطالبة بالحقوق نفسها في بلدانهم. وفي الواقع، استند أول دستور للبحرين بعد**

الاستقلال، والذي صاغته جمعية منتخبة في عام 1973، إلى حد كبير على المثال الكويتي؛ ولكن جرى حل البرلمان بعد عامين، وَوُضع دستور جديد في عام 2002 بصلاحيات ضعيفة. ولا تزال أكبر جمعية سياسية في البحرين، «جمعية الوفاق الوطني الإسلامية»، ترى أن النموذج الكويتي لبرلمان منتخب مع صلاحيات لاستجواب رئيس الوزراء هو الحد الأدنى الذي تحتاجه البحرين[18].

ولكن يستشهد بعض البحرينيين «الموالين للحكومة» بالتجربة الكويتية كحجة ضد الديمقراطية، موضحين المدى الذي تحدد فيه تجربة الكويت «السلبية» (بزعمهم) النقاش في منطقة الخليج حول حدود المشاركة الشعبية السياسية.

وفي الوقت نفسه، فإن الطبيعة الجريئة للبرلمان الكويتي في بلد يتمتع بأكبر قدر من حرية التعبير في الخليج يمكن أن يؤدي إلى انتقادات قد تكسر تابوهات محرمة في دول الخليج الأخرى؛ وهو ما قد يثير رد فعل قوي من السلطات. فعلى سبيل المثال، **انتقد أحمد السعدون، رئيس مجلس الأمة الكويتي، في فبراير 2012، وهو رئيس كتلة العمل الشعبي، خطط الحكومات الخليجية لتأسيس اتحاد موسع لدول مجلس التعاون الخليجي، وتساءل: لماذا يجب أن تتحد الكويت مع بلدان تعتقل آلاف السجناء السياسيين؟** وحكم على حمد النقي في يونيو 2012، وهو شاب كويتي، بالسجن لمدة عشر سنوات في السجن بسبب تغريدة اعتبرت مهينة للنبي محمد (والتي تبلغ عقوبتها القانونية القصوى سنة واحدة)، ومهينة أيضا لحكام المملكة العربية السعودية والبحرين (والتي يبلغ الحد الأدنى القانوني لعقوبتها ثلاث سنوات)[19].

لقد اعتاد الكويتيون على درجة عالية من حرية التعبير، حتى عبر وسائل الإعلام الحية وعبر مؤسسة اجتماعية عميقة الجذور هي «الديوانية»[20]؛ وهي مؤسسة «اجتماعية-سياسية-تقليدية» كويتية (لا تزال تتطور أيضا)، وتشير إلى أن أمور كالنقاش الحر والجدل السياسي ليست مفاهيم دخيلة أو «غربية»،

كما يشير النقاد المحافظون في بعض الأحيان. ولكن يشير البعض إلى مخاوف متصورة عن تزايد خطاب الكراهية، وخاصة صدور تصريحات تعتبر مسيئة إلى الجماعات القبلية أو الدينية، مع العلم أنه جرى اقتراح تشريعات لمواجهتها.

وسائل إعلام ممالك الخليج تتعمد تضخيم إخفاقات مجلس الأمة الكويتي... وتتجاهل إنجازاته!!

ونظرا لأهمية الكويت باعتبارها مثالا نادرا لديمقراطية نسبية في الخليج، فليس من المستغرب أن وسائل الإعلام المملوكة لممالك الخليج الأخرى تبدو حريصة على تأكيد وتضخيم إخفاقات مجلس الأمة الكويتي وتجاهل أية نجاحات يحققها[21]. ويتحمل النواب في الكويت مسؤولية إضافية نظرا لتأثير أدائهم السلبي أحياناً على مفهوم الديمقراطية في الخليج.

الديمقراطية والتنمية

ولذلك، سيكون من المبالغة الاستنتاج من انتقادات محددة للتجربة الكويتية في السنوات الأخيرة أن الديمقراطية ليست مجدية في الخليج، أو أنها تعيق بالضرورة التنمية الاقتصادية. وليس هناك دليل قاطع على أن الديمقراطية في حد ذاتها تشجّع أو تعيق التنمية الاقتصادية؛ ربما لأن كلاً من الديمقراطية والتنمية هما مفهومان واسعان جدا[22]. فمفهوم الديمقراطية بالتعريف الشائع «**حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب**» هو فكرة «**مجردة**»، ومن المحتمل عدم إمكانية تطبيقها بالكامل مطلقاً، وتؤدي محاولات تطبيقها إلى نماذج متنوعة كثيرة يمكن أن تتكييف مع ظروف مختلفة.

معظم البلدان الغنية في العالم هي «ديمقراطيات» باستثناء أغنى أربع دول خليجية

هناك مجموعة كبيرة من البحوث حول العلاقة المعقدة بين الديمقراطية وبين التنمية الاقتصادية؛ ولكن الكثير منها يركز على ما إذا كان مستوى معين من التنمية الاقتصادية يعد ضرورياً (أو يؤدي بالضرورة إلى) الديمقراطية، وليس ما إذا كانت الحكومة الديمقراطية تساعد أو تعيق التنمية الاقتصادية. **والجدير بالذكر أن معظم البلدان الغنية في العالم هي ديمقراطيات، «باستثناء» أغنى أربع دول خليجية. ومن المهم أيضا أن نعلم بأن العديد من البلدان ذات «الديمقراطية الراسخة» تملك آليات لسحب بعض جوانب رسم السياسات الاقتصادية من سيطرة المسؤولين المنتخبين، مثل إنشاء بنوك مركزية مستقلة عن الحكومة. وتفترض البحوث عن استقلال البنوك المركزية[23] أن وضع أسعار الفائدة تحت سيطرة برلمانات منتخبة سيؤدي إلى سياسات قصيرة الأجل، وسيجعل سياسة سعر الفائدة والتضخم تتأثر بالدورة الانتخابية.**

هل أخطأت البحرين؟!

ولم تُجرّب الديمقراطية الكاملة في أية دولة خليجية؛ ولكن وجود عيوب في نماذج أخرى للديمقراطية في الخليج والعالم العربي الأوسع شجّع هذا النمط من التفكير السلبي، ويبقى أن نرى ما إذا كانت التطورات في المنطقة منذ عام 2011 سوف تُغيّر هذا الوضع تدريجيا. وبحلول عام 2012، شهدت البحرين وهي صاحبة ثاني أقوى برلمان خليجي، اضطرابات سياسية. **وفي حين يعود وضع البحرين إلى حد كبير إلى السخط على عيوب ديمقراطية[24]، فإن المحافظين في الأسر الحاكمة الخليجية يرون أحيانا أن البحرين ارتكبت خطأً، في المقام الأول، عندما «قامت بانفتاح سياسي محدود»!![25].**

سبب تعطل التنمية في الكويت:
تركيبة دستورية «مُخْتَلَّةٌ» تؤدي إلى
علاقة «عدائية » بين المجلس والحكومة!!

إن تركيبة الدستور الكويتي الحالي تعطي سلطات كبيرة للبرلمان للتدقيق والضغط ومعارضة سياسات الحكومة؛ ولكنه لا يملك عمليا صلاحيات لتسهيل أو تحسين تنفيذ السياسات الموجودة بشكل أفضل. **الطرق الرئيسة، التي يستطيع عبرها النواب ممارسة السلطة، هي من خلال سن أو منع التشريعات وطرح الأسئلة والتصويت بحجب الثقة عن الوزراء. وهكذا، فإن العلاقة الدستورية بين البرلمان وبين الحكومة «مصممة بشكل فاسد؛ لأنه يجعلها علاقة عدائية» للغاية. ونادراً ما تنعكس نتائج الانتخابات في اختيار الأمير للوزراء؛ بل بدلا من ذلك، تعمل مؤسسة البرلمان غالبا - بحكم الأمر الواقع - كمعارضة للحكومة[26]، وليس شريكا للحكومة (بالرغم من أن بعض البرلمانات أكثر عدائية من غيرها)**. كما يعاني البرلمان أيضا من الانقسامات والمنافسات الداخلية، مثل الحكومة. **وتبرز بوضوح انقسامات اجتماعية بين الإسلامويين والليبراليين[*]، وبين الحضر والقبليين في البرلمان، في حين أن التنافس داخل العائلة الحاكمة ينعكس أحيانا في صراعات برلمانية بين أنصار أجنحة مختلفة من آل صباح.**

وعندما يتصادم البرلمان مع الحكومة، هناك عدد قليل من الوسائل لتسوية النزاع، حيث يلجأ الأمير بصورة متكررة إلى حل البرلمان والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة. وكما أشرنا آنفا، فقد حدث هذا في مؤخرا في ديسمبر 2011

(*) نكرر أن «الصراع الإسلاموي-الليبرالي» يعد أقوى سلاح تملكه الأنظمة الاستبدادية لإلهاء الشعوب وتعطيل الإصلاح السياسي. ويعد هذا الصراع من أبرز التجليات الحديثة لقاعدة «فرِّق تسُدْ» السياسية والعسكرية الشهيرة، والتي تعني تفتيت قوة الخصم الكبيرة إلى أجزاء متفرقة لتصبح أقل قوة وغير متحدة مع بعضها البعض؛ وهو ما يُسهّل التعامل معها وقهرها. كما يشير المصطلح إلى منع اتحاد القوى المتفرقة التي لم يسبق أن اتحدت، وبالتالي منعها من الاتحاد حتى لا تشكل قوة كبيرة تفرض رأيها ويصعب التعامل معها. (العيسى)

للمرة الرابعة منذ عام 2006، وأدى تعليق البرلمان في يونيو 2012 ثم حله من قبل المحكمة الدستورية إلى تأكيد تكهنات انتشرت في الكويت بأنه سيفشل مرة أخرى في إكمال دورة كاملة(27). هذا الحل الروتيني للبرلمان(*) يعني أن النواب لديهم قدرة قليلة لتخطيط السياسات على مدى أربع أو خمس سنوات، حيث لا يعرفون كم سيستمرون في مناصبهم!!

(*) يؤكد البروفيسور مايكل هيرب أن «تكرار» حل البرلمان يقع ضمن **خطة «متعمدة» من آل صباح تهدف إلى تفكيك المعارضة وتشتيتها.** ويؤكد هيرب أن الخطة نجحت بالفعل، وحققت نتائج باهرة. انظر **الفصل الثالث: انتخابات كويتية متكررة «متعمدة» تنهك المعارضة وتفككها، ص-153.** ويدعم فرضية هيرب قيام الأمير مؤخراً بحل مجلس الأمة الـ14 (مجلس يوليو 2013) في 16 أكتوبر 2016، **بدون سبب وجيه تقريبا،** وفقا لعدة مراقبين كويتيين. وللتأكد من مدى تكرار ما أسمته المؤلفة «الحل الروتيني للبرلمان» انظر: **جدول-1: تاريخ مجلس الأمة الكويتي: 1963-2016، ص-298.** (العيسى)

الجدول 1: تاريخ مجلس الأمة الكويتي: 1963-2016[*]

السنوات	رقم المجلس	الرئيس	تم حله؛ أو أكمل مدته	عدد الدوائر	عدد الأصوات لكل ناخب
1963-1967	الأول	**عبد العزيز الصقر (63-65)** **سعود العبد الرزاق (65-67)**	أكمل مدته	10	5
1967-1970	الثاني	**أحمد السرحان**	أكمل مدته	10	5
1971-1975	الثالث	**خالد الغنيم**	أكمل مدته	10	5
1975-1976	الرابع	**خالد الغنيم**	حل غير دستوري	10	5
1981-1985	الخامس	محمد العدساني	أكمل مدته	25	2
1985-1986	السادس	**أحمد السعدون**	حل غير دستوري	25	2
1992-1996	السابع	**أحمد السعدون**	أكمل مدته	25	2
1996-1999	الثامن	**أحمد السعدون**	حل دستوري	25	2
1999-2003	التاسع	**جاسم الخرافي**	أكمل مدته	25	2
2003-2006	العاشر	**جاسم الخرافي**	حل دستوري	25	2
2006-2008	الـ11	**جاسم الخرافي**	حل دستوري	25	2
2008-2009	الـ12	**جاسم الخرافي**	حل دستوري	5	4
2009-2011	الـ13	**جاسم الخرافي**	حل دستوري	5	4
فبراير 2012	-	**أحمد السعدون**	أُبطل	5	4
ديسمبر 2012	-	**علي الراشد**	أُبطل	5	1
2013-2016	الـ14	**مرزوق الغانم**	حل دستوري	5	1
2016-الآن	الـ15	**مرزوق الغانم**	مستمر[**]	5	1

(*) **هذا الجدول من إعداد د. حمد العيسى**، وتم إعداده وفقاً لمعلومات «قاعدة بيانات السياسة الكويتية» للبروفيسور مايكل هيرب: /http://www.kuwaitpolitics.org. (العيسى).

(**) جرى منذ عام 2003 انتخاب 8 مجالس أمة وتم حل أو إبطال 7 منها. وفي الواقع قام الأمير بحل 5 مجالس وأبطلت المحكمة الدستورية مجلسين. وانتخب مجلس ثامن في ديسمبر 2016 (ثامن منذ عام 2003)، ولكن وفقاً لسياق الأزمة التي يبدو من بيانات هذا الجدول أنها «متعمدة»، فليس من المرجح أن يختلف مصيره عن المجالس السابقة، أي سيتم حله أو إبطاله -عاجلاً أو آجلاً- لأي سبب كان**!!!** (العيسى).

البرلمان والتنمية الاقتصادية:

«مزاعم» تؤكد أن البرلمان يعرقل التنمية الاقتصادية

هناك ثلاث مجالات رئيسة للسياسة الاقتصادية تتعرض غالبا للانتقاد:

- سياسة مالية غير مستدامة؛ و
- عدم إحراز تقدم في مشاريع التنمية المخططة؛ و
- معضلات سياسات التحرر الاقتصادي والخصخصة.

العلاقة العدائية الحالية بين البرلمان وبين الحكومة هي أحد العوامل التي تعوق التنمية في الكويت؛ ولكنها ليست العامل الوحيد. **ويمكن تلخيص الحجج التي تشير إلى أن البرلمان يعرقل التنمية الاقتصادية على نطاق واسع كما يلي:**

- يتبنى البرلمان سياسات اقتصادية شعبوية لا يمكن استمرارها وتحملها وتسبب نتائج عكسية.
- أدت اعتراضات البرلمان إلى تأجيل أو إلغاء مشاريع استثمارات أجنبية رئيسة بما في ذلك «مشروع الكويت»؛ وهو خطة لزيادة طاقة إنتاج النفط بمشاركة شركات نفط عالمية في الكويت، و«مشروع كي-داو» [كويت-داو]، وهو خطة ملغاة لمشروع بتروكيماويات مشترك مع شركة داو كيميكالز الأمريكية.
- يضيع النواب الوقت في نزاعات وصدامات بينية بدلا من دراسة وتسريع خطط التنمية.
- تؤدي صدامات البرلمان المتكررة مع الحكومة إلى عدم الاستقرار ما يضر قطاع الأعمال.

تفنيد «مزاعم»
عرقلة وتعطيل البرلمان للتنمية الاقتصادية

وفي الواقع، هناك شيء من الحقيقة في جميع تلك المزاعم؛ **ولكن في الوقت نفسه لا ينبغي تجاهل الأمور التالية التي تُفند - جزئيا على الأقل - المزاعم السابقة:**

- **تمارس دول الخليج التي لا يوجد بها برلمانات أيضا سياسات اقتصادية شعبوية جداً.**
- **توجد اعتراضات على «مشروع الكويت»، الذي يفتح قطاع النفط إلى الاستثمارات الأجنبية، خارج البرلمان، بما في ذلك في العائلة الحاكمة.**
- **يلوم النواب الحكومة لعدم تقديم خطط للتنمية.**
- **تعد العلاقة العدائية بين الحكومة وبين البرلمان، وعدم وجود آلية لتسوية المنازعات بينهما سوى حل البرلمان من قبل الأمير، عيوب خاصة بالتركيبة الدستورية الكويتية «المُخْتَلَّة» ، وليست خصائص جوهرية للديمقراطية. ويمكن اتخاذ خطوات لمعالجتها؛ وهو ما سنناقشه هنا:**

السياسة المالية غير المستدامة

تعدّ الطبيعة غير المستدامة(*) ذات المدى القصير للسياسة المالية مشكلة في جميع أنحاء الخليج، **وسيكون خطأً فادحاً أن يفترض البعض أن الهيئات المنتخبة فقط هي التي تميل إلى السياسة المالية الشعبوية؛ فقد كان رد فعل جميع دول مجلس التعاون الخليجي على الربيع العربي «شعبوياً» بدون استثناء، وشمل ذلك زيادة هائلة في الإنفاق العام، وخاصة رواتب موظفي القطاع العام وكذلك جرى توفير فرص عمل جديدة وخاصة في قطاع الأمن.** وأعلن جهاز الخدمة المدنية في الكويت، في مارس 2012، عن زيادة بنسبة 25% في

(*) أي غير القابلة للاستمرارية لعدم استطاعة الحكومة دعمها بصورة متواصلة لكونها مكلفة مالياً وتسبب عجز في الموازنة. (العيسى)

المرتب الأساسي في القطاع العام؛ ولكن جرى رفض هذه الزيادة من قبل **«الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت» ، الذي هدد بوقف العمل لمدة ساعتين أسبوعياً وطالب بأن تكون هناك زيادة في البدلات (مثل العمل الإضافي والمناوبات الليلية وإعانات الطعام) لصالح العديد من موظفي الخدمة المدنية بالإضافة إلى الرواتب الأساسية. وأُعطي عمال القطاع النفطي، في سبتمبر 2011، زيادات في الأجور تتراوح بين 35-65% بحسب نوع الوظيفة. وتلا ذلك سلسلة من الإضرابات في قطاع الموانئ، حيث طالب العاملين الكويتيين هناك بزيادات مماثلة[28] . وقام موظفو الخطوط الجوية الكويتية، في مارس 2012، بإضراب بسبب الأجور؛ وهو ما اضطر شركة الطيران المملوكة للدولة إلى وقف الرحلات الجوية لمدة ثلاثة أيام.**

وكانت أعلى معدلات الزيادة في الأجور في الخليج، في عام 2011، ليست في الكويت؛ ولكن في قطر، حيث جرى رفع رواتب موظفي القطاع العام بنسبة 60-100%، وهو ما تسبب في ذعر في القطاع الخاص، حيث سيؤدي ذلك عمليا إلى تقليل الطلب على الموظفين القطريين بسبب ارتفاع أجورهم. **وفي الحقيقة، فقد زادت كل دول مجلس التعاون الخليجي أجور موظفي الخدمة المدنية وقوات الأمن، كما قامت بتوفير المزيد من فرص العمل في القطاع العام منذ بداية عام 2011.**

إن البرلمان الكويتي هو جزء من ثقافة «اقتصاد-سياسي » شاملة موجودة في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي بدون استثناء، والتي توصف أحيانا بدول ريعية؛ ولكنه يتحمل حقاً مسؤولية محددة، نظراً لاتخاذه تدابير وممارسات شعبوية معينة قصيرة المدى في الماضي، بما في ذلك إلغاء متكرر لديون المواطنين الكويتيين؛ وهو الأمر الذي خلق مخاطر أخلاقية، وساعد على تعزيز وترسيخ ثقافة إقراض (ائتمان) «مستهتره » و «لامسؤولة» فقد جرى إلغاء الديون بعد انهيار البورصة عامي 1979 و1982 وبعد حرب 1990/ 1991؛ ولكن جرى تنفيذ خطط مكررة لمساعدة المستهلكين عدة مرات بدون أزمات وكوارث مماثلة لما حدث في الماضي، وفي الانتخابات البرلمانية

عام 2012 وعد العديد من المرشحين الناخبين بأنهم سيلغون الديون مجدداً ويميل النواب إلى زيادة الضغط على الحكومة لزيادة الإنفاق، بدلا من إيجاد حلول لمشاكل الاعتماد على النفط وعدم وجود استدامة مالية ويوصف هؤلاء المرشحون في الغالب بأنهم «نواب خدمات»، أي يهدفون في المقام الأول إلى الحصول على منافع لناخبيهم وأشارت دراسة أجراها المعهد الديمقراطي الوطني الأمريكي إلى أن «الواسطة» مطلوبة لإنجاز بعض الأمور في الكويت، وأن هذا الدور يشغل ويلهي النواب عن وظائفهم التشريعية والرقابية[29]. وأكد نائب في برلمان 2009 وجود نواب يضيعون وقتهم في مراجعة الوزارات المختلفة لإنجاز معاملات ناخبيهم، وعبّر عن أسفه لعدم التركيز على المصلحة الوطنية[30].

ولكن البرلمان والحكومة سيواجهان معاً في نهاية المطاف معضلة مشتركة، وهي أن الكويت لن تكون قادرة على الحفاظ على سياستها المالية الحالية القائمة على التوسع شبه المستمر في الإنفاق - غالباً في الأجور والخدمات (أساسا في الاستهلاك)، في حين لا يتم تنفيذ المشاريع الرأسمالية (الاستثمارية) المخططة بالكامل في كثير من الأحيان بسبب التأخير الناتج عن المناورات السياسية والبطء البيروقراطي. لقد تضاعف الإنفاق الحكومي ثلاث مرات منذ عام 2005، وصُرفت معظم الأموال في الإنفاق الجاري غير المنتج[31]، مع تضاعف فاتورة الأجور أكثر من مرتين خلال العقد الماضي.

استقالة محافظ البنك المركزي الشيخ سالم الصباح احتجاجا على الاتجاهات غير المستدامة في الإنفاق العام التي تقيّد من قدرته على انتهاج سياسة نقدية سديدة

وأشارت التقديرات، في عام 2012، إلى أن المستوى الحالي للإنفاق العام **يتطلب أن يكون سعر بيع النفط الكويتي 109 دولارات للبرميل** [لكي لا يكون هناك عجز في الموازنة العامة للدولة]؛ **وهو أعلى «نقطة تعادل»** (Break-Even) في أية دولة خليجية. وفي منتصف فبراير 2012، وبعد الانتخابات البرلمانية، استقال الشيخ سالم عبد العزيز الصباح، محافظ البنك المركزي المتمرس وصاحب الخبرة الطويلة، بعد 25 عاما في منصبه احتجاجا على الاتجاهات غير المستدامة في الإنفاق العام؛ وهو الأمر الذي يقيّد من قدرته على انتهاج سياسة نقدية سديدة. ثم أكدت بعثة صندوق النقد الدولي إلى الكويت في أبريل أنه إذا استمرت الأنماط الحالية للإنفاق، فإن الحكومة ستستهلك جميع عائداتها النفطية بحلول عام 2017؛ وهو ما سيمنعها من توفير وادخار أية أموال للأجيال المقبلة. وستكون هذه نكسة هائلة للكويت، التي كانت أول دولة خليجية تأسس صندوق ثروة سيادية من توفير عائدات النفط[32].

هناك وعي في المستويات العليا للحكومة بضرورة مناقشة الأنماط غير المستدامة في السياسات المالية؛ ولكن هناك بطء في التعامل مع هذه التحديات متوسطة المدى، وخاصة في وقت عندما يكون الوضع السياسي المحلي والإقليمي لا يمكن التنبؤ به، وهو ما يشجع الحكومات عموما على اتخاذ خطوات نحو سياسة مالية قصيرة المدى. كما أن البرلمان لا يساعد على تغيير توقعات المواطنين حول الدور الاقتصادي المستقبلي للدولة. ومن غير الواضح كيف يمكن للبرلمان والحكومة أن يعملا معا في هذه المسألة وفقاً لأنماط العلاقة الحالية بينهما، ويبدو من المرجح أنه إذا بزغت مشاكل اقتصادية، فسوف يلقي كل منهما باللوم على الآخر، كما حدث مع تعطل مشاريع التنمية.

مشاريع معرقلة

خطة التنمية

يشعر الكويتيون ووسائل الإعلام التي تصدر بهذا البلد الخليجي، بشكل متكرر، بالضيق بسبب عدم إحراز تقدم في تنفيذ خطط الاستثمار؛ في حين أن البرلمان والحكومة يتصارعان. وفي عام 2010، أقرت الكويت خطة بقيمة 111 مليار دولار للاستثمار تموّلها - جزئيا - الدولة في مشاريع البنية التحتية والتنمية؛ لكن الإنجاز كان محدودا. وفي أبريل 2012، عَبَّرَ النواب عن قلقهم بسبب مسائل تتعلق بالتأخير في إنجاز الخطة والفشل في تنفيذ مشاريع وضعف الشفافية، حيث قاموا برفض [التصديق على] الفاتورة السنوية التي يجب على الحكومة أن تقدمها إلى البرلمان ليسمح بدفع المصروفات السنوية في إطار الخطة. **وفي حين أن هذا الرفض يشكل ضغطاً على الحكومة لتحسين تنفيذ الخطة، إلا أن مشاريع البنية التحتية ومحطات توليد الكهرباء والمستشفيات المخططة لم يظهر لها أيّ أثر على أرض الواقع.**

وقد جادل نائب معارض منتخب حديثا دفاعا عن دور البرلمان في هذه العملية كالتالي:

«البرلمان ليس مسؤولا عن عدم تطور الكويت، مثل دبي. فعلى سبيل المثال، قدمت الحكومة السابقة خطة تنمية، وتمت الموافقة عليها بالإجماع تقريبا؛ ولكن في الواقع لم نلاحظ تنفيذ أي شيء بسبب الصراع بين أصحاب المصالح الذين كانوا يرغبون في الحصول على قطعة من تلك الكعكة، كالمشاريع والمناقصات. ولا تزال الأموال المعتمدة لدى وزارة المالية، حيث لم تصرف بعد حتى الآن»[33].

وبالتأكيد، تعرقلت مشاريع محددة، لا سيما «مشروع الكويت» و«كي-داو» اللذين سنتطرق لهما بالتفصيل أدناه، بسبب اعتراضات برلمانية. وفي حين أن شبهة الفساد تعد مصدراً مشروعا للقلق في مثل هذين المشروعين الضخمين، فإن هناك أيضا خطر استخدام اتهامات الفساد كأداة سياسية،

وكدفاع دائم ضد اتهامات تعطيل العمل. ويمثل الفساد مشكلة ليس فقط في قطاع الأعمال؛ ولكن حتى في الانتخابات البرلمانية نفسها، وهناك اتهامات روتينية متكررة عن التدخل الحكومي وشراء الأصوات تعود إلى الستينيات. وتدمر هذه الاتهامات شرعية البرلمان، حيث يُنظر إلى النواب في بعض الأحيان على أنهم يمثلون مصالح خاصة بدلا من مصالح الناخبين. وكان الاعتقاد بانتشار الفساد بين السياسيين أحد العوامل الرئيسة التي أدت إلى احتجاجات عام 2011.

وليس البرلمان وحده الذي يفشل في تمرير المشاريع؛ فالسلطة التنفيذية، في بعض الأحيان، هي صانعة القرار وتلغي المشاريع. والبيروقراطية، في كثير من الأحيان، تنفق أقل من الموازنة الرأسمالية المعتمدة للمشاريع، كما هو ملاحظ في دول الخليج الأخرى، بما في ذلك البحرين والمملكة العربية السعودية، نتيجة لعدم الكفاءة والهدر. ووفقا لمسؤول حكومي سابق، فإن اتهام البيروقراطية بتعطيل المشاريع يوجد فيه عنصر من الحقيقة. كما أن السلطة التنفيذية أيضا ألغت، في بعض الأحيان، مشاريع بسبب معارضة نواب لا يمثلون بالضرورة الأغلبية في البرلمان. **وأضاف: نحن في الحكومة نخضع أحياناً لضغوط المجموعات الأكثر تنظيماً في البرلمان**(34).

مشروع «كي-داو»

وقد وافقت الحكومة، في عام 2008، على اتفاق لـ **شركة الصناعات البتروكيماوية** (PIC)، وهي إحدى الشركات التابعة لشركة البترول الكويتية المملوكة للدولة، لإقامة مشروع بتروكيماويات مشترك مع شركة **داو كيميكالز** الأمريكية لتنفيذ مشروع مشترك باسم «**كي-داو**». وكان مشروع «**كي-داو**» يهدف بطموح إلى أن يصبح منتجا رائدا في العالم في مجال البتروكيماويات والبلاستيك(35)؛ ولكن وَقَّعَت الحكومة على الاتفاق خلال العطلة البرلمانية. وبعد عودة البرلمان، مارس حقه القانوني في مراجعة العقد. ومن ثم، أجبر

نواب المعارضة الحكومة على إلغائه بسبب اتهامات بالتربح المخالف للقانون. وفي مايو 2012، حكمت هيئة دولية للتحكيم بأن على الحكومة الكويتية أن تدفع إلى **شركة داو كيميكالز** 2,2 مليار دولار نظير إلغاء الصفقة بعد الاتفاق المبدئي. وكانت **شركة داو كيميكالز** قد توقعت 7,4 مليارات كاستثمار من **شركة الصناعات البتروكيماوية**، في هذا المشروع المشترك. وفي الوقت نفسه، وقّعت **شركة داو كيميكالز** اتفاقا لإنشاء مشروع بتروكيماويات عالمي مشترك مع شركة **أرامكو السعودية**، وهي شركة النفط الوطنية في المملكة العربية السعودية، مع إيرادات تقدر بـ10 مليارات دولار سنويا بعد تاريخ التشغيل المجدول في عام 2016[36].

ووجهت انتقادات على نطاق واسع إلى هذه الحادثة في وسائل الإعلام الكويتية، نظرا لتكلفة الغرامة التي أضرت بالخزينة العامة. فعلى سبيل المثال، **جادلت الصحافية البارزة بدرية درويش، في صحيفة «كويت تايمز»[37]، بأن النواب ينافقون عندما يأسفون على غرامة إلغاء الصفقة التي كانوا هم أنفسهم قد تسببوا بها: «لقد اضطرت حكومة الشيخ ناصر إلى إلغاء الصفقة، بعد هجوم النواب الشرس. والآن النواب يبكون ويتساءلون: «لماذا جرى إلغاء اتفاق داو؟»». كما أشارت إلى فكرة أن النواب كانوا أكثر اهتماما بتسجيل نقاط سياسية ضد الشيخ ناصر، رئيس الوزراء آنذاك، من المصلحة الوطنية. وفي جريدة «الجريدة»، أشار[38] الكاتب حمد نايف العنزي إلى أن المسؤولية تقع على جميع المستويات:**

> **«فجأة... غضب الجميع وراحوا يتبادلون الاتهامات وكأنهم توقعوا أن يصدر حكم غير الذي صدر من المحكمة الدولية بتغريم الكويت ما جاء في الشرط الجزائي لعقدها مع شركة «الداو»، مع أننا نعلم ومنذ أكثر من عامين أن هذا الحكم قادم لا محالة، وأننا سنقوم بدفع مليارين ومئة وستين مليون دولار من أموال الشعب ثمناً للعناد السياسي لعدد من الرؤوس اليابسة التي لم تترك لنا بصيصاً من أمل في إصلاح حاضرنا ومستقبلنا إلا وقضت عليه... وكالوا الاتهامات يميناً وشمالاً لكل الأطراف الساعية إلى إتمام الصفقة؛ ما جعل الحكومة ورئيسها في ذلك الوقت يؤثران السلامة على المصلحة العامة، بعد أن ارتجفت الركب خوفاً من أصحاب الأصوات العالية، وهي أغرب حكومة في**

تاريخ البشرية، حكومة لا تستطيع الدفاع عن مشاريعها في وجه قلة من النواب يقفون في وجهها وليس بيدهم دليل مادي حقيقي على شبهة التنفيع والفساد التي يثيرونها... والحل أيضاً في أن يعرف الشعب أن له دوراً رئيسياً في كل هذا الخلل الحاصل، فسوء الاختيار القائم على قدرة المرشح في كشف «التجاوزات والسرقات » جعل كل نائب يلوّح بورقة لا يدري أحد مدى صدقها أو زيفها، أو إن كانت دليل براءة تحولت بعد مزجها بصراخ النائب إلى دليل إدانة!»

مشروع الكويت (Project Kuwait)

ولكن النزاع الأطول حول أيّ مشروع تنموي مقترح يتعلق بـ «**مشروع الكويت**» بحسب الخطة التي وضعت أصلا في عام 1997 من قبل المجلس الأعلى للبترول في الكويت بهدف زيادة طاقة إنتاج النفط من حقول النفط الشمالية الأقل نموا لأكثر من الضعف من 400 إلى 900 ألف برميل يوميا بمشاركة قوية وصلبة من شركات نفط عالمية كبرى. (وللمقارنة، يبلغ إجمالي إنتاج النفط الكويتي الحالي 2,7 مليون برميل يوميا[39] وتهدف خطة التنمية الأوسع نطاقا لهذا القطاع إلى زيادة الإنتاج إلى 4,0 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020[40].

وتعد حاليا مشاركة شركات النفط العالمية في قطاع التنقيب عن النفط مقيدة بشكل كبير، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية أيضا. فبعضها يعمل على أساس اتفاقات خدمات فنية (حيث تُدفع رسوم محددة سلفا لخدماتهم، بعكس اتفاقات تقاسم الإنتاج، حيث يحصلون على حصة من الإنتاج).

ولكن هناك من يجادل بأن الكويت بحاجة إلى زيادة الاستثمارات الخارجية في قطاع النفط لإكتساب الخبرة التكنولوجية[41] التي لا تملكها سوى شركات النفط العالمية وأيضا لتطوير المهارات الكويتية واستخدام أفضل التقنيات العالمية لتقليل التكاليف. ونظراً لأن أكبر حقول النفط في الكويت تعمل منذ أكثر من أربعة عقود، فإنه مع مرور الزمن يصبح استخراج ذلك النفط أصعب فنيا وأكثر تكلفة.

ويهدف أنصار «**مشروع الكويت**» إلى توسيع دور شركات النفط العالمية في القطاع النفطي الكويتي، ليسهموا في إدارة وتشغيل حقول بأكملها (بدلا من مجرد تقديم المشورة الفنية فقط)، بموجب عقود تشارك فيها شركات نفط عالمية مع الكويت في بعض مخاطر الإنتاج. **ويمنع الدستور الكويتي نقل ملكية مواردها النفطية إلى شركات أجنبية. ولذلك، لا يمكن للحكومة بيع أسهم أو منح تنازلات لشركات النفط العالمية**؛ ولكن يقترح مؤيدو «**مشروع الكويت**» استحداث عقود خدمات، حيث يتم دفع عوائد إلى شركات النفط العالمية لكل برميل نفط يتم إنتاجه (لتكون الإيرادات مرتبطة مباشرة بنتائج عملية الإنتاج بدلا مما كانت عليه في اتفاقات الخدمات الفنية، حيث يتم دفع رسوم مقابل الخدمات المقدمة بدلا من البراميل المنتجة)؛ ولكن المعارضين للمشروع يريدون الحفاظ على الموارد الاقتصادية الرئيسة في الكويت في أيدي القطاع العام الوطني.

أزمات التحرر الاقتصادي (LIBERALIZATION) والخصخصة

لقد كان هناك اتجاه نحو التحرر الاقتصادي في جميع الدول العربية تقريبا طوال العقد الماضي[42]. ومن بين دول مجلس التعاون الخليجي، انفتحت المملكة العربية السعودية، التي تعد تقليديا واحدة من أصعب الأماكن للأعمال التجارية، بشكل كبير على القطاع الخاص، بما في ذلك القطاع الخاص الأجنبي، كما لاحظنا من خلال انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2005. ويوجد في الإمارات العربية المتحدة نموذج هجين، حيث نلاحظ استثمارا أجنبيا مقيدا في معظم المناطق؛ ولكن معظم الشركات الأجنبية تستثمر في مناطق حرة موجهة إلى التصدير، حيث توجد قيود قليلة. **وقد تغيرت الكويت قليلاً من حيث انفتاحها على الاستثمار الأجنبي، ونظراً لأن البلدان الخليجية الأخرى مالت أكثر منها نحو التحرر الاقتصادي، أصبحت الكويت مغلقة نسبيا لأنها - ببساطة - جَمَدَتْ في موقعها.** وبعكس ذلك، اعتبرت الكويت من منتصف عقد التسعينيات إلى آخره بأنها تمر بحالة إصلاح اقتصادي سريع نسبيا[43].

كما أن هناك عددا من الأسباب لعدم بذل الكويت المزيد من الجهود لجذب الاستثمارات الأجنبية في السنوات الأخيرة، أحدها أنه لا توجد حاجة ملحة لها؛ فباعتبارها دولة نفطية كبرى، لا تحتاج الكويت إلى اجتذاب تدفق رؤوس أموال لتمويل تنميتها. ونظرا للارتفاع النسبي في أسعار النفط منذ عام 2003، تمكن الكويتيون من التمتع بمستوى عال من المعيشة بشكل رئيس على أساس الثروة النفطية. الحجة الرئيسة لصالح الاستثمار الأجنبي ليست الحاجة لرأس المال؛ ولكن الرغبة في الحصول على المهارات والخبرات والتكنولوجيا، وجميعها لا يمكن أن تأتي إلا مع النوع الصحيح من الاستثمار الأجنبي المباشر. الحاجة إلى تطوير المهارات هي جزء مهم من التنويع الاقتصادي طويل المدى بعيدا عن النفط؛ ولكنه ليس أولوية ملحة للسياسيين.

واكتسبت الخصخصة سمعة سيئة في الكويت لأسباب وجيهة ليس أقلها المخاوف بشأن الفساد[44]**. وهناك أسباب وجيهة للشك في قدرة الخصخصة على تحسين الكفاءة إذا حدثت في سياق ممارسات فاسدة، أو إذا منحت العقود على أساس المحسوبية والعلاقات الشخصية بدلا من الكفاءة والجودة وانخفاض التكلفة المالية.** ومن ناحية أخرى، هناك قيود لدى القطاع العام في الكويت أيضا؛ فالكويت لديها عدد قليل من الشركات المتفوقة من الدرجة الأولى المملوكة للدولة، باستثناء «**شركة بترول الكويت العالمية**» و«**شركة زين**»، والثانية هي شركة اتصالات تملك الدولة جزءا قليلا منها؛ **ولكنها قامت بنقل مقرها بهدوء إلى البحرين في عام 2007 سعياً نحو بيئة عمل أكثر كفاءة!!!**

كما يمكن أن تنبع معارضة الخصخصة والتحرر الاقتصادي في الكويت من طبقة التجار؛ فالتجار العريقون الذين يستفيدون جيداً من النظام الحالي قد لا يكون لديهم سوى مصلحة قليلة في السماح بمزيد من المنافسة التي قد تقوض مصادر دخلهم[45]**. وفي الوقت نفسه، كانت هناك أوقات أسهم فيها التجار الكويتيين وغرفة التجارة والصناعة بالكويت في وضع السياسات**

الاقتصادية، مثل المساعدة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي بعد كارثة انهيار سوق الأسهم غير الرسمي (سوق المناخ) في عام 1982.

الشفافية والتنمية البشرية

وأكد الكويتيون، الذين قابلتهم لكتابة هذه الورقة، أيضا بعضاً من الإنجازات الاقتصادية في بلدهم؛ فقد بدأت الكويت بتنويع مصادر الدخل، من خلال إنشاء أول صندوق للثروة السيادية في المنطقة (قبل الاستقلال وتشكيل البرلمان)، والذي يعرف الآن **بالهيئة العامة للاستثمار. ويشكل هذا الصندوق مصدرا مهما من مصادر الإيرادات غير النفطية، وآلية لتحقيق العدالة عبر الأجيال (توفير جزء من الأموال المستمدة من مورد قابل للاستنزاف لصالح الأجيال المقبلة). كما أنه أحد أكثر صناديق الثروة السيادية شفافية نسبيا في الخليج[46]، مع شركة ممتلكات البحرين[47]. وبشكل عام، الشفافية المالية مرتفعة نسبيا في الكويت.**

كما تحتّل الكويت مرتبة عالية في مؤشرات التنمية البشرية. وأشير في ورشة عمل لمركز تشاتام هاوس عن الكويت إلى أن تعريفات التنمية تختلف، وجادل أحد المشاركين بحجة مبتكرة؛ وهي أن وجود البرلمان هو جزء لا يتجزأ من عملية التنمية البشرية الكويتية[48].

وبعكس المتوقع في الخليج، **يوجد في الكويت حد أدنى لأجور العمالة الوافدة منذ عام 2010. وقد جرى ابتكار هذا الأمر من قبل وزير العمل وليس من قبل البرلمان؛ ولكنه جاء بعد ضغط كبير من قبل مؤسسات المجتمع المدني المتطورة (مقارنة ببقية دول الخليج) في الكويت حول قضايا العمل.** وكان **مركز الكويت لحقوق الإنسان** أول منظمة غير حكومية في الخليج تسلط الضوء على مشاكل حقوق الإنسان التي تواجه العمال المهاجرين هناك؛ ولكن لا تزال العلاقات بين المواطنين وبين المقيمين غير متكافئة بشكل كبير، ومن النادر أن يأخذ النقاش المحلي عن الديمقراطية في الاعتبار أية إمكانية لتحسين وضع العمال الأجانب أو منحهم حقوق إنسانية، بالرغم من

كونهم يشكلون الغالبية العظمى من القوى العاملة في القطاع الخاص، نظراً لأن هذا سيشكل تهديدا عميقا وأساسيا لنموذج اقتصادي كامل!!

إصلاحات مقترحة للنظام السياسي الكويتي

وكما ذكرتُ آنفاً، فإن تركيبة الدستور «المُخْتَلَّة» بالإضافة لممارسة عادة سلبية أصبحت كـ «العرف» تتمثل في «تكرار» قيام الأمير بحل البرلمان على نحو روتيني مؤسف نتج عنهما معاً علاقة عدائية بين السلطة التشريعية وبين السلطة التنفيذية(*). وقد حدد بعض العاملين في المجتمع المدني والنواب والنشطاء عدداً من الإصلاحات الممكنة للنظام السياسي الكويتي، التي قد تساعد على كسر نمط الجمود وعدم التعاون بين الحكومة وبين البرلمان.

لقد كانت هناك آمال متكررة بأن تغير النواب سيؤدي إلى برلمان أكثر إيجابية وتوافقية مع الحكومة. وبزغت مثل هذه الآمال على وجه الخصوص في انتخابات عام 2009، عندما جرى انتخاب أربع نساء في البرلمان لأول مرة؛ **ولكن الممارسة العملية لنهج التعاون مع الحكومة أدت في الانتخابات التالية في عام 2011 إلى خسارة النواب الذين سعوا إلى تلك العلاقة، بما في ذلك النائبات الأربع ما يدل على أن الناخبين لم يعجبهم ذلك النهج!!**

وتدعو بعض منظمات المجتمع المدني الكويتية إلى سن قانون يسمح بتشكيل أحزاب سياسية رسمية. ويجادلون أن ذلك سيجعل الوزراء يتفاوضون على صفقات مع مجموعة نيابية متماسكة تملك برنامجا سياسيا واضحاً ومعلناً، بدلا من النزاعات مع أفراد أكثر عرضة للسعي نحو مصالح ضيقة لناخبيهم.

(*) هذه هي الفكرة الرئيسة في الورقة؛ وهي ما يمكن تسميتها بـ «الحقيقة الغائبة»، أي أن تعطل التنمية المزعوم ليس بسبب الديمقراطية النسبية المتمثلة في وجود مجلس الأمة في حد ذاته بل بسبب أمرين متشابكين هما: (1) تركيبة دستورية «مُخْتَلَّة» (برلمان «منتخب» + حكومة غير نيابية «معينة» + حظر الأحزاب)؛ و(2) ممارسة عادة سلبية أصبحت كالعرف تتمثل في تكرار حل مجلس الأمة على نحو روتيني (انظر: جدول-1: تاريخ مجلس الأمة الكويتي: 1963-2016، ص-298)، عند وجود أي نزاع بين الحكومة والبرلمان، لعدم وجود آلية دستورية تضمن تسوية تلك النزاعات بدون حل البرلمان. (العيسى)

(وبالطبع، لا يمكن أن تختفي فورا سياسة المحسوبية التي لا تزال موجودة إلى حد ما حتى في أعرق الديمقراطيات)؛ ولكن في الانتخابات الكويتية الأخيرة (فبراير 2012) حصل المرشحون المستقلون على شعبية بين الناخبين، بالرغم من وجود كتل سياسية غير رسمية[49].

ودعت **جمعية الشفافية الكويتية** إلى إنشاء لجنة قوية ومستقلة لمكافحة الفساد، لتتحمل مسؤولية التحقيق في اتهامات الفساد بدلا من البرلمان، معتبرة أن هذا الإجراء سيجعل مثل هذه الادعاءات أقل تسييسا وسوف يمنح النواب وقتاً للتركيز على القضايا التشريعية[50].

وبالإضافة إلى كل هذا، هناك حاجة لإصلاح النظام البرلماني الحالي الذي يشجع على ممارسة السياسات الشعبوية ويشجع على سلوك نهج «نواب الخدمات» بسبب النموذج الريعي للدولة وأولويات الناخبين؛ فغالبا ما يتم اختيار المرشحين على أساس انتماءات الهُوية، سواء كانت قبلية أو دينية، بدلا من برامج السياسة الاقتصادية. ويمكن الجدال بأن هذا السلوك الانتخابي عقلاني تماما ومتوقع في نظام سياسي يُفترض أن تكون فيه البرلمانات غير مستقرة وقصيرة الأجل، **وفي نظام يتمكن عبره النواب من الحصول على منافع لمؤيديهم بسهولة أكثر بكثير من تشريع قوانين مفيدة.**

ضرورة وضع شروط دستورية وقانونية صارمة «تمنع أو تقيّد» حل البرلمان بشكل روتيني

كما أن هناك حاجة إلى إيجاد آليات بديلة لتسوية النزاعات بين البرلمان وبين الحكومة دون اللجوء إلى حل البرلمان الذي أصبح الآن «**روتينيا**» تقريبا؛ وهو ما أدى إلى فقدان الثقة في جدوى العملية البرلمانية، وخلق شعور دائم بعدم الاستقرار السياسي. وكحد أدنى، يجب أن يكون هناك مزيد من الوضوح بشأن الشروط الدستورية والقانونية التي تسمح بحل البرلمان. **وإذا أُريد لهذا الحق أن يبقى بيد الحاكم، فيجب اعتباره كخيار أخير بدلا من الخيار الأول**

والأسهل عندما تنشأ التوترات[*]. وتنشأ الخلافات بين الحكومة وبين البرلمان عادة حول جهود البرلمان في استجواب الوزراء. **ويستقيل الوزراء بانتظام خوفاً من ذل عملية «الشَيّ» (Grilling) أي الاستجواب، بدلا من أن يقبلوا بممارسة البرلمان لحقوقه الدستورية. ولذلك، فإن ضم [عدد معتبر من نواب] الكتل المنتخبة كوزراء في الحكومة [بشكل دائم وثابت] سيمنح تلك الكتل مصلحة في دعم الحكومة في حالة تعرض الوزير لاستجواب؛ ولكن تحقق مثل هذا الممارسة المتطورة يعتمد على رغبة العائلة الحاكمة في تقاسم السلطة، وهو الأمر الذي يعد على الأرجح أعظم قضية خلافية اليوم في الكويت وجميع دول الخليج.**

وتحدث هذه الإشكالية في مثل هذا البلد الغني بالنفط، بسبب ما يمكن أن نسميه «الثقافة السياسية» بين الحكام وبين المحكومين وعند النظر إلى مواقف المواطنين الكويتيين، تجادل معلقة كويتية بأن «**المشكلة الحقيقية ليست بسبب عدم وجود أطر قانونية أو سياسية بل بسبب اللامُبَالاة العامة**»[51]**، بمعنى أن الكويتيين يشعرون بأنهم مجرد مستفيدين من ثروة بلادهم وليسوا أصحابها، وأن المواطن الأكثر تسيساً يمكن أن يقلل من الفساد ويعزز أداء البرلمان؛ فالكويت لديها بالفعل واحدة من أكثر المجتمعات تسييسا في دول مجلس التعاون الخليجي لكي تبني عليه مع تقليد قوي من النقاش المحلي الحر.**

ولذلك، فإن خلق علاقة بناءة بشكل أكبر بين البرلمان وبين الحكومة يتطلب تحولا في عقلية الحكام فيما يتعلق بتقاسم السلطة والنظرة إلى دور المعارضة[52].

(*) جاء في المرسوم الأميري أن سبب حل مجلس الأمة الـ14 (مجلس يوليو 2013) يعود إلى «الظروف الإقليمية الدقيقة، وما استجد من تطورات، وما تقتضيه التحديات الأمنية وانعكاساتها المختلفة من ضرورة مواجهتها بقدر ما تحمله من مخاطر ومحاذير». وقد وصف العديد من المراقبين الكويتيين هذا السبب بـ«المبهمَ». ولذلك، أجدني أتأمل السؤال التالي، ترى: هل مهد تكرار حل المجلس بشكل روتيني خلال السنوات الأخيرة (كما هو موضح في جدول-1: تاريخ مجلس الأمة الكويتي: 1963-2016، ص-298)، لبلوغ مرحلة يقبل العرف فيها أن يُحل المجلس لسبب «مبهم» ومن ثم - من يدري - قد يتطور العرف بعد عقد أو أكثر ليصبح الحل «بدون سبب»؟! أرجو أن أكون مخطئاً، وأن يكون الجواب: كلا!! (العيسى)

ومن المحتمل أن تكون هناك وجهات نظر مختلفة في الأسرة الحاكمة حول هذه المسائل؛ فبعد انتخابات عام 2012 مباشرة، كانت هناك تكهنات واسعة بأن الحاكم سيمنح حصة أكبر من المقاعد الوزارية للأغلبية البرلمانية مقارنة بالماضي، وفي أواخر عام 2011 كانت هناك شائعات بأن الحاكم قد يفكر بتعيين رئيس وزراء شعبي[53]. ولم يتحقق كلا التكهنين، ربما بسبب خلافات في الرأي داخل الأسرة الحاكمة.

ولكن يبدو أن الضغوط من أجل الإصلاح تتصاعد؛ فقد أدى تكرار حل البرلمان إلى وضع غير مُرضٍ للديمقراطيين والمحافظين بالمثل، بسبب إضعاف قدرة السلطة التشريعية على العمل وتزعزع ثقة المستثمرين.

وتضغط الحركات الشبابية، مثل «**السور الخامس**» و«**كافي**»، على كل من الحكومة والطبقة السياسية الراسخة لبذل المزيد من الجهد لمكافحة الفساد، وبلغ غضب بعضهم في عام 2011 إلى حد اقتحام البرلمان. **وأثبت حل الحكومة والبرلمان الناتج من تلك الاحتجاجات إمكانية حدوث انتفاضة عارمة، حتى في نظام خليجي ملكي غني مثل الكويت. ويبدو أن حل ذلك البرلمان أدى فقط إلى تشجيع المعارضة وزيادة جرأتها، حيث أثبتت (في انتخابات فبراير 2012) أنها تتمتع بدعم شعبي واسع النطاق، وأصبحت تدعو الآن بصوت صاخب إلى تمثيل سياسي أكبر. وينبغي التوصل إلى صفقة جديدة بين النواب وبين الحكومة، والتي يمكن أن تشمل إعطاء النواب صلاحيات أكثر إيجابية للتشريع، وطمأنتهم بأنه سيتم السماح للبرلمان بالعمل فترته الكاملة، على أن يصبح النواب أنفسهم أكثر مسؤولية ومساءلة على أساس الصلاحيات الموسعة.**

إن تطور البرلمان الكويتي ليصبح أكثر استدامة وأفضل أداء يمكن أن يساعد في بناء أساس أقوى للتنمية الاقتصادية، والتي ستواجه عرقلة مستمرة إذا بقيت البرلمانات قصيرة الأجل وغير آمنة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لبرلمان يتمتع بفعالية أكثر مع زيادة تمثيل الشباب فيه أن يكون بديلا قيما لمعارضة جامحة في الشوارع.

هوامش المؤلفة:

(1) يسعى نشطاء المعارضة الكويتية عادة إلى درجة أكبر من التمثيل الديمقراطي في إطار «ملكيّة دستورية». كما ينشطون أيضا حول قضايا حقوق الإنسان ومكافحة الفساد.

(2) استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي. بيث غرينفيلد، **أغنى البلدان في العالم**، مجلة فوربس، 22 يناير 2012. الرابط:
http://www.forbes.com/sites/bethgreenfield/2012/02/22/the-worlds-richest-countries/

(3) انظر: ماري آن تيترو، **قصص الديمقراطية: السياسة والمجتمع في الكويت المعاصرة**، قسم النشر بجامعة كولومبيا، عام 2000، ص 85؛ وانظر: ديفيد روبرتس، فصل بعنوان **الكويت**، في كتاب كريستوفر ديفيدسون، (محرر)، **السلطة والسياسة في ممالك الخليج الفارسي**، هيرست للنشر/قسم النشر بجامعة كولومبيا، عام 2012.

(4) تسمح المادة الـ106 من دستور الكويت للأمير بتعليق البرلمان لشهر واحد. انظر ترجمة إنكليزية للدستور في مشروع القانون الدستوري الدولي، الرابط:
http://www.servat.unibe.ch/icl/ku00000.html

(5) وبمجرد أن علّق الأمير البرلمان، انتشرت تكهنات بحدوث حل كامل بعد ذلك مباشرة. انظر على سبيل المثال كويت تايمز، **«الأمير يعلق البرلمان لمدة شهر واحد، والمعارضة تتهم «جهات» بالضغط لحله »، 19 يونيو 2012. الرابط:**
http://news.kuwaittimes.net/2012/06/18/amir-suspends-national-assembly-for-one-month-opposition-accuses-sides-of-pushing-for-dissolving-house/

(6) انظر ورقة عبد الخالق عبد الله، **قضايا اجتماعية-سياسية معاصرة للحظة الخليج العربي**، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الكويت للتنمية والحوكمة والعولمة في دول الخليج، ديسمبر 2010، الرابط:
http://www2.lse.ac.uk/government/research/resgroups/kuwait/documents/PaperAbdulla.pdf.

(7) ولكن قطر، الأكثر ثراء، كانت أسرع في تنويع دخلها عبر تطوير قطاعات اقتصادية بخلاف النفط والغاز في العقد الماضي.

(8) وضع التجار قائمة بالناخبين تتضمن ممثلين لأبرز 150 عائلة.

(9) جيل كريستال، **النفط والسياسة في الخليج: الحكام والتجار في الكويت وقطر**، قسم النشر بجامعة كامبريدج، عام 1990، ص 51.

(10) المرجع نفسه.

(11) انظر: غانم النجار، **التحديات التي تواجه الديمقراطية الكويتية**، مجلة ميدل إيست جورنال، المجلد 54، رقم 2، ربيع 2000.

(12) انظر: المادة الـ80 من دستور الكويت.

(13) غوين أوكروهليك، **سياسات الهُوية في الانتخابات الكويتية**، مجلة فورين بوليسي، 8 فبراير 2012. الرابط:
http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2012/02/08/the_identity_politics_of_kuwait_s_election#_edn1

(14) وقد شمل برلمان البحرين المنتخب النائبة لطيفة القعود، منذ عام 2010؛ ولكن تم انتخابها بالتزكية.

(15) غازي عبد الرحيم، موجز اقتصادي كويتي، بنك الكويت الوطني، أبريل 2012. الرابط:

http://kuwait.nbk.com/InvestmentAndBrokerage/ResearchandReports/$Document/Other-Publications/en-gb/MainCopy/$UserFiles/EBPopulationLabor2012410E.pdf

(16) وتقدم هذه التجربة دروس لمملكة البحرين التي منحت الجنسية في العقد الماضي لآلاف من الأجانب الذين يُعتقد عموما أنهم قدموا أساسا من دول سنية.

(17) برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مركز تشاتام هاوس، **تجربة السياسة البرلمانية في دول مجلس التعاون الخليجي**، ملخص ورشة عمل. الرابط:
http://www.chathamhouse.org/publications/ papers/view/183411.

(18) مقابلة أجرتها المؤلفة، لندن، أبريل 2012

(19) قدم محامي النقي تفاصيل الحكم لـ **هيومن رايتس ووتش**. انظر: **هيومن رايتس ووتش،الكويت: 10 سنوات سجن لمغرد انتقد حكام دول مجاورة**، 7 يونيو 2012.
http://www.hrw.org/news/2012/06/07/kuwait-10-years-criticizing-neighboring-rulers

(20) الديوانية هي صالون يجتمع فيه الناس للنقاش، خاصة حول السياسة (ويزور مرشحو البرلمان دواوين العائلات البارزة خلال الحملة الانتخابية).

(21) أثار هذه القضية بعض المشاركين في نقاش طاولة مستديرة في الكويت في فبراير 2012 (برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مركز تشاتام هاوس، **تجربة السياسة البرلمانية في دول مجلس التعاون الخليجي**). وذكر ذلك أيضا نائب معارض في مقابلة معي في مدينة الكويت، فبراير 2012.

(22) انظر ياشنغ هوانغ، **المعجزة الآسيوية المقبلة**، مجلة فورين بوليسي، 16 يونيو 2008. الرابط:
http://www.foreignpolicy.com/articles/2008/06/16/the_next_asian_miracle.

(23) انظر جيمس فوردر، **استقلال البنك المركزي - توضيح مفاهيم وتقييم مرحلي**، مجلة **أوراق أكسفورد الاقتصادية**، قسم النشر بجامعة أكسفورد، المجلد 50، رقم 3، ص ص 307-334، يوليو 1998.

(24) عبد الله، **قضايا اجتماعية-سياسية معاصرة للحظة الخليج العربي**، ص 22.

(25) انظر: جين كننمنت، **البحرين: ما بعد المأزق**، تقرير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مركز تشاتام هاوس، يونيو 2012.
http://www.chathamhouse.org/publications/papers/view/183983.

(26) كريستيان كوتس أولريخسن، **الاثنين الأسود في الكويت**، مجلة وورلد تودي، يناير 2012،
http://www.chathamhouse.org/sites/default/files/TWT0112p18Kuwait.pdf.

(27) مقابلات المؤلفة، مدينة الكويت، فبراير 2012.

(28) كليفورد كراوس، **توقف شحنات النفط بسبب موجة من الاضطرابات العمالية في الكويت**، نيويورك تايمز، 10 أكتوبر 2011. الرابط:
http://www.nytimes.com/2011/10/11/world/middleeast/customs-officers-strike-in-kuwait-halting-oil-shipments.html.

(29) وأشارت دراسة المعهد الديمقراطي الوطني الأمريكي للشؤون الدولية إلى أنه «**في المناطق الحضرية، تتعلق الخدمات في المقام الأول بالمصالح التجارية مثل الحصول على تصاريح تجارية؛ بينما في المناطق البدوية، تتعلق الخدمات بالمسائل الشخصية مثل فرص العمل والرعاية الصحية**».
المصدر: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، **الكويت**: **تصورات المواطنين لعمل النساء في السياسة**، نتائج مجموعة الأبحاث التي أجريت في فبراير 2007، المعهد الديمقراطي الوطني، فبراير 2007. الرابط:
http://www.ndi.org/files/2204_ku_women_pol_010207_0.pdf

(30) مقابلة مع رولا دشتي، مدينة الكويت، فبراير 2012.
http://www.hurstblog.co.uk/politics-and-opposition-in-kuwait/

(31) كريستيان كوتس أولريخسن، **السياسة والمعارضة في الكويت**، هيرست بلوغ، 16 فبراير 2012،

(32) صندوق النقد الدولي، الكويت، **البيان الختامي لمشاورات المادة الرابعة لعام 2012 مع الكويت لبعثة صندوق النقد الدولي**، 30 أبريل 2012. الرابط:
http://www.imf.org/external/np/ ms/2012/043012.htm

(33) مقابلة أجرتها المؤلفة، مدينة الكويت، فبراير 2012.

(34) اجتماع في لندن، يونيو 2012.

(35) بيان صحفي لشركة داو كيميكالز، «**داو وشركة الصناعات البتروكيماوية توقعان اتفاق ملزم لمشروع مشترك لإنشاء شركة «كي-داو» للبتروكيماويات**»، ميدلاند، ولاية ميتشغان، الولايات المتحدة الأمريكية ومدينة الكويت، الكويت، 1 ديسمبر 2008. الرابط:
http://www.dow.com/news/corporate/2008/20081201a.htm

(36) موقع بزنس واير، **داو وأرامكو السعودية تعلنان عن مشروع مشترك لزيادة نمو المصب من خلال مشروع كيماويات عالمي النطاق**، يوليو 2011. الرابط:
http://www.businesswire.com/news/dow/20110725005690/en

(37) بدرية درويش، كويت تايمز، «**النزاع بشأن داو**»، 27 مايو 2012. الرابط:
http://news.kuwaittimes.net/2012/05/27/the-row-over-dow/

(38) حمد نايف العنزي، «**الداو... والقادم أعظم**»، جريدة الجريدة، 29 مايو 2012. الرابط:
http://aljarida.com/2012/05/29/2012495064/

(39) الرقم لشهر أبريل 2012 وفقا لوكالة النفط الدولية، تقرير سوق النفط، مايو 2012، ص 19.
http://omrpublic.iea.org/omrarchive/11may12sup.pdf

(40) انظر، على سبيل المثال، كلمة هاشم محمد الرفاعي، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة التنمية النفطية، «**مشروع الكويت: شكل جديد لعلاقة**»، الرابط:
http://www.kuwaitproject.com/common/speech_eurogas_english.pdf.

(41) إن تبريرات السعي إلى الحصول على المساعدة من شركات النفط الدولية المتعلقة بمجال قطاع النفط فنية بحتة... الخبرات المحلية قادرة فقط على إنتاج «النفط السهل»، الذي درجت الكويت على إنتاجه، منذ تولي الإدارة الوطنية مسؤولية العملية بعد تأميم النفط الكويتي عام 1975».
المصدر: وزارة النفط، «مشروع الكويت»، موقع وزارة النفط، الرابط:
http://www.kuwaitproject.com/common/speech_eurogas_english.pdf.

(42) وتعد الجزائر هي الاستثناء الرئيس في هذا الاتجاه؛ ولكن تأثير التحولات السياسية على التحرر الاقتصادي غير واضح حتى الآن وأكدت الحركات الإسلاموية، المنتخبة حديثا في مصر وتونس، أنها ستحافظ على توجه مؤيد لاقتصاد السوق الحر.

(42) انظر، على سبيل المثال، «**الكويت شرعت في الإصلاح الاقتصادي بنجاح أكثر من الدول العربية الأخرى**»، في ورقة بيت جورج مور، «**ماالذي يجعل لوبيات الأعمال ناجحة؟ جمعيات الأعمال والدولة الريعية في الأردن والكويت**»، مجلة السياسة المقارنة، يناير 2001، الرابط:
http://www.jstor.org/stable/10.2307/422375

(43) ويجادل بول سالم بأن معارضة الخصخصة ارتبطت بمخاوف من حدوث نفوذ غربي مفرط، في ورقة بول سالم، **الكويت: السياسة في إمارة تشاركية**، أوراق مؤسسة كارنيجي، رقم 3، يونيو 2007، كارنيجي الشرق الأوسط.
http://www.policyarchive.org/handle/10207/bitstreams/6437.pdf

(44) ويجادل سالم (مرجع سابق) بأن العائلة الحاكمة والمعارضة القومية التقليدية اتفقتا، منذ فترة طويلة، على بنية اقتصادية مركزية للدولة.

(45) انظر: ب. فيليب ويندر، **صناديق الثروة السيادية: التحديات والفرص**، مجلة ميدل إيست بوليسي، المجلد 17، العدد 2، صيف 2010، ص ص 31-37، الرابط:
http://mepc.org/journal/middle-east-policy-archives/sovereign-wealth-funds-challenges-and-opportunities

(46) **شركة ممتلكات** هي الصندوق الخليجي الوحيد للثروة السيادية الذي يقترض في الأسواق الدولية؛ ولذلك يجب عليه أن يكون أكثر شفافية ليحصل على تصنيفات ائتمانية.

(47) برنامج تشاتام هاوس للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة دراسة الكويت، **تجربة السياسة البرلمانية في دول مجلس التعاون الخليجي**.

(48) ماري آن تيترو ومحمد الغانم، **يوم ما بعد النصر: انتخابات الكويت لعام 2009 والحاضر النزاعي**، مجلة ميدل إيست ريبورت، يوليو 2009.

(49) مقابلة، جمعية الشفافية الكويتية (منظمة غير حكومية محلية لمكافحة الفساد)، مدينة الكويت، فبراير 2012.

http://www.merip.org/mero/mero070809

(50) غنيمة العتيبي، **الكويت: فرض الضرائب كوسيلة نحو ديمقراطية أفضل**، مركز بروكنجز الدوحة، 2006،

http://www.brookings.edu/~/media/centers/doha/06_bdc_essay_runnerup.pdf.

(51) تيترو والغانم، **يوم ما بعد النصر**؛ أورليخسن، **الاثنين الأسود في الكويت**.

(52) سلطان القاسمي، **الممالك العربية تنجو من الثورات**، العربية. نت، 4 نوفمبر 2011،
http://english.alarabiya.net/views/2011/11/04/175381.html.

الفصل التاسع

ضريبة مقاطعة الانتخابات الكويتية:
د. ابتهال الخطيب أنموذجا(*)
(ديسمبر 2012)





الصحافية ناعومي كونراد، صوت ألمانيا
(دويتشه فيله، Deutsche Welle)

(*) بقلم: ناعومي كونراد بتاريخ 3 ديسمبر 2012 على موقع صوت ألمانيا (دويتشه فيله، Deutsche Welle). (العيسى)

http://www.dw.de/the-price-of-kuwaits-election-boycott/a-16423752

ضريبة مقاطعة الانتخابات الكويتية:

د. ابتهال الخطيب أنموذجا!!

قاطعت المعارضة انتخابات يوم السبت في الكويت؛ وهي الانتخابات التي فاز فيها الشيعة وأنصار الحكومة. فهل يمكن للبرلمان، الآن، تجنب الصراعات الطائفية والمضي قدما لتحقيق إصلاحات عاجلة؟

مقاطعة ابتهال الخطيب لانتخابات يوم السبت (1 ديسمبر 2012) في الكويت كادت أن تكلفها تقريبا خسارة أعز الناس عليها، من أصدقاء وأقارب، من الذين لم يفهموا لماذا لا تريد التصويت.

«لقد حطّم موقفهم قلبي؛ ولكن إيماني بصحة موقفي كان -ببساطة- أقوى» هكذا تحدثت أستاذة الأدب الإنجليزي لـ«دويتشه فيله». لقد كان إيمانها هو أن عليها أن تفعل شيئا ضد «قرار استبدادي»!!

ففي أكتوبر، غَيَّرَ الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح نظام الانتخابات، عندما خفّض عدد الأصوات التي يمكن للناخب التصويت بها من أربعة إلى واحد. وتزعم المعارضة، التي تتألف من إسلامويين وقوميين وليبراليين، أن هذا القرار الأميري كان محاولة للتأثير على نتيجة الانتخابات؛ لأن هذا التغيير يزيد من صعوبة صنع تحالفات غير رسمية بين المرشحين، خاصة أن الأحزاب السياسية محظورة في هذه الدولة الخليجية.

وفي شهر فبراير الماضي، فازت المعارضة بأغلبية مقاعد البرلمان. ويقول مروان سعيد، من **منظمة هيومن رايتس ووتش**: «خلافا لما يحدث في العديد من البلدان العربية الأخرى، فإن البرلمانيين في الكويت يتمتعون بسلطة ويملكون القدرة على استجواب الحكومة، وهذه هي المشكلة بين البرلمان والحكومة».

انخفاض نسبة الإقبال

البرلمان يستخدم سلطته بحرية معقولة، كما هو الحال عندما تمت استقالة وزيرين بسبب ضغوط المعارضة؛ ولكن المحكمة الدستورية أمرت في يونيو [2012] بحل البرلمان، وأعادت البرلمان السابق الموالي للحكومة. ثم دعا الأمير إلى إجراء انتخابات جديدة؛ ولكن المعارضة دعت إلى مقاطعة تلك الانتخابات، ما أدى إلى احتجاجات عنيفة في أكتوبر. لقد انضمت الغالبية العظمى من الكويتيين إلى المقاطعة. وكان الإقبال على الانتخابات 39% فقط؛ وهو أقل بكثير مقارنة مع نسبة الـ60% المعتادة، حسب الدكتور كريستيان كوتس أولريخسن من مركز **تشاتام هاوس** في لندن. ولكن المقاطعة ستكون لها ضريبة باهظة -كما تعتقد الخطيب- وهي فقدان **حق التمثيل النيابي**.

ويرى أولريخسن أن «هذه الانتخابات أفرزت طبقة سياسية جديدة». والفائزون الواضحون هم نواب مقربون للحكومة، ومن ضمنهم 17 شيعيا، بينما حصل الإسلامويون السنة على 4 مقاعد فقط مقارنة بـ23 مقعدا حصلوا عليها في انتخابات فبراير.

توترات طائفية؟!

يساور أولريخسن قلق من أن تتصاعد «التوترات القائمة بين السنة والشيعة». **وكانت الأقلية الشيعية، المقربة من العائلة المالكة، قد تجاهلت الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات.** ويخشى معارضون، مثل البروفيسور الخطيب، من أن المتطرفين السنة قد يستفيدون سياسيا من هذا التطور. وبالفعل، فقد اتخذ العديد منهم مواقف واضحة؛ ومن بينهم **د. ناصر الصانع**، الأمين العام **للحركة الدستورية الإسلامية (حدس)، الذراع السياسي للإخوان المسلمين في الكويت**، الذي وصف الانتخابات والحكومة اللاحقة بأنها «غير دستورية». وبدل التصويت -يقول الصانع- إنه قضى يومه مع نواب سابقين، من الذين رفضوا أيضا المشاركة في الانتخابات، لمناقشة المزيد من الأنشطة





صوت ألمانيا (دويتشه فيله):

«مقاطعة ابتهال الخطيب لانتخابات يوم السبت [1 ديسمبر 2012] في الكويت كادت أن تكلفها تقريبا خسارة أعز الناس عليها، من أصدقاء وأقارب، من الذين لم يفهموا لماذا لا تريد التصويت. تقول الخطيب: «لقد حطّم موقفهم قلبي، ولكن إيماني بصحة موقفي كان – ببساطة- أقوى»!! لقد كان إيمانها هو أن عليها أن تفعل شيئا ضد «قرار استبدادي»»!!

الاحتجاجية. وتظاهر عشرات الآلاف من الأشخاص يوم الجمعة لدعم المقاطعة، ويثق الصانع في أنه سيكون هناك قريبا المزيد من الاحتجاجات.

الخطيب: «ليست ثورة»!

لذلك، فإن العلاقة المتوترة بين البرلمان **المنتخب** ديمقراطيا من جهة والحكومة التي **يعينها** الأمير من جهة أخرى، ستستمر، كما يعتقد الدكتور كريستيان كوتس أولريخسن؛ **ولكن ليس هناك تشكيك في شرعية العائلة الحاكمة، خلافا لما يحدث في دول عربية أخرى.**

وتؤكد الخطيب: «**هذه ليست ثورة**». **وأضافت أنها تدعو إلى إعطاء مزيد من السلطة إلى البرلمان، وتطالب بحكومة ديمقراطية.** وحتى الآن، يُسمي الأمير جميع الوزراء. ويمكن للحكومة، بالطبع، أن تحاول استيعاب المعارضة لنزع فتيل الصراع؛ ولكن يقول الصانع إنه لن يوافق على ذلك.

ويعتقد أولريخسن أن الحكومة ربما تستطيع تخفيف التوتر في هذا الصراع، ويمكن أن يُنجز ذلك عبر تحقيق بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تعطلت لسنوات. فهناك، على سبيل المثال، الاستثمارات العاجلة المطلوبة في قطاعات النفط والغاز والبنية التحتية للبلاد.

كما أن الإصلاحات مطلوبة ومهمة لتطوير الديمقراطية في المنطقة بأسرها أيضا. **و«المشاحنات المستمرة» بين عناصر السلطة المختلفة بالكويت تقدم مثالاً للدول المجاورة، مثل قطر والإمارات العربية المتحدة عن المسار الذي ينبغي أن يتجنبوه.** ويؤكد أولريخسن: «**سينظرون إلى الكويت ويقولون: حسنا، لديها نظام ديمقراطي بالفعل؛ ولكنها متخلفة عنا كثيرا، لأنهم لا يستطيعون إنجاز أي شيء بسبب البرلمان**».

الخطيب تدعو أيضا إلى التغيير... وبسرعة؛ فبينما ترى كل من الحكومة والمعارضة نفسيهما فائزتين، فإن «أهل الكويت هم الخاسرون في الحقيقة»... وهي متأكدة من ذلك للغاية!

الفصل العاشر

نيويورك تايمز: التحقيق في الفساد يهز الكويت(*)
(سبتمبر 2011)



ليام ستاك، نيويورك تايمز



(*) بقلم ليام ستاك، صحيفة نيويورك تايمز، 21 سبتمبر 2011. (العيسى)

التحقيق في الفساد يهز الكويت

القاهرة – اشتبه اثنان من أكبر البنوك في الكويت في تحويلات بقيمة 92 مليون دولار دخلت إلى حسابات اثنين من نواب البرلمان. ولذلك، نبّه كل من **بنك الكويت الوطني** و**بيت التمويل الكويتي** النائب العام، الذي قرر الأسبوع الماضي فتح تحقيق ليس فقط في هذين الحسابين المشبوهين؛ ولكن أيضا في حسابات سبعة نواب آخرين.

الكويت دولة نفطية غنية، ونجحت في استرضاء الشعب وتجنب اضطرابات الربيع العربي التي اجتاحت دولا عربية أخرى. وفي الكويت، حيث تستشري مزاعم عن فساد وعمولات، فإن حجم تلك التحويلات الهائل نتج عنه غضب هزّ ذلك البلد الغني بالنفط؛ ناهيك عن أن التحقيق، حتى الآن، يتعلق فقط بـ9 نواب من مجموع 50 نائبا في البرلمان(*).

شفيق الغبرا.. «ووترغيت» كويتية

«هذه «ووترغيت» كويتية» كما قال البروفيسور شفيق الغبرا، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت. وأضاف: «رد الفعل على المستوى الشعبي هو أن هذا دليل على فشل الحكومة الحالية، وفي هذا السياق تتزايد المطالب الآن التي تدعو إلى استقالة الحكومة».

وقال النائب السابق **د. ناصر الصانع**، الذي يُدَرِّس الآن إدارة الأعمال في جامعة الكويت، إن وسائل الإعلام الكويتية نشرت أول خبر في أواخر الشهر الماضي بأن أكبر بنكين يشكّان في تحويلات مليونية إلى حسابات نواب.

(*) أي تقريبا 18% من مجموع عدد النواب الخمسين، وهي نسبة معتبرة؛ بل مرعبة! (العيسى)

ولكن بالرغم من تفاقم الغضب الشعبي، فإن الحكومة التزمت الصمت التام حول القضية؛ ما أجّج الشكوك والشائعات والتكهنات. وأدت تلك الحالة إلى تزايد الغضب الشعبي على العائلة الحاكمة؛ وخاصة رئيس الوزراء، ناصر محمد الأحمد الصباح.

د. ابتهال الخطيب:
نريد أن نعرف الأسماء... وتاريخ محاكمتهم!!

وقالت د. ابتهال الخطيب، وهي ناشطة مناصرة للديمقراطية: «لم يقدموا لنا أية معلومات عن القضية، وعن مصدر هذه الأموال أو من استلمها». وأضافت: «**كل ما نسمعه هو شائعات، وهذا هو السبب الذي يُغضب الناس جدا ويجعلهم يتحدون؛ لأننا نريد المزيد من المعلومات، نريد أن نعرف الأسماء، ونريد أن نعرف موعد محاكمتهم في المحكمة**».

د. شفيق الغبرا:
الحكومة في موقف حرج قد يستحيل النجاة منه!

وقال البروفيسور شفيق الغبرا إن التحقيق في الفساد يهدد بوضع الحكومة في موقف حرج قد يستحيل النجاة منه. وإذا سمح الأمير باستمرار البرلمان بينما يجري التحقيق مع 20% من أعضائه [تقريبا] حول الكسب غير المشروع، فإنه يخاطر بتصاعد الاحتجاجات أكبر من أيّ وقت مضى في الشوارع وتآكل الثقة العامة بالدولة؛ **ولكن [المفارقة هي أنه] إذا حل البرلمان ودعا إلى انتخابات جديدة، فيمكن للغضب الشعبي أن ينتخب هيئة تشريعية معادية للملكية الوراثية وأكثر حزما في المطالبة بتعديلات دستورية. ويؤكد الغبرا أن «كل ما تملكه الحكومة هو المال، وهذه الفضيحة انكشفت؛ لأن الحكومة كانت تستخدم المال لشراء ولاء النواب»**. وأضاف: «**إننا نغوص أكثر وأكثر، والمال لا يمكن أن يحل مشاكل البلاد. وأولئك الذين يملكونه لا يستخدمونه بحكمة، والنتيجة هي فضيحة مثل هذه، والتي ستكون لها ضريبة سياسية عالية جدا**».



البروفيسور شفيق الغبرا عن فضيحة الفساد:
«هذه ووترغيت كويتية»!!!



البروفيسور ابتهال الخطيب:
«نريد أن نعرف الأسماء، ونريد أن نعرف موعد محاكمتهم في المحكمة»!!!

لطالما أُعتبر النظام السياسي في الكويت واحدا من أكثر الأنظمة حرية في الخليج الفارسي، وهي منطقة تهيمن عليها عائلات ملكية مستبدة. أمير الكويت هو صباح الأحمد الجابر الصباح، وهو رئيس الدولة بشكل مطلق، وتشكيل الأحزاب السياسية غير قانوني؛ ولكن يوجد في البلد برلمان منتخب يتكون من مجموعة واسعة من الفصائل السياسية، بما في ذلك الاشتراكيون والإسلامويون. ويعين الأمير دائما رئيس الوزراء من العائلة الحاكمة.

الحكومة تعتمد على ثروة نفطية هائلة لتوفير الرفاهية والرعاية للكويتيين من المهد إلى اللحد؛ ولكن تلك الثروة نفسها غذّت الفساد وسبّبت انعدام الثقة في الحكومة، حسب برقية أمريكية صدرت من السفارة الأمريكية بالكويت عام 2006 وسرّبتها «**ويكيليكس**». وتقول البرقية: «**الارتفاع السريع في أسعار النفط والطفرة النفطية المصاحبة غذّت الفساد في الكويت... وبدأ الكويتيون يتساءلون، على نحو متزايد: أين ذهبت كل تلك الأموال؟!**».

وانفجر الغضب الكامن مع الاكتشافات الأخيرة. وأعلن النواب براءتهم في وسائل الإعلام المحلية، وحثوا الكويتيين على الانضمام إلى الاحتجاجات الساعية إلى الإطاحة برئيس الوزراء المخططة لهذا الأسبوع، وطلبوا أن تفتح البنوك حساباتهم أمام المحققين؛ ولكن العائلة الحاكمة ظلت صامتة حتى الآن. الأمير ورئيس الوزراء يوجدان في الولايات المتحدة لحضور افتتاح الدورة الجديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة، والبرلمان في عطلة حتى أكتوبر.

وقال مراقبون إن الفضيحة انفجرت في وقت حرج، حيث تواجه القيادة الكويتية تحديات على جبهات متعددة. **وقالت الخطيب إن مدينة الكويت شهدت مظاهرات متفرقة وصغيرة في الغالب، تطالب بإقالة رئيس الوزراء والتحرك نحو تحقيق «الإمارة الدستورية». وأضافت أن تلك المطالب برزت بسبب فضيحة الفساد.**

أحمد السعدون:
الإضرابات مؤشر على بداية انهيار الحكومة الفاشلة وغير الكفؤة

كما أضرب عن العمل آلاف العاملين في القطاع العام للمطالبة بزيادة الأجور وتوسيع المزايا. وحثهم نواب المعارضة على الانضمام إلى الاحتجاجات المناهضة للحكومة. وقال النائب المعارض الأبرز، **أحمد السعدون**، في مقابلة مع **صحيفة** «**كويت تايمز**»، إن الإضرابات «قد تكون مؤشرا على بداية انهيار الحكومة الفاشلة وغير الكفؤة».



وقال النائب المعارض الأبرز، **أحمد السعدون**، في مقابلة مع **صحيفة «كويت تايمز»**، إن الإضرابات «قد تكون مؤشرا على بداية انهيار الحكومة الفاشلة وغير الكفؤة».

الملاحق

اختيار وتحرير: د. حمد العيسى

(1) من وثائق المؤتمر الشعبي الكويتي في جدة (أكتوبر 1990)؛

(2) تحقيق صحافي: **كويتيات من الحراك السياسي إلى قاعات المحاكم**؛

(3) ورقة نوعية للبروفيسور شفيق الغبرا: **مستقبل مطالب الإصلاح في الكويت**؛

(4) وثائق بريطانية تكشف الصراع على منصب ولي العهد
بعد وفاة الأمير صباح السالم الصباح؛

(5) برقية من السفارة الأمريكية بالكويت مسربة من **ويكيليكس**
بعنوان «الفساد يبرز كقضية مركزية في انتخابات 29 يونيو لمجلس الأمة»؛

(6) خمس مقالات للمحامي والمفكر السياسي الكويتي البارز
محمد عبد القادر الجاسم؛

(7) قالت الصحافة العربية عن أزمة الخلافة الكويتية

نبذة عن المترجم

الملحق رقم (1)

من وثائق المؤتمر الشعبي الكويتي في جدة (أكتوبر 1990).

http://www.kuwait-history.net/vb/showthread.php?t=1696
https://www.youtube.com/watch?v=3I7Co0rUIpk



من وثائق المؤتمر الشعبي الكويتي
في جدة (أكتوبر 1990)

في الوقت الذي تواصَل التأييد الدولي القوي لقضية الكويت العادلة، وفي الوقت الذي صَمّ حكام بغداد آذانهم عن النداءات السلمية العربية والدولية، بدأت في جدة في 13 أكتوبر 1990 أعمال المؤتمر الشعبي الكويتي، الذي جَسَّدَ التفاف أبناء الكويت حول القيادة الشرعية للبلاد المتمثلة في حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح وسمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، رحمهما الله. وقد أكد صاحب السمو الأمير في كلمته في افتتاح مؤتمر جدة على متانة الروابط بين الشعب الكويتي وقيادته وعلى ضرورة مواصلة المساعي الدؤوبة لاستعادة الوطن المغتصب من يد المحتل الآثم. وفي ما يلي نص كلمة سموه رحمه الله:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه، وأسأله سبحانه وتعالى أن يعيننا جميعا على تحمل المصاب وأن يثبت أقدامنا ويطمئن نفوسنا، وأصلي وأسلم على خير البرية محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

إخواني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد تعرضت الكويت فجر يوم الخميس الحادي عشر من محرم الحرام الموافق الثاني من أغسطس الماضي لعمل عدواني غادر من النظام العراقي الذي كنا نعتقد بأن ما قدمته الكويت له شعبا وحكومة كان كافيا لغرس شجرة الخير في ضميره، واحتواء نزعة الشر في سلوكه، إلا أن الشر كان متأصلا فيه، فخان العهد، وغدر بالأخ والجار واستباح الحرمات، ضاربا عرض الحائط بكل المواثيق والأعراف الدولية، متنكرا لما قدمته له الكويت من مساندة ومساعدة.

إخواني،

لقد كانت الكويت واحة أمن وسلام واستقرار، وكانت ملاذا لكل الخيّرين والشرفاء، يجدون فيها المكان الآمن والعيش الكريم والحياة الهانئة الرغيدة، فأثار ذلك حفيظة النظام العراقي الآثم الذي بدد ثروات الشعب العراقي لتحقيق مآربَ خاصة؛ وحينما شعر بأن الشعب بدأ يتململ ويتذمر من انحرافاته وشططه، أراد إلهاءه بفتح جبهة جديدة مع الكويت التي كانت -وفي جميع الظروف- سندا وعونا لأشقائها العرب والمسلمين، وأرسل قواته المسلحة بعد منتصف الليل لاجتياحها واحتلالها وممارسة أعمال العنف والقتل والسطو المسلح ضد المواطنين الأبرياء، بحقد لم يسبق له مثيل في عالمنا المعاصر.

إخواني،

لا بد أنكم تابعتم الدعاوى الباطلة التي أثارها النظام العراقي المعتدي ضدنا قبل الغزو الغاشم، فقد لجأ إلى جامعة الدول العربية شاكيا الكويت، وحينما ارتضينا حكم هيئة تحكيم عربية محايده، تنصل ذلك النظام المخادع متذرعا بأن ما بين الكويت والعراق هو شأن ثنائي يُحَلّ بينهما.

وقد نجحت محاولة أخي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة، وأخي الرئيس محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية الشقيقة، وتم قبل الغزو الغاشم بساعات قليلة عقد اجتماع بين الطرفين في جدة، وقد شاركت فيه الكويت بقلب مفتوح بغية تسوية المسائل التي كانت عالقة بين البلدين، في الوقت الذي كان النظام العراقي يضمر الشر ويدبر الخطط الكيدية ويُعِدّ العدة لاجتياح الكويت، بعد أن استعمل أساليب تضليلية وكيدية ومخادعة، أوحى بها بأنه لن يلجأ إلى القوة لتسوية الأمور العالقة معها.

إخواني،

إن العالم يدرك إدراكا كاملا فداحة الجرم الذي ارتكبه النظام العراقي

ضد الكويت وشعبها، وقد أكد ذلك بالقرارات المتلاحقة التي أصدرها مجلس الأمن الدولي وأدان فيها العدوان الغاشم، وطالب العراق المعتدي بسحب قواته من الكويت دون قيد أو شرط تمكينا للشرعية من استئناف مهامها.

وقد أصدر مؤتمر القمة العربية الطارئ ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة دول عدم الانحياز قرارات مماثلة.

ولا شك أن وقوف العالم يؤكد صواب سياستنا وسلامة مواقفنا الموضوعية تجاه مجمل الأحداث العالمية، الأمر الذي جعلنا نحظى بمساندة وتعاطف شعوب العالم وأن نكسب تأييدهم.

إخواني،

إن ما يغيظ النظام العراقي الآثم هو أنه لم يتمكن من النيل من إرادتنا بعد أن احتل أرضنا، فصمودنا ووقوفنا جميعا صفا واحدا ضد المحتل الغاشم كان مثار إعجاب واحترام العالم، الذي يتابع عن كثب تحركنا الواثق نحو التحرر ودحر الغزاة المعتدين، وإن النصر قريب بإذن الله. وإذا كان التاريخ قد سجل بأحرف من نور صمود الكويتيين ضد الغزاة الوحشيين، فإنه لن ينسى أبدا أن يفرد الصفحات السوداء التي تفضح الممارسات الآثمة للنظام العراقي؛ فقد دافع الشعب الكويتي الأبي ببسالة عن وطنه وأرواحه وأعراضه وممتلكاته رغم شراسة المعتدي وغدره.

إخواني،

لقد عاش الكويتيون منذ القدم في أجواء الحرية، والتزموا الشورى، ومارسوا الديمقراطية في إطار دستورنا الذي ارتضيناه؛ وإذا ما اختلفت اجتهاداتهم بشأن أمر من الأمور المتعلقة بترتيب البيت الكويتي، فإنهم يكونون أشد تلاحما وإصرارا وتآزرا في مواجهة الأخطار التي تهددهم.

تلك أيها الإخوة الحقيقة الساطعة التي لم يدركها النظام العراقي، فقد

أخطأ في فهم طبيعة الجبهة الداخلية الكويتية، فظن أن ما طرحه بعض المواطنين المجتهدين من آراء لترتيب أوضاع البيت الكويتي باعثه خلافات وتناقضات بين أبناء الوطن الكويتي الواحد.

وها أنتم يا أبناء الكويت، باجتماعكم هذا، تؤكدون للعدو الظالم وللعالم أجمع، وحدة أهل الكويت وتلاحمهم في مواجهة الاحتلال ورفضهم القاطع له. ولعل اجتماعكم هذا هو أبلغ رد على عدوكم ورسالة موجهة إلى العالم تثبت وحدتكم وتلاحمكم في مواجهة من اغتصب وطنكم.

إخواني،

إنني من على هذا المنبر أوجه، بالنيابة عنكم وبالأصالة عن نفسي، رسالة تحية وتقدير واحترام لأهلنا في الكويت، الذين يسطرون منذ بدء الاحتلال أروع آيات الصمود والتحدي للعدو الغاشم ويحافظون على أرض الوطن بقلوبهم وعيونهم ويثبتون كل يوم أن الكويت ستبقى حرة عزيزة رغم أنف المعتدي الآثم، وإنني أدعو المولى عز وجل أن يجمعنا وإياهم في القريب العاجل على أرض الوطن الغالي، وليس ذلك على الله بكثير.

إخواني،

إن الواجب يُحتّم علينا جميعا في مؤتمرنا هذا أن نعقد العزم على التعاون اللامحدود لتحقيق هدف سام وهو تحرير الوطن من دنس العدو والمحتل، معتمدين أولا على الله سبحانه وتعالى، ثم على أنفسنا وعلى أشقائنا وأصدقائنا، فالتحرير هو هاجسنا وشاغلنا جميعا، ولا بد لنا أيضا من التركيز على كويت المستقبل، التي ستكون بإذن الله أكثر عزة وشموخا واستقرارا وأمنا، لأن ما قدمه الشعب الكويتي من تضحيات في هذه المحنة سيكون ركائز قوية وصلبة لانطلاقة كويتية ثابتة في جميع المجالات نحو مستقبل أفضل تضم فيه الكويت جميع المخلصين والأوفياء والشرفاء الذين صانوها وحافظوا عليها ودافعوا عنها؛ وسيكون شعب الكويت الأصيل سياجا منيعا يحمي وطنه من عاديات الدهر ومصائبه.

ولن يجعلنا هذا الحاضر المأساوي الذي نعيشه نقنط من رحمة الله، فنحن أصحاب حق وأصحاب قضية عادلة يرعاها الله بعنايته وتوفيقه ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ صدق الله العظيم.

إخواني،

يسرني في هذه المناسبة أن أتقدم، باسمي، وباسمكم بجزيل الشكر والامتنان إلى أخي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ولحكومته الرشيدة، على التسهيلات التي قدمت لاستضافة هذا اللقاء المبارك، ويأتي هذا في سياق الدعم المتواصل واللامحدود الذي قدمته وتقدمه المملكة العربية السعودية على الصعيدين الرسمي والشعبي لنصرة الكويت في محنتها، ونسأل الله أن يديم نعمة التواصل بين الشعبين الشقيقين لما فيه خيرهما وصالحهما. كما لا يفوتني أن أسجل الشكر والتقدير لجميع الدول التي وقفت معنا دفاعا عن الحق في مواجهة الباطل، وخاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الشقيقة، فجازاهم الله عنا خير الجزاء.

وفي الختام، فإن الأمل وطيد أيها الأخوة في أن نلتقي جميعا وفي القريب العاجل بإذن الله على أرض المحبة والسلام، أرض الكويت الغالية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كما ألقى سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح كلمة قال فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم،

حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه،

إخواني وأبناء وطني الأعزاء..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

أحييكم تحية أخوية طيبة مباركة، وأحيي من خلالكم أهلنا الأبطال

الصامدين في كويتنا الحبيبة وسائر أهلنا الرافضين للاحتلال الغاشم الموجودين خارج وطننا العزيز، وبعد..

فنحمد الله في الضراء كما حمدناه في السراء، ونحمده في العسر كما حمدناه في اليسر، ونحمده في الشدة والبلاء كما حمدناه في النعيم والرخاء، مؤمنين بقضائه، مسلّمين لأمره، ملتمسين منه عز وجل الصبر على البلاء والنصر على الأعداء والعون في جهادنا وكفاحنا لتحرير وطننا العزيز من رجس الاحتلال الغاشم.

ربنا أفرغ علينا صبراً وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين..

إخواني وأبناء وطني،

حين أنظر إليكم فكأنما أنظر إلى وطننا العزيز، وأرى في وجوهكم الطيبة صورة كويتنا الحبيبة، أمنا الغالية التي أراها من بعيد أبية شامخة، بكل أحزانها وصبرها وشجاعتها، تستغيث بنا وتستنجد بنا وهي موقنة بالنصر، واثقة من أبنائها البررة الذين هم على استعداد للموت في سبيلها والتضحية من أجلها بالمال والولد والغالي والنفيس، كي تعود كما كانت -وكما ستظل أبداً بعون الله- حرة أبية مستقلة، موفورة السيادة، مرفوعة الراية ولو كره المجرمون.

لقد تعرض شعبنا الصغير المسالم لعدوان غادر من جار ينتسب إلى العروبة والإسلام، شدَدْنا أزره في محنته، ووقفنا بجانبه في شدته، فخان العهد ونقض الميثاق وجازانا بالخير شراً، ورمانا بما يملك من أسلحة الدمار، وزحف على بلدنا بمئات الألوف من الجنود، وآلاف الدبابات والطائرات، في حرب برية وبحرية وجوية شاملة، مبيتا نية الغزو والعدوان، مستهدفاً إبادة الشعب الكويتي ومحو شخصية الكويت السياسية والحضارية، متوهماً بذلك أنه يستطيع أن يمحو دولة ويصفّي شعباً ويزيل حضارة ويلغي تاريخاً، ساعياً إلى وضع العالم أمام واقع جديد. ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾.

ولكن عناية المولى حالت دون استكمال حلقات هذا المخطط الإجرامي، فنجت الكويت من هذا المحو الذي أرادوه، وارتفعت راية الجهاد والمقاومة في يد كل كويتي وكويتية، وارتفع صوت الكويت عاليا مسموعاً في كافة المحافل الدولية والعواصم العالمية، وفي كل ملتقي عربي وإسلامي ودولي حتى يحين يوم التحرير ونطرد الغزاة المعتدين ونزيل البغي والعدوان ونعود إلى أرضنا وديارنا آمنين مطمئنّين، إن شاء الله.

وليس هذا أيها الإخوة وقت حديث طويل عن التفاصيل، وإنما يكفينا اليوم أن نسجل معا جملة حقائق لا نظنها موضع نقاش أو خلاف:

أولاً: إن رجال قواتنا المسلحة -جيشاً وحرساً وطنياً وشرطة- قد وقفوا وقفة الأبطال في مواجهة جيوش العدوان وخاضوا معركة غير متكافئة لم تتح لهم فيها فرصة استخدام كامل قدراتهم وإمكانياتهم وكفاءتهم، ومع ذلك فقد أبلوا بلاء حسنا واستماتوا في الدفاع عن الوطن، فكانوا عند حسن الظن بهم، وكما عهدناهم دائما نِعم الأبناء الأبرار لأمنا الكويت، ونعم الرجال الشجعان الذين نعتزّ ونفخر بهم.

وثانياً: وهذه مفخرة تاريخية كبرى سيظل من حق أجيالنا المتعاقبة أن يرددوها ويعتزوا بها، وهي أن أهل الكويت كلهم قد وقفوا وقفة رجل واحد يرفضون الغزو ويدينون العدوان، ولقد أخطأ المعتدون الحساب حين تصوروا أنهم يستطيعون بالوعد والوعيد أن يجدوا من يتعاون معهم من الكويتيين. فإذا بهم يخيب أملهم، ويفشلون في العثور ولو على كويتي واحد يقبل التعاون معهم أو المشاركة في حكومتهم العميلة الزائفة، ما اضطرهم إلى الإفصاح عن حقيقة نواياهم الشريرة والكشف عن مخططهم الإجرامي بإعلان ضمّ الكويت إلى العراق.

لقد كانت جيوش الاحتلال، في مختلف البلدان وعلى مر العصور، تجد نفراً ولو قليلاً من ضعاف النفوس يتعاونون معها، إلا في الكويت فقد رفض أهلها جميعا -دون أن يشذ منهم فرد واحد- رفضوا وما زالوا يرفضون التعاون مع قوات الاحتلال الآثم.

وهذه حقيقة أخرى يسجلها التاريخ للكويت وأهلها في صفحات المجد والفخار والاعتزاز، وهي أن الشعب الكويتي كله لم ولن يقبل بأي حال التعاون مع العدو أو التعامل مع زمرته الباغية.

وثمة حقيقة ثالثة لا جدال فيها ولا مراء، وهي أن أهل الكويت قد أثبتوا ساعة الشدة أنهم أسرة واحدة قولاً وفعلاً، فالتفوا حول قيادتهم، التي هي منهم وإليهم، ووقفوا صفاً واحداً كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً، فأكدوا بذلك أصالة معدنهم ونقاء جوهرهم وإدراكهم الواعي لمصلحة الكويت العليا، وتساموا بوطنيتهم الصادقة وشهامتهم الأصيلة وخلقهم الرفيع فوق كل محاولات الدس والوقيعة والانتهازية.

هذه أيها الإخوة الأعزاء وقفة وطنية كريمة أسجلها بالتقدير والإعزاز لأبناء شعبنا الكريم، وينبغي أن تكون إحدى القواعد التي يقوم عليها بناء مستقبل الكويت الجديدة بعد التحرير، إن شاء الله.

رابعاً: إن القيادة السياسية، بعد ساعات قليلة من بدء الغزو العراقي الغادر، قد تنبهت إلى مخطط النظام العراقي من تحركات قواته واندفاعها السريع إلى قلب مدينة الكويت، فأدركت أن هدف العدو في تلك المرحلة كان هو القضاء على قيادة البلاد وتصفية رموزها وأعضاء حكومتها لخلق فراغ دستوريّ يُسهّل له تحقيق أهدافه الشريرة وإلباس عدوانه أثوابا زائفة. ولكن الله سلم وانتقلت الحكومة، وعلى رأسها صاحب السمو أميرنا المفدى حفظه الله إلى المملكة العربية السعودية، حيث أصبحت في مأمن من يد العدوان.

وهكذا تم، بعون الله، الحفاظ على الشرعية، وعقدت الحكومة جلستها في اليوم ذاته وواصلت ممارسة سلطاتها وصلاحيتها الدستورية، وشرعت على الفور في تحرك سياسي واسع النطاق شمل إجراء اتصالات مكثفة مع رؤساء الدول والحكومات في البلدان الشقيقة والصديقة وغيرها من الدول، والقيام بالعديد من الزيارات على مختلف المستويات لدول كثيرة في مختلف أنحاء العالم شرحاً لما تعرّض له وطننا العزيز من غزو وعدوان غاشم، وسعياً إلى كسب التأييد العالمي لقضيتنا العادلة.

وكان هذا، أيها الإخوة الأعزاء، أول فشل للمخطط الإجرامي الذي وضعه النظام العراقي الآثم للقضاء على الشخصية السياسية لدولة الكويت.

خامساً: إن الحكومة سارعت، منذ الأيام الأولى للاحتلال الغاشم، إلى الاهتمام بالأحوال المعيشية للمواطنين الذين كانوا موجودين خارج الوطن، فوفرت بقدر الإمكان متطلبات الحياة الكريمة لهم ولعائلاتهم، ثم ضاعفت جهودها لتشمل أيضاً رعاية آلاف العائلات التي اضطرها طغيان النظام العراقي إلى النزوح من وطننا الحبيب، وأسهمت الحكومة في دعم اللجان التي تشكلت على وجه السرعة لرعاية المواطنين في كافة أماكن وجودهم، وأمّنت لهم ولعائلاتهم -بقدر الإمكان- أسباب الرعاية الاجتماعية، من مساكن وخدمات صحية وتعليمية.

ونحمد الله الكريم أن أهل الكويت، رغم احتلال وطنهم وخروجهم من ديارهم، لم يتعرضوا لذل الحاجة أو هوان الحال، بل ظلوا وسيظلون، بفضل الله وبتكاتفهم وتعاضدهم، أعزّة مكرمين. وقد شهد العالم أجمع أن كويتنا الحبيبة أم رؤوم معطاء لا تنسى أبناءها حتى في أقسى لحظات محنتها.

هذه، أيها الإخوة، حقيقة أخرى تسجل بالتقدير لكافة أبناء شعبنا الذين أسهموا في هذا الجهد الوطني الذي حفظ لأهل الكويت كرامتهم وعزة أنفسهم.

وأجد لزاماً عليّ ها هنا أن أسجل عظيم الشكر والامتنان للمملكة العربية السعودية الشقيقة، ملكاً وحكومة وشعبا، وللأشقاء الكرام في سائر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الشقيقة، الذين فتحوا لنا قلوبهم وأرضهم وبيوتهم ووقفوا إلى جانبنا بغير حدود.

ولا ننسى كذلك أشقاء لنا على امتداد العالم العربي والإسلامي، وفي مقدمتهم جمهورية مصر العربية الشقيقة، لما قدموه لأبناء شعبنا من رعاية أخوية واستضافة كريمة، وهذه أيها الإخوة وقفة شهامة ومروءة ستظلّ تذكرها أجيالنا بالتقدير والعرفان.

إخواني وأبناء وطني الكرام...

لقد حرصنا منذ الأيام الأولى للأزمة التي افتعلها نظام الحكم العراقي قبل تنفيذ خطته المبيتة لغزو واحتلال وطننا، على السعي إلى حل الخلاف الذي اختلقه النظام العراقي في الإطار العربي، فاقترحنا في حينه عرض الخلاف على لجنة تحكيم من جامعة الدول العربية، ولكن الجانب العراقي لم يقبل اقتراحنا ورفض حلّ الخلاف في الإطار العربي، وأصر على حله ثنائياً ليفرض إرادته علينا، ثم تجاوبنا بروح أخوية مع المساعي الكريمة التي بذلها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وفخامة الرئيس محمد حسني مبارك وشاركنا بحسن نية في لقاء جدة مع الجانب العراقي سعيا إلى حل الخلاف في الإطار العربي. وأبدينا في ذلك اللقاء استعدادنا لمواصلة الحوار مع الجانب العراقي في بغداد، ثم في الكويت، ولكن النظام العراقي كان حريصا على إفشال كل المساعي والجهود المبذولة لحل الخلاف، إذ سارع -بعد ساعات معدودات من لقاء جدة- إلى غزو الكويت واحتلالها دون إنذار أو تحذير..

وأصر النظام العراقي، بعد ذلك، على رفض الحل العربي بالانسحاب من الكويت وعودة الشرعية، إذ رفض تنفيذ قرار مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في القاهرة في 10 أغسطس 1990 م، كما أصر على رفض الحل الإسلامي برفضه تنفيذ قرار مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية. ثم أصر على رفض تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي التي أدانت عدوان النظام العراقي على دولة الكويت، وطالبته بالانسحاب الفوري غير المشروط من جميع الأراضي الكويتية وأعلنت دعمها للسلطة الشرعية لدولة الكويت.

ومن المؤسف حقاً أن نسمع، بين حين وآخر، أصواتاً عربية تخرج على العالم باقتراحات ومبادرات تدعو إلى حل عربي للأزمة. ونحن نقول لأصحاب هذه الاقتراحات والمبادرات إن الحل العربي موجود، والحل الإسلامي موجود والحل الدولي موجود، فليبادر النظام العراقي إلى تنفيذ أي

واحد من هذه الحلول، وهي متطابقة تدعو إلى الانسحاب الكامل وعودة الشرعية الكويتية... وإذا كنتم صادقين في السعي إلى حل الأزمة في الإطار العربي فلماذا لا تطلبون من النظام العراقي أن يسحب قواته من دولة الكويت؟ ولماذا لا تعلنون صراحة رفضكم وإدانتكم للعدوان العراقي على دولة الكويت؟ وهل الحل العربي يجيز أن تعتدي دولة عربية على دولة عربية أخرى وتحتل أراضيها وتُشرّد شعبها وتعمل على محو شخصيتها السياسية وتغيير تركيبتها السكانية بتهجير أهلها وجلب عناصر بديلة تحلّ محلهم؟ هل هذا هو مفهوم الحل العربي؟ وهل هذه هي الأخلاق العربية والمبادئ القومية والقيم الإسلامية؟

إن احتلال النظام العراقي الغادر للكويت لم يعد مشكلة كويتية ولا مشكلة خليجية أو عربية فحسب، وإنما صار مشكلة عالمية وقفت فيها شعوب الدنيا كلها معنا، ترفض العدوان الذي وقع علينا وتؤيدنا وتدافع عن حقنا وتحتشد بكل قواها لدحر العدوان وإعادة الحق المغتصب إلى أصحابه.

ورغم أن الكويت لم تعد طرفاً وحيداً في المواجهة مع العدوان العراقي الغاشم، فإن موقفنا الثابت الذي أعلناه من قبلُ يقوم على الأسس التالية:

أولاً: إن سيادة دولة الكويت واستقلالها وسلامة أراضيها مسألة غير قابلة للتفاوض أو المساومة؛

ثانياً: إننا لا نقبل أي حل يقل عن التنفيذ الكامل لقرارات مؤتمر القمة العربية الطارئ في القاهرة وقرارات مجلس الأمن الدولي، التي دعت كلها إلى الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية من جميع الأراضي الكويتية، وأكدت دعمها لعودة السلطة الشرعية لدولة الكويت؛

ثالثاً: إننا نحتفظ بحقنا في طلب التعويض من النظام العراقي عن كل ما ألحقه ببلدنا وشعبنا من أضرار مادية ومعنوية وكل ما سلبه من أموال الكويت؛

رابعاً: إن انسحاب القوات العراقية غير المشروط من جميع الأراضي

الكويتية يجب أن يسبق أية محاولات لتسوية الخلاف الذي افتعله النظام العراقي قبل عدوانه على الكويت مباشرة، أو أية مسائل أخرى كانت معلقة بين دولة الكويت والجمهورية العراقية قبل الغزو العراقي لدولة الكويت.

إخواني وأبناء وطني الأعزاء..

إن وطننا العزيز يرزح تحت وطأة احتلال النظام العراقي الآثم، وإن أبناء شعبنا الأبي يتعرضون ليل نهار لأقصى صنوف البطش والتنكيل على يد طاغية بغداد وزمرته الباغية، التي عاثت في ديارنا الآمنة فساداً، تقتل الأبرياء وتنتهك الحرمات وتعتدي على بيوت الله وتسلب كل ما تصل إليه أيديها من المال والمتاع وتنهب المتاجر والبنوك وحتى المدارس والمستشفيات.

إن أمنا الكويت تستغيث بنا جميعاً، طالبة النجاة والخلاص من الوحوش البشرية الذين دنّسوا برجسهم ترابها الطاهر.

إن الواجب الوطني يقتضي منا جميعا أن نتفرغ لتحقيق هدف واحد لا ثاني له وهو التحرير؛ التحرير هو الغاية التي يجب أن تتركز عليها، ومن أجلها كافة جهودنا وجميع نشاطاتنا؛

التحرير هو المطلب الأسمى الذي يجب علينا جميعا أن ننذر لبلوغه أنفسنا وكافة طاقاتنا؛ التحرير يجب أن يكون الشغل الشاغل الذي يستحوذ على فكرنا وكافة اهتماماتنا، في ليلنا ونهارنا وفي صحونا ومنامنا.

ومن أجل التحرير وعلى درب مسيرته، هناك أهداف يجب أن نحرص عليها وصولاً إلى هدفنا الأعلى وهو تحرير وطننا من ربقة الاحتلال الغاشم، وهي:

1 - دعم صمود شعبنا في الداخل وتعزيز قدرته على البقاء في أرض الوطن ومقاومة الاحتلال وإحباط المخطط الإجرامي الهادف إلى تهجير أبناء شعبنا من ديارهم؛ و

2 - المحافظة على مصالح شعبنا وتلبية حاجاته المعيشية وهو يواجه

ظروفاً عصيبة في أمنه وإقامته ومعيشته وتعليم أبنائه ورعايتهم صحيا واجتماعياً؛ و

3 - المحافظة على استمرار الشرعية الكويتية وإبلاغ العالم كله أن الكويت المستقلة لا تزال حية ولا تزال حرة ولا تزال تعمل كما كانت تعمل.. وهذا يقتضي مواصلة التحرك السياسي والدبلوماسي وتكثيف الجهد الإعلامي لتعزيز موقفنا وخدمة قضيتنا، التي يجب أن تظل القضية الأولى في اهتمام العالم حتى يتحقق التحرير بعون الله؛ و

4 - مواصلة الاستعداد للعمل العسكري، سواء من جانب قواتنا المسلحة التي أعادت تنظيم صفوفها وأخذت مواقعها بين القوات الدولية المشتركة، أو من جانب أبناء شعبنا المدربين والقادرين على حمل السلاح ليكونوا جميعاً في طليعة قوات التحرير.

إخواني وأبناء وطني..

إذا كان التحرير هو هدفنا الأول والأخير في هذه المرحلة المصيرية من تاريخ وطننا العزيز، فإن الوحدة الوطنية هي سبيلنا إلى التحرير، وهي سلاحنا الأهم والأقوى، فلا تحرير بدون وحدة وطنية. فلنحرص على وحدتنا الوطنية ولنعمل على تعزيزها وصيانتها فهي القاعدة الصلبة التي ستبنى عليها كويت المستقبل.. نبنيها معا بفكرنا وسواعدنا وجهودنا وإخلاصنا وتعاوننا وحبنا لكويتنا الحبيبة.

وإذا كانت حرية التعبير عن الرأي حقاً تعارَف عليه مجتمعنا منذ نشأته وأكده دستورنا، الذي نتمسك به ونحرص عليه، فإنه ليس من الوطنية ولا من حرية الرأي - وخاصة في ظل احتلال العدو لأرضنا ووطننا - أن يسيء أحد إلى وحدتنا الوطنية أو يعمل على تشويه صورة كفاح شعبنا.

إننا نؤمن بأن التطور الطبيعي من سنن الحياة وبأن ثمة دروساً كثيرة يجب أن نتعلمها من محنة الاحتلال الذي يرزح تحته وطننا وشعبنا، والذي نعانيه جميعا ليل نهار.

إن القيادة السياسية، التي كانت دائماً هي الأقرب إلى قلب شعبنا والأكثر إحساساً بنبضه وحقيقة مشاعره، لن تتوانى عن التفاعل مع أماني شعبنا والتجاوب مع طموحاته بعد تحرير وطننا وعودتنا إلى أرضنا وديارنا، بعون الله.

إن أهدافنا التي نريد أن نحققها كبيرة وعظيمة بعد تحقيق النصر وانسحاب الغزاة، وإن الكويت التي دافع عنها الشعب الكويتي كله ستحتضن الشعب الكويتي كله، وستقوم الكويت في ظل دستور 1962 م بتعزيز الديمقراطية وتعميق المشاركة الشعبية التي كانت ولا تزال هدفا نسعى إليه ونجتهد في تحقيقه.

ولقد أثبتت المرأة الكويتية، أماً وأختاً وزوجة وابنة، كمقاومة في الداخل وكرافضة للاحتلال في الخارج، أنها «أخت الرجال»، فإليها وباسمكم التحية والإكبار، وإنني على يقين أنها سوف تقوم بدور أكبر ومساهمات أجلّ في الكويت المحررة.

إن هذا الشعب، الذي سطر بدمه وكفاحه وصموده البطولي، صفحات مشرفة في مقاومة العدوان ورفض التعاون أو التعامل مع قوات الاحتلال الآثم، وضرب بمحض إرادته أمثلة رائعة في الولاء لوطنه والوفاء لأميره والالتفاف حول قيادته، لا يمكن أن يجزى على ثقته إلا بمزيد من الثقة وعلى محبته إلا بمزيد من المحبة وعلى وفائه إلا بمزيد من الوفاء، وهل جزاء الإحسان إلا الإحسان..

إن الهدف من هذا المؤتمر، كما جاء في نص الدعوة الموجهة إلى كل واحد منكم، هو التشاور في ما يعود بالخير على وطننا العزيز وشعبنا الكريم ويعزز كفاحنا الوطني من أجل تحرير كويتنا الحبيبة وطرد الغزاة المعتدين، وكذلك تبادل الرأي لما فيه مصلحة الوطن والمواطنين في هذه المرحلة المصيرية من تاريخنا. وإن من حق القيادة، بل من واجبها، أن ترجع إلى الشعب تسترشد برأيه وتستعين بتقييمه للأمور، وتستمد منه المشورة والقوة لمواصلة مسيرة الكفاح والتحرير.

فلتتلاقَ على حب الكويت قلوبنا، ولتتضافر في سبيل تحريرها جهودنا، ولتتعاون في رفع راية الجهاد سواعدنا، ولنتعاهد أمام الله تعالى على التضحية بأرواحنا وأموالنا دفاعاً عن كويتنا الحبيبة.. كويت المحبة والوفاق والسلام والأسرة الواحدة التي اغتصبها البغاة المعتدون، ولنمض على سبيل الجهاد والتحرير إخوة متعاضدين، مؤمنين صابرين مترابطين، لا تختلف لنا كلمة ولا يشغلنا عن واجبنا المقدس شاغل، حتى يتحقق نصر الله، ويزول الرجس الآثم عن أرض الكويت، ويرتفع فوقها أبداً عَلَمُنا حاملاً رموز الأمن والأمان والمحبة وكل المشاعر الإنسانية النبيلة، التي طالما جمعت الكويتيين ومن وفد إليهم من العرب والمسلمين وسائر الشعوب، مؤمنين كل الإيمان بأن الله معنا وبأن يده فوق أيدينا، وبأن شعوب الدنيا تقف بجانبنا، تدين العدوان وتعمل على رده، في إجماع دولي لم يشهد له التاريخ مثيلاً، مؤكدة نصرة الحق ودعم الشرعية والضرب على يد المعتدين.

إن قوات النظام العراقي الآثم التي احتلت أرضنا قد عجزت عن احتلال إرادتنا، وإن جيوش طاغية بغداد التي غزت وطننا وسلبت حرية شعبنا قد فشلت في إخضاع عزيمتنا، وإن دبابات العدو الغادر التي نشرت الموت والدمار في ديارنا قد أخفقت في قهر إيماننا أو النيل من صمود شعبنا.

وقد أثبت شعبنا، القليل في تعداده الصغير في حجمه، أنه كبير بإيمانه، عظيم بعزيمته وصلابته وصموده، وإلى أبناء شعبنا الصامدين في وطننا الحبيب نقول: إنا معكم.. معكم دائماً.. بقلوبنا وأفكارنا ومشاعرنا وكل جوارحنا.. معكم في كل ساعة وفي كل حين.. نتألم لآلامكم ونعاني لمعاناتكم.. نحيّي صمودكم.. ونشيد بصلابة عزيمتكم. ونعتز ببطولاتكم ونفخر بمقاومتكم للعدو.. نعانقكم على البعد، ونشد على أيديكم التي صنعت أروع البطولات وأنارت السبيل لمسيرة الكفاح والتحرير. وكنا نود أن تكونوا اليوم معنا في مؤتمرنا هذا تبعثون بوجودكم بيننا إشراقة الأمل والثقة بالتحرّر والعودة.. ندعو الله دائما لكم بالسلامة والنصر المبين، ونسأله تعالى أن يجمعنا بكم قريبا على أرض كويتنا الحبيبة وقد تطهرت من دنس الغزاة

المعتدين، فـ ﴿ٱصۡبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾.

ولسوف يستمر ويتعزز صمود شعبنا، وتنتصر إرادتنا، وتعلو بعون الله كلمتنا، وترتفع رايتنا، ونحرر أرضنا، ونطرد المعتدين من بلادنا، ولسوف ينحسر ظل البغي والعدوان عن ديارنا ونعود إليها فائزين آمنين مطمئنين، إن شاء الله.

﴿فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِنَصۡرِ ٱللَّهِۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة والله وبركاته

أما كلمة المشاركين في مؤتمر جدة الشعبي فقد ألقاها السيد عبد العزيز حمد الصقر، وجاء فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت حفظه الله...

سمو الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الموقر...

الإخوة الأفاضل...

في لقاء كهذا، كويتيّ الغاية والرعاية والحضور، ليس من المفيد أن نشرح أبعاد العدوان على عمقها واتساعها، ولا أن ندحض ادعاءات المعتدي على كذبها وافترائها، ولا أن نفضح ممارسات الغزاة على غدرها ووحشيتها. فكل واحد منا هو من ضحايا العدوان والمعتدي في الوطن والولد والأهل وفي النفس والرزق والعمل، وكل واحد منا واثق بعدل الله ونصره وبأن الظالم لن يحصد إلا الشوك والهزيمة وسوء المنقلب.

في لقاء كهذا، مأساوي الظروف، مستقبلي التطلع، ليس من الحكمة أن

نقف على الأطلال رغم فداحة الدمار، ولا أن نذرف الدمع رغم هول المصاب، ولا أن ننثر الملح على الجرح لنغسل بالألم بعض مرارة الندم.. فنحن الجيل الذي بنى الكويت وأبناؤه ونحن الذين استطعنا، بفضل الله ثم بسواعدنا، أن نجعل من الكويت منارة حضارة ومعجزة عمران، ونحن قادرون -بإذن الله وبعزيمتنا- على أن نعيد للكويت الحرة مجدها وبهاءها.

في لقاء كهذا، رسمي الدعوة، شعبي الاستجابة، ليس الهدف أبدا مبايعة آل صباح، لأن مبايعة الكويتيين لهم لم تكن يوماً موضع جدل لتؤكد ولا مجال نقض لتجدد ولا ارتبطت بموعد لتمدد، بل هي بدأت محبة واتساقا، واستمرت تعاوناً واتفاقاً، ثم تكرّست دستوراً وميثاقاً. ولقد أثبت الشعب الكويتي، في أصعب الظروف وأشدها خطراً، وفاءه بوعده والتزامه بكامل دستوره وعقده، حين تمسك بشرعيته ووقف وقفة الرجل الواحد وراء أمير البلاد وولي عهده، فسجل بذلك رائعة نادرة في التاريخ، كسب بها احترام العالم، وأجهض من خلالها أحلام الغزاة. بل إني لأؤكد أن الإجماع الشعبي الكويتي في التمسك بالشرعية كان عاملاً حاسماً في تحقيق الإجماع العالمي غير المسبوق بتأييد الكويت.

حضرة صاحب السمو الأمير...

سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء...

أيها السادة:

لقاؤنا هذا إذن، ليس مهرجان شجب وتنديد ولا هو مظاهرة دعم وتأييد، فهذه أمور تجاوزنا فيها القول إلى العمل وسخّرنا فيها لهيب العاطفة لشحذ الفكر والعقل وتوافدنا إلى جدة لحوار جدي جديد يضع المنطلقات الرئيسية لبناء كويت الغد المحررة. ومن هذا المفهوم لمبررات هذا اللقاء وهدفه، اسمحوا لي بأن أبين ما أعتقد أنه من أهم الثوابت التي ينبغي الالتزام بها في إعادة بناء البيت الكويتي:

أولاً: المشاركة الشعبية القائمة على حرية الحوار وأغلبية القرار ورقابة

التنفيذ.. ولا أخالني اليوم في حاجة إلى توضيح مبررات هذا المنطلق الأول والأهم ومقتضياته، وكل ما يجري على ساحتنا الوطنية والعربية يقدم البراهين والشواهد، فاجتياح النظام العراقي للكويت هو -في التحليل النهائي- أحد الإفرازات المأسوية للحكم العراقي المطلق الذي لا يقيم للإنسان وزنا ولا يعرف للحرية قيمة. والفشل العربي في منع العدوان بداية، وفي ردعه ورده تالياً، وفي الوصول إلى مخرج عربيّ من الأزمة بعد ذلك يعزى أولا وقبل كل شيء إلى إنكار دور الشعوب والتنكر لمصالحها. **وفي الجهة المقابلة أثبتت التجربة الكويتية أن أصحاب الرأي الآخر عندما يلتزمون بأصول العمل السياسي ويعملون بدافع الخدمة العامة والولاء الكامل للوطن وشرعيته الوطنية، ومن منطلق القناعة الفكرية المحررة من كل تبعية فإن هؤلاء لا يمكن أن يقفوا إلا في صفّ الوطن ودرعا لشرعيتهم وحريتهم. والمشاركة الشعبية التي ندعو إليها في الكويت لا تحتاج إلى تنظير وتأطير، فهي واضحة المعالم والأسس والمؤسسات في دستور البلاد، الذي تفضلتم سموكم بالإشارة إليه، ويمكن أن تؤدي دورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي دون تجاوز وترسم حدود كل طرف من أطرافها دون ازدواجية بمجرد الالتزام الصادق والتطبيق الواعي لدستور عام 1962 م بكامل مواده وبنوده،** خاصة أن استرشاد هذا الدستور بتجارب الدول الأخرى قد عزّز هويته الكويتية الصادقة، فجاء بمثابة عباءة سياسية كويتية النسيج والنموذج، تنسجم مع مقاسات المجتمع الكويتي وتتفق مع مناخه السياسي والاجتماعي وتلبي احتياجات نموه وتطوره. **والوثيقة الدستورية التي أضحت منذ لحظة المصادقة عليها واصدارها بمثابة عهد وميثاق بين الشعب وقيادته السياسية قد اكتسبت بالتأكيد تكريسا تاريخيا جديدا بعد أن مهرها شهداء الكويت بدم التضحية والفداء حين تَمسّك الشعب بالشرعية، معربا عن وفائه النبيل بعهده واحترامه الأصيل لميثاقه.**

وإذا كان الدستور الكويتي قد ضمن الحريات السياسية الكاملة للمواطن، فإني أجد من الواجب والمفيد في هذا السياق أن أركز على أن من شأن الصحافة الكويتية الحرة أن تلعب دورا مهمّا باعتبارها أداة التواصل

الصادق بين الشعب والحكم واحدى مقتضيات حرية الحوار ورقابة تنفيذ القرار، باعتبارها كلمة الكويت الحرة ورسالتها إلى أحرار العالم؛

ثانياً: وثاني الثوابت التي أود التركيز عليها هو «إسلامية العقيدة»، فالبيت الكويتي الجديد يجب أن يركز على إسلامية التربية والخلق والممارسة لتنشئة جيل مؤمن بربه، مدرك لعظمة الإسلام وصلابته في الحق، وسماحة الإسلام في التعاون بين الخلق، متفهم لمعانيه ومواقفه في هذا وذاك، متفتح على العالم، مقبل على مبتكراته، يدعو إلى الله والخير بالمنطق والموعظة الحسنة وبحسن التعايش مع الآخرين وأفكارهم، بعيداً عن التعصب.

ثالثاً: وهنا أجد من الضرورة أن أقدم لهذا الموضوع بالقول إن المحنة التي يعيشها المواطن الكويتي اليوم تضعه تحت ضغوط هائلة من الألم والخيبة والمرارة تجعل مطالبته بوضوح الرؤيا وموضوعية التفكير في هذا الصدد مهمة صعبة وليس على المواطن الكويتي في هذا عتب ولا ملامة، فالأزمة من الهول والمفاجأة، بحيث يحتار فيها الحليم والحكيم. ولكني على ثقة تامة بأنه عندما تعود إلى الكويت حريتها وشرعيتها ويرتدّ عنها الغزاة خاسرين، وتنحسر عن الشعب الكويتي فورة الغضب وشدة الألم، سنعرف جميعاً -بإحساسنا القومي الصادق وشعورنا العربي الأصيل- أن من أهم أهداف النظام العراقي من غزوه للكويت دق إسفين الفتنة بين شعوب الأمة العربية وزرع الحقد والضغينة في نفوسها كي تبقي مجزأة متنافرة تلعب الأنظمة المتآمرة بعواطفها وضد مصالحها.. فلنقاوم جميعا محاولات الزج بالشعوب في أتون نار الحقد بسبب ما اتخذته أنظمة بعض هذه الشعوب من مواقف مخزية في مواجهة الخطيئة القومية التي ارتكبها النظام العراقي. إن العروبة أصلنا، وهي قدرنا الذي لا نريد ولا نستطيع منه فكاكاً. والذين يأخذون بعض الشعوب العربية بجريرة المستولين على السلطة فيها، يتناسون أن بين هذه الشعوب وزعامتها هوة ساحقة وشرخاً وسيعاً. وإذا كان من اجتاح الكويت عربياً، وإذا كانت القلة التي غرر بها عربية، فيجب أن نذكر ونفخر أنهم عرب أيضاً، وهم الأغلبية الساحقة، أولئك الذين وقفوا معنا وفتحوا

قلوبهم وبيوتهم وبلادهم لنا وأرسلوا أبناءهم جنوداً للدفاع عن حقنا والنضال في صفنا، ويجب ألا ننسى أننا نحن أيضا كنا ممن غرر بهم النظام العراقي بشعاراته البراقة وأضلهم بلافتاته الكاذبة، فناصرناه دون تحفظ وساعدناه دون حدود، ليغزو بعد ذلك بلادنا بسلاح اشتراه بمالنا بدعوى الدفاع عن الأمة والوطن..

صاحب السمو الأمير...

سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء...

أيها السادة:

إذا كانت هذه -في اعتقادنا- الثوابت الرئيسية التي يجب أن نستند إليها في التخطيط لإعادة بناء الكويت المحررة بإذن الله، فإن اهتمامنا بهذا الواجب المستقبلي المفعم بالأمل والتحديات يجب ألا يؤثر إطلاقاً في توجيه جهدنا ومالنا لدعم أهلنا وإخواننا وأبنائنا المتواجدين داخل الوطن والتخفيف من آلام ومصائب أهلنا وإخواننا خارج الكويت. ويجب أن يتم هذا في إطار خطة شاملة يشرف على تنفيذها فريق عمل رسميّ وشعبي واضح المسؤولية واسع الصلاحية محكم الرقابة، مع ضرورة إعطاء الأولوية المطلقة للصامدين فوق تراب الوطن، وتوفير المساعدة لمن يحتاجها في الخارج دون أية مجاملة أو تمييز أو محاباة إلا من منطلق الحاجة والضرورة ومصلحة البلاد.

وأخيراً يا صاحب السمو، لا يساورني أدنى شك في أني أترجم مشاعر وعواطف كل من في هذه القاعة عندما أرفع صادق الشكر والتقدير والعرفان إلى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، وسمو ولي عهده وحكومته الرشيدة وشعبه الشقيق على موقفهم العربي الإسلامي النبيل إلى جانب الكويت، أميرا وحكومة وشعبا، على استضافتهم الكريمة لهذا المؤتمر. والشكر والتقدير والعرفان أيضا لأصحاب الجلالة والسمو والسيادة قادة الدول العربية الشقيقة ولشعوبهم الأبية، التي عكست عمق الأخوة العربية وأصالتها وحقيقة التراحم الإسلامي وروعته في

استضافة المواطنين الكويتيين ورعايتم وفي تأييد الحق الكويتي ودعمه بكل طاقاته وبإرسال أبنائها وقواتها تصديا للغزو والعدوان.

رحم الله شهداء الكويت ونصر شعبها وأيّد أميرها وولي عهدها وألهمنا جميعاً الرشاد والسداد في خدمتها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

البيان الختامي

وقد استمرت أعمال مؤتمر جدة الشعبي ثلاثة أيام صدر في ختامها البيان التالي:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قال تعالى ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ صدق الله العظيم.

نحن أبناء الشعب الكويتي وممثليه، بكافة قطاعاته وفئاته وهيئاته الرسمية والأهلية ومؤسساته الوطنية، مجتمعين في المؤتمر الشعبي الكويتي، الذي عقد تحت رعاية أمير دولة الكويت، صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، تلبية لدعوة سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية في الفترة بين 24 و26 ربيع الأول 1411 ه، الموافق لـ13 -15 اكتوبر 1990 م، تحت شعار «التحرير.. شعارنا، سبيلنا، هدفنا»؛ مسترجعين كافة الأحداث والتطورات التي وقعت داخل وطننا الحبيب وعلى الساحتين العربية والدولية منذ أن شنّ نظام الحكم العراقي في الحادي عشر من محرم 1411هـ، الموافق الثاني من أغسطس 1990 م، عدوانه الغادر على دولة الكويت

واحتل كامل أراضيها ثم أعلن -بغيا وعدوانا- ضمها إلى بلده العراق؛ وآخذين بالاعتبار كلمة حضرة صاحب السمو أمير البلاد في افتتاح المؤتمر وكلمة سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء وكلمة المؤتمرين التي ألقاها السيد عبد العزيز حمد الصقر، والتي أُقرّت جميعا كوثائق رسمية للمؤتمر، والتي يرجو المؤتمر أن تكون منهاجا للعمل الحكومي؛ وواضعين نصب أعيننا كافة ما أجريناه من مناقشات ومداولات خلال فترة انعقاد مؤتمرنا هذا.

قررنا ما يلي:

1 - نعلن للعالم أجمع رفضنا القاطع احتلال نظام الحكم العراقي لوطننا الكويت وإدانتنا له باعتباره عدوانا آثما على دولة الكويت المستقلة ذات السيادة والعضو في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وانتهاكا صارخا لكافة المواثيق والقوانين الدولية، وخاصة ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة؛

2 - نعلن للعالم أجمع زيف وبطلان كافة الادعاءات والمزاعم التي ساقها نظام الحكم العراقي تبريرا لجريمة غزوه واحتلاله دولة الكويت المستقلة، مؤكدين رفضنا القاطع لهذه الادعاءات والمزاعم، التي تخالف الحقيقة والواقع ويكذبها التاريخ؛

3 - نعلن للعالم أجمع إدانتنا ومقتنا لكافة أعمال القتل والبطش والتعذيب والإرهاب التي مارستها قوات النظام العراقي ضد المدنيين العزّل الأبرياء من المواطنين الكويتيين ومواطني الدول الشقيقة والصديقة، والتي شملت النساء والأطفال، وكذلك ما قامت به قوات الاحتلال العراقي من اعتداءات على بيوت الله وأعمال السرقة والسلب والنهب، التي امتدت حتى إلى المستشفيات والمدارس، كما ندعو شعوب العالم أجمع إلى إدانة وشجب هذه الممارسات غير الإنسانية؛

4 - نعلن للعالم أجمع تمسكنا بنظام الحكم الذي اختاره شعبنا منذ نشأته وارتضته أجياله المتعاقبة، ونؤكد وقوف الشعب الكويتي كله -رجالاً ونساء،

شيوخا وشبابا وأطفالا- صفا واحد خلف قيادتنا الشرعية، ممثلة في أميرنا الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح وولي عهده الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، حفظهما الله؛

5 - نعاهد الله ونعاهد أنفسنا وكافة أبناء شعبنا الصامدين في كويتنا الحبيبة والمكافحين خارجها على أن يكون التحرير غايتنا، والعودة هدفنا، والأمير قائدنا والجهاد سبيلنا، والوحدة الوطنية سلاحنا والموت في سبيل الله أسمى أمانينا، حتى يتحقق لنا النصر بعون الله، ونطهر وطننا من رجس الغزاة المعتدين؛

6 - نحيّي صمود أبناء شعبنا في كويتنا الحبيبة وكفاحهم البطولي ضد قوات الاحتلال الآثم ومقاومتهم الباسلة التي نتابعها ويتابعها العالم أجمع بالتقدير والإعزاز، ونشيد بتضحياتهم التي تنير لنا سبيل التحرير، ونؤكد لهم أنهم ليسوا وحدهم في مجابهة عدوان الفئة العراقية الباغية، وأننا جميعا نقف من ورائهم صفا واحدا، وتقف معنا كافة الشعوب المحبة للسلام الرافضة للعدوان تؤيدنا وتساندنا وتحشد قواتها لمؤازرتنا في كفاحنا من أجل تحرير وطننا ودحر الغزاة وطرد المعتدين، مصداقا لقوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصۡبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ صدق الله العظيم؛

7 - ندعو كافة أبناء الشعب الكويتي الموجودين خارج وطننا الحبيب إلى العمل، كل في مجاله ومن موقعه وبقدر استطاعته، من أجل تحرير وطننا وطرد الغزاة المعتدين من ديارنا؛

8 - نعلن للعالم أجمع أن أهل الكويت كانوا منذ نشأتها وسيظلون أبدا، بعون الله، أسرة واحدة متحابة متعاونة متراحمة متكافلة في السراء والضراء، وأنهم مهما تباينت اجتهاداتهم وتفاوتت وجهات نظرهم فإنها لن تخرج بهم عن نطاق الأسرة الواحدة، حب الكويت يؤلف بين قلوبهم، والولاء والإخلاص لها يوحد صفهم وكلمتهم؛

9 - نعلن للعالم أجمع أنْ لا مساومة ولا تفاوض على سيادة الكويت

واستقلالها وسلامة أراضيها، ونؤكد رفضنا القاطع أي حل لا يحقق التنفيذ الكامل لقرارات مؤتمر القمة العربية الطارئ، الذي انعقد في القاهرة في 19 محرم 1411 ه الموافق لـ10 أغسطس 1990م، وقرارات مجلس الأمن الدولي التي أعلنت كلها رفضها وإدانتها للعدوان العراقي على دولة الكويت المستقلة وضمها بالقوة، وإصرارها على انسحاب القوات العراقية بغير شروط من جميع الأراضي الكويتية، وأكدت دعمها لعودة السلطة الشرعية الكويتية؛

10 - نناشد الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ولجنة الصليب الأحمر الدولية ورابطة الصليب والهلال الأحمر الدولية وجمعيات الهلال والصليب الأحمر العربية ومنظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق الإنسان وكافة الهيئات الإنسانية العالمية أن تبذل قصارى جهدها للضغط على نظام الحكم العراقي لتخفيف الويلات والمعاملة اللاإنسانية التي يتعرض لها المواطنون الكويتيون والمقيمون في بلدنا من رعايا الدول الأخرى على يد قوات الاحتلال العراقي، ونرجو من هذه الهيئات أن تبذل ما في وسعها لإيفاد مندوبين عنها لحماية المواطنين والمقيمين في الكويت من بطش وإرهاب وتنكيل قوات الاحتلال العراقي؛

11 - نناشد مجلس الأمن والمجتمع الدولي التحرك بالسرعة الممكنة من أجل وضع حد للإجراءات العراقية الهادفة إلى إزالة الشخصية السياسية لدولة الكويت وطمس معالمها التاريخية وهويتها الوطنية والحضارية وتغيير تركيبتها السكانية، بتهجير أهلها بالقوة وجلب مجموعات أجنبية لتحل محلهم وتسكن في بيوتهم وتستوطن ديارهم؛

12 - ندعو مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ قرار يجيز للمجتمع الدولي استعمال الوسائل المتاحة لتطبيق قرارات المجلس بما يكفل انسحاب قوات الاحتلال العراقي من دولة الكويت وتمكين السلطة الشرعية من العودة إليها، ونناشد على وجه الخصوص الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في المجلس، بما تتحمله من مسؤولية كبيرة تجاه المجتمع الدولي، أن تعمل على تسهيل اتخاذ مثل هذا القرار؛

13 - ندعو الدول العربية الشقيقة التي تخلفت لسبب أو آخر عن الوفاء لمبادئ الحق والعدل في رفض العدوان إلى أن تعيد النظر في موقفها على ضوء تعاليم الدين الإسلامي الحنيف والمبادئ القومية والأخلاق العربية والقيم الإنسانية وتُحكّم ضمائرها وتنضم إلى الإجماع الدولي الذي يعمل لإحقاق الحق وإزهاق الباطل، ولا شك أنها في النهاية ستجد أن الموقف المبدئي الشجاع العادل خير وأبقى؛

14 - نؤكد أن موقف بعض القيادات الفلسطينية لن يؤثر على تضامننا الثابت مع الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل من أجل تحرير وطنه واسترجاع حقوقه المغتصَبة، لثقتنا أن الشعب الفلسطيني، بكل تضحياته ومثله ومبادئه، لا يمكن أن يكون راضيا أو مقتنعا بموقف هذه القيادات المنطلق من مصالحها الخاصة، والذي يسيء في الدرجة الأولى إلى القضية الفلسطينية ومصداقية النضال الفلسطيني ومصالح الشعب الفلسطيني نفسه؛

15 - إننا نعلن على الرغم من آلامنا وجراحنا وما جره عدوان النظام العراقي الآثم من المصائب والويلات على شعبنا، فإننا لا نضمر للشعب العراقي الشقيق شراً ولا نحمل له حقداً، لأننا نعلم علم اليقين أنه مغلوب على أمره، ينتظر الخلاص من طاغية بغداد وزمرته الباغية الذين يسومونه سوء العذاب، والذين زجوا به في حرب طاحنة عقيمة مع الشعب الإيراني المسلم حصدت أرواح مئات الألوف من أبناء الشعبين، واستنفدت مواردهما وثرواتهما الوطنية، وها هم يزجون اليوم بالشعب العراقي في مجابهة خاسرة ضد العالم كله لا يمكن أن يجني منها الشعب العراقي إلا الدمار والهلاك وفناء المزيد من أبنائه؛

16 - نعرب عن عميق شكرنا لكافة الدول والشعوب الشقيقة والصديقة التي وقفت إلى جانب الكويت ضد عدوان النظام العراقي الغادر ومساندتها قولاً وعملاً، مؤكدين أن الشعب الكويتي بأجياله المتعاقبة سيظلّ يذكر بالتقدير والعرفان هذا الموقف الشجاع العادل؛

17 - نعرب عن عميق شكرنا للمجتمع الدولي وشعوبه ممثلا في الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن الدولي، لما اتخذه من قرارات وتدابير أكدت رفض وإدانة العدوان العراقي على دولة الكويت وأعلنت وجوب الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية من جميع الأراضي الكويتية وأكدت دعمها لعودة السلطة الشرعية لدولة الكويت. كما نشيد بالجهود المخلصة التي بذلها سكرتير عام الأمم المتحدة ومندوبو الدول الأعضاء في مجلس الأمن من أجل ذلك؛

18 - نعرب عن عميق شكرنا وامتناننا للدول العربية الشقيقة والصديقة -قادة وحكومات وشعوبا- التي فتحت قلوبها وبيوتها وأراضيها لاستضافة ورعاية المواطنين الكويتيين الذين كانوا موجودين فيها وقت العدوان العراقي الغاشم أو الذين نزحوا إليها في أعقابه. ونحن، إذ نحيّي هذا الموقف الأخوي الكريم بكل ما يجسده من شهامة ومروءة، نسأل الله أن يجزيهم عن الكويت وأهلها خير الجزاء؛

19 - نعرب عن عميق شكرنا وامتناننا للمملكة العربية السعودية الشقيقة -ملكا وحكومة وشعبا- لاستضافة مؤتمرنا وتوفيرها الخدمات والتسهيلات اللازمة لانعقاده وأداء أعماله، داعين الله أن يكون لقاؤنا على هذه الأرض الطاهرة فاتحة خير لانطلاقة مباركة نحو تحرير وطننا واسترجاع أرضنا المغتصبة؛

20 - نؤكد أننا بعد أن يتحقق لنا نصر الله على الفئة الباغية ونحرر أرضنا من رجس احتلال النظام العراقي الآثم سنقوم، بعون الله وتوفيقه، بإعادة بناء كويتنا الحبيبة، كويت المستقبل، كويت الأسرة الواحدة، على أساسين رئيسيين:

أولهما: أن مجتمعنا يقوم على ثوابت أساسية أهمها إسلامية العقيدة والتمسك بها، فالبيت الكويتي الجديد يجب أن يركز على إسلامية التربية والخلق والممارسة لتنشئة جيل مؤمن بربه، مدرك لعظمة الإسلام وصلابته في

الحق وسماحة الإسلام في التعامل بين الخلق، متفهم لمعانيه ومواقفه في هذا وذاك. منفتح على العالم، مقبل على مبتكراته، يدعو إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، ويحسن التعايش مع الآخرين وأفكارهم. كما يقوم على الانتماء العربي، تاريخا ومشاعر ومصالح عليا، إنساني النزعة يرفض الظلم ويدينه ويؤيد الحق وينتصر له، منارة فكر وحضارة وعطاء، يسهم بخيره في تقدم ونماء الأشقاء والأصدقاء وسائر الشعوب، مؤمن بدوره الإنساني والحضاري؛

ثانيهما: تمسك الشعب الكويتي بوحدته الوطنية ونظامه الشرعي الذي اختاره وارتضاه والمعتمد على الشورى والديمقراطية والمشاركة الشعبية في ظل دستور البلاد الصادر عام 1962 م، والذي يعدّ الدرع الواقي والضمانة الأساسية لسلامة المجتمع.

والله أكبر، والمجد للكويت،

والله على ما نقول شهيد.

وانسجاما مع قرارات المؤتمر الشعبي الكويتي الموسع، الذي عقد في مدينة جدة في الفترة من 13 إلى 15 اكتوبر 1990م، تم تشكيل عدد من الوفود الشعبية الكويتية تطوف مختلف بلدان العالم لشرح قضية الكويت العادلة والحق والسلام. وقد جاء تشكيل الوفود كالآتي:

أولا: وفد إلى الولايات المتحدة، كندا، المكسيك، كوبا، فنزويلا، الاكوادور.

ويتشكل الوفد من د. حسن الإبراهيم، د. طارق السويدان، د. محمد صباح السالم، د. راشد عبد العزيز الراشد، د. إبراهيم الشاهين، فوزي مساعد الصالح وعامر التميمي؛

ثانيا: وفد إلى أوربا يزور بريطانيا، فنلندا، السويد، النرويج، هولندا، إيرلندا، الدنمارك.

ويتشكل الوفد من سلمان الدعيج، فيصل على المطوع، د. عبد المحسن المدعج، عبد اللطيف الحمد، وأنور عبد الله النوري؛

ثالثا: وفد إلى أوربا يزور فرنسا، ألمانيا، سويسرا، إسبانيا، إيطاليا، اليونان، البرتغال، قبرص، بلجيكا. ويتشكل من د. عثمان عبد الملك، على ثنيان الغانم، جاسم محمد الخرفي، د. يعقوب حياتي، وعلى الرضوان؛

رابعا: وفد إلى الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية، يزور الاتحاد السوفيتي، بلغاريا، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا، يوغوسلافيا، النمسا، وبولندا. ويتشكل الوفد من يوسف جاسم الحجي، د. عبد الله النفيسي، سامي المنيس، أحمد الجاسر، وعبد الرحمن الغنيم؛

خامسا: وفد إلى الصين وكوريا، يزور الصين، كوريا الجنوبية، اليابان، كوريا الشمالية، ماليزيا، الفلبين، وسنغافورة. ويتشكل الوفد من أحمد النفيسي، د. ناجي سعود الزيد، بدر سعود السميط، د. محمد الحداد، مشاري العنجري وصباح الريس؛

سادسا: وفد إلى دول مجلس التعاون الخليجي، يزور السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، قطر وعمان. ويتشكل الوفد من فيصل الدويش، خالد العيسى الصالح، عبد الله يوسف القطامي، عبد الله العلي المطوع، حمود يوسف النصف، محمد عبد الرحمن البحر وبراك النون؛

سابعا: وفد يزور إيران وتركيا وباكستان. ويتشكل الوفد من بدر ضاحي العجيل، د. ناصر صرخوه، سيد يوسف الرفاعي، محمد يوسف الرومي، وطلال مبارك العيار؛

ثامنا: وفد إلى دول الاتحاد المغاربي، يزور الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب وموريتانيا. ويتشكل الوفد من أحمد القطان، جاسم القطامي، د. إسماعيل الشطي، عبد العزيز الصرعاوي، د. ناصر الصانع، أحمد السعدون، د. خليفة الوقيان، أحمد بزيع الياسين؛

تاسعا: وفد آخر إلى الدول العربية يزور مصر، سوريا، الأردن، لبنان، اليمن، والسودان. ويتشكل الوفد من د. أحمد الربعي، د. أحمد الخطيب، أحمد السقاف، عبد الباقي النوري، سعود محمد العصيمي، محمد جاسم الصقر، محمد مساعد الصالح ومبارك الدويلة؛

عاشرا: وفد إلى شرق آسيا يزور إندونيسيا، بروناي، أستراليا، الهند، بنغلاديش وسيرلانكا. ويتشكل الوفد من يعقوب يوسف الحميضي، خالد عبد الله الصقر، سعد الناهض، د. عبد الرحمن الأحمد، وجاسم محمد قبازرد؛

حادي عشر: وفد إلى إثيوبيا، كينيا، أوغندا، الصومال، جيبوتي، وتنزانيا. ويتشكل الوفد من بدر عبد المحسن المخيزيم، عبد القادر العجيل، بدر سعود العبدرزاق، عبد الوهاب الحوطي، د. فيصل الكاظمي؛

ثاني عشر: وفد إلى زامبيا، رواندا، ملاي، وزمبابوي. ويتشكل الوفد من د. عبد الرحمن السميط، د. عبد الرحمن المحيلان، سعد محمد السعد، خلف العنزي، ود. إبراهيم الشريدة؛

ثالث عشر: وفد إلى السنغال، النيجر، نيجيريا، ساحل العاج، غانا، والكونغو. ويتشكل الوفد من د. مبارك العتيبي، محمد البرجس، محمد جاسم السداح، عبد المحسن جمال، وداوود مساعد الصالح.

رابع عشر: وفد إلى البرازيل، الأرجنتين، كولومبيا، الأورغواي. ويتشكل الوفد من يوسف السميط، فوزي الصبيح، د. جاسم رمضان، أحمد شيخان الفارسي، وعبد السلام عبد الله العوضي؛

خامس عشر: وفد إلى تشاد، غينيا، الكاميرون، زائير، الجابون، سيراليون، وجامبيا. ويتشكل الوفد من عبد المحسن العثمان، منيزل العنزي، د. حسين المؤمن، جاسم السعدون، وعبد الله العبد الغفور؛

سادس عشر: وفد إلى الفاتيكان. وتشكل الوفد من د. إبراهيم الرفاعي، عبد الرحمن الحوطي، وعبد العزيز أحمد البحر.

انتهى الملحق رقم (1)

الملحق رقم (2):

تحقيق صحافي:

كويتيات من الحراك السياسي إلى قاعات المحاكم(*)



(من اليمين، بالترتيب الأبجدي للاسم الأول)
رانيا السعد ثم رنا السعدون ثم سارة الدريس

(*) نقلا عن **وكالة أخبار المرأة (wonews.net)**، 2 أبريل، 2013. الرابط:
http://wonews.net/ar/index.php?act=post&id=5728

(العيسى)

تحقيق صحافي:
كويتيات من الحراك السياسي إلى قاعات المحاكم

الكويت، ريما البغدادي، **وكالة أخبار المرأة**

2 أبريل 2013

تدخل كل من سارة الدريس، وإلى جانبها رانيا السعد ورنا جاسم السعدون وأخريات، قاعات المحاكم في دولة الكويت ليحاكَمن كما يحاكم الرجال من قوى المعارضة، أو ما اصطلح على تسميته الحراك السياسي.

وقد يخيل إلى البعض أن هذا الحراك، الذي لم يهدأ منذ أكثر من سنة، يقتصر على الرجال وهو ذكوري بامتياز. لكن حقيقة الأمر أن الفتاة الكويتية دخلت هذا الحراك وكانت حاضرة في المسيرات، تهتف كما يهتف الرجال وتدوّن كما يدوّنون وتُحاكَم كما يُحاكَمون.

وصار مشهد المرأة الكويتية وهي تشارك في الندوات والاعتصامات والمسيرات مألوفاً، بل كثيراً ما اتخذته قوى الحراك السياسي مصدر قوة لها، ومنح المرأة ألقاباً كـ«الحرة» و«أخت الرجال». وعلى الرغم من أن التاريخ في الكويت لم يغفل أبداً دور المرأة التي سعت جاهدة إلى المطالبة بحقوقها السياسية، حتى نالتها بمرسوم أميري عام 2005، إلا أن الواقع اليوم يختلف كثيراً عن سابقه. فالمرأة اليوم تقول «لا» في وجه ما تراه مخالفاً لمبادئها وقناعاتها السياسية، حتى إن مست هذه الـ«لا» الحكومة أو السلطة، في جرأة لم تشهدها الحياة السياسية في الكويت من قبل.

وها هي سارة الدريس، الكاتبة والناشطة السياسية، تحاكَم اليوم في قضية أمن دولة بتهمة التطاول على مسند الإمارة وإساءة استخدام الهاتف والتحريض على التجمّعات والمسيرات ونشر أخبار كاذبة في الخارج. ونسبت التهمة إلى سارة على خلفية «تغريدات» دوّنتها على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، منتظرة مستقبلاً مجهولاً بعدما اختارت طريقاً شائكاً يسمى «النشاط السياسي».

ووصفت سارة تجربتها لـ«الحياة» فقالت: «في السابق، كنا شعوباً مستسلمة تقبل الحكم المفروض عليها، على علاته، وطموحها لا يتجاوز قوت يومها.. نتذمر من الأوضاع على استحياء، ولا نعرف أين يكون مكمن الخلل، لشح الثقافة وسطحية الاطلاع، لكنّ رياح الربيع العربي أشعلت الضمير الإنساني داخلي وصرتُ، كأي مواطن، معنية بتجاوزات السلطة وتفجر وعيٌ ما داخلي فصرت مواطناً يستنكر ويشجب ويرفض الاستمرار في تهميشه وإهانة كرامته... مواطناً يدرك حقوقه ويطالب بها، ومستعد لأن يدفع الثمن من أجل انتزاعها».

وأضافت: «كنت وما زلت أسعى إلى تثقيف نفسي حتى أساهم في زيادة الوعي في مجتمعي، كما سعيت إلى التأثير في الآخرين وإلى إيجاد رؤى خاصة وعرض رأي حر والتمسك بمبدأ إنساني، فجنيت على أثر ذلك قضية أمن دولة وبتّ مهددة بالسجن».

ولأن الدريس هي حالياً معلّمة في المرحلة الثانوية في إحدى المدارس الرسمية، يتبادر إلى الذهن معرفة السبب وراء انخراطها في الحراك السياسي الحالي الذي يتميز بشدة لم تعهدها الحياة السياسية الكويتية. وتقول: «باتت السياسة شأناً عاماً يمس كل مواطن، وهي المدخل الرئيسي للإصلاح الاجتماعي، وبما أن البوعزيزي، ذلك الفرد البسيط، أشعل ثورة شعوب على أنظمة عانت من الطغيان دهوراً، آمنت بأن لكل مواطن القدرة على التأثير، وبأن التغيير يبدأ من فرد يحمل رايته للآخرين حتى تتسع الدائرة وتتكون أهداف جامعة يسعى الجميع إلى تحقيقها فيحدث التطور.. ولأني آمنت بأن السيادة للأمة شرع ودستور، وأنا فرد من هذه الأمة، أيقنت أنْ لا حقوق بلا مطالب».

ندرة المعارضة النسائية

من الدريس إلى الكاتبة السياسية رانيا السعد، المتهمة أيضاً مع 16 ناشطاً بالتجمهر والمشاركة في مسيرة غير مرخصة والاعتداء على رجال

الأمن، التي ترى أن الحراك في السنوات الأخيرة كان مختلفاً جداً من ناحية الكثافة والمكونات والأهداف.

وسبق للسعد أن شاركت في حملات كثيرة، منها «حق المرأة السياسي» وحملة «نبيها خمسة» (المطالبة بتعديل قانون الانتخاب). قالت: «حملة «ارحل»، التي وجهت لرئيس الوزراء السابق الشيخ ناصر المحمد، سبقت الربيع العربي واعتمدت في البدايات على المدوّنات، ثم انتقلت إلى «تويتر» كوسيلة تواصل اجتماعي أسرع وأكثر إيجازاً، كما أن نتائجها كانت مدوية وفاقت التوقعات، وعليه فالفاتورة كانت ضخمة».

وأوضحت السعد: «لا يخفى على أحد أن الفاتورة السياسية التي تدفعها المرأة في عالمنا العربي أكبر من تلك التي يدفعها الرجل؛ فالحرب عليها دوماً تأخذ بعداً اجتماعياً ويتم التشكيك في أخلاقياتها وفي شرفها كوسيلة رخيصة لثنيها عن هدفها، والسبب يرجع إلى ندرة العنصر النسائي في العمل السياسي المعارض تحديداً، وأثر تلك الندرة واضح، فالمرأة حين تتكلم بشجاعة تحفز الرجل الشرقي، الذي لا يزال يرى الشجاعة صفة ذكورية».

ولأنها ملاحَقة سياسياً بفعل مواقفها المعارضة للحكومة، ترى السعد تجربتها ثرية ولا تشبه أي تجربة سابقة في العمل السياسي بسبب «شراستها»، حسب قولها، ما أضاف إليها الكثير من الصلابة ولقنها دروساً متنوعة ناجمة عن تباين مكونات الحراك، أيديولوجياً واجتماعياً.

وترى السعد أن المرأة الكويتية التي تملك طموحاً سياسياً قد تتجه في الغالب للوقوف مع الحكومة لأنها الوسيلة الأسهل لوصولها إلى البرلمان وتحقيق طموحاتها، ما يفسر في رأيها قلة الصوت النسائي المعارض. وقالت: «قليل العدد لكنه قوي التأثير؛ أما من ناحية التنظيم فلا تزال الخطوات خجولة نحو تأسيس حركة نسائية معارضة لها ثقلها».

مناضلة بالصدفة!

أما رنا جاسم السعدون فقد دخلت الحراك السياسي بطريقة مختلفة.. صحيح أنها هي أيضاً من المتهمات قضائياً، إلا أن تهمتها جاءت ترجمة لتحركها على أرض الواقع بتشكيل اللجنة الوطنية لرصد الانتهاكات. وقالت السعدون عن تجربتها: «دوري أتى بالصدفة البحتة.. وجدت نفسي أنتقل من مراقبة للسياسة إلى شخص موجود في منتصف المعترك السياسي، ولم يكن هذا الانخراط باختياري، بل كان بالصدفة.. وما عزز العمل تكوين اللجنة الوطنية لرصد الانتهاكات، فبعد مسيرات المناطق قمنا بالبحث عن المعتقلين والاتصال بأهلهم في محاولة لإيصالهم بالمحامين، هنا كانت البداية، وبعدها أسسنا اللجنة».

وترى السعدون أن التحرك السياسي في الكويت ينقصه العنصر النسائي، وتقول: «العنصر الذكوري أكثر حضوراً، لكنْ ربما هذه القلة من النساء تقوم بدور يفوق 10 من الرجال الموجودين، خصوصاً أن هناك نساء يعملن وينجزن بصمت».

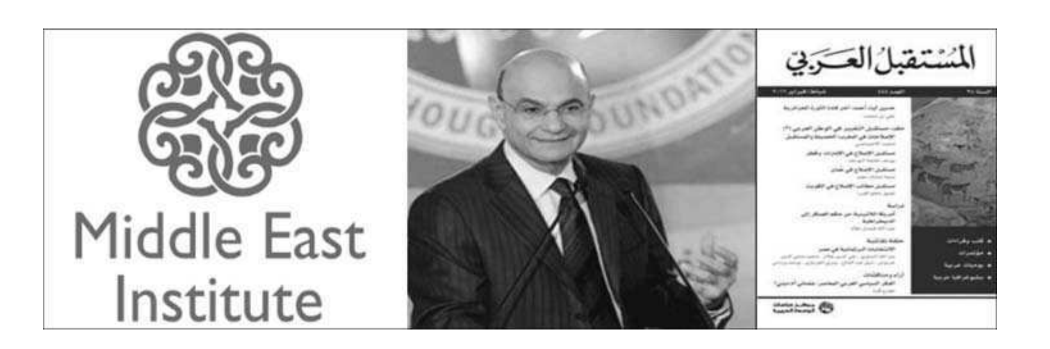
وتمنت السعدون أن تتشجع النساء أكثر للدخول في الحراك السياسي والاستفادة من تجارب الدول المجاورة، داعية مجتمعها «الذكوري» إلى ألا ينسى دور المرأة وما قدمته لبلدها، خصوصاً في ضوء ما حصل ويحصل في تونس وليبيا ومصر واليمن.

انتهى الملحق رقم (2)

الملحق رقم (3)

مستقبل مطالب الإصلاح في الكويت[*]

(فبراير 2016)



(*) نقلا عن مجلة «المستقبل العربي»، العدد 444، فبراير 2016، ص ص 117-135، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. البروفيسور شفيق ناظم شفيق الغبرا أكاديمي ومحلل سياسي كويتي، وهو أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت، أحدَثُ كتبه بعنوان: «**الكويت: دراسة في آليات الدولة والسلطة والمجتمع**»، 214 صفحة، يوليو 2011، صدر عن مكتبة آفاق في الكويت. وهذه الورقة صدرت في الأصل بالإنكليزية عن **معهد الشرق الأوسط** في واشنطن دي. سي. في مايو 2014، ثم نشرت مؤخرا بالعربية في مجلة «المستقبل العربي» بعد تنقيحها لتشمل مستجدات المشهد السياسي الكويتي. (العيسى)

مستقبل مطالب الإصلاح في الكويت

مقدمة:

على الرغم من عدم حدوث أي تغييرات إصلاحية رئيسة على الساحة الكويتية خلال السنوات الخمس المنصرمة، فإن ذلك لا يعني أن الكويتيين لا يسعون إلى ذلك أو لم يحاولوا سلوك طريق الإصلاح. ففي عام 2011، ومع بداية الانتفاضات العربية في المنطقة، دخلت الكويت عصراً جديداً مليئاً بالتحديات المدفوعة من قبَل الحركات الشبابية وقوى المعارضة الشعبية التي تنادي بوجوب التزام إجراء إصلاحات حكومية.

ومطالب الإصلاح هذه تهدف، أساساً، إلى تحقيق نظام انتخابي يمثل الأطياف المجتمعية ووضع قانون يجيز عمل الأحزاب السياسية ويسمح لها بالمشاركة في التشكيلة الحكومية، ويضمن استقلالاً أكثر تقدماً للقضاء وفصلاً أكثر وضوحاً بين السلطات. وعلى الرغم من العقبات التي واجهها الحراك الشبابي والقوى المنادية بالتغيير بسبب الجمود المسيطر على الهيكلية السياسية والاقتصادية، وبسبب رفض النظام الحراك السياسي في الشارع وقمعه، وكذلك بسبب هيكلية التيارات المعارضة غير القادرة على استقطاب كل الأطياف بلا استثناء، لم يصل الموقف من الإصلاح إلى حال الإجماع. **غير أن الدولة لا بد من أن تقبل في لحظة تاريخية آتية بمثل هذه المطالب؛ والأمر مسألة وقت، ليس إلا. لكن التأخر في البدء بمشروع إصلاح جاد سيرفع من الثمن السياسي والاقتصادي للإصلاح. ويمكن القول إن إقرار الإصلاح المتأخر في الكثير من التجارب ثمنه السياسي كما الاجتماعي أكبر؛ لكنه أفضل من الانتظار المفتوح الذي يولد نتائج أكثر سلبية.** يتطلب الإصلاح توقيتاً صائباً وقيادة حكومية مدركة أهميته وضرورة فتح حوار شفاف مع المجتمع وشرائحه وممثليه، وبخاصة المختلفين معها، حول خططه المرحلية.

هناك عدة أسباب لنضوج شروط التغيير والإصلاح في الكويت:

أولاً، تمثّل الكويت حالة خاصة في ما يتعلق بطبيعة الحكم، **إذ على الرغم من كونها مَلكية شبه دستورية، فإن الكويتيين يتمتعون بهامش من الحرية لا تتوافر في دول الخليج الأخرى. على أقل تقدير، يوجد في الكويت رأي عامّ مؤثر، يتحدث في الشأن العام ويؤثر في السياسات. ومثل هذه الحرية يمكن رؤيتها في الكيفية التي يعبّر بها الكتّاب والمفكرون الكويتيون عن آرائهم حول أهم الموضوعات التي تهم الشأنين المحلي والإقليمي**. إضافة إلى ذلك، يمكن رؤية مثل هذه الحرية من خلال المعارضة الحيوية المكونة من الإسلاميين والليبراليين الذين يمكنهم ممارسة أنواع من الضغوط الجماهيرية المعبّرة. حتى في مسائل تتعلق بالمقاطعة ضد إسرائيل، فالرأي العام الكويتي قادر على ممارسة ضغوط لا نجد مثيلاً لها في دول مجلس التعاون الأخرى. مثل هذه الظروف تولدت، جزئياً، من جراء قدرة آل الصباح -حُكام الكويت- على القبول والتعايش مع دستور 1962 شبه الديمقراطي، وإن كان على مضض أحياناً؛

ثانياً، إن التغييرات الاجتماعية والثقافية التي طرأت على الكويت خلال العقد الماضي قد أثّرت في المجتمع الكويتي إلى حد كبير، ما ساهم في زيادة الوعي المجتمعي لدى الكويتيين؛ فارتفاع مستوى التعليم وسط تنامي عدد السكان الذين يشكل الشباب النسبة الكبرى بينهم -حالياً إن 70 في المائة من المواطنين الذين تجاوز عددهم 1,2 مليون هم دون سن الـ29- ساهم في ولادة قوى اجتماعية جديدة[1]. ومن بين هذه القوى الطبقة المتوسطة والشعبية الواعية باضطراد بقضايا سوء الإدارة الحكومية وارتفاع مستويات الفساد ونقص الشفافية الاقتصادية. كما أن الجماعات المهمشة أو التي تشعر به بشكله النسبي، كالشباب والقبائل والبدون والأقلية الشيعية والمرأة، تخلق ضغوطاً على النظام السياسي؛

ثالثاً، إن الإرادة السياسية والضغط الذي يشكله العامة الكويتيون لم يصل بعد إلى مستوى الحشد الذي يمكن أن يشكل حرجاً للحكومة. ففي غياب الإصلاح الجاد لمكونات الدولة الريعية، التي تعتمد على سلعة نفطية

واحدة كأساس للاقتصاد، وفي غياب قدرة دولة الريع على التعامل بمساواة وعدالة مع كل الناس في كل الظروف، فإن التناقضات الاجتماعية والسياسية سوف تعمّق الإشكالية الهيكلية، وسيكون هناك المزيد من موجات التعبير السلمي المطالب بالتغيير والإصلاح؛

رابعاً، تحاول الحكومة، بوسائل شتى، إبقاء الوضع على ما هو عليه. واتبعت في ذلك إجراءات غير ديمقراطية أدت إلى سحب جنسيات من أفراد عُرفت عنهم المعارضة. كما لاحقت الكثير من المغرّدين والمعارضين عبر قوانين ومحاكمات بتهم التظاهر وتهديد الأمن وغيره. **وقد تم إصدار أحكام قضائية نهائية على شخصيات شبابية معارضة وعلى شخصيات سياسية أبرزها مسلم البراك، زعيم المعارضة في الكويت. كما ترك الكويت، وإن بصورة مؤقتة، عدد من الشابات والشبان قبل صدور الأحكام في حقهم إلى دول كتركيا وبريطانيا وغيرهما.**

كل هذا يؤسس لعدة ديناميات، مرئية وغير مرئية، ويجعل قضية الإصلاح مطروحة عند كل منعطف ومع كل مأزق وفشل وتردٍّ؛ لكن هذا لا يعني أن البنى السياسية والاقتصادية الرسمية هي الآن جاهزة لتقبل الإصلاح. لهذا، يقع الجمود وتتراكم المشاكل السياسية؛ فالوسط العام السياسي في حال تشظٍ سياسي، والقوى المتطرفة تشهد تقدماً. إن غياب مشروع الإصلاح يفتح الباب أمام التطرف، في أكثر من اتجاه. كما يؤدي، مع الوقت، إلى انكسار مرحليّ للوسط السياسي العريض القادر على التحالف مع الدولة من أجل إنجاز مشروع الإصلاح.

أولاً: التغييرات المحركة لشرائح المجتمع: القبائل والبدون والشيعة

خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي، ظهرت معارضة سياسية بين الجماعات التجارية المدنية في المناطق الحضرية أساسها الأفكار القومية العربية. في تلك الأثناء، تحالفت النخبة في أسرة الصباح الحاكمة، وخاصة

بعد وفاة الأمير المنفتح عبد الله السالم الصباح عام 1965، مع القبائل في محاولة لجعل النخبة التجارية أكثر اعتماداً على المشاريع الممولة من جانب الحكومة. وأُدخلت القبائل (القاطنة في صحراء الكويت ومحيطها) من خلال هذه الإستراتيجية إلى العملية السياسية للحد من مواقف الطبقة الوسطى المسببة للقلق. وفي مقابل دعم القبائل، قدّم النظام، المهيمَن عليه من جانب أسرة الصباح، مساعدات مباشرة لشيوخ القبائل وأفرادها على هيئة فرص للتوظيف. **وشكّل اعتماد النظام السياسي على دعم القبائل أحد الأسباب التي مكّنت الحكومة من إعاقة تطور معارضة قوية في صفوف الطبقة المتوسطة وتأخير نشوء برنامج إصلاحيّ فاعل.** وعلى الرغم من نجاح هذه المعادلة (الصيغة) في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، فإنها بدأت في الثمانينيات تواجه بعض التحديات؛ على الرغم من كونها حالاً متقدمة مقارنة بأنظمة ملكية خليجية أخرى.

ومع استمرار لجوء أطراف متعددة من القبائل إلى السكن والاستقرار بالقرب من بعضهم البعض حول مدينة الكويت، بدأوا ينسجمون مع الحياة المدنية في الكويت، وتالياً بدؤوا يحققون نمواً هائلاً في مقدراتهم ومؤهلاتهم التعليمية والمهنية. وفي تسعينيات القرن الماضي، أصبح العديد منهم أساتذة جامعات ومهندسين وأطباء ومحامين ورجالَ أعمال مرموقين. ومع مرور الوقت، أصبحت المناطق التي سكنوها مزدحمة بالسكان وبدأت تعاني نقصاً في الخدمات[2]. **وبسبب ارتفاع معدلات الولادة بينهم، أصبحت القبائل تمثل نحو 65 بالمئة من إجمالي التعداد السكاني للمواطنين الكويتيين البالغ 3,1 ملايين؛ لكن، على الرغم من أن أفراد القبائل باتوا يمثلون الأغلبية في التركيبة السكانية للكويت، فقد استمرت هيمنة العائلات المدنية التجارية على القطاعات الاقتصادية من خلال إحكام سيطرتها على القطاع الخاص. إن التركيز المفرط للثروة بيد العائلات التجارية، من جهة، وهيمنة أسرة الصباح، أسوة بالأنظمة الملكية العربية، على العملية السياسية، من جهة أخرى، أدى، في الحصيلة وببطء، إلى تسييس القبائل. وهذه نتيجة طبيعية.**

إن عدم قدرة أهل القبائل على كسب النفوذ والمنزلة التي تتناسب وأعدادهم دفعهم إلى البحث عمن يمثلهم ويملك القدرة على التعبير عن مطالبهم. وكان القبليون يُبدون توقاً إلى إيجاد صوت يمثلهم. **وقد شكّل هذا التوق -على وجه الخصوص- المدخل الأساس الذي تمكنت حركات الإسلام السياسي من مدّ النفوذ من خلاله إلى المناطق القبلية؛ ما أدى تالياً إلى بروز شكل جديد من النشطاء القبليين والممثلين البرلمانيين المستقلين عن شيوخ قبائلهم الموالين للحكومة. وأصبح أعضاء البرلمان عن المناطق القبلية أصغر سناً وأعلى تعليماً. ومع مرور الوقت، وبحلول أواخر التسعينيات، أصبحت هذه المجموعة رأس الحربة لحركة المعارضة في الكويت؛ لذلك وفّر البرلمان الكويتي فرصة للقبائل لتجديد ديناميات الصراع على التأثير والدور والحقوق.**

إن تحول القبائل إلى قاعدة للمعارضة السياسية والاحتجاج الشعبي والنشاط الاجتماعي وحركات الشباب لهُو أمر غير مفاجئ إذا ما نظرنا إلى مكانتهم، من حيث كونهم أضحوا من الفئات المحرومة نسبياً في المجتمع الكويتي التي تخلّفت عن ركب التعليم والتمتع بالخدمات الحديثة وتمركزهم على هامش المدينة، فعلاً ومجازاً. في هذا، نتحدث عن حال من الحرمان النسبي والشعور بالتمايز. إن أيّ عملية للدمج السياسي والاجتماعي تستلزم بُنًى سياسية واقتصادية أكثر عدالة وتكون مبنية على أساس المواطنة أولاً. **لهذا، فللقبائل مصالح في عملية الإصلاح السياسي والمدني التي ستنتهي بتنازلات سياسية تقدمها أسرة الصباح عن بعض من تحكمها في الدولة وأجهزتها. على الأقل، سيسعى أفراد القبائل إلى تحقيق العدالة كمواطنين، واضعين نهاية لشعورهم بالاغتراب وسط الاتهام الدائم لهم بأنهم ليسوا من أصول الكويت أو من مؤسسيها، وغيرها من ممارسات عنصرية تدفع إلى الاحتقان الاجتماعي.**

ضمن هذا الانقسام الحضري -القبَلي، تبرز نخبة مثقفة (إنتليجنسيا) متنورة ومسيّسة في المركز الحضري الذي له تاريخ داعم للإصلاح؛ فالمجموعات الليبرالية التي تحمل موقفاً اجتماعياً إصلاحياً، مثل المنبر

الديمقراطي والتحالف الوطني، إضافة إلى المجموعات الإسلامية، تعكس كلها الرغبة في المساواة وإرساء العملية الديمقراطية والمشاركة في تأليف الحكومة. هذا لا يعني أن رؤى الجماعات السياسية المعارضة واحدة؛ لكنها، في العموم، أقرب إلى الإجماع على أسس التحول الديمقراطي. وقد كانت لمثل هذه القوى قواعد إصلاحية نشطة ضمن المنظمات الشبابية والحركات الشعبية في المناطق القبلية والحضرية على السواء[3].

وبينما كانت القبائل تخضع لعمليات التجنيس خلال حقبة الستينيات، برز موضوع «البِدونْ»، وهم الأشخاص الذين لا يملكون وثائق قانونية، وصاروا يفرضون مشكلة رئيسة خلال الحقب التي تلت. ينتمي «البدون»، في الأغلب، إلى قبائل هاجرت إلى الكويت من المناطق المجاورة -منها العراق والسعودية وسوريا- للالتحاق بأقاربهم ممن تم تجنيسهم؛ إلا أنهم، على عكس أقاربهم، وصلوا متأخرين من المناطق المتاخمة للكويت. ويدّعي الكثير من «البدون» أنهم نزحوا من صحراء الكويت، ويقولون إنهم لم يمتلكوا أيّ وثائق هوية، أو إنهم لم يجددوا وثائق السفر الأصلية أو أي بطاقات هوية.. ونتيجة ذلك، تم رفض طلباتهم للحصول على الجنسية الكويتية.

ومع مرور عقود من الزمن، ازدادت أعداد «البدون» لتصل إلى 200 ألف شخص، بينما تقدر أعدادهم اليوم بنحو 120 ألفاً، أي نحو 10 في المائة من إجمالي عدد سكان الكويت من الكويتيين. ويعود هذا الانخفاض إلى رحيل أعداد كبيرة من «البدون» ممن يتحدرون من أصول قبَلية عراقية بعد الغزو العراقي للكويت عام 1990 خوفاً من وقوع أعمال الانتقام ضدهم، متى حُررت الكويت.

في وقت من الأوقات، تم اعتبار «البدون» في الكويت «كويتيين قيد الانتظار»؛ وهم -حسب ما هو واضح- ينقسمون مناصفة بين سنّة وشيعة. وكان يتم شملهم ككويتيين في التعداد السكاني السنوي، وكان متاحاً لهم الاستفادة من خدمات التعليم الحكومي والعلاج المجاني وغيرها من

الخدمات؛ لكنّ مشكلة «البدون» الحقيقة بدأت في عام 1988، حين حرمتهم الحكومة من بعض الميزات التي كانوا يتمتعون بها سابقاً. وفي العام 1991، بعد عودة الحكومة الكويتية وتحرير الكويت من قوات العراق، عوملوا كمقيمين غير قانونيين، ومورست عليهم ضغوط لدفعهم إلى الرحيل عن البلاد.

هذا التغير في المعاملة له علاقة بحقيقة مفادها أن الحكومة الكويتية - بعد عام 1991- أرادت أن يكون كل مقيم على أراضيها (مواطناً أو غير مواطن) لديه وثائق قانونية؛ فقررت أن كل من يكون بمرتبة «البدون» يُعد مقيماً غير قانوني وجب عليه إظهار وثائق دولته الأصلية. وكمقيمين غير قانونيين، مُنع «البدون» من الحصول على بطاقات الهوية المدنية وشهادات الميلاد، وكذلك من الزواج ورخص قيادة السيارات والوظائف. وأصبحت محنتهم سبباً لبروز احتجاجات وتظاهرات وأنشطة خاصة بحقوق الإنسان.

ومنذ العام الـ2011، شارك «البدون» في التظاهرات التي خرجت في الشارع مع المعارضة الكويتية والنشطاء الكويتيين، كما ارتبطت جماعات الإصلاح مع حركة «البدون». وما ميّز «البدون» الذين شاركوا في الاحتجاجات عن غيرهم هو كونهم من الشباب من الجيل الثالث[4].

الشيعة

يمثّل الشيعة الكويتيون، وهم أقلية أخرى في الكويت، نحو 20 إلى 25 في المائة من إجمالي السكان، وهم عموماً من الحضر، هاجروا إلى الكويت على مراحل من منطقة شبه الجزيرة العربية والعراق وإيران. **وقد كان للثورة الإسلامية في إيران تأثير في بعض شرائح المجتمع الشيعي في الكويت؛ ما أدى إلى تكوين جماعات سياسية ذات قاعدة شيعية دينية. كان ذلك التطور في الثمانينيات إيذاناً بنمو طبقة وسطى في الوسط الشيعي. إن سعْي الشيعة نحو الوسط السياسي الديني مثّل سوسيولوجياً إعلان استقلال عن التبعية لكبار تجار الشيعة، ذوي الميول غير الدينية، ممن ارتبطوا بالأسرة الحاكمة على مدى عقود.**

وبينما يتطلع الشيعة إلى دور أكبر لهم واحترام أكثر لحقوقهم، **فقد شعروا خلال السنوات الأخيرة بأنهم أكثر قرباً من النظام السياسي القائم، وبالتالي أقل حماسة من الماضي للانضمام إلى دعوات المعارضة.** لذلك، لم ينضمّ الشيعة إلى المعارضة بعد انتخابات 2012، إلا أن مواقفهم السياسية تتغير بتغير مواقفهم إزاء حقوقهم الإنسانية والسياسية.

على سبيل المثال، انضم شيعة الكويت، في شباط /فبراير 2014 إلى جماعات المعارضة السنية والتيارات الليبرالية في معارضة التصديق على الاتفاقية الأمنية التي اقترحها مجلس التعاون الخليجي خوفاً من أن يخسروا حقوقهم من جراء الإجراءات الأمنية التي قد يفرضها مجلس التعاون. أما قوى المعارضة فقد رأت أن تلك الاتفاقية الأمنية تتناقض مع بنود الدستور المتعلقة بالحريات والرأي وحقوق الإنسان؛ وهي البنود التي تجعل من الكويت بلداً متطوراً وقابلاً للتطور.

يبدي شيعة الكويت خشية من بعض شرائح الأغلبية السنية في البلاد، وخاصة بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة التي تعُدّ الشيعة «مرتدّين عن الإسلام». **هذا التطرف بين جماعات من السنّة أدى، بالنتيجة، إلى تطرف مقابل بين جماعات من الشيعة، والعكس صحيح.** وقد انعكس تبادل هذه السلوكات والمفاهيم السلبية من الجانبين، سلباً، على العلاقات التجارية والتعاملات الشخصية.

وقد ازداد التوتر السني -الشيعي حدة مع تورط الجهاديين السنّة، من جهة، وحزب الله، من جهة أخرى، في الثورة القائمة في سوريا. وقد وقع تفجير كبير نفذه تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) في مسجد الإمام الصادق في الكويت عام 2015 قُتل وجُرح فيه عشرات المواطنين الشيعة. في المقابل، ذكرت تصريحات رسمية أن الدولة اكتشفت، في صيف 2015، مخابئ أسلحة ومتفجرات بأعداد كبيرة في منازل تعود إلى أشخاص منظمين لديهم صلات بإيران.

كل هذه المسائل تحولت إلى قضايا رأي عام في الكويت؛ لكنها أثارت في الوقت نفسه الشكوك حول المستقبل وساهمت في انتشار الخوف. وبغضّ النظر عن هذا، فإن الشيعة في الكويت قد أنجزوا الكثير مقارنة بأقرانهم من الطائفة نفسها في دول الخليج الأخرى، إذ حققوا قدْراً من المساواة مع الأغلبية السنية؛ لكن ذلك لا يكفي في زمن يعي فيه الناس والأفراد حقوقهم الأساسية(5).

ثانياً: القيود البنيوية السياسية والاقتصادية

أصبحتِ القبائل و«البدون»، وبنسبة أقل الشيعة، أكثر جهراً في مطالبتهم بحقوقهم في الوقت الذي ازدادتْ فيه هيمنة النُخبة الاقتصادية-الاجتماعية الحضرية على البنى السياسية والاقتصادية. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الدولة، وفق الاقتصاد الكويتي الرعويّ، هي القوة الاقتصادية المهيمنة، وهي تالياً من يتحكم بالمناقصات لبناء البنى التحتية وتجديدها. **وقد لوحظ في العقدين الأخيرين مزيد من تمركز رأس المال، ومن التسييس في إدراج العقود التي تعود إلى المقربين من النظام السياسي، وتحرم الأقل قرباً؛ وذلك وفق قواعد غير مكتوبة.** هذا التمركز بين السياسة وبين رأس المال والنفوذ لا يختلف عن صيغ الليبرالية الجديدة المنتشرة في الكثير من الدول والمجتمعات العربية؛ **لكن الأهم، في هذا الإطار، هو أن الطبقة التجارية تحوّلت مع الوقت إلى فئة أضعف تنتظر المناقصات الحكومية**، بعدما فقدت معظم القوة التي تمتعت بها حين قادت الرؤى القومية والحركات الإصلاحية منذ ثلاثينيات القرن العشرين وإلى غاية سبعينياته.

1 - الديمقراطية الجزئية

استناداً إلى الدستور الكويتي، الذي تمت المصادقة عليه عام 1962، يجب أن يكون أمير البلاد من أسرة الصباح، وخاصة من سلالة الشيخ مبارك الصباح، الذي جاء إلى الحكم في نهاية القرن التاسع عشر. وحتى العام

2003، كان وليّ العهد يشغل منصب رئيس الوزراء. ونتيجة الضغط الشعبي والاعتلال الشديد لصحة ولي العهد في ذلك الحين، تم فصل ولاية العهد عن منصب رئيس الوزراء، مع احتفاظ الأمير بحقه في اختيار وليّ العهد من أسرة الصباح.

يتكوّن مجلس الأمة من 50 عضواً منتخبين من المعارضة ومن جماعات موالية للحكومة، وكذلك من المستقلين. وتُمسك السلطة التنفيذية، الممثلة بأمير البلاد والأسرة الحاكمة، بزمام الأمور، بما في ذلك الحق بتأليف الحكومة. وجدير بالذكر هنا وجود أعضاء الحكومة كقوة مشاركة ومصوتة في مجلس الأمة. لهذا، فالحكومة لديها حق التصويت لـ15 من أعضائها في البرلمان؛ ما يعطي الحكومة أفضلية كبرى في التصويت ويجعل عدد أعضاء البرلمان يصل إلى 65 عضواً (قد يصل العدد إلى 65 أو أقل متى اختير نائب أو أكثر من أعضاء البرلمان المنتخبين ليكون عضواً في الحكومة). **لذلك، فإن الصراع بين برلمان ضعيف يملك بعض الصلاحيات وبين حكومة مهيمنة يُعدّ سمة أصيلة وتسهم في التوتر في مثل هذه التركيبة.**

إن معضلة المعارضة الكويتية هي اختلال التوازن داخل النظام السياسي، المتمثل في غياب البرلمان عند تأليف الحكومات والافتقار إلى المنافسة في الانتخابات التي لا تخوضها أحزاب سياسية؛ فعمل الجماعات السياسية الكويتية يُعدّ غير قانوني في غياب قوانين تحكم الأدوار التي يؤدونها أو حقوقهم السياسية. إضافة إلى ذلك، يمكن لأي عضو في البرلمان اتخاذ أي موقف يشاء؛ ما يجعل رسم أي سياسات منسجمة ضمن البرلمان أمراً بالغ الصعوبة.

إن ديمقراطية الكويت الجزئية، على الرغم من أهمية وجودها، من شأنها أن تولد أزمات. وباستثناء قانون منح المرأة حق التصويت والترشّح، الصادر عام 2005، وتعديلات حول الدوائر الانتخابية، يمكن القول إن المشكلة الأساسية تكمن في أن الكويت لم تطوّر إرثها الديمقراطي منذ العام 1962، ولم تعدّل دستورها لتطور ديمقراطيتها.

هذا الركود ولَّد خلافات لا يمكن حلها إلا من خلال الإصلاح السياسي؛ فقد شهد المجتمع تطورات وتغييرات لم تواكبها وتتماشى معها تغييرات في البنى السياسية الحاكمة. وهذا المأزق مرشح للاتساع في حال تأخر الإصلاح السياسي.

اعتاد البرلمان، على مر الوقت، استخدام ما يتوفر لديه من موارد شحيحة إذا ما أراد أن يواجه الحكومة. ويقوم أعضاء البرلمان، عادة، باستجواب الوزراء بحرية؛ وهو ما يصعّب على الوزراء تنفيذ كل مطالب البرلمان. وخلال السنوات القليلة الماضية، تعرّض أشخاص كبار من أسرة الصبّاح، ممن يشغلون مناصب وزارية، للاستجواب؛ وحتى لحجب الثقة عن بعضهم؛ ما أسفر، بدوره، عن سلسلة أزمات حكومية أدت إلى حل البرلمان أكثر من مرة، وبالتالي إلى تنظيم انتخابات جديدة عقب كل حل. ويجب التنبّه هنا إلى أن البرلمان قادر على إسقاط الوزراء، لكنه غير قادر على حجب الثقة عن رئيس الوزراء.

وما ساهم في تفاقم مشاكل الحكم هذه هو التنافس السياسي غير العلني بين كبار أفراد أسرة الصباح حول الدور وحول السياسة والتأثير والمرحلة المقبلة. بدأ صراع الجيل الأصغر، وسار في عدّة متعرجات صدامية. ويسعى أفراد الأسرة إلى مزيد من النفوذ عن طريق شراء وسائل الإعلام، مثل الصحف والقنوات التلفزيونية. **ومع أن مسألة الخلافة موجودة ومطروحة دائماً، فإن المنافسة تبدو اليوم أكثر وضوحاً بين الأجيال المتوسطة والشابة من آل الصباح. يحظى بعض هؤلاء بشعبية بين السكان ولهم حلفاء ومؤيدون وتأثير داخل المعارضة نفسها. مثل هذا التطور في العلاقات بين أطراف من آل الصباح وجماعات المعارضة قد يعزّز أجندة الإصلاح بمرور الوقت؛ لكنه قد يكدِّر أجواء البلاد ويفتح الباب أمام صراع تتداخل معه فئات شعبية ومشاكل هيكلية[6].**

2 - اقتصاد الريع الحكومي

تتمثل المشكلة الرئيسة التي تعانيها سوق العمل في الكويت في أن معظم خريجي الجامعات في البلاد يعملون في وظائف حكومية. وفي الواقع، توظف الحكومة 90 بالمئة من القوة العاملة، وهي نسبة مذهلة. وقد شجّع استشاريون دوليون تنمية القطاع الخاص؛ لكن هذا لم يتحقق إلا بدرجة محدودة جداً، لأن معظم الكويتيين يفضّلون الوظائف الحكومية المريحة «الجاذبة» ويندفعون نحوها بسبب ساعات العمل القليلة والرواتب السخية وسياسات العطل الأسبوعية والسنوية والرسمية. هذا الوضع لا يمكن إدامته في المديَيْن المتوسط والبعيد؛ بل يتحول إلى أحد الأسباب التي تعوق نمو الطبقة الكويتية الوسطى المنتجة.

وسيفرض عدم القدرة على إدامة هذا الوضع مع الوقت تراجعات على الحكومة تجاه سياساتها «السخية»، وربما يؤدي بها إلى رفع الدعم وإقرار الضرائب؛ لكن كل هذا سيزيد من الثمن السياسي الذي يعود ويطالب بإصلاحات جوهرية في العلاقة بين الحكومة والبرلمان وبين الكفاءة والإدارة.

وقد كشفت سلسلة من الأزمات حصلت عام 2011 قضية اقتصادية أخرى؛ فقد نظّم أساتذة وعاملون في الجمارك ورجال قانون وغيرهم من أصحاب المهن إضرابات للمطالبة بزيادة رواتبهم وفقاً للتضخم الحاصل في البلاد. وأدى هذا الحراك إلى وقوع خسائر كبيرة للبلاد، ولم يكن أمام الحكومة من خيار سوى الموافقة على عدد من مطالب المضربين. ومع افتقار الحكومة إلى تقاليد عمل النقابات المتطوّر، وإلى نظم الموارد البشرية وجداول المرتبات فإنها، مع بيروقراطيتها المتضخمة، وجدت نفسها في ورطة عند التفاوض مع نقابات شبه منظمة.

من المهم أن نتذكر أن الكويت تعتمد على سلعة واحدة، وهي النفط. وهي لم تضع بعد إستراتيجية للتنويع الاقتصادي. وكان النفط، قبل تراجع أسعاره الكبير عام 2015، يشكل 60 في المائة من دخلها و80 في المائة من ميزانيتها السنوية لرواتب موظفي الحكومة.

ومع السعر المرتفع للنفط، كانت الكويت في حال جيدة لأنها حققت التوازن في ميزانيتها؛ لكن كل انخفاض حاد في أسعار النفط، كما حصل في السنوات العشرين الماضية وكما حصل عام 2015، يجعل من الصعب على الكويت تأمين رواتب موظفيها والتزاماتها الأخرى بلا تحديات كبرى. ومع تطور مصادر جديدة للنفط والطاقة في أماكن أخرى، ستغدو مسألة التنويع في مصادر الاقتصاد الكويتي أكثر إلحاحاً.

إن رأس المال الخاص العائد لطبقة التجار هو من أهم عوامل تنمية الكويت في المستقبل؛ إلا أن أكثر ما يشكوه المستثمرون المحتمَلون هو البيروقراطية الكويتية والقيود المفروضة على القطاع الخاص وتسييس المناقصات (حرمان بعضهم وفق البعد والقرب من الموقف السياسي الآني) ما حوّل القطاع الخاص إلى وضع احتكاري ومغلق يعتمد إلى حد كبير على الحكومة للحصول على عقود ومشاريع، وباتت معظم العقود تمر عبر العلاقات السياسية، ما فتح الباب أمام تفشي الفساد؛ وهذا ما دفع قطاعا آخر من المستثمرين الكويتيين إلى البحث عن بلدان أخرى تنتفي فيها العقبات أمام استثمار أموالهم.. ونتيجة ذلك، نجد أن الكويتيين هم من بين أكبر المستثمرين في دبي مثلاً، وحققوا إنجازات في الخليج ومصر ولبنان وفي أماكن أخرى، بينما تعاني أنشطتهم في الكويت من الركود والخمول.

ثالثاً: حركة الاحتجاج وتداعياتها

ما كان مقبولاً ومناسباً في الكويت في ستينيات القرن الماضي، لم يعد كذلك اليوم. إن التغييرات التي طرأت في بنية المجتمع الكويتي، وخاصة التحولات الاجتماعية والتعليمية، لا تنعكس في السياسة أو التسلسل الهرمي الذي يدير البلاد. والسلطات الآن ليست حتى في موقع الاقتراب من إيجاد حلّ لمشكلة حاجة البلاد إلى التنويع الاقتصادي وإلى الخصخصة أو الاقتراب من واقع الإدارة، التي يتفشى فيها الفساد. وتفضّل السلطات، بدل ذلك، التعامل مع من تعتبرهم موالين وتعطيهم الأولوية حتى على حساب من هم

أكثر مهارة وكفاءة. هذه الممارسة لا تؤدي إلا إلى تشجيع المواطنين أكثر فأكثر على القيام بردود فعل مختلفة.

1 - بذور العاصفة

في العام 2011، نظّم عدد من المنظمات الشبابية المستقلة، بدعم من أعضاء من المعارضة البرلمانية وبمشاركة من جماعات إسلامية وأخرى علمانية، حراكاً احتجاجياً غير مسبوق مركّزين شعاراتهم على المطالبة بالإصلاح ومكافحة الفساد وإقالة ناصر المحمد الصباح، رئيس الوزراء السابق، الذي كان قد تولّى السلطة منذ العام 2006.

في ذاك الخريف، فُتح «صندوق باندورا»(*) عندما سرَّبت البنوك معلومات كشفت عن حسابات خيالية لنحو 15 نائباً في ما بات يُعرف بـ«قضية الإيداعات المليونية». وقد تضمّنت بعض المقتنيات ودائع بملايين الدولارات، لكنْ من دون وجود دليل على أصول تلك الصناديق. وقد اتهَم أعضاء برلمانيون ومواطنون رئيسَ مجلس الوزراء السابق بدفع رشاوى لنواب لشراء أصواتهم. ويبدو أن الصراع السياسي في تلك المرحلة دخل في منعطف جديد أكثر حدة وأكثر زخماً؛ فإثر انكشاف هذه الإيداعات قدّم محمد الصباح، وزير الخارجية السابق، وهو ابن الأمير السابق وكان يشغل منصب سفير الكويت لدى الولايات المتحدة الأمريكية، استقالته احتجاجاً على تحويل الكثير من المبالغ من خلال وزارته من دون علمه بالأمر.

نظّم قادةُ الحراك، بوحي من الأحداث المحلية و«الربيع العربي»، تجمعات أسبوعية في ساحة «الإرادة» المقابلة لمبنى البرلمان. بدأت الاعتصامات في ربيع عام 2011، وشارك فيها بداية بضع مئات فقط؛ **لكنْ**

(*) صندوق باندورا (Pandora's box) في الميثولوجيا الإغريقية، هو صندوق حُمل بواسطة باندورا يتضمن كل **شرور البشرية من جشع، وغرور، وافتراء، وكذب وحسد، ووهن، ووقاحة**. وباندورا هي «المرأة التي منحت كل شيء» وهي أول امرأة يونانية وجدت على الأرض طبقا للميثولوجيا اليونانية. خلقت بأمر من زيوس، وتم خلقها حسب الأسطورة من الماء والتراب ومنحت العديد من المزايا مثل الجمال والإقناع وعزف الموسيقى. (العيسى)

سرعان ما نمت تلك الاعتصامات في الخريف، مع بروز قضية الرشاوى والإيداعات المليونية. وفي 16 نوفمبر 2011، اقتحم عدد كبير من الشبان، مدعومين من بعض أعضاء البرلمان المعارضين، من بينهم النائب مسلم البراك، مبنى البرلمان بهدف الضغط على رئيس الوزراء وإجباره على الاستقالة.. كما تجمّع عشرات الآلاف من المواطنين في شوارع مدينة الكويت يرددون المطلب نفسه.

قدّم رئيس الوزراء استقالته يوم 28 نوفمبر 2011، وكانت تلك الاستقالة هي الأولى من نوعها التي تحصل في واحد من بلدان مجلس التعاون الخليجي تحت ضغط جماهيري وشعبي؛ تبعها حل الأمير البرلمان في 6 ديسمبر 2011، وتحديد موعد الانتخابات التشريعية الجديدة في 2 فبراير 2012؛ لكن الاستقالة لم تكن نهاية المطاف، فكل هذا عزز الصراع بين أقطاب في الدولة وأخرى في الشارع، وبين أقطاب مختلفين سياسياً في الأسرة الحاكمة.

بعد اقتحام مبنى البرلمان، ألقت الحكومة القبض على عدد من الناشطين الشباب. وأدى ذلك إلى تنظيم نساء شابات تجمعات يومية أمام مبنى وزارة العدل للمطالبة بالإفراج الفوريّ عن جميع المعتقلين. تعلم المشاركون في التجمعات التكتيكات الجديدة باتباع الأحداث الجارية في المنطقة. وقد انخرط عدد من الأساتذة والكتّاب في تلك التظاهرات وشاركوا مع المتظاهرين في نقاشات حول العملية الديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح.

شهدت الانتخابات التشريعية في فبراير 2012 فوزاً ساحقاً للمعارضة، إذ فاز مرشحوها بـ35 مقعداً من أصل المقاعد الـ50 التي يتألف منها مجلس الأمة الكويتي؛ ما عكس مناخ السخط الذي يسيطر على المجتمع الكويتي. لقد مثّلت نتائجُ تلك الانتخابات سيطرة المعارضة لأول مرة على السلطة التشريعية وشكّلت بارقة أمل بإمكان وضع رئيس الوزراء الجديد، جابر المبارك الصباح، الذي عيّنه أمير البلاد وفقاً للدستور، إذ يصبح تالياً من

الممكن إجراء إصلاحات نموذجية تجد حلاً لهذا الوضع المتوتر بين البرلمان والحكومة.

طرح البرلمانيون الجدد، بقيادة مسلم البراك وبإلهام من الحراك الشبابي في الشوارع، **فكرة الحكومة البرلمانية في الكويت**، وطالبوا بنصف مقاعد مجلس الوزراء بداية؛ عند تفاوضهم مع رئيس الوزراء الجديد. وفي حين أن أياً من هذا لم يتحقق، كان هذا المجلس حازماً أكثر من أيّ مجلس سبقه في الكويت في موضوع تشريع قانون يضمن استقلال المحاكم. ومع ذلك، **وقبل ثمانية أيام من التصويت على مشروع القانون الخاص بالقضاء، في حزيران / يونيو 2012، أصدرت المحكمة الدستورية الكويتية، التي تُعَد أحكامها نهائية، حكماً قضت فيه بحل مجلس الأمة، الذي تسيطر عليه المعارضة بتنوعها الإسلامي والقبَلي، وبـ«بطلان مرسوم الدعوة الأميرية بُعيد استقالة رئيس الوزراء السابق، ناصر المحمد، إلى انتخابات مجلس الأمة 2012 وعودة المجلس المنحل»، الذي كان يمثّل فيه الموالون للحكومة أغلبية. هذا الحكم غير المسبوق أثار الكثير من الأسئلة في الشارع ووسائط الإعلام، وأدخل البلاد في أزمة سياسية جديدة.**

2 - تغيير النظام الانتخابي

بعد حل البرلمان، طلبت الحكومة من المحكمة الدستورية إعادة النظر في دستورية النظام الانتخابي (5 مناطق و4 أصوات) وما إذا كان يمكن الاستمرار في اتباعه في الانتخابات المقبلة. وبالتالي، أصبح من الواضح أن الحكومة كانت قلقة من تكرار محتمل لانتخابات شباط /فبراير 2012 وفوز المعارضة بأغلبية المقاعد.

كان نظام التصويت في الكويت، في ذلك الوقت، نتاج حراك شبابي نشط في العام 2005 كان ينادي بإصلاح العملية الانتخابية، ونجح في جعل الحكومة والبرلمان يوافقان على تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية خمس، ومنح كل ناخب أربعة أصوات. وجرت عدة انتخابات على أساس هذا الترتيب؛ حتى أدركت

الحكومة أن مثل هذا النظام الانتخابي من شأنه أن ينتج قوى سياسية معارضة خارجة عن سيطرتها. وبالتالي، تصبح هناك خطورة من أن يتشكل برلمان يمهد، وربما يتيح، عمل الأحزاب السياسية؛ ما سيُكسبه قوة مضاعفة لتولي السلطة على حساب السلطة التنفيذية. ربما كان هذا كله سيقرب النظام السياسي الكويتي من المغربي في قضية المناصفة والمشاركة؛ لكنه كان سيبعده مسافة أكبر عن الأنظمة السياسية الخليجية المنضوية تحت لواء مجلس التعاون الخليجي.

وعملاً بنظام التصويت (5 دوائر و4 أصوات) كان يتم انتخاب عشرة مرشحين في كل دائرة من بين 70-100 منافس أو أكثر. كل ناخب في الدائرة يعطي صوته 4 مرات لأربعة مرشحين مختلفين؛ وهو ما يقترب من وضع التصويت لـ«قائمة»، وفي الحصيلة يحصل كل ناخب على مرشح واحد أو أكثر على الأقل من اختياره. وقد قضت المحكمة الدستورية بأن هذا النظام الانتخابي دستوري.

في تشرين الأول / أكتوبر 2012، استخدم أمير البلاد أحد حقوقه الدستورية، وأصدر «مرسوم الضرورة»، الذي سمح له بتغيير النظام الانتخابي من جانب واحد. وبموجب القواعد الجديدة، أصبح يصح لكل ناخب صوتٌ واحدٌ فقط لاختيار مرشح واحد فقط من 70 -100 مرشح في الدائرة الانتخابية الواحدة. وكل دائرة من الدوائر الانتخابية الخمس تواصل العملية الانتخابية لاختيار عشرة ممثلين، حتى يكتمل عدد أعضاء البرلمان لشغل المقاعد الـ50. ودعا أمير البلاد إلى انتخابات جديدة على أساس هذا القانون الجديد.

أما المعارضة فقد رأت في المرسوم الأميري خطوة من شأنها تقييد تطور الديمقراطية في البلاد، وأن وجود صوت واحد فقط لاختيار مرشح واحد من بين عشرة فائزين في دائرة انتخابية يتنافس فيها نحو 70-100 مرشح في غياب القوائم الحزبية هو **إجراء يُراد منه تشتيت الأصوات وتشجيع التزوير، وتالياً فساد العملية الانتخابية عبر تشجيع شراء الأصوات. كما أشارت**

المعارضة إلى أن اتباع سياسة تقزيم قوة التصويت لدى المواطن سوف تنتج، باستمرار، مجلساً تشريعياً موالياً للحكومة؛ فالمرشح عن دائرة انتخابية تضم 120,000 ناخب يمكن أن يفوز بمقعد بمجرد نيله 2000 أو 3000 صوت أو أقل. إن نظاماً انتخابياً كهذا لن يكون قادراً على تمثيل التيارات المجتمعية كافة، وعلى نحو متكافئ داخل البرلمان. وحده الأردن وبعض البلدان الأخرى، وهي نماذج عن الأنظمة غير الديمقراطية، لديها نظام انتخابي يقوم على الصوت الواحد. وبسبب نظام انتخابي كهذا، ظهرت دعوات إلى مقاطعة الانتخابات المقبلة، فضلاً عن تصاعد الاحتجاجات في الشوارع.

3 - دورة جديدة من الاحتجاجات

شهدت الكويت، من تشرين الأول / أكتوبر 2012 وحتى أوائل العام 2013، تظاهرات لم يسبق لها مثيل في كل تاريخها، سواء تلك المرخص لها أو غير المرخص لها، ضمّت عشرات الألوف من المشاركين، أعلنوا جهاراً معارضتهم نظام التصويت الجديد وطالبوا بإصلاحات من شأنها إتاحة المزيد من الديمقراطية في البلاد[7]. وقد وقعت اشتباكات بين المتظاهرين ورجال الشرطة، فحدث ما يعَدّ جديداً وغريباً عن المجتمع الكويتي. تلت ذلك ملاحقات سياسية وأمنية. كما صدرت أحكام بالسجن في حق نشطاء وأشخاص تناوبوا على التحدث من على منابر التظاهرات، من الشباب والحركات الشعبية ومن أعضاء سابقين في البرلمان، الذي تم حله مؤخراً.

كان ذلك عصراً جديداً من الاحتجاجات. وقد بدأ مع خطاب شهير لمسلم البرّاك، في تشرين الأول / أكتوبر 2012 في ساحة «الإرادة»، القريبة من مجلس الأمة في الكويت، انتقد فيه أمير البلاد في مسيرة تظاهرية عامة. ويعد البرّاك أول سياسي كويتي، وكذلك أول خليجي، يصدر مثل هذا التحدي العلني ضد أمير يتولى العرش والحكم، والذي يمس في الوقت نفسه القانون الكويتي الذي يُجرّم التعرض للذات الأميرية، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ لكن البرّاك كسّر هذا التقليد القديم علناً، الأمر الذي شجّع مئات من الشبان والشابات على أن يحذوا حذوه.

انتقل البرّاك من كونه سياسياً محلياً كان يمثل قبيلته في فترة تسعينيات القرن الماضي، ليصبح شخصية وطنية يُنظر إليه على أنه مصدر قوة وتمكين للقبائل والفئات الاجتماعية المهمّشة. ومنذ العام 1992 [بل 1996]، استطاع الفوز، وبسهولة، في كل الانتخابات التي خاضها. **ولو جرت انتخابات حرة في الكويت لمنصب رئيس وزراء يتم انتخابه من الشعب مباشرة لكانت القاعدة الجماهيرية والشعبية التي تمتّع بها البرّاك، في ذلك الوقت، قد ضمنتا له فرص الإمساك بزمام المبادرة.**

والبرّاك ليس إسلاموياً، بل هو نقابيّ وزعيم وطني يتمتع بكاريزما قوية، وهو سياسي عُرف عنه حدّة النقد للسلوك السياسي. والمعروف عن البرّاك أنه يسعى إلى تحقيق إصلاح يهدف إلى انتخاب رئيس وزراء عبر تنافس حزبي، وتأسيس هيكل أكثر ديمقراطية وانفتاحاً ويشمل الأطياف كافة؛ لكن قوى رئيسة تخشى من وضوح موقفه وهجوميته في الوقت نفسه. **والبرّاك، بذلك، يعكس التغييرات العميقة التي يشهدها المجتمع الكويتي؛ فلأول مرة تبرز شخصية سياسية من الأغلبية القبَلية وليس من النخب التجارية التقليدية التي سبق لها أن أفرزت قوى معارضة تتمتع بالوضوح والجرأة، كالخطيب والمنيس والنيباري والقطامي. لكن البراك أكثر شعبوية، بحكم قاعدته القبَلية، ويتمتع بقاعدة جماهيرية جعلت أعضاء بارزين من داخل النخب التجارية الكويتية والكثير من النخبة السياسية يخشون صعوده بشدة.**

غير أن البرّاك، رغم ذلك كله، يشكّل صمّام أمان للنظام السياسي في الكويت. كما أنه من بين عدد قليل من المعارضين الذين يتمتعون بالمصداقية لعقد اتفاق صفقة تسوية مع هيكل السلطة الذي يمثله آل الصباح. تكمن قوته أيضاً، في أنه يقف -سياسياً- في منتصف الطريق بين السلطات وبين الحراك الشبابي كما المجتمعي.

لقد تمت معاقبة البرّاك عن أفعاله أمام المحكمة، جنباً إلى جنب مع عشرات آخرين، بينهم أعضاء بارزون من مجلس شباط/فبراير 2012

المنحلّ. وكانت التهم التي وُجّهت لهم متعددة: اقتحام مبنى البرلمان (الاتهام شمل 62 شخصاً)؛ وانتقاد الذات الأميرية والتشهير بعظَمة الأمير (أكثر من 35 متهماً وعشرات التحقيقات وتهديدات بالسجن خمس سنوات)؛ والتحريض على التظاهرات غير المرخصة (التهمة شملت عشرات الأشخاص). كما أدين بعضهم بتهمة «تكرار الكلمة التي ألقاها البرّاك»، والتي كانت بمنزلة رسالة مفتوحة إلى أمير البلاد، انتقد فيها السلطة القضائية. وكان هناك عشرات من الشبّان لديهم قضايا معلقة، وكثير منهم وُجّهت لهم اتهامات متداخلة قد يصل مجموعها إلى أكثر من عقد. **وفي تموز / يوليو 2013، أصدر أمير البلاد مرسوماً قضى بتبرئة جميع المحكومين بتهم تتعلق بتوجيه انتقاد له؛ ولكنْ في الوقت نفسه استمرت المحاكم في تنفيذ الأحكام في القضايا الأخرى، ومنها تنظيم تظاهرات غير مرخص لها أو إهانة القضاء.**

والجدير بالذكر هنا أن الكثير من هؤلاء المتهمين لا يستطيعون السفر بأمر من المحكمة، وبعضهم لا يمكنه حتى الحصول على الوثائق الحكومية الأساسية للتوظيف أو للدراسة، وعدداً منهم غادر البلاد واستقر كمعارض أو كلاجئ سياسي في تركيا ولندن وعواصم أخرى. كما أن مسَلَّم البراك حُكم عليه، في عام 2015، بالسجن ثلاث سنوات.

وللإنصاف، لا بد من القول إن السلطات قد أظهرت، في بعض الأحيان، علامات ضبط النفس، تمثلت في تبرئة المتهمين من تهمة اقتحام مبنى البرلمان. وعلى الرغم من أن أحداث العنف (الضرب وغير ذلك) المرافقة للمواجهات التي وقعت خلال العامين 2012 و2013 والتي تسببت في وقوع إصابات، فإنه لم يُسجل سقوط قتلى.

4 - المجموعات الشبابية والسياسة

نتيجة تلك المواجهات والأنشطة خلال الأعوام 2012 و2014، اكتسب الحراك الشبابي الكويتي خبرة في تنظيم احتجاجات سلمية (اللاعنف)[8]. وقد نشأ هذا الحراك بصورة عفوية نوعاً ما، وضمّ مجموعات متنوعة من



ومنذ العام 1992 [بل 1996]، استطاع الفوز، وبسهولة، في كل الانتخابات التي خاضها. ولو جرت انتخابات حرة في الكويت لمنصب رئيس وزراء يتم انتخابه من الشعب مباشرة لكانت القاعدة الجماهيرية والشعبية التي تمتّع بها البرّاك، في ذلك الوقت، قد ضمنتا له فرص الإمساك بزمام المبادرة. (...) والبرّاك، بذلك، يعكس التغييرات العميقة التي يشهدها المجتمع الكويتي؛ فلأول مرة تبرز شخصية سياسية من الأغلبية القبَلية وليس من النخب التجارية التقليدية التي سبق لها أن أفرزت قوى معارضة تتمتع بالوضوح والجرأة، كالخطيب والمنيس والنيباري والقطامي. لكن البراك أكثر شعبوية، بحكم قاعدته القبَلية، ويتمتع بقاعدة جماهيرية جعلت أعضاء بارزين من داخل النخب التجارية الكويتية والكثير من النخبة السياسية «يخشون صعوده بشدة». غير أن البرّاك، رغم ذلك كله، «يشكّل صمّام أمان للنظام السياسي في الكويت». كما أنه من بين عدد قليل من المعارضين الذين يتمتعون بالمصداقية لـ «عقد اتفاق صفقة تسوية» مع هيكل السلطة الذي يمثله آل الصباح. وتكمن قوته أيضاً، في أنه يقف -سياسياً- في منتصف الطريق بين السلطات وبين الحراك الشبابي كما المجتمعي. (الغبرا)

الجدول-1: تاريخ النائب مسلم البراك الانتخابي في مجلس الأمة(*)

العام	الدائرة	المركز	عدد الأصوات	النتيجة
1992	الـ16؛ العمرية	الثالث	1,341	خسر
1996	الـ17؛ جليب الشيوخ	الأول	1,556	فاز
1999	الـ17؛ جليب الشيوخ	الأول	2,860	فاز
2003	الـ17؛ جليب الشيوخ	الثاني	3,040	فاز
2006	الـ17؛ جليب الشيوخ	الأول	8,095	فاز
2008	الـ17؛ جليب الشيوخ	الأول	14,043	فاز
2009	الـ4	الأول	18,779	فاز
فبراير 2012	الـ4	الأول	**30,118**	فاز(**)

(*) الجدول من إعداد د. حمد العيسى، والأرقام نقلا عن «**قاعدة بيانات السياسة الكويتية**» للبروفيسور مايكل هيرب: (/http://www.kuwaitpolitics.org). (العيسى)

(**) **حصل على أكثر من 30 ألف صوت وهو أكبر عدد من الأصوات يحصل عليه مرشح في تاريخ الكويت. (العيسى)**

المكونات الشبابية؛ مثل «حدم» (الحركة الديمقراطية المدنية) و«نهج» (تحالف إسلامي يضمّ الإخوان المسلمين والسلفيين).

لم يكن الإخوان المسلمون في الكويت، الذين شكلوا «الحركة الدستورية»، المحرّك الدافع للمعارضة؛ لكنّهم مثّلوا قوة مهمة فيها، وكان لهم تأثير مهم في الحراك السياسي. فأعضاء الجماعة والمناصرون لهم يمثلون نحو ثلث الحركة الشعبية. وكذلك الحركة السلفية، فهي ممثلة في المعارضة، في حين أن المجموعة السلفية «التجمع الإسلامي السلفي» تعتقد أنه لا ينبغي على السلفيين أبداً عصيان الحاكم المسلم. ومع ذلك، عانى هذا التجمع حين شارك قادتُه في احتجاجات عام 2012. وكانت هناك كذلك جماعات ليبرالية رئيسية وأخرى عبارة عن مجموعة من الشباب المستقلين، ممن انخرطوا بقوة ونشاط ملحوظ في الحركة الاحتجاجية تلك[9].

لقد اكتسب هذا الجيل خبرة في العمل السياسي. وحتى الآن، تُعدّ «حدم» من بين الجماعات الأكثر نضجاً سياسياً؛ فقد وضعت لنفسها برنامجاً خاصاً بها، ونصَّبت نفسها في مركز «أول حزب شبابي في الكويت».

على المدى القصير، إن هدف المجموعات الشبابية هو، ببساطة، مساءلة الحكومة ومحاسبتها عن أفعالها؛ لكن المناقشات والجدالات توضح أن الهدف الأكبر هو دفع الكويت إلى اعتماد مبدأ انتخاب رئيس حكومة من الشعب مباشرة وتأليف مجلس وزراء بناء على قوائم تنافسية بين أحزاب سياسية تكون ممثلة داخل البرلمان، ولكنها في الوقت نفسه تهدف إلى تعميق الحقوق: حق التعبير وحق المعارضة والحقوق الأساسية. ولعل الأهم هو أن الحراك الشبابي مارس، قبل توقفه عام 2014، ضغوطاً على المعارضة التقليدية من أجل السعي نحو تأليف حكومة برلمانية أيضاً.

5 - استمرارية السياسة الحكومية

وعلى الرغم من موجة التظاهرات التي خرجت في عامي 2012

و2013، وموجة النشاط السياسي التي عمّت الشباب والمعارضة التقليدية، فقد بقيت قرارات النظام سارية المفعول؛ فتم انتخاب مجلس أمة جديد أوائل كانون الأول/ديسمبر 2012 عقب مقاطعة 62 في المائة من الناخبين. وبات مجلس الأمة الجديد -فور تشكيله- محطّ سخرية وهدفاً للمراقبة والمتابعة من قبَل المواطنين الذين يتنامى لديهم الحسّ النقدي، وعلى نحو متزايد.

تم رفع نظام الصوت الواحد الانتخابي إلى المحكمة الدستورية للنظر فيه، فأجازته بدورها في حزيران/يونيو 2013. **وأشارت المحكمة إلى أن العديد من الدول تستخدم هذا النظام؛ غير أنها لم تذكر أنه لا يمكن تطبيقه على نحو عادل إلا إذا ارتبط بتشريع عمل الأحزاب السياسية، كما الحال في نظام التمثيل النسبي الذي يجعل كل صوت قادراً على إيصال قائمة كاملة إلى المقاعد البرلمانية.** لكن المحكمة قامت في الوقت نفسه بحلّ مجلس الأمة المنتخب في ظل الاحتجاجات والمقاطعة في كانون الأول/ديسمبر 2012 ولأسباب إجرائية أيضاً، ومنحت نفسها القدرة على مراقبة المراسيم الأميرية التي قد تصدر مستقبلاً. وتمثّل هذه الرقابة خطوة صغيرة إلى الأمام في ما يتعلق بالضوابط والتوازنات والمسائل الدستورية.

تمت مقاطعة الانتخابات البرلمانية التي جرت مرة أخرى في 27 تموز/ يوليو 2013 من جانب عدد أقل من الناخبين بلغت نسبتهم 38 في المائة. ويعد مرزوق الغانم، رئيس مجلس الأمة الجديد (الحالي)، شاباً ذا شخصية كارزمية من النخبة التجارية في البلاد؛ ولكنْ في غياب مشاركة قوى الإصلاح السياسي الرئيسة، فإن مجلس الأمة لم يكن مؤثراً، على الرغم من نشاطه في مجال التشريع في مجالات مختلفة.

إن الكويت في حاجة ماسَّة إلى الإصلاح وإعادة النظر في نظام التصويت فيها بغية استعادة مشاركة المعارضة. ومن دون تحقيق ذلك، ستظل معظم قوى المعارضة خارج مجلس الأمة. لذا، من المتوقع عودة الحركة الاحتجاجية الشعبية ردّاً على فضائح جديدة أو على قرار حكومي ربما لا يحظى برضا العامة.

وبدا ذلك التوجه الاحتجاجي جليّاً في سياق التطورات التالية؛ فقد قامت كتلة برلمانية رئيسية، يطلق عليها في مجلس الأمة اسم «كتلة العمل الشعبي»، بقيادة كل من أحمد عبد العزيز السعدون، البرلماني المعارض البارز والرئيس الأسبق لمجلس الأمة، ومسلم البرّاك، عام 2014، بالإعلان عن تأليف تنظيم سياسي جديد تحت اسم «حشْد». وقد اكتسبت هذه المجموعة الكثير من المؤيدين، على الرغم من افتقارها إلى التنظيم. مع ذلك، فإن تأسيسها قد أعاد إحياء الحركة الإصلاحية بصورة موقتة.

اتخذ تجدُّد هذا النشاط شكلَ مجموعة أكبر كثيراً، هو في منزلة ائتلاف أطلق عليه اسم «تحالف المعارضة» الذي تم تأسيسه في ربيع عام 2014؛ وهو يتكون من أكثر جماعات المعارضة، بما في ذلك مجموعات الشباب و«حدم» و«حشد» و«الإخوان المسلمون». كان الهدف الرئيس والجريء يتمثل في الضغط من أجل إجراء تعديلات وتغييرات دستورية من شأنها أن تنقل الكويت إلى نظام برلماني، بما في ذلك الإشارة إلى صلاحيات أمير البلاد وتطوير استقلالية المحاكم.

«حدم» مجموعة من الشباب كان لها التأثير الأكبر والمباشر في الحراك السياسي الكويتي؛ في حين انسحب السلفيون من الائتلاف بسبب تمسكهم بالشريعة الإسلامية، التي لم تكن ضمن أولويات أهداف تحالف المعارضة. **أما الإخوان المسلمون فقد قبلوا، من جهتهم، بكل التغييرات الدستورية المقترحة من جانب المجموعات الشبابية المعارضة، وخاصة «حدم»، واضعين موقفهم بخصوص تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وتعديل المادة الثانية من الدستور على الرف؛ من أجل أجندة الإصلاح الأهم.** ورأت بعض الجماعات الليبرالية أن المطالب التي يطرحها برنامج تحالف المعارضة كانت بعيدة جداً من الواقع وتركت التحالف. وثمة عوامل أخرى وراء انسحاب الليبراليين من التحالف؛ منها الروابط بينهم وبين النخبة التجارية، وكذلك خوفهم من تأثير الإسلاميين. أما اليسار، ولاسيما «الحركة التقدمية»، فقد بقوا في التحالف.

تبرهن هذه التحالفات والانشقاقات على أن مشروع المعارضة

والإصلاح في الكويت هو مشروع ممكن. **وعلى الرغم من الانقسامات، فإنه لم يسبق أن تصدّر المشهدَ السياسي من قبل تلك المثل والأهداف التي تضمّنها برنامج تحالف المعارضة.** وقد ارتفعت وتيرة المعارضة ثانية في عام 2014، وبدأت في عملية الحشد؛ لكن الدولة ردت بقوة عبر اتباع سياسة سحب الجنسيات التي تركت عدة عائلات بلا جنسية. وقد خلق سحب جنسيات عدد من المؤثرين في مشروع المعارضة حالاً من الإحباط والخوف لدى الكثير من الأوساط القبَلية وغير القبَلية.

وفي حادثة واحدة، أدى سحب الجنسية من معارض معروف إلى سحبها من عائلة زاد عدد أفرادها على الخمسين. وفي حال ثانية، أسفر الأمر عن إغلاق تلفزة المعارضة الأساسية (تلفزيون اليوم)؛ **لكن استخدام الدولة هذا السلاح المدمّر عكس قوتها وضعفها في الوقت نفسه، فقد اضطرت إلى فعل أمر لم تكن تفضل اللجوء إليه. وبمجرد اللجوء إليه، نجدها وقد تغوَّلت في صراع أكثر خطورة، وعرضة للمفاجآت؛ فهذا السلاح يخلق تشققات في الولاء الوطني الأوسع ويثير الخوف في أوساط كثيرة لم تستهدفها عملية سحب الجنسيات.**

ومع بداية عام 2015، هدأت الأحداث الجديدة في الكويت وتحوّل الوضع السياسي الحكومي المعارض إلى التشظي، وخُلقت الأرضية للقطيعة، التي أدت بدورها إلى فقدان البوصلة السياسية الوسطية في الواقع السياسي الكويتي. في أجواء كهذه، سادت الطائفية السنية -الشيعية، وتضخمت حال الشك بين الطوائف، كما نشأ فراغ كبير، بينما ارتفعت نسب التطرف السياسي والديني في أوساط في المجتمع. كل هذا، مشتق بصورة أو بأخرى، من المشاكل الأعمق الناتجة من غياب الإصلاح وتعمق التحديات.

رابعاً: المستقبل.. العودة إلى الأساسيات

الكويت ماضية في ما يمكن أن نسميه «**ثورة دستورية**»؛ فالأحداث تتواصل وتتطور باستمرار من خلال النقاشات المثيرة، والوعي السياسي

المتزايد في جميع قطاعات المجتمع. ويزيد الوضعَ احتقاناً ضعفُ الإنجاز الحكومي في عدة مجالات صحية وتعليمية وجامعية وسياسية. كما أن ضعف التعامل مع الفساد يجعل الإطار الإداري للبلاد في موقف يزداد صعوبة. وهذا المستوى من التسييس سيجعل قدرة السلطات الحالية على تعزيز سيطرتها على المدى المتوسط (عدة سنوات) أكثر صعوبة مما كانت عليه في الماضي. كما أن تراجع أسعار النفط يفتح الباب أمام مزيد من الضيق، ويكشف المزيد من أخطاء الإدارة. وتالياً، فإن السبيل الوحيد للتصدي لرغبات الشعب وضمان الاستقرار في الحقبة المقبلة سيتطلب ترشيد العملية السياسية، والسماح بمزيد من الحريات، وتطوير الممارسة الديمقراطية في البلاد من خلال تعديل الدستور؛ لكن هذه الأبعاد غير مطروحة الآن، فالحكومة على وشك أن تطرح مشروعاً للإعلام الإلكتروني، مكبِّلاً الحريات وقاتلاً لها. لكن المعارضة في الشارع بين مدارس مختلفة، موالية للحكومة ومعارضة، جعلت المشروع في مرمى الهجوم. وينخرط الكويتيون، على نحو متزايد وعلني، في مناقشة فكرة تأليف حكومة برلمانية تقوم على المنافسة الحزبية. وقد كشفت فضيحة 2010 أو ما بات يُعرف بـ«قضية الإيداعات المليونية»، أي رشوة نواب للتصويت مع الحكومة، عن حقيقة أنّ رئيس الوزراء (من آل صباح) يفتقر إلى دعم الأغلبية داخل المجلس التشريعي؛ ما دفعه إلى الالتفاف على ذلك بكل الوسائل الشرعية وغير الشرعية. وهذا سيعني إيصال النظام السياسي إلى مأزق بسبب نقص الدعم لرؤساء الوزراء الذين يختارهم الأمير. بوجه عام، للبرلمان الكويتي تأثير محدود في السياسات، وهو لا يتمتع بأي سلطة تعكس إرادة الأغلبية المنتخبة في برامج الحكومة؛ هذا يجعل الحكومة والسلطة التشريعية غير قادرين على العمل معاً لتلبية خيارات الناخبين الكويتيين.

يدرك الكويتيون أن تحقيق الشراكة الحقيقية في إدارة بلادهم لا يمكن أن تحدث بين ليلة وضحاها، ولا بد من تسوية مع النخبة الحاكمة للأسرة أو بعض أهم أعضائها وبقية أركان المجتمع؛ وبالتالي، هناك وعي متزايد لأهمية

إيجاد أرض مشتركة، بدل التورط في لعبة حصيلتها صِفْر.. إنّ الصيغة الجديدة وتطويرها على أرض الإصلاح سيساعدان الكويت على تجنب التدخل الخارجي في شؤونها، كما يتجنب خلق وضع يشعر فيه بعض عناصر النخبة وكأنهم محاصَرون. كل تدخل خارجي ارتبط تاريخياً بضعف الصيغ الداخلية وتفككها.

لذلك، من الخطأ أن نفترض أن حكومة برلمانية ستقوّض، بالضرورة، النظام الأميري ومكانة الأسرة الحاكمة. المجتمع الكويتي، بما في ذلك الحركات الشبابية، بينهم اتفاق جماعي في الرأي بخصوص دور أسرة آل الصباح الحاكمة. ما لا تقبله تلك المجموعات هو السيطرة المطلقة وغياب الشراكة والتناصف الحقيقي. إن إيجاد توازن بين الديمقراطية -مع مجلس الأمة كمصدر للسلطة- وبين مكانة ودور الأسرة الحاكمة، كما جاء في نص الدستور، يمكن أن يؤدي إلى حكومة برلمانية، ورئيس وزراء منتخب من الشعب، ونظام «ملكي دستوري»، وتطوير لحقوق المواطن وحقوق الإنسان، هي جوهر المرحلة المقبلة. ولا يمكن تحقيق أي من هذا أو ذاك من دون إصلاحات ذات مغزى للوضع الحالي ولدستور 1962، فضلاً عن اتفاق مع أمير البلاد على هذه الإصلاحات.

إنّ التحرك نحو التكافؤ السياسي والمساواة من شأنه أن يعزز حماية حقوق الأفراد والأقليات. وتحقيق ذلك يكون مصحوباً بتطوير واضح وشفاف لعمل القضاء واستقلاليته ودعم حق الأفراد في اللجوء إلى القضاء إذا ما تعرضوا لأيّ إساءة، من الأغلبية البرلمانية أو السلطة التنفيذية.



كتلة العمل الشعبي





من الخطأ أن نفترض أن حكومة برلمانية ستقوّض، بالضرورة، النظام الأميري ومكانة الأسرة الحاكمة. المجتمع الكويتي، بما في ذلك الحركات الشبابية، بينهم اتفاق جماعي في الرأي بخصوص دور أسرة آل الصباح الحاكمة. ما لا تقبله تلك المجموعات هو السيطرة المطلقة وغياب الشراكة والتناصف الحقيقي. إن إيجاد توازن بين الديمقراطية -مع مجلس الأمة كمصدر للسلطة- وبين مكانة ودور الأسرة الحاكمة، كما جاء في نص الدستور، يمكن أن يؤدي إلى حكومة برلمانية، ورئيس وزراء منتخب من الشعب، ونظام «ملكي دستوري»، وتطوير لحقوق المواطن وحقوق الإنسان، هي جوهر المرحلة المقبلة. (غبرا)

إذا فشلت الحكومة في الشروع في تنفيذ إصلاحات ذات معنى فمن المرجح أن تمضي المعارضة قدُماً -وفي مرحلة مقبلة- في ممارسة ضغوطها السلمية على الحكومة من خلال تنظيم التجمعات والتظاهرات السلمية في البلاد. ربما لا يقع هذا في المدى المنظور؛ لكن هذا البعد ينتظر فرصاً سياسية وحال إجماع شعبي ليست متوافرة في العام 2015. إن مجموعات الحراك الشبابي والمعارضة التقليدية ستستمر، في مراحل آتية، في السعي بطرائق سلمية شتى إلى دفع الطبقة السياسية -داخل البرلمان وخارجه- نحو التغيير. هذا البعد، ومفاده الإجماع على مشروع وطني إصلاحي، هو الوحيد الذي قد يحمي البلاد من مزيد من التشظي والتطرف في كل الاتجاهات.

المراجــع:

(1) بلغ عدد سكان دولة الكويت، في 30 حزيران/يونيو 2012 (حسب الإدارة المركزية للإحصاء) 3,268,431 نسمة تقريباً، منهم 1,128,381 كويتيا.

(2) انظر: شفيق ناظم الغبرا، **الكويت: دراسة في آليات الدولة والسلطة والمجتمع** (الكويت: مكتبة آفاق - 2011) ص 23 -31

(3) المصدر نفسه، ص 20 -23.

(4) مقابلات موسعة مع شبان ونشطاء وممثلي البدون في الكويت، تم عقد جلسة مطوّلة واحدة وعدد من المقابلات، الكويت 2012.

(5) كل ما ذكرته حول الفئات الاجتماعية ارتبط بعدد من المقابلات الميدانية، كان آخرها سلسلة مقابلات حول التجانس الاجتماعي الكويتي قمتُ بها في ربيع عام 2012. وقد اشتملت العينة، التي تجاوزت السبعين مشاركاً ومشاركة: المرأة، البدون، القبائل، الشباب، الشيعة والحضر.

(6) لكتابات قيّمة حول مأزق الديمقراطية الجزئي، انظر: عبد الله النفيسي، **الكويت: الرأي الآخر** (لندن: دار طه للنشر، 1978)؛ خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**. محور «المجتمع والدولة» ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989) ومحمد عبد القادر الجاسم، **الكويت.. مثلث الديمقراطية** (الكويت: دار قرطاس، 1992).

(7) تشير بعض التقديرات إلى أن عدد المشاركين في تظاهرتين منفصلتين تراوح بين 70 ألفاً و40 ألف متظاهر، إضافة إلى نحو 30 ألف شخص شاركوا في تلك التظاهرات وهم يقودون سياراتهم، عندما تعذّر عليهم الوصول إلى موقع التظاهر بسبب الحواجز الأمنية التي نصبتها الشرطة. ومن دون أي شك، كانت تلك التظاهرات الأكبر في تاريخ الكويت. انظر، على سبيل المثال، الفيديو على الرابط التالي:
http://panadol75.blogspot.com/2013/02/blog-post_10.html

(8) نشأت حركة الشباب وتطورت قبل الربيع العربي بعدة سنوات، بعدما وظف أعضاؤها وسائل التواصل الاجتماعي والتدوين في البداية ثم تويتر وفيسبوك لمصلحة رؤيتهم وتصوراتهم.

(9) مقابلات مع نشطاء ومؤسسي الحركات الشبابية، بمن فيها مؤسس «حدم» (الحركة الديمقراطية المدنية) طارق المطيري، المقابلات في الكويت بين عامي 2012 و2015.

انتهى الملحق رقم (3)

الملحق رقم (4)

تقرير صحافي:

جريدة القبس، 16 يناير 2009

وثائق بريطانية تكشف الصراع على منصب ولي العهد بعد وفاة الأمير صباح السالم الصباح

http://archive.alqabas.com/Articles.aspx?ArticleID=465065&date=06062016&isauthor=1

وثائق بريطانية تكشف الصراع على منصب ولي العهد
بعد وفاة الأمير صباح السالم الصباح
القبس تنشر وثائق من الأرشيف الوطني البريطاني عن عام 1978

الحلقة (14):
كيف اختار جابر الأحمد ولي عهده من بين
جابر العلي وسعد العبدالله وصباح الأحمد؟
القبس، 16 يناير 2009

لندن -رائد الخمار

تسلم السفير البريطاني في الكويت، مستر كمبريدج، رسالة من أيان لوكاس في دائرة الشرق الأوسط في الخارجية البريطانية في الثامن والعشرين من مارس 1978، يشكره فيها على تقييمه للمرحلة الجديدة في الكويت ويبلغه أنه سيعمم التقييم على مختلف الذين يتعاطون مع الشأنين الكويتي والخليجي، كما سيتم تعميمه على رأس السفارات البريطانية في دول الشرق الأوسط والعواصم الكبرى.

وقبل الخوض في مضمون التقييم يمكن الإشارة إلى تعليق كتبه فريدي غالاغار من دائرة الشرق الأوسط، الذي شدد على أهمية التعاطي مع الأمير الجديد للكويت بحذر نظراً لطبيعة تفكيره المشككة ولأسلوبه في تنفيذ ما يعتمده حتى من دون مشورة أحد، ولأنه لا يثق إلا بمجموعة محدودة من المحيطين به، ومن بينهم شقيقه، وزير الخارجية.

وقال غالاغار إن عهد جابر الأحمد سيكون طويلاً وأحادياً إلى درجة يصعب التكهن بمضمونه بسبب انغلاق تفكيره وتوجسه من الجميع وبسبب حصر أمور الدولة بيده وسيطرته المطلقة على الشيخ سعد العبدالله، ولي العهد رئيس الوزراء.

وتوقع غالاغار أن يتم في العهد الجديد الحد من نفوذ التجار وأن تظهر علانية مجموعة جديدة من ذوي النفوذ في موازاة «مجموعات الضغط» التي كانت سائدة في العهود السابقة.

ونبه غالاغار إلى أنه من الجدير بالاهتمام ملاحظة كيفية تعامل جابر الأحمد مع التوازنات بين جابر العلي وسعد العبدالله وجناحيهما في العائلة وبين القبائل، علماً بأن جابر الأحمد يحبذ التعامل مع سعد العبدالله لأنه «**طيب القلب**».

التقييم

جاء التقييم الذي حمل تاريخ الرابع من مارس 1978 في 8 صفحات و13 بنداً وصنف بأنه «سري» وكتب خصيصاً ليُرفع إلى وزير الخارجية ديفيد أوين.

بدأ التقييم بالإشارة إلى وفاة الشيخ صباح السالم في اليوم الأخير من عام 1977 وإلى ما جرى بعد ذلك من تولي الشيخ جابر الأحمد السلطة مباشرة وإحكام سيطرته عليها، لتبدأ مرحلة جديدة في الكويت من «**الحكم الأميري المباشر والمطلق**».

ولاحظ أن الأمير الجديد عين ولياً للعهد بعد شهر من تسلمه الحكم، ثم بعد أسبوع عين ولي العهد رئيساً للوزراء، **وفي 16 فبراير شكل رئيس الوزراء حكومته الجديدة التي تحمل ملامح جابر الأحمد وليس بصمات سعد العبدالله، ما يعني أن الفترة الممتدة بين ستة أو سبعة أسابيع شهدت ولادة «النظام الجديد في الكويت»**.

وتحدث السفير كمبريدج عن أن انتقال السلطة تم بسهولة وبساطة «بعدما انتهت الأيام التي كانت الكويت تشهد بقاء غير الكويتيين في منازلهم وحين كان يحشد المرشحون لتولي السلطة المؤيدين والأنصار لدعم أي فريق في الأسرة الحاكمة ضد الفريق الآخر في اقتسام السلطة وتوزيع المكاسب».

وقال السفير كمبريدج إن ما شهدناه هو انتصار لما جاء في دستور عام 1962، الذي حدد آلية انتقال السلطة ووضع أسسها ببساطة، خصوصاً عندما حتم أن تتفق العائلة الحاكمة على اسم ولي العهد في السنة الأولى لحكم الأمير الجديد، وهذا ما حدث عندما تولى الأمير السابق الحكم في عام 1965.

وعندما تم اختياره ولياً للعهد، تولى الشيخ جابر الأحمد منصب رئاسة الحكومة وبدأ يعمل بجد لترسيخ الحكم الذي حمل بصماته أكثر من بصمات الأمير السابق.

ولاحظ التقييم أن «الأمير الجديد يحكم بفعالية، وهو لا يشارك الشيخ سعد في قراراته، كما يتخطاه في كثير من الأمور ويستدعي الوزراء إلى مكتبه ويبلغهم أوامره مباشرة حتى قبل ان تُناقش في مجلس الوزراء».

وقال «لم يعد الأمير كما كان عهد صباح السالم فقط لتوقيع ما يُقر مجلس الوزراء أو لما يراه جابر الأحمد في عهد صباح السالم».

ونقل السفير عن أعضاء كبار في الأسرة الحاكمة إعجابهم بأسلوب جابر الأحمد وإدارته.. لكن أفرادا لم يسمهم بين التجار وأبناء العائلات أبدوا قلقهم من الأسلوب المطلق، البعيد عن التشاور، الذي يعتمده الأمير الجديد.

ووفق التقييم فإن «أول نجاحات أسلوب جابر الأحمد ظهرت في اختيار ولي العهد ورئيس الوزراء... وهو أبعد شبح جابر العلي الذي يكرهه كثيرون في الأسرة الحاكمة وبين أبناء الكويت الأصليين على رغم أنه يتمتع باحترام بين قبائل كبيرة في الكويت».

حل البرلمان أضعف جابر العلي

وأشار إلى أن جابر العلي، الذي كان نائباً لرئيس الحكومة منذ 1965، كان كثيرون يعتبرونه ويعتبر نفسه ولياً للعهد قيد الانتظار، وكان يتصرف في أمور الدولة على هذا الأساس، لكن يبدو أن ما كان يدبره في الخفاء حتى

ضد جابر الأحمد نفسه قلل فرصه في الوقت المناسب لتولي المنصب والسلطة... ويبدو أنه «منذ حل البرلمان، تراجعت فرص جابر العلي وأهميته، خصوصاً أنه كان يستطيع وضع العصي أمام سلطات جابر الأحمد والمشاريع التي كان يريد تمريرها في مجلس الأمة».

وقال السفير إن جابر العلي كان يتمتع بتأييد جيل من السياسيين القدامى وزعماء قبائل ويتحكم في قراراتهم في صراعه مع جابر الأحمد وفي جعل أيام سعد العبدالله ومشاريعه في البرلمان أصعب وأكثر سواداً.

ومنذ حل البرلمان في عام 1976، فقدَ جابر العلي هذه الورقة القوية ولم تعد له سوى علاقاته القبلية التي تمكن الأمير الجديد من السيطرة عليها عبر مشاريع وإنفاق ووعود قيمة.

وينقل السفير في تقييمه كيف أن جابر الأحمد عندما تولى منصب الإمارة جمع أفراد عائلة الصباح لاختيار ولي العهد وقال لهم إنه يقترح ثلاثة أسماء على العائلة، الأول جابر العلي والثاني سعد العبدالله والثالث صباح الأحمد، وأن عليهم الاختيار. **ووفق رواية السفير، وقف صباح الأحمد على الفور معلناً زهده في المنصب وتأييده تولي الشيخ سعد المنصب، قبل أن يتوجه فوراً ليقبل الشيخ سعد ويعلن ولاءه له، ما اعتبر كلمة السر، وتبعه أفراد العائلة وسط دهشة الشيخ جابر العلي، الذي كان آخر المهنئين والمقبلين.**

انتهى الملحق رقم (4)

الملحق رقم (5)

برقية من السفارة الأمريكية بالكويت مسربة من ويكيليكس بعنوان «العد التنازلي للانتخابات -الفساد يبرز كقضية مركزية في انتخابات 29 يونيو البرلمانية»

ترجمة: د. حمد العيسى



السفير الأمريكي بالكويت ماثيو تولر

رقم البرقية: كويت -2446

التاريخ: (الأربعاء) 21 يونيو، 2006، الساعة 14:39

من: ماثيو تولر، السفير الأمريكي بالكويت

إلى: وزارة الخارجية الأمريكية

الموضوع: **العد التنازلي للانتخابات البرلمانية الكويتية -الفساد يبرز كقضية مركزية في انتخابات 29 يونيو 2006 البرلمانية.**

المراجع:

(أ) برقية: الكويت 2298؛

(ب) برقية: الكويت 2150؛

(ج) برقية: الكويت 556.

التصنيف: **سري،** مصنفة بواسطة السفير ماثيو تولر.

(1) ملخص: برز الفساد، باعتباره القضية المركزية في انتخابات 29 يونيو 2006 البرلمانية. المزاعم عن شراء الأصوات شائعة، وغالبا ما تكون ذات دوافع سياسية، ولكن [بالرغم من كونها شائعات وادعاءات غير مسنودة بأدلة فإنه] ليس هناك شك في محاولة البعض للتأثير على الناخبين بالرشاوى. ولكن كثافة الحملات الانتخابية والتسييس في هذه الانتخابات لا توحي ظاهريا بنظام يعج بالفساد. ويرى الكويتيون أن عمليتهم الديمقراطية مشروعة. **وهناك أيضا جانب إيجابي محتمل للفساد، إذ ينسبه كثيرون إلى أفراد من عائلة آل صباح الحاكمة، ما تسبب في رد فعل عكسي مؤيد للإصلاح ويهدد بإسقاط الذين ينخرطون في الجهود الرامية إلى التحكم في السلوك الانتخابي.** لقد اتحد مرشحون من جميع الخلفيات السياسية بدرجة غير مسبوقة ضد الفساد ودعما للإصلاح. وتدعمهم موجة هائلة من التأييد الشعبي وضغوط عنيفة من المنظمات الشبابية المؤيدة للإصلاح. وإذا استمر هذا الزخم، فإن البرلمان المقبل يمكن أن ينتخب ومعه تفويض شعبي قوي لتنفيذ إصلاحات سياسية

كبرى. ومع انتشار شائعات واسعة النطاق عن شراء الأصوات، فهناك من يعملون بنشاط لمنع هذا الفساد. انتهى الملخص.

تصويت من أجل المال!

(2) يجري تصوير انتخابات 29 يونيو [2006] البرلمانية من قبل العديد من المرشحين، باعتبارها معركة بين الإصلاح والفساد. اتهامات شراء الأصوات من قبل أولئك المؤيدين والمعارضين للإصلاح شائعة. وفي حين أنها ليست جديدة على السياسة الكويتية، **فإن الكويتيين يخبروننا مرارا وتكرارا بأن شراء الأصوات في هذه الانتخابات هو أسوأ من أي وقت مضى.** وفي حين أن حوافز هذه الادعاءات سياسية، فإن هناك بالتأكيد قدرا من الحقيقة في هذه المزاعم. ويتهم المرشحون المؤيدون للإصلاح من يسمونهم «رموز الفساد» في الحكومة -في إشارة مبطنة إلى «ثلاثي الفساد»: الوزير (**أ. ف. ص.**) والوزير (م. **ش.**) و(م. ع. ص.) رئيس جهاز (...)- بالوقوف وراء الكثير من أنشطة شراء الأصوات. واتهم بعض المرشحين المؤيدين للإصلاح «ثلاثي الفساد» بالأسماء، **وهو مؤشر غير مسبوق عن مدى الإحباط الشعبي من الفساد الحكومي واسع النطاق. كما حظيت مسألة الفساد بتغطية إعلامية كبيرة.**

(3) وقصف **أحمد السعدون** -وهو أحد أجرأ الإصلاحيين وعضو البرلمان منذ عام 1971 وسبق أن انتخب رئيسا للبرلمان ثلاث مرات- الحكومة خلال حشد انتخابي مؤخرا: «**في الحقيقة ليس لدينا حكومة. لدينا بلد يدار من شخص أو شخصين... والمواجهة اليوم هي بين الشعب الكويتي ومستبدّين فاسدين... وفي هذه الحالة، سوف تكون هناك نتيجة واحدة فقط: انتصار الشعب. ونحن [النواب المؤيدين للإصلاح] والشعب الكويتي لن نترك البلاد رهينة في أيدي رموز الفساد**». وكانت انتقادات المرشحين الآخرين للحكومة حادة بالمثل.

(4) وقال أحمد الديين، وهو محلل سياسي ليبرالي ألمعي، للضابط السياسي في 19 يونيو إن مستوى الفساد في هذه الانتخابات غير مسبوق.

وأضاف الديين أن أنشطة شراء الأصوات من قبل بعض المرشحين، مثل النائب السابق (ج. ع.) كانت «فاضحة»، ويقود العمليةَ مسؤولون رفيعون في الحكومة والأسرة الحاكمة. وذكر على وجه التحديد الوزير (أ. ف. ص.) وشقيقه مدير (...) قائلا: إن الجميع يعرفون أنهما يتدخلان في الانتخابات.

(5) الارتفاع السريع في أسعار النفط والطفرة النفطية المصاحبة غذت الفساد في الكويت. ففي عام 2003، عندما أُجريت الانتخابات الماضية، كان سعر برميل النفط للخام الكويتي **27 دولارا للبرميل** تقريبا، وبلغت إيرادات الحكومة 24 مليار دولار، وكانت النفقات 19,33 مليار دولار. ويبلغ سعر برميل النفط الكويتي **اليوم 60,82 دولارا للبرميل**، وفي عام 2005 كانت إيرادات الحكومة **47 مليار دولار**، وكانت النفقات **26 مليار دولار.** (ملاحظة: لم يتم تعديل هذه الأرقام لحساب تأثير التضخم. انتهت الملاحظة) وبالرغم من اتخاذ تدابير لاسترضاء الجمهور، مثل إلغاء فواتير الكهرباء المعلقة عام 2005 وعلاوة 200 دينار كويتي (700 دولار) للمواطنين، **فإن الكويتيين بدؤوا يتساءلون على نحو متزايد أين ذهبت كل تلك الأموال.** ويستشهد كثيرون بنقص المياه الحالي الذي تعاني منه البلاد كمؤشر على مشاكل البنية التحتية المستشرية وسوء التخطيط الحكومي. **وتلعب هذه العوامل دورا في صنع الانطباع السائد بأن أعضاء الحكومة والأسرة الحاكمة يتكسبون ويُثرون أنفسهم على حساب البلاد.**

فراطة [فَكَّةْ] جيب (ج. خ.)

(6) وفي حين يستحيل الحصول على دليل موثق وملموس على شراء الأصوات، فإن الجميع تقريبا مستعدون لسرد **أدلة حكائية** (Anecdotal) منتشرة ولكنها غير مؤكدة. وتتضمن أكثر حكاية جديرة بالثقة (ج. خ.)، رئيس (...). فقد أخبر مصدر رفيع المستوى في البنك المركزي **الضابط السياسي في السفارة** خلال محادثة عارضة **أن (ج. خ.) سحب ستة ملايين دينار كويتي نقدا (20,8 مليون دولار) في الأسبوعين الأخيرين لتغطية نفقات الانتخابات. ويعتقد**

المصدر بيقين مطلق أن هذه الأموال ستستخدم لشراء الأصوات. واستشهد بمثل هذا الدليل عن استشراء شراء الأصوات على نطاق واسع، باعتباره السببَ الذي سيجعله يقاطع التصويت.

(7) وقال مواطن أمريكي يعمل في شركة أسهم أمريكية في الكويت للضابط السياسي إن أحد أهم زبائنه، وهو ابن شقيقة (ج. خ)، سأله مازحا إذا كان يمكن أن يقبل النقد «الكاش» لشراء أسهم بعدة ملايين من الدولارات. وأوضح ابن شقيقة (ج. خ) أن لديه «20 مليون دينار كويتي» في ثلاث حقائب في مكتبه. وبالرغم من أنه **لم يقل صراحة أن هذا المال كان من خاله أو سيتم استخدامه لشراء الأصوات، فإن هذا ما فهمه المواطن الأمريكي ضمنيا** من سياق الحديث وتعليقات زملائه لاحقا. شركة (ج. خ) التي يديرها (ن. خ.) تقدر أصولها بـ57,2 مليار دولار. وصنفت مجلة فوربس (ن. خ.) في المرتبة الـ29 في قائمة أغنى أثرياء العالم، بثروة شخصية تقدر ب 12,4 مليار دولار. لقد زادت ثروة (ن. خ.) 3,4 ملايير دولار في عام 2005 وحده. ويتهم العديد من السياسيين **آل (خ)** بدعم الحكومة في مقابل الحصول على عقود مربحة.

نتيجة عكسية متوقعة: فساد سيؤدي إلى انتخاب برلمان إصلاحي

(8) وعلى الجانب الإيجابي، قوبلت اتهامات الفساد وشراء الأصوات عموما بغضب شعبي. وقد انتقد المرشحون المؤيدون للإصلاح وأنصارهم بشدة الحكومة لفشلها في اتخاذ إجراءات لمنع هذه الأنشطة، وتعهّدوا بمواصلة حملتهم ضد «العناصر الفاسدة». وبالإضافة إلى ذلك، تخطط عدة منظمات غير حكومية محلية أخرى أيضا لمراقبة الانتخابات بشكل مستقل (المرجع -أ). وفي منطقة واحدة على الأقل، وقع مئات الناس على عريضة تطالب وزارة الداخلية بوقف أنشطة شراء الأصوات. ووفقا لاستطلاع للرأي حديث أجرته «**جريدة القبس**»، وهي صحيفة يومية مؤيدة للإصلاح، **قال 90,5٪ من المستطلعين الـ1670 إنهم لا يعتقدون أن الحكومة جادة في منع الانتخابات القبْلية الفرعية وأنشطة شراء الأصوات.**

(9) وربما بسبب هذه الضغوط، أعلنت وزارة الداخلية في 20 يونيو أنها وافقت على طلب من **التحالف المدني للإصلاح والشفافية**، وهو ائتلاف من 11 منظمة غير حكومية محلية (المرجع -ج) لمتابعة حالات شراء الأصوات المبلغ عنها في الانتخابات. وذكرت «**جريدة السياسة**» أن الوزارة وافقت على «**تنظيم مظاهرة لتعزيز وعي الناخبين بأن شراء الأصوات يعدّ جريمة ضد المجتمع**». وبالإضافة إلى ذلك، اقتدت الوزارة بمبادرة «**جريدة الوطن**» المحلية التي أنشأت خطا ساخنا للناس للإبلاغ عن حوادث شراء الأصوات.

(10) وقدمت التقارير عن الفساد الانتخابي أيضا مزيدا من الزخم والقوة إلى الحركة الشبابية التي بزغت لدعم الإصلاح الانتخابي (المرجع - ج). وحسب ما نشر، يبدو أن الناشطين المؤيدين للإصلاح يطالبون جميع المرشحين بالتوقيع على «ميثاق الإصلاح»، الذي يتعهد موقعوه برفض التعاون مع أي مجلس وزراء يتضمن بين أعضائه (**أ. ف. ص.**) و(**م. ش.**)، ويدعو الميثاق إلى جعل خفض عدد الدوائر الانتخابية يحظى بالأولوية التشريعية، بل واقترح البعض أن يستقيل البرلمان الجديد عندما يتم تمرير مشروع قانون الدوائر الانتخابية الخمس، ليجعل من الضروري إجراء انتخابات جديدة وفقا للنظام الانتخابي الجديد. ولكن العديد من المرشحين أخبروا الضابط السياسي بأنهم سمعوا عن «**ميثاق الإصلاح**» ولكن لم يطلب منهم أحد التوقيع على أي شيء. وبجانب هذه الجهود، قيل إن منظمات شبابية أخرى طلبت من مرشحين التعهد بنشر **إقرار بالذمة المالية** علنا إذا تم انتخابهم، في محاولة لزيادة الشفافية. ووفقا لصحيفة «الوطن»، فقد وقع الاتفاق بالفعل خمسة مرشحين مدعومين من **الحركة الدستورية الإسلامية، الذراع السياسي لفرع جماعة الإخوان المسلمين في الكويت.**

السفير ماثيو تولر

انتهى الملحق رقم (5)

الملحق رقم (6):

خمس مقالات للمحامي والمفكر السياسي الكويتي البارز محمد عبد القادر الجاسم

http://www.aljasem.org/todayarticle.php



الرقم	عنوان المقال	التاريخ
1	استنزاف سياسي!	19 يوليو 2012
2	مفترق طرق 1-4	5 ديسمبر 2013
3	مفترق طرق 2-4	6 ديسمبر 2013
4	مفترق طرق 3-4	7 ديسمبر 2013
5	مفترق طرق 4-4	8 ديسمبر 2013

مقال رقم (1)

استنزاف سياسي!

(19 يوليو 2012)

لم يكن لدى «السلطة» في الكويت من بعد وفاة الشيخ عبدالله السالم ثمة مشروع سياسي سوى مشروع التخلص من الدستور.. وفي المقابل، لم يكن لدى «المعارضة» في الكويت ثمة مشروع سياسي أيضا سوى ردع مشروع السلطة. الصراع بين السلطة والمعارضة في الكويت حول الدستور هو جوهر الحركة السياسية. وإذا كان صحيحا القول إن السلطة أخفقت في إلغاء الدستور، فإنها نجحت في منع استقرار النظام الدستوري وحالت دون تطوره، فبعد 50 عاما من صدور الدستور، ما يزال الشيوخ يهيمنون على إدارة الدولة. وإذا كان صحيحا أيضا القول إن المعارضة أخفقت في تثبيت الحكم الدستوري واستقراره وتطويره، فإنها نجحت في التصدي لمشروع إسقاط الدستور. العلاقة بين السلطة والمعارضة حول الدستور هي أقرب إلى الاستنزاف السياسي، إذ يستنزف كل طرف طاقة الطرف الآخر ويكبّده بعض الخسائر، لكن يبقى الوضع على ما هو عليه. وبالطبع هذه البيئة لا يمكن أن تكون مناسبة للتنمية والتطوير والإصلاح، لأن كل شيء في الكويت ارتبط بالاستنزاف السياسي هذا: التشريع، التنفيذ، القضاء التعليم، الاقتصاد، الصحة... إلخ.

في معارك الاستنزاف السياسي بين السلطة والمعارضة، تقف الغالبية العظمى من الشعب الكويتي على الحياد، كما لو كان الصراع لا يعنيها. أو بعبارة أخرى، تنظر الغالبية العظمى من الشعب إلى الصراع السياسي كما لو كان صراعا بين أشخاص حول مصالح شخصية. ولعل أقرب تصوير لحالة الغالبية من الشعب الكويتي هو جمهور لعبة التنس الأرضي، إذ يتابع الجمهور انتقال الكرة من هذه الجهة إلى تلك ويصفق لمن يسجل هدفا. وبالطبع فإن لكل فريق أنصارا ومشجعين.

منذ سبتمبر 2009، غيرت السلطة أهدافها وبالتالي «تكتيكاتها». حسمت أمرها وقررت مواجهة المعارضة وإنهاء الاستنزاف السياسي.. ضخت الأموال السياسية بكثافة في مجلس الأمة. استخدمت على نحو مكثف سلاح الإعلام في الإساءة إلى الخصوم وفي ضرب القبائل نظرا إلى كونها أصبحت مركز الحراك السياسي المعارض.. لجأت إلى منهج الملاحقات السياسية بذرائع قانونية، كما لجأت إلى استخدام قدْر من القوة عن طريق القوات الخاصة، كما حدث في ديوان الدكتور جمعان الحربش في نهاية العام 2010، وأكثرت من اللجوء إلى أسلوب «فرد العضلات» من خلال تواجد القوات الخاصة في أماكن الاجتماعات السياسية العامة. كما نجح إعلام السلطة في تمزيق المجتمع.. ونجح أيضا في تنفيذ مخطط الفرز السياسي في المجتمع وتأسيس الموقف السياسي على خلفية اجتماعية أو طبقية أو طائفية، للحيلولة دون تحقق اتفاق عام بين كافة شرائح المجتمع.

حسب المقاييس الكويتية.. تمادت السلطة في استخدام المال السياسي والإعلام والقمع والقوة، فاستفزت قطاعا كبيرا من الشعب. فبدأت التحركات الشعبية المعارضة تظهر على الساحة وتكبر بشكل تدريجي حتى بلغت ذروتها قبيل نهاية عام 2011. كان واضحا أن الشعب قرر، بدوره، إنهاء الاستنزاف السياسي لصالحه ومواجهة السلطة، فاضطرت السلطة إلى تجميد مشروعها ومنح الشعب معظم ما يريد: حكومة جديدة، رئيس وزراء جديد، برلمان جديد... إلا أن الشعب كان يطالب بمنهج جديد في إدارة الدولة أيضا، لكن السلطة لم تمنحه هذا النهج الجديد لأنها لا تملكه أصلا. استمر الشعب في اندفاعه فانتخب برلمانا «معارضا»، إلا أن السلطة كانت تتربص بهذا البرلمان، فهي لم تتراجع عن مشروعها الأصلي بل جمّدته مؤقتا، إلا أن تكلفة حل مجلس الأمة من قبَل السلطة ستكون مرتفعة.

جاء حكم المحكمة الدستورية الصادر في شهر يونيو الماضي بحل مجلس الأمة المنتخب في فبراير 2012 كمدخل مناسب لاستعادة السلطة مواقعها التي خسرتها، وللحد أيضا من اندفاع الشعب و«كتلة الأغلبية» في

المجلس نحو تحقيق المزيد من المكاسب السياسية. إن حل مجلس الأمة عن طريق المحكمة الدستورية أقل كلفة سياسية على السلطة، فبإمكانها التبرؤ من المسؤولية السياسية عن الحل القضائي!

قبل صدور حكم المحكمة الدستورية، وضعت السلطة مخططها الجديد: السيطرة التامة على الإعلام.. تشويه صورة «كتلة الأغلبية».. العمل على تغيير نظام الانتخابات على نحو يؤدي إلى تفتيت المعارضة وإضعاف فرص عودتها إلى البرلمان. وفي هذا الإطار، عمدت السلطة إلى «تكتيك» مرحلي: استقالة الحكومة لكسب المزيد من الوقت.. محاولة إحياء مجلس 2009، إشغال المعارضة بفكرة تغيير النظام الانتخابي.

والآن.. لست متأكدا من طبيعة الصراع في المرحلة المقبلة.. هل ستعود السلطة إلى الاستنزاف السياسي فقط أم تسعى إلى خوض معركة فاصلة عن طريق تعديل نظام الانتخابات، ثم العمل على تعديل الدستور من خلال مجلس الأمة الجديد.. هل ستقبل المعارضة استمرار السلطة في تحديد موضوع الصراع ومناسباته وتعود إلى خطاب الانتخابات فقط أم تلجأ إلى تبني مطالب سياسية بحتة، مثل الحكومة البرلمانية، وتحاول فرضها عبر الشارع.. لست متأكدا.

لست متأكدا من طبيعة الصراع في المرحلة المقبلة، لكنني متأكد من خمسة أمور:

الأمر الأول الأكيد هو أن السلطة تريد الحفاظ على مواقعها الحالية وعلى سيطرتها على القرار، وهي ليست مستعدة بعدُ للتنازل عن سلطاتها الواقعية؛

الأمر الثاني الأكيد هو أن الكويت قد تعبت من الاستنزاف السياسي الذي استمر نحو 47 عاما حتى الآن؛

الأمر الثالث الأكيد هو أن القدرة الشخصية لأطراف الصراع تضعف؛

الأمر الرابع الأكيد هو أن السلطة لن تفوز في أي معركة حاسمة لفرض ما تريد.. فالوقت تغير؛

الأمر الخامس الأكيد هو أن الشعوب قادرة دائما على تحقيق ما تريد.. والشعب الكويتي لا يريد سوى الاستقرار السياسي وفق نظام دستوري واضح.. الإمارة لذرية مبارك وفق المادة (4) من الدستور، والسيادة للأمة وفق المادة (6) أو كما قال فيصل اليحيى: «الإمارة لكم والإدارة لنا»!

المقال رقم (2)
مفترق طرق 1-4
(5 ديسمبر 2013)

من هو ولي العهد في فترة إمارة الشيخ نواف الأحمد؟

أو، وبتعبير أدق، من سيفوز في «سباق» ولاية العهد؟

هذا الموضوع يحظى، حاليا، بأهمية فائقة. ونظرا إلى هذه الأهمية، فإنني سوف أكتب رأيي فيه، بإذن الله تعالى، من خلال المقالات الأربعة القادمة المتتالية. مقال اليوم هو مجرد توطئة للموضوع.

اختيار وتعيين ولي العهد، وفق النظام الدستوري الكويتي، هو شأن مشترك بين رئيس الدولة ومجلس الأمة... فالأمة مصدر السلطات. وينحصر دور رئيس الدولة في ترشيح من يرى أنه «أحق» بولاية العهد من بين أفراد ذرية مبارك الصباح. أما دور مجلس الأمة فهو الموافقة على هذا الترشيح أو رفضه. ويحق لمجلس الأمة رفض تعيين من رشحه الأمير. وفي هذه الحالة، على الأمير أن يرشح ثلاثة من أفراد ذرية مبارك الصباح، ويقوم مجلس الأمة باختيار أحدهم لولاية العهد. **وحسب الرأي الدستوري الأرجح، فإنه لا يجوز أن يكون المرشح الذي تم رفض تعيينه بداية من بين الثلاثة.**

وبالطبع، فإنه باستثناء الأمير، ليس لأسرة الصباح عموما، ولا لذرية مبارك الصباح على وجه التحديد، أي دور «دستوري» في عملية ترشيح ولي العهد ولا تعيينه. لكن هذا لا يمنع استشارتهم واستطلاع رأيهم أو إبلاغهم قبل اتخاذ الأمير قراره.

ومن الناحية العملية، وفي العهد الدستوري، «اختار» مجلس الأمة لولاية العهد الشيخ نواف الأحمد عام 2006، كما «اختار» المجلس المرحوم الشيخ جابر الأحمد عام 1965. أما تعيين المرحوم الشيخ صباح السالم فقد تم قبل العمل بالدستور عام 1962... في حين تم تعيين المرحوم الشيخ سعد

العبدالله السالم عام 1978 في غياب مجلس الأمة بعد حله بطريقة غير دستورية عام 1976 بسبب الصراع على ولاية العهد.

ففي الفترة الأخيرة قبل وفاة المرحوم الشيخ صباح السالم، تسربت أنباء عن مرضه، فكانت لدى بعض الشيوخ خشية من ألا يتمكن المرحوم الشيخ جابر الأحمد، ولي العهد آنذاك، من تعيين ولي عهده حين تنتقل إليه الإمارة من دون تدخل مجلس الأمة. فكان أن تم حل مجلس الأمة عام 1976 بطريقة غير دستورية، بسبب التنافس الشديد بين المرحوم الشيخ جابر العلي الصباح والمرحوم الشيخ سعد العبدالله على ولاية العهد، فقد كان المرحوم جابر العلي يحظى بنفوذ مهم بين أعضاء مجلس الأمة آنذاك، فجاء حل المجلس لحرمانه من أي فرصة للتفوق، ما أدى إلى رجحان كفة المرحوم سعد العبدالله خارج نطاق مجلس الأمة، ووفق معادلات و«تكتيكات» داخل ذرية مبارك الصباح.

ولم يحدث إطلاقا أن رفض مجلس الأمة المرشح الذي قدمه رئيس الدولة.. بمعنى أن مجالس الأمة كانت تتعامل مع التعيين في منصب ولاية العهد باعتباره من الشؤون الخاصة بذرية مبارك الصباح أكثر من اعتباره من الشأن العام.

واليوم، أصبح موضوع اختيار ولي العهد، حين تنتقل الإمارة إلى الشيخ نواف الأحمد، من أهم الموضوعات التي تشغل بال أطراف عدة داخل ذرية مبارك الصباح وخارجها. وهناك مؤشرات مهمة على وجود احتمال كبير لخروج عمليتي الترشيح والاختيار، هذه المرة، عن النمط التقليدي، فقد بدأت تظهر علامات «سباق» قادم تدفعني إلى إظهار خشيتي من مآل الأمور.

وحسب اجتهادي الشخصي، أرى أنه في قائمة ولاية عهد الشيخ نواف الأحمد «الموسعة»، تظهر أسماء كل من الشيخ مشعل الأحمد، والشيخ ناصر المحمد، والشيخ جابر المبارك، والشيخ ناصر صباح الأحمد، والشيخ الدكتور محمد صباح السالم... فما هي فرصة كل واحد منهم؟

هذا ما سوف أناقشه في الغد بإذن الله تعالى...

المقال رقم (3)
مفترق طرق 2-4
(6 ديسمبر 2013)

أوضحت يوم أمس اجتهادي الشخصي في شأن قائمة ولاية عهد الشيخ نواف الأحمد «الموسعة»، والتي ذكرتُ فيها أنها تشمل كلا من الشيخ مشعل الأحمد، والشيخ ناصر المحمد، والشيخ جابر المبارك، والشيخ ناصر صباح الأحمد، والشيخ الدكتور محمد صباح السالم.

واليوم أناقش فرص بعض من ذكر أعلاه.

الشيخ مشعل الأحمد (مواليد سنة 1940): يتفوق الشيخ مشعل على البقية وفق قاعدة السن، فهو الأكبر سنا من بعد الشيخ نواف الأحمد. وإذا ما تمسك الشيخ نواف بقاعدة السن المعتمدة حاليا، فإن فرصة الشيخ مشعل هي الأقوى حتما. إلا أنه ليس سرا أن الشيخ مشعل لا يحظى بالقدر المطلوب من التواصل الإعلامي، ولا قاعدة شعبية له. وهو من «صقور» ذرية مبارك الصباح الذين يسعون إلى تقليص دور مجلس الأمة مقابل تعزيز سلطة ذرية مبارك. كما أنه يتعاطى العمل التجاري صراحة، ولا يتمتع بخبرة مميزة في إدارة الشأن العام، ما يجعل اختياره لولاية العهد، من هذه الناحية، مسألة فيها نظر، لاسيما إذا ما «اشتعلت» المنافسة... وهي مشتعلة بالفعل!

وإذا كانت قاعدة السن وحدها تخدم الشيخ مشعل، فإن ما يضعف فرصه هو أنه لا يتمتع بنفوذ داخل ذرية مبارك الصباح، ولا داخل مجلس الأمة الحالي، ولا وسط المؤسسات الإعلامية، كما ليست لديه «أدوات» سياسية مؤثرة. بيد أن اتفاق المصالح السياسية بين الشيخ مشعل الأحمد والشيخ أحمد الفهد وإخوانه من شأنه أن يمنح الشيخ مشعل قدرة محدودة على المناورة في حال التحاق فريق أبناء الشيخ فهد الأحمد به. فالمعروف أن الشيخ أحمد الفهد خارج المشهد السياسي حاليا، وهو يجد صعوبة بالغة في العودة، وليس أمامه سوى الاقتراب من الشيخ مشعل والتحالف معه ومع

الشيخ نواف الأحمد على أمل أن يحصل على «مكافأة سياسية» منهما، وهي إعادته إلى الحياة السياسية مجددا من خلال ضمه في تشكيلة الطاقم السياسي في عهد الشيخ نواف. وللشيخ أحمد الفهد حاليا بعض التأثير هنا وهناك، لكنه أقل بكثير من تأثير ونفوذ المرشح الثاني لولاية العهد الشيخ ناصر المحمد.

الخلاصة إن حصول الشيخ مشعل الأحمد على ولاية العهد لن يتم إلا إذا استمر العمل بقاعدة السن فقط، أما إذا تقرر التخلي عن هذه القاعدة فليس للشيخ مشعل فرصة ولن تنفعه مناورات الشيخ أحمد الفهد.

الشيخ ناصر المحمد (مواليد سنة 1940): وهو الأكثر نفوذا، وربما ثراء أيضا، بين جميع أفراد ذرية مبارك الصباح. ونفوذه هذا تراه في مجلس الأمة الحالي وفي المؤسسات الإعلامية وفي الديوان الأميري وفي وزارة الخارجية، وله بعض المريدين وسط ذرية مبارك الصباح وفي أطراف أسرة الصباح عموما. إلا أن الأهم من ذلك كله هو تحالفه الإستراتيجي مع رئيس مجلس الأمة السابق جاسم الخرافي. إن لهذا التحالف أهمية كبرى في تحديد مستقبل الشيخ ناصر المحمد، بل ومستقبل الكويت. فالشيخ ناصر لا يتمتع بقدرات ذاتية تؤهله للتنافس على ولاية العهد، كما أنه يواجه أزمة جادة وحادة في توفير القبول الشعبي، ولا أظن أنه في «القائمة المفضلة» بالنسبة للشيخ نواف الأحمد. بيد أن ارتباطه مع جاسم الخرافي، وهو «ملك التكتيكات»، يمنحه الكثير من القوة، فجاسم الخرافي، ومعه بعض الأسر التجارية، قرروا «الاستثمار» في مستقبل الشيخ ناصر المحمد، وبدأت بالفعل بعض الترتيبات، وعُقدت اجتماعات، ووضعت «سيناريوهات» لتقوية فرصه في ولاية العهد تحت راية أن لتجار الكويت حقا تاريخيا في الاشتراك في اختيار الحاكم!

ومع الاعتراف بقوة تحالفهما، فإن «جاسم وناصر» يواجهان عقبات جدية في تنفيذ مشروعيهما. العقبة الأولى هي قاعدة السن، التي تمنح الشيخ

مشعل الأحمد الأفضلية. والعقبة الثانية هي إقناع الشيخ نواف بوجوب اختيار الشيخ ناصر إذا ما ابتعد الشيخ مشعل، أو أُبعد، لأي سبب. وبعكس موقف الشيخ مشعل، فإن قاعدة السن لن تنفع الشيخ ناصر، فإذا افترضنا أن الشيخ مشعل ابتعد، فإنني أتوقع أن يتم وقف العمل بقاعدة السن ما دام أنها تمنح ولاية العهد للشيخ ناصر. ويبدو أن العمل يجري على قدم وساق من أجل إزاحة العقبة الأولى. وعلينا ألا نغفل أن مجلس الأمة الحالي، برئاسة مرزوق الغانم، تابع للشيخ ناصر وجاسم الخرافي، وبالتالي فإذا ما طُرح موضوع ولاية العهد على مجلس الأمة الحالي، فإن الأغلبية ستكون حتما لصالح تحالف «جاسم وناصر» وليس تحالف «مشعل وأحمد»! ومن يدري، فقد يلجأ «جاسم وناصر» إلى ترتيبات أعمق وأبعد مدى اختصارا للوقت!

كما يواجه تحالف «جاسم وناصر» عقبة جدية أخرى تتمثل في «تسويق» الشيخ ناصر المحمد شعبيا. إلا أنه يبدو أن تحالف «جاسم وناصر» لا يهتم لميول الرأي العام، بل المهم بالنسبة إليهما هو الحصول على دعم الإعلام وبعض «التجار»!

وللمقال تكملة في الغد أيضا بإذن الله تعالى...

المقال رقم (4)
مفترق طرق 3-4
(7 ديسمبر 2013)

ناقشت في مقال يوم أمس فرص كل من الشيخ مشعل الأحمد والشيخ ناصر المحمد في الحصول على ولاية العهد في مرحلة الشيخ نواف الأحمد. واليوم أناقش فرصة الشيخ جابر المبارك والشيخ ناصر صباح الأحمد والشيخ الدكتور محمد صباح السالم.

أما عن الشيخ جابر المبارك (مواليد سنة 1942) فلا بد من الاعتراف بأنني لا أرى فرصة له، وأميل إلى الاقتناع بفكرة أن رئاسة مجلس الوزراء هي الحد الأقصى لما يمكن أن يحصل عليه الشيخ جابر، فهو لا يتمتع بأي امتداد أو تأثير وسط ذرية مبارك الصباح أو حتى في أطراف أسرة الصباح عموما، وليس له نفوذ أو هيمنة على مجلس الأمة، وهو يصارع الآن للبقاء في منصبه الحالي. كما أنه يعاني قليلا في مسألة القبول الشعبي. فضلا عن ذلك، فإنّ خروج الإمارة من فرعَي «آل جابر وآل سالم» وانتقالها إلى فرع «آل حمد»، الذي ينتمي إليه الشيخ جابر المبارك، غير متوقع.

وقد يبدو للمتابع أن الشيخ جابر المبارك يحصل الآن على بعض الدعم الإعلامي والسياسي، إلا أن الحقيقة هي أن هذا الدعم لا يأتي تحت مظلة «تحالف إستراتيجي» طويل الأمد، بقدر ما هو نتاج حرص مُلاك بعض المؤسسات الإعلامية وبعض «أصحاب المصالح» على تمرير مصالحهم بوجود الشيخ جابر المبارك بوصفه الرئيس الحالي للحكومة. أي أنه يحصل على هذا الدعم مؤقتا ولأنه رئيس الحكومة فقط. فضلا عن ذلك فإن الفريق المساند للشيخ جابر المبارك، والذي يعتمد عليه حاليا، محدود ومعزول شعبيا، والأهم من ذلك أن هذا الفريق «مُختَرَق» لصالح تحالف «ناصر وجاسم»، حسب ما نشرت إحدى الصحف المحلية.

ومع ميلي إلى الاقتناع بضعف فرص تولي الشيخ جابر المبارك ولاية

العهد، فإنني لا أقلل إطلاقا من أهمية دوره في «السباق» الدائر حول ولاية العهد. فهو بحكم منصبه كرئيس لمجلس الوزراء يمكنه مساندة هذا الطرف أو ذاك. كما أن أهمية الشيخ جابر المبارك في «سباق» ولاية العهد مرتبطة بظروف انتقال الإمارة إلى الشيخ نواف الأحمد. بمعنى أنه لو حدثت «أزمة حكم» جديدة، فإن لرئيس مجلس الوزراء دورا حيويا في حل وتوجيه تلك الأزمة. ولهذا السبب تحديدا، يجري العمل على إزاحة الشيخ جابر المبارك من رئاسة مجلس الوزراء. وعلينا أن نلاحظ أن من يعمل على إزاحة الشيخ جابر يعمل أيضا على استمرار مجلس الأمة الحالي لضمان الهيمنة على القرار في مجلسي الأمة والوزراء، فهناك قناعة بأن مجلس الأمة الحالي هو المجلس المناسب لحسم «سباق» ولاية العهد!

أما عن الشيخ ناصر صباح الأحمد (مواليد سنة 1948) فإن فرصته لا تختلف عن فرصة الشيخ جابر المبارك، أي أن فرصته في الفوز في «سباق» ولاية العهد محدودة جدا، بل نظرية فقط لكونه يأتي في المركز الرابع وفق قاعدة السن، والثالث وفق هذه القاعدة في فرع «آل جابر». أما من حيث علاقاته أو نفوذه فهو قد اختار، منذ فترة، الانعزال والابتعاد.

غير أن أهمية الشيخ ناصر صباح الأحمد قد تظهر حسب ظروف انتقال الإمارة إلى الشيخ نواف الأحمد. فالشيخ ناصر هو وزير الديوان الأميري، ويمكن وصفه بـ«حامل الأختام». صحيح أنه غير قادر على الهيمنة على شؤون الديوان الأميري ومواجهة نفوذ الشيخ ناصر المحمد وجاسم الخرافي، إلا أن ظروف انتقال الإمارة قد تعيد ترتيب المواقع والأدوار لصالح الشيخ ناصر الصباح، لاسيما أنه ليس لدى الشيخ ناصر مشكلة كبيرة في القبول الشعبي. ومن يدري، فقد تتغير المعادلات جذريا لو تم تعيين الشيخ ناصر صباح الأحمد رئيسا لمجلس الوزراء خلفا للشيخ جابر المبارك!

كما قد تتعاظم فرصة الشيخ ناصر الصباح إذا ما قرر الشيخ مشعل الأحمد الخروج من السباق، وإذا ما أُبعد الشيخ ناصر المحمد، ففي هذه

الحالة تكون فرصة الشيخ ناصر الصباح جدية، وهي أفضل من فرصة الشيخ جابر المبارك بحكم انتماء الشيخ ناصر الصباح إلى فرع «آل جابر»، ولكونه يأتي في المرتبة التالية للشيخ ناصر المحمد وفق قاعدة السن في نطاق هذا الفرع.

أما الشيخ الدكتور محمد الصباح (مواليد سنة 1955) فإن الحديث عن فرصته في الفوز بولاية العهد يرتبط فقط بقرار يتخذه الشيخ نواف الأحمد، بعد أن تؤول إليه الإمارة، بإعادة العمل بقاعدة التناوب على الإمارة بين فرعي آل سالم وآل جابر. وبغير هذا القرار ليست للشيخ محمد الصباح فرصة إذا ما تقرر الحفاظ على رئاسة الدولة في فرع «آل جابر»، أو في حالة استمرار العمل بقاعدة السن، ما لم يصبح هو الأكبر سنا!

ويبدو أن الشيخ محمد يدرك عدم جدوى الدخول في «السباق» الآن، وهو غير معنيّ به، بمعنى أنه ليس أحد المتسابقين حاليا، وهو لا يحتاج إلى بذل أي جهد في سبيل الحصول على المنصب لأنه سوف يحصل عليه تلقائيا متى أُعيد العمل بقاعدة التناوب في رئاسة الدولة. فضلا عن ذلك، فإن «مضمار السباق» و«قواعده» لا تتناسب مع شخصية الشيخ محمد الصباح. وهو لا يملك أي مجال للمناورة حاليا سوى من خلال محاولة إعادة صياغة العلاقات الداخلية وسط ذرية مبارك الصباح. ولعله من نافلة القول إن الشيخ محمد الصباح لا يحتاج إلى تسويق شعبي، لاسيما بعد أن خرج من الحكومة وحافظ على نفسه من التلوث الكامل.

وفي المقال التالي بإذن الله، خاتمة للموضوع...

المقال رقم (5)

مفترق طرق 4-4

(8 ديسمبر 2013)

من هو الأوفر حظا، من بين الشيوخ الخمسة الذين أشرت إليهم في مقالاتي السابقة، للحصول على منصب ولي العهد في مرحلة الشيخ نواف الأحمد؟

حتما، سيخيب ظن من يتوقع أنني سوف أسجل هنا تفضيلي الشخصي أو توقعي. ففي الحقيقة، أنا لا يعنيني «من»، إنما ينصبّ اهتمامي الشخصي على الظروف الموضوعية التي سوف تؤدي إلى اختيار ولي العهد... مهتم أكثر بتنمية دور الشعب الكويتي في اختيار ولي العهد... مهتم بالجديد الذي يفترض أن يأتي به الشيخ نواف الأحمد حين تؤول إليه السلطة وتتشكل حكومته وطاقمه السياسي... مهتمّ أكثر وأكثر بوضع الكويت في العهد القادم، أو في اليوم التالي، لأن هناك مؤشرات تستدرج القلق الشديد من الحاضر قبل المستقبل.

مشعل، ناصر، جابر، ناصر، محمد، بل حتى غيرهم من شباب ذرية مبارك الصباح، ماذا يحملون من مشروعات في أذهانهم، بخلاف مشروع الحكم ذاته؟

هل يملك أحدهم على الأقل مشروع دولة؟

هل يملكون القدرة على تغيير الواقع نحو الأفضل؟

أرى أن مساحة التغيير نحو الأفضل في العهد القادم محدودة جدا، فجميع الشيوخ نتاج «ثقافة» واحدة وفكر واحد، ومع الإقرار بوجود اختلافات شخصية بينهم، فإنهم يقدّمون شعار «إخوان مريم» على مبدأ سيادة الأمة.

لذلك فإنني، كمواطن كويتي، لا يعنيني شخص ولي العهد ولا رئيس

الحكومة، بل تعنيني أفكاره ومشروعاته. فهل هناك أساس للتفاؤل بشأن المستقبل لو سعينا إلى التفاؤل؟

أخيرا، أرى أن عملية تزكية واختيار ولي العهد القادم يجب أن تختلف عن سابقاتها... يجب أن تكون للشعب الكويتي كلمة واضحة في «اليوم التالي».

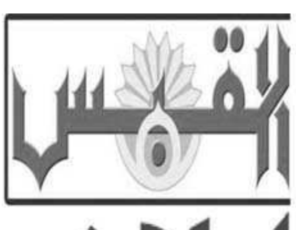
إن الخلل في الكويت كبير، بل كبير جدا جدا والمخاطر مرتفعة!

والله المستعان...

انتهى الملحق رقم (6)

الملحق رقم (7)

قالت الصحافة العربية عن أزمة الخلافة الكويتية













قالت الصحافة العربية عن أزمة الخلافة الكويتية

رقم	عنوان المادة	الكاتب-المصدر	التاريخ
1	تأكيد حكومي على الصحة الجيدة للشيخ سعد	بي بي سي -عربي	24 ديسمبر 1999
2	ولي عهد الكويت يعلن شفاءه	بي بي سي -عربي	9 يناير 2000
3	سالم العلي يدعو إلى تشكيل لـجنة ثلاثية من كبار الأسرة	خضير العنزي-القبس	10 أكتوبر 2005
4	القرار الصعب للرجل الكبير من أجل الكويت	القبس	20 يناير 2006
5	الشيخ سعد العبد الله أقدم على خطوة تصعيدية بحل مجلس الوزراء لسد الطريق على تنحيته!!	دنيا الوطن نقلاً عن إيلاف	22 يناير 2006
6	قانون تاورث الإمارة	القبس	22 يناير 2006
7	الكويت وطن وليس مزرعة خاضعة للخصخصة والمحاصصة!	د. نجم عبد الكريم-إيلاف	22 يناير 2006
8	مجلس الوزراء الكويتي يقرر بدء إجراءات عزل الأمير سعد	الجزيرة.نت	22 يناير 2006
9	قصة الاتفاق الأخير: سعد يتنحى اليوم.. وصباح أميراً على الكويت	دنيا الوطن نقلاً عن إيلاف	24 يناير 2006
10	يترجل بكبرياء ليبقى شامخاً في قلوبنا	مشاري العنجري-القبس	24 يناير 2006
11	القسم وعدم القدرة	محمد مساعد الصالح-القبس	24 يناير 2006
12	لا.. للانتحار السياسي	د. ناجي سعود الزيد-القبس	24 يناير 2006
13	مجلس الأمة أعفى الأمير بإجماع 65 صوتا	عبد المحسن جمعة + إبراهيم السعيدي-القبس	25 يناير 2006
14	مجلس الأمة الكويتي يصوت بالإجماع على عزل الشيخ سعد العبدالله	وكالة الأنباء الألمانية- جريدة الرياض	25 يناير 2006
15	برلمان الكويت يعزل الشيخ سعد قبل وصول خطاب تنحيه	الأهرام-محمد يسري موافي + ماضي الخميس	25 يناير 2006
16	الخرافي يروي تفاصيل جلسة العزل	الأهرام	25 يناير 2006

(1) خبر :



تأكيد حكومي على الصحة الجيدة للشيخ سعد
بي بي سي -عربي، 24 ديسمبر 1999

نفى وزير شؤون الديوان الأميري الكويتي ما أوردته وكالة الأنباء الفرنسية حول إصابة ولي العهد، الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح، بسرطان القولون.

وقال الوزير الكويتي إن الشيخ سعد يتمتع بصحة جيدة وإنه أجرى فحوصات طبية وصفها بأنها تكللت بالنجاح.

وأوضح الوزير أن الشيخ سعد سيقضي فترة نقاهة في بريطانيا يعود بعدها إلى الكويت، بعد عطلة عيد الفطر.

وكانت وكالة الأنباء الفرنسية قد قالت، نقلا عن دبلوماسيين خليجيين، إن الشيخ سعد يعاني من سرطان في القولون وإنه في مرحلة خطيرة من المرض.

ويبلغ الشيخ سعد من العمر تسعة وستين عاما، أمضى منها واحدا وعشرين عاما رئيسا للوزراء، وقد أجرى في الماضي عدة فحوصات طبية في بريطانيا والولايات المتحدة إلا أنه عاد إلى بلاده في أكتوبر -تشرين الأول من هذا العام لافتتاح دورة البرلمان الجديد.

انتهى الخبر

المصدر: بي بي سي، 24 ديسمبر 1999
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_577000/577608.stm

(2) خبر



ولي عهد الكويت يعلن شفاءه:
الأطباء نصحوه بنقل بعض صلاحياته إلى أحد أشقائه
بي بي سي -عربي، 9 يناير 2000

يقول ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي، الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح، إن حالته الصحية جيدة بما يؤهله لاستئناف مهام عمله، مشيرا إلى أنه سيعود إلى الكويت في وقت لاحق من الشهر الحالي.

وكان ولي العهد الكويتي قد أصيب بوعكة صحية خلال وجوده في الولايات المتحدة في شهر نوفمبر -تشرين الثاني الماضي ويقضي الآن فترة نقاهة في بريطانيا.

وقد احتفل الشيخ سعد العبد الله بعيد الفطر المبارك مع السفير الكويتي في بريطانيا، الشيخ عبد العزيز الدويسان، وأفراد البعثة الدبلوماسية الكويتية وعدد من المواطنين الكويتيين في لندن.

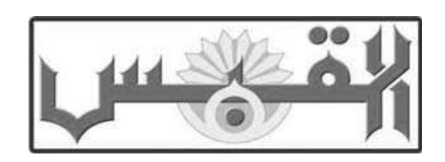
وقال الشيخ سعد إن الأطباء نصحوه بأن يعهد ببعض صلاحياته إلى أحد أشقائه.

انتهى الخبر

المصدر: **بي بي سي -عربي**، 9 يناير 2000

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_596000/596375.stm

(2) تصريح :



سالم العلي يدعو إلى تشكيل لـجنة ثلاثية من كبار الأسرة تساند القيادة القبس، 10 أكتوبر 2005،

كتب خضير العنزي:

دعا سمو الشيخ سالم العلي السالم الصباح إلى تشكيل لجنة ثلاثية من كبار رجالات الأسرة الحاكمة لمساندة القيادة، تتكون منه ومن سمو الشيخ صباح الأحمد الصباح والشيخ مبارك عبد الله الأحمد الصباح.

وقال سموه في تصريح لـ« القبس»: «إن الوضع الحالي خطأ لا يجب السكوت عنه، ومن موقع مسؤوليتي في أسرة الحكم يجب أن أنبه إلى هذا الخلل الدستوري الخطير، الذي يتمثل في عدم اتباع الإجراءات التي حددها الدستور والقانون، فيجب أن تمر التشريعات في القنوات الدستورية السليمة حتى لا يُطعن بعدم دستوريتها».

ووجه سمو الشيخ سالم العلي انتقادات لوزير الديوان الأميري «وقيامه بأدوار ليست من صميم اختصاصاته ومهامه الوظيفية، فليس صحيحا أو منطقيا أن يستفرد بالقرار».

وأعرب سمو الشيخ سالم عن ألمه لِما آلت إليه الأوضاع في الكويت، وقال «عندما يتم التجاوز على أعرافنا المتوارثة وإبعاد كبار رجالات الأسرة الحاكمة، والتفرد بالقرار، وإدارة الأمور دون الرجوع إليهم بعد أن قدر قضاء الله وقدره أن نساهم ونساند القيادة، فإن ذلك يعد مؤشرا خطيرا ويدفع إلى الاعتقاد بأن كل ما بني على باطل فهو باطل».

وأضاف سمو الشيخ سالم العلي: «لا يجوز أن تصبح الحكومة خصما وحكما في آن واحد، ففصل السلطات مبدأ دستوري لا حياد عنه».

وقال «إن هذه الأوضاع تجعل هناك من يعتقد أن أغلب قرارات الحكومة ومراسيمها غير دستورية، وبالتالي فإن وضع الحكومة هو الآخر يلامس المحظور الدستوري ويشكك في وضعها العام أمام الشعب وممثليه ما لم تعالج حقيقة الأوضاع وما آلت إليه، وهو في نظرنا شأن يتعلق حتى الآن بأسرة الحكم يتولاه كبارها وحكماؤها».

وأضاف سمو الشيخ سالم العلي الصباح: «ليس سرا ما نتحدث به، ولم يعد شأنا خاصا طالما أن الأذن لم تكن صاغية له في الداخل، ولا يجب أن نسكت على وضع يضع البلاد على شفا حفرة الفساد الذي مد أطنابه وضرب أوتاده مستفيدا من الأوضاع التي آلت إليها الأمور، بما قدره الله سبحانه من أقدار».

وقال سموه: «إن الفوضى هي عنوان هذه المرحلة، والكل يشتكي من التسيب والمحسوبية، والشللية والرشوة التي انتشرت في أجهزة الحكومة، والجميع يتحدث عن أنها أسيرة لأشخاص التنفيع».

وأضاف سموه: «بما أنني الاكبر سنا في أسرة الحكم، فقد رأيت من واجبي أن أنبه إلى هذا الخلل الخطير، وأدعو إلى المحافظة على البلاد وعلى حقوق المواطنين، وأن نعمل على تماسك أسرة الحكم، لأن في تماسكها ووحدتها وحدة للكويت واستقرارا لأهلها، فلم يعد الحديث همسا بين أبنائها عن الأوضاع الخطأ التي تحدثت عنها ونبهت إليها، وإنما أصبح الحديث علنا داخل أوساطها وفي المجتمع، ويضعون المسؤولية على كبار السن فيها ممن صقلتهم التجربة وخبروا رجالات البلد المخلصين، فلا يجوز لهم أن يتركوا الحبل على الغارب، وأن تسير السفينة على هدي من الفاسدين والمتزلفين».

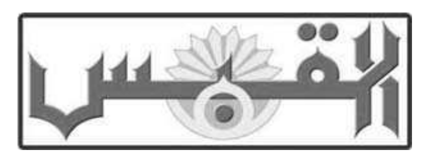
انتهى التصريح

المصدر: **القبس، 10 أكتوبر 2005،**

http://alqabas.com/82600 /

(4) افتتاحية القبس

[سابقة عربية: القبس تدعو الأمير سعد إلى التنحي بسبب مرضه]



القرار الصعب للرجل الكبير من أجل الكويت

القبس، 20 يناير، 2006

ها هي الكويت اليوم أمام لحظة الحقيقة.

فلقد وصلنا جميعا إلى اللحظة التي لم يعد فيها جابر الأحمد معنا، فتلك مشيئة الخالق وحكمته، فأضحت كل الخيارات مفتوحة أمامنا، وجميع الاحتمالات واردة أيضا، وبعضها سلبي وخطير على حاضر الكويت ومستقبلها. كان وجوده، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته، يغنينا عن أي اسئلة، رغم تزاحمها في الأذهان، ورعايته تعفينا من أي تساؤلات، رغم كثرة تداولها في السياسة، راجين الله اليوم أن يغنينا عن كل ما هو منها في غير صالح البلد، ويعفينا من كل ما يصبّ منها في غير استقرار البلاد واستمرار ازدهارها.

هذا الهاجس، بل القلق، يحكم الكويتيين اليوم، وفي مقدمتهم أسرة الصباح الكريمة، التي لا يشك أحد في أن هاجسها الدائم هو وضع مصلحة الكويت العليا فوق كل اعتبار.

فكما أن الثقة موضوعة في الأسرة والرهان عليها مستمر لإيجاد مخرج سليم للوضع الراهن، فإن ما يمكن قوله في المقابل هو أن الكويتيين سيؤيدون القرار الذي ستتخذه، متمنين أن يكون القرار الملائم الذي يرسم حلا دائما، لا مؤقتا، انطلاقا من الالتزام بالدستور، نصا وروحا، وبقانون

توارث الإمارة، لأنهما الضمانة الأولى والأخيرة.. فنص الدستور يؤمّن الشرعية والاستمرارية، وروحه تعطي الأولوية لمراعاة مصالح الدولة العليا، وأصول الحكم تعطي الأرجحية للقدرة على ممارستها، والنهوض بأعباء إدارة البلاد، وهي جسيمة.

ندعو إلى كل ذلك حتى لا تفرغ النصوص من مضمونها وتتداعى الأصول عند تطبيقها.

إنها مناسبة الآن لكي نتوجه إلى سمو الأمير الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، الذي طالما افتدى الكويت بجهده وعمله، وتفانى في سبيلها على امتداد ما يقارب نصف قرن، وكان بطل إنقاذ شرعيتها، ومن أبطال تحريرها، إلى جانب جابر الأحمد، من الغزو الصدامي المدمر، وعرّض نفسه لشتى أنواع الأخطار في المفاصل الصعبة من تاريخها. **إنها مناسبة كي نناشد سموه لأن يكمل اليوم مسيرته في سبيل الكويت فيضحي مرة جديدة من أجلها.**

لقد أجهدت كل هذه الأعباء الوطنية واليومية سعد العبدالله وأتعبت جسده، **وهو لن يتأخر اليوم عن تقديم تضحية أخرى لتجنيب الكويت عقبات، وربما أزمات، بالاعتذار عن تولي مهام الحكم وتركها لمن هو قادر من أبناء الأسرة الكريمة على القيام بها، وسيسجل له أهل الكويت مثل هذه المبادرة في سجل مبادراته الحافل بكل عطاء لهذه البلاد وأهلها.**

كل الكويت حريصة على أن تصون في قلبها وضميرها رفيق درب جابر الأحمد في كل وقت، وعلاقة الرجلين طوال تاريخهما المشترك درس للجميع في الإخلاص والوفاء والقرارات الصعبة في سبيل مصلحة الوطن والمواطن.. وهي المصلحة التي تتطلب اليوم الحسم بدون تردد، ولم تعد تحتمل أي تأخير أو تطويل أو تسويف.

إن قيمةً وطنيةً كالتي يمثلها سمو الشيخ سعد العبدالله لا يجوز الانتقاص منها بإخضاعها لاختبارات أو الإساءة إليها بتعريضها لاجتهادات، وبالتالي يجب أن تبقى ذاته الوطنية مصونة فوق كل اعتبار واختبار، فالمكان

الذي احتله في تاريخ الكويت المعاصر لا يستطيع أحد الانتقاص منه، ولن يضيف إليه أو ينتقص منه منصب، فقد احتل مكانة رفيعة في قلوب الكويتيين، وسيزداد رفعة عندما يعطي المجال لمن هو قادر على خدمة الكويت في المرحلة المقبلة.

القبس

المصدر: **القبس، 20 يناير، 2006**

http://alqabas.com/76984/

(5) تقرير



الشيخ سعد العبد الله أقدم على خطوة تصعيدية بحل مجلس الوزراء لسد الطريق على تنحيته!!
(دنيا الوطن نقلا عن إيلاف، 22 يناير 2006)

علمت «إيلاف»، من مصادر عليمة، أن أمير الكويت الشيخ سعد العبد الله الصباح، الذي يعاني من حالة صحية غير مستقرة، قد أقدم على خطوة تصعيدية اليوم بحل مجلس الوزراء؛ وذلك - حسب المراقبين - بهدف سد الطريق أمام الإجراءات المتعلقة والواردة نقلا عن أنباء غير مؤكدة بعزم مجلس الأمة عقد جلسة سرية غدا لمناقشة التقرير الصادر عن مجلس الوزراء اليوم والذي يحث فيه البرلمان على الانعقاد لتفعيل إجراءات تنحية الشيخ سعد العبد الله من خلال تقرير طبي معد لذلك الأمر. ويبدو أن خطوة أمير البلاد تهدف إلى التنويه بعدم دستورية رسالة مجلس الوزراء اليوم.

كما علمت «إيلاف» أن الأمير الشيخ سعد العبد الله سوف يقدم على خطوة تصعيدية أخرى بحلول مساء اليوم، إذ سوف يتجه إلى مجلس الأمة في الساعة السادسة والنصف من مساء اليوم لأداء اليمين الدستورية بناء على رسالة وجهها إلى رئيس مجلس الأمة يوم أمس السبت. وفي حال لم ينعقد المجلس بناء على عدم دستورية رسالة الشيخ سعد العبد الله حسب العديد من الخبراء الدستوريين، فإن أمير الكويت سوف يصدر مرسوما بحل مجلس الأمة أيضا.

وكانت مصادر مطلعة توقعت أن يعقد مجلس الأمة الكويتي جلسة رسمية سرية صباح غد الاثنين أو الثلاثاء، بناء على الطلب الرسمي المتوقع أن يصدر من مجلس الوزراء الكويتي برئاسة رئيس الوزراء الشيخ صباح

الأحمد اليوم لحسم إجراءات تنحية أمير البلاد الشيخ سعد العبد الله بسبب حالته الصحية غير المستقرة بعد إرسال رسالة مرفقة بتقارير طبية إلى مجلس الأمة.

وكان مجلس الوزراء الكويتي اجتمع أمس، وقرر بدء الإجراءات الدستورية لتنحية الأمير. كما قرر المجلس أن يبقى في حالة انعقاد دائم وجلساته مفتوحة. وقالت المصادر لإيلاف إن اجتماع مجلس الوزراء اليوم جاء بعد فشل محاولات اللحظة الأخيرة في إقناع الأمير بالتنحي طوعا. وقالت الأنباء إن التقارير الطبية المرفقة تشير صراحة إلى أن الشيخ سعد العبد الله في حالة صحية متردية تمنعه من القيام بوظائفه في الحكم.

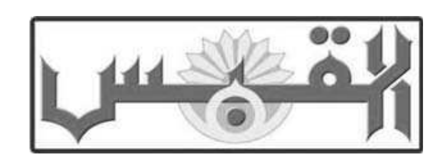
وتوقعت المصادر أن يوافق ثلثا أعضاء المجلس (بمن فيهم الوزراء ليصبح عدد جميع الأعضاء 65) على تنحية الشيخ سعد العبد الله في جلسة الغد أو بعد غد، وأن تتم بعدها الإجراءات الرسمية الخاصة بتعيين أمير جديد للبلاد هو الشيخ صباح الأحمد، وأن يصار في اليوم نفسه أو اليوم الذي يليه إلى حل الحكومة والبدء بمشاورات تعيين رئيس حكومة جديد ووزراء جدد.

وفي تطور آخر، تحدثت المصادر عن وجود نية لدى أمير الكويت الشيخ سعد العبد الله للتوجه إلى مجلس الأمة في الساعة السادسة والنصف من مساء اليوم لأداء القسم. وكان الشيخ سعد العبد الله بعث برسالة إلى جاسم الخرافي، رئيس مجلس الأمة، أمس السبت بشأن تأدية القسم الدستوري في جلسة خاصة للمجلس على أن تكون في السادسة والنصف من مساء اليوم. وحسب غالبية الخبراء الدستوريين، فإن طلب الشيخ سعد العبد الله غير دستوري؛ وبالتالي، فإن المراقبين يستبعدون عقد جلسة مجلس الأمة.

المصدر: دنيا الوطن نقلا عن إيلاف، 22 يناير 2006. الرابط:

https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2006/01/22/35563.html

(6) تقرير



قانون توارث الإمارة في الكويت
القبس، 22 يناير 2006

استند مجلس الوزراء الكويتي إلى قانون توارث الإمارة، الذي صدر في 1964 ويتمتع بقوة الدستور، لبدء عملية عزل الشيخ سعد العبدالله الصباح، الذي أصبح أميرا للبلاد بعد وفاة الشيخ جابر الأحمد الصباح الأحد الماضيِ.

وكان الشيخ سعد (75 عاما) وليا للعهد في الكويت منذ 1978، وأصبح أميرا تلقائيا إثر وفاة الشيخ جابرِ

في ما يلي نص القانون رقم 4 الذي صدر في 30 يناير 1964 ويتضمن أحكام توارث الإمارة في الكويت:

«نحن صباح سالم الصباح ولي العهد ونائب أمير دولة الكويت

بعد الاطلاع على المواد 4 و59 و61 من الدستور، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه:

المادة (1): الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح؛

المادة (2): الأمير رئيس الدولة وذاته مصونة لا تُمسّ ولقبه «حضرة صاحب السمو أمير الكويت»؛

المادة (3): يشترط لممارسة الأمير صلاحياته الدستورية ألا يفقد شرطا من الشروط الواجب توافرها في ولي العهد، فإن فقد أحد هذه الشروط أو فقدت القدرة الصحية على ممارسة صلاحياته، فعلى رئيس مجلس الوزراء -

بعد التثبت من ذلك- عرض الأمر على مجلس الأمة في الحال لنظره في جلسة سرية خاصةٍ، فإذا ثبت للمجلس بصورة قاطعة فقدان الشرط أو القدرة المنوه عنهما قرر، بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم، انتقال ممارسة صلاحيات الأمير إلى ولي العهد بصفة مؤقتة أو انتقال رئاسة الدولة إليه نهائيا؛

المادة (4): إذا خلا منصب الأمير نودي بولي العهد أميرا، فإذا خلا منصب الأمير قبل تعيين ولي العهد مارس مجلس الوزراء جميع اختصاصات رئيس الدولة إلى حين اختيار الأمير بذات الإجراءات التي بايع بها ولي العهد في مجلس الأمة وفقا للمادة الرابعة من الدستورِ؛ ويجب أن يتم الاختيار في هذه الحالة خلال ثمانية أيام من خلو منصب الأمير؛

المادة (5): لا تجوز مخاصمة الأمير باسمه أمام المحاكم. ويعين الأمير بأمر أميري وكيلا أو أكثر يتولون في الحدود التي بينها الأمر الصادر بتعيينهم إجراءات التقاضي وتوجه إليهم الأوراق القضائية في الشؤون الخاصة بالأمير؛

ولي العهد

المادة (6): يعين ولي العهد بالطريقة المنصوص عليها في المادة الرابعة من الدستور ولقبه «سمو ولي العهد». ويشترط في ولي العهد أن يكون رشيدا عاقلا مسلما وابنا شرعيا لأبوين مسلمين، وألا تقل سنه يوم مبايعته عن ثلاثين سنة ميلادية كاملة؛

المادة (7): ينوب ولي العهد عن الأمير في ممارسة صلاحياته الدستورية في حالة تغيبه خارج الدولة وفقا للشروط والأوضاع المبينة في المواد 61 و62 و63 و64 من الدستور. وللأمير أن يستعين بولي العهد في أي أمر من الأمور الداخلة في صلاحيات رئيس الدولة الدستورية؛

المادة (8): إذا فقد ولي العهد أحد الشروط الواجب توافرها فيه أو

فقد القدرة الصحية على ممارسة صلاحياته، أحال الأمير الأمر على مجلس الوزراء؛ وعلى المجلس في حالة التثبت من ذلك عرض الأمر على مجلس الأمة فورا لنظره في جلسة سرية خاصة، فإذا ثبت لمجلس الأمة بصورة قاطعة فقدان الشرط أو القدرة المنوه عنهما قرر بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم انتقال ممارسة صلاحيات ولي العهد بصفة مؤقتة أو انتقال ولاية العهد بصفة نهائية إلى غيره، وكل ذلك وفقا للشروط والأوضاع المقررة في المادة الرابعة من الدستور؛

المادة (9): تكون لهذا القانون صفة دستورية، فلا يجوز تعديله إلا بالطريقة المقررة لتعديل الدستور؛

المادة (10): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المصدر: القبس، 22 يناير 2006

(7) مقال:





الكويت وطن وليس «مزرعة» خاضعة للخصخصة والمحاصصة!!

بقلم: د. نجم عبد الكريم(*)

جريدة إيلاف، 22 يناير 2006

- إن ما يجري في الساحة الكويتية ليس نابعاً من فراغٍ، لأنه يعكس تلك الترسبات المتراكمة التي كثيرا ما كان يتم التعامل معها بحلول ترقيعية تحت مسميات توحي بعقلنتها، ولكنها في واقع الحال لم تكن سوى تشخيصات قصيرة النظر سرعان ما تتفجر نتائجها السلبية.
- والأمثلة على ذلك كثيرة، أقلها ضرراً ما حدث من هزة اقتصادية في سوق المناخ، وأكثرها فداحةً تمثلت في طريقة التعامل مع نظام صدام، ونتيجة ذلك التعامل وما أدى إليه!
- ولست هنا بصدد فتح ملفات أتمنى أن نستمر في جعلها طي النسيان، وهي ملفات كثيرة وتحتوي على التستر على من نهبوا الأموال العامة، مستغلين ظاهرة استشراء الفساد الإداري والمالي والمحسوبيات، إلى غير ذلك من الاعتداءات التي كانت تتم في وضح النهار، بيد أن القانون لم يكن ليستطيع التحرك لمعاقبة مرتكبيها!

(*) نجم عبد الكريم: كاتب وإعلامي كويتي من أصل عراقي، ولد في نوفمبر 1937. (العيسى)

- كما لا أريد الوقوف أمام الكثير من الانتهاكات لحقوق الانسان، والتي أساءت إلى سمعة الكويت عالميا.

- ولكني أتساءل: حتى متى تستمر تلك الحلول الترقيعية في إدارة دفة الأمور، رغم نتائجها الكارثية التي باتت سمة نُعرَف بها؟

- وإلى متى يتم التحايل والتلاعب في المواد القانونية التي تضمّنها الدستور، مثل جعل الكويت -وهو بلد صغير- يتكون من 25 منطقة انتخابية، كل ذلك من أجل ضمان أغلبية معينة لدخول قبة البرلمان وبعثرة الأصوات عن العديد من شرائح المجتمع الكويتي لكي لا يكون لها نصيب من التمثيل في البرلمان؟ وأثبتت التجربة عقم هذه الفكرة بعد أن كرّست مفاهيم سلبية يدركها الجميع!

- **والسؤال الأهم هو: أية ديموقراطية هذه التي تريد أن تتجاوز بنود نصوص الدستور، التي تؤكد صراحةً إيجاد بدائل لمن يتولون مواقع قيادية في حالة عدم صلاحيتهم صحياً؟**

- **والكل يعرف أن الشيخ سعد العبد الله لم يعد قادراً على أداء واجباته! ثم إن البدائل المطروحة لم تخرج عن نطاق اتفاق الأسرة، التي لا يريد الكويتيون بديلا عنها! إضافة إلى أن البدائل المقترَحة قد أحاطت بالأمور من كل جوانبها، وأهمها إدارة دفة البلاد وفقا للضوابط الدستورية والقانونية، وهي غير مخالفه للأعراف التي درج عليها المجتمع الكويتي!**

- **فلماذا تصر هذه القلة من بعض أطراف الأسرة الحاكمة على افتعال صراع تكاد تُشتمّ منه روائح غلبة المصالح الذاتية على حساب مصلحة الوطن! وكأن هذا الوطن ليس سوى بقرة حلوب؟!**

- كلا.. الكويت وطن ارتضاه أبناؤه بعد أن ضمن لهم الحرية والكرامة تحت ظل عقد تم الاتفاق عليه بين أبنائه وأسرتهم الحاكمة، وقد تمثل هذا العقد في الدستور، الذي حقق خلال نصف قرن نجاحاً نسبياً، وهم جميعا يطمحون إلى تحقيق المزيد من النجاح في تجربتهم

الديمقراطية الرائدة في المنطقة!

- **ثم إن الإصرار على المناداة بالشيخ سعد العبد الله أميراً للبلاد ليس منطقياً من ناحية، وهو مخالف للدستور من ناحية أخرى، بل إن ذلك الإصرار فيه إساءة إلى الرجل، الذي كان من أشد المخلصين للكويت عندما كانت ظروفه الصحية تُمكّنه من ذلك.**
- وفوق هذا وذاك، فإن الأغلبية العظمى من أفراد الأسرة الحاكمة قد توصلت إلى حل فيه مخرج للبلاد من هيمنة تلك الإشاعات التي ما أنزل الله بها من سلطان! مثل أن إحدى الشيخات هي الأكثر إصراراً على تولي الشيخ سعد الإمارة لحل مشاكلها المالية والقانونية!
- وهناك الكثير من التفسيرات والتحليلات والأقاويل والشائعات التي تعج بها مجالس الديوانيات!
- لكن محاولات العقلاء ممن تعنيهم رفعة شأن الوطن هي التي توصلت إلى الحل المنطقي والمعقول؛ وهذا ما شهدناه في الساعات القليلة الماضية!
- **ولكن، مع الأسف، هناك من يصرون على النظر إلى الكويت كأنها «مزرعة» ورثوها ويريدون حصتهم منها دون أدنى اعتبار لكونها وطنا وشعبا وقيادة، وهذا فوق كل اعتبار!**
- إنني على ثقة أن هذه النتوءات لن تعيق بلداً كالكويت، الذي مر بتجارب كارثية واستطاع التغلب عليها، فالنظام الهش هو الذي يتداعى أمام مثل هذه الهزات!

* * *

- وكان الله في عون أعضاء مجلس الأمة ورئيسهم! فهم أمام امتحان يكاد يكون هو الأصعب في تاريخ ذلك المجلس، وعليهم ألا يكونوا شهداء زور، لأن مسؤوليتهم هي الحفاظ على الكويت والدستور والالتفاف حول القرار السليم الذي أجمعت عليه الغالبية العظمى من

أفراد الأسرة الحاكمة الكرام.

- كنت أتمنى لو أن الكتاب والمحللين في الصحف قد قالوا كلمتهم، ولكنْ مع الأسف يبدو أن البعض منهم ينتظرون ليروا من سينتصر في النهاية ثم يقولون كلمتهم! إن المراهنة على المصالح الشخصية على حساب الوطن تُعَدّ خيانة عظمى!
- **وأستثني من هذه الملاحظة جريدة «القبس»، التي قالت كلمتها بشجاعة تشكر عليها.**

المصدر: جريدة «إيلاف»، 22 يناير 2006

(8) تقرير:



مجلس الوزراء الكويتي يقرر بدء إجراءات عزل الأمير سعد

22 يناير 2006

قرر مجلس الوزراء الكويتي، في بيان له، البدء في الإجراءات الدستورية لعزل أمير الكويت الجديد سعد العبد الله الصباح بسبب وضعه الصحي.

وجاء في البيان: «إنّ مجلس الوزراء، إذ يعرب عن عميق أسفه وحزنه لما آلت إليه الأوضاع الصحية لصاحب السمو الأمير الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح (...) قرر تفعيل الإجراءات الدستورية المقررة في المادة الثالثة من القانون رقم 4 لسنة 1964 في شأن أحكام توارث الإمارة».

وقد عقد المجلس اليوم اجتماعا لبحث أزمة الحكم في البلاد عقب رحيل أمير الكويت السابق الشيخ جابر الأحمد الصباح واعتلال صحة سعد، الذي خلَفه تلقائيا حسب الدستور.

اليمين الدستورية

يتزامن هذا القرار مع إعلان المتحدث باسم مجلس الأمة الكويتي أن الأمير الجديد سعد العبد الله طلب أداء اليمين الدستورية أمام البرلمان.

وقال عضو مجلس الأمة، محمد البصيري، في حديث لـ«الجزيرة»، إن المجلس تلقى طلبا بالاجتماع لأداء الأمير الجديد اليمين، لكنه لم يتلق بعدُ طلبا من مجلس الوزراء لبحث عزله.

من جانبه، أكد وليد الطبطبائي، النائب في مجلس الأمة، لـ«الجزيرة» أن هذا الطلب وطلب مجلس الوزراء للنظر في عزل الأمير سيُعقّدان الوضع أمام المجلس، إذ سيحدد النواب أيهما سينظرون.

ورغم أن الطبطبائي أعرب عن أمله أن تحُلّ الأسرة الحاكمة في الكويت أزمتها وديا دون تدخل مجلس الأمة، فإنه أشار إلى أن البرلمان سيحدد أولا أهلية الأمير؛ ومن ثم يعقد جلسة لأدائه القسم.

وكان رئيس الحرس الوطني الكويتي الشيخ سالم العلي السالم الصباح -وهو أحد أقطاب الأسرة الحاكمة- قد صرح بأن الشيخ سعد سيؤدي اليمين الدستورية أميرا للبلاد أمام البرلمان.

وأكد سالم العلي الصباح أنه، هو وعدد من كبار أفراد الأسرة، يؤازرون الشيخ سعد، الذي بويع فعليا أميرا بعد وفاة سلفه الشيخ جابر.

وفي المقابل، ذكر مراسل «الجزيرة» في الكويت أن أقطابا في الأسرة الحاكمة اجتمعوا أمس في منزل رئيس الوزراء صباح الأحمد الصباح وطلبوا منه تحمّل مسؤولياته الدستورية نظرا إلى عدم قدرة الشيخ سعد على إدارة شؤون البلاد بسبب حالته الصحية.

وإذا لم يتنحّ الشيخ سعد فإن الدستور و«قانون توارث الإمارة» للعام 1964 ينصّان على أن يرفع مجلس الوزراء أمر مرض الأمير سعد إلى البرلمان، الذي يجب أن يصوت بغالبية الثلثين لإعلان منصب الأمير خاليا. وبعد ذلك ينادَى بأمير جديد يصبح أميرا من الناحية القانونية بعد أداء القسم أمام مجلس الأمة.

المصدر: الجزيرة.نت، 22 يناير 2006

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2006/1/21/%d9%85%d8%ac%d9%84%d8%b3-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b2%d8%b1%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%88%d9%8a%d8%aa%d9%8a-%d9%8a%d9%82%d8%b1%d8%b1-%d8%a8%d8%af%d8%a1-%d8%a5%d8%ac%d8%b1%d8%a7%d8%a1%d8%a7%d8%aa-%d8%b9%d8%b2%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%8a%d8%b1-%d8%b3%d8%b9%d8%af

(9) قصة الاتفاق الأخير:



سعد يتنحى اليوم.. وصباح أميراً على الكويت
(دنيا الوطن نقلا عن إيلاف، 24 يناير 2006)

أزمة الحكم في الكويت انتهت على خير. واليوم، يصبح رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أميرًا بمباركة الجميع؛ بمن فيهم الشيخ سالم العلي الصباح، رئيس الحرس الوطني، الذي كان يقود الخط المعارض لهذا الاتجاه. وحسب الاتفاق غير المعلن، فمن المقرر أن يصدر الأمير الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح، صباح اليوم، بيانا يعلن فيه تنحيه عن الحكم لصالح الشيخ صباح لأسباب صحية، فاتحا بذلك الطريق أمام البدء بالإجراءات اللازمة لاستكمال العملية الدستورية. وقال النائب علي الراشد إنه إذا وصلنا كتاب التنحي باكرا فالأرجح أن جلسة مجلس الأمة ستلغى أو ربما تحولت إلى جلسة أداء القسم للأمير الجديد.

ولم تعرف حتى الآن طبيعة الاتفاق الذي تم بين الشيخ صباح وبين الشيخ سالم خلال الاجتماع الذي عقد بينهما مساء في منزل الأخير، إلا أن الكلام المتداول في الأوساط السياسية الآن يتحدث عن اتفاق يشمل عددا آخر من المناصب بينها منصب ولي العهد ومنصب رئيس مجلس الوزراء.

وسبق اجتماع الشيخ صباح والشيخ سالم زيارة قام بها الشيخ فهد سالم العلي، نجل الأخير، إلى «دار سلوى»، حيث استقبله الشيخ صباح بحضور عدد من أفراد الاسرة. ونقل الشيخ فهد إلى الشيخ صباح رغبة والده بالوصول إلى حل للأزمة يرضي جميع الأطراف، فرد عليه الشيخ صباح بأن هذه هي رغبته أيضا، وانتقل معه إلى منزل الشيخ سالم في منطقة البدع، حيث عقد الاجتماع التاريخي الذي انتهى بالاتفاق على تنحية الأمير.

وقالت مصادر مطلعة لإيلاف إن الاتفاق تضمن تنحيا بشروط؛ في حين قالت مصادر أخرى إنه لم تكن هناك شروط، بل تمنيات بما يتعلق ببعض المناصب والأسماء لا سيما منصب ولي العهد.

وكان مسؤول حكومي قد ذكر، مساء اليوم، أن أمير الكويت الشيخ سعد العبد الله الصباح وافق على التنحي من أجل حل الأزمة السياسية التي تشهدها الكويت، وسيحل محله رئيس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الصباح.

وأضاف المسؤول طالبا عدم الكشف عن اسمه: «تم التوصل إلى اتفاق يقضي بتنازل الأمير»، بعد اجتماع بين الشيخ صباح الأحمد وبين الشيخ سالم العلي الصباح رئيس الحرس الوطني الكويتي والذي يعتبر عميد أسرة الصباح بحكم سنه. وتابع المصدر نفسه: «سيتم الإعلان عن هذا الاتفاق إما الليلة أو صباح الثلاثاء»، أي قبل عقد الجلستين اللتين حددتا لمجلس الأمة.

وكانت معلومات إيلاف قالت إنه من المؤكد أن صباح الأحمد صار أميرا للكويت، وإن كان لم يعرف حالياً ما الذي سيحدث خلال يوم غد في جلسة مجلس الأمة. أما آل السالم، فقد خرجوا من اللعبة ومصيرهم السياسي مرهون الآن بصباح الذي أخذ الحكم عنوة، ولكن بسيف الديمقراطية؛ وهو أمر «غير مألوف»، كما صرح به السيد محمد جاسم الصقر، العضو البرلماني اللامع في الكويت.

الصقر تحدث إلى إيلاف، التي سألته ما الذي يعمله الآن؟ أجاب: «إنني أخط كلمة سألقيها في جلسة الغد، التي ستبحث الوضع الصحي للشيخ سعد».

ويقول الصقر إن ما يجري في الكويت «حدث تاريخي غير مسبوق؛ فلأول مرة، يأتي حكم وراثي بديمقراطية دستورية». ويكمل الصقر حديثه «إن ما يجري شيء لا يصدقه العقل، أفراد الأسرة الحاكمة يرابطون في مجلس الأمة وفي ديوانيات النواب في لوبيات متوالية من أجل كسب أصوات النواب وقيادة المعركة في المجلس».

أما المعلومات المتوفرة لإيلاف في كيفية ما سيجرى غدا وما جرى فهي

ما يلي: المجلس: سيصوت المجلس من جهة عدم صلاحية الشيخ سعد للحكم إلا إذا حصلت مفاجأة كبيرة. السلطة في هذه الحال تنتقل إلى مجلس الوزراء الذي سيلتئم غدا أو بعد غد الأربعاء ويعين الشيخ صباح أميراً.

وخلال ثمانية أيام، يذهب الشيخ صباح إلى مجلس الأمة ثم يعين رئيسا لمجلس الوزراء. وأمام الشيخ صباح سنة لتعيين ولي العهد، حيث سيرشح ثلاثة منهم يقدمون لمجلس الأمة إذا وافق وإلا تمت إعادتهم للأمير ليعين ثلاثة آخرين.

موقف آل السالم

يقول مصدر لإيلاف: «حتى الخميس، كان موقفهم أقوى وكفتهم راجحة، وكان هناك إصرار على أن يتولى سعد ويذهب إلى القسم دون صلاحيته.. لكن الجمعة شهد انقلابا حقيقيا قاده الشيخ صباح».

وتقول مصادر مطلعة إن «لا تسوية ولا صفقة مع جناح السالم الذي قاده قيادة فاشلة الشيخ سالم العلي الطامح في تولي ولاية العهد. وقد عبر عن رغبته في أن يولى لكي تحل المشكلة إلا أن الأمير رفض كل التسويات».

والآن، أصبح مصير آل السالم السياسي ومستقبلهم في كعكة الحكم في الكويت مرهونا في يد الأمير الجديد، بعد فشلهم في قيادة الصراع مع جناح الشيخ صباح. وقد قادوا معهم في مسيرة الفشل شخصيات مثل محمد الخالد وزير الداخلية السابق، وسعود الناصر وزير النفط والإعلام وسفير الكويت الأسبق في واشنطن.

مواقف الساعات السابقة من الأزمة

وكانت تقارير قد أشارت إلى أن هناك أملا في انفراج يسهم في حلحلة أمور أزمة الحكم الدستورية في الكويت بعد وفاة أميرها الشيخ جابر الصباح، على إثر ما ذكرته مصادر كويتية اليوم من أن العديد من رجالات الكويت ذهبوا إلى الشيخ سالم العلي في محاولة لإقناع الشيخ سعد بالتنازل عن الحكم للشيخ الصباح بسبب عدم أهليته صحياً لتولي زمام الإمارة النفطية الصغيرة.

ومن المقرر أن يُقدم في العاشرة صباحاً من يوم غد الثلاثاء تقرير طبي مفصل يوضح الحالة الصحية للشيخ سعد، وهي توضح أن وضعه الحالي لا يساعده على تولي مهام الإمارة. بذلك، تؤول تلقائياً إلى المرشح الأكبر الشيخ صباح الصباح، الذي يتولى رئاسة مجلس الوزراء الكويتي بعد حياة سياسية حافلة أمضاها متنقلاً في كراسي المسؤوليات داخل بلاده منذ أمد طويل.

وذكرت المصادر أن ابن الشيخ سعد سيلقي خطاب التنازل عن الحكم لصالح الشيخ صباح؛ وهو الأمر الذي رجحه العديد من المراقبين السياسيين لشؤون الكويت والمصادر التي حادثتها «إيلاف» من داخل العاصمة.

وكان أعضاء من مجلس الأمة الكويتي جاسم الصقر ووليد الطبطبائي ومحمد جاسم الصقر ويوسف الحجي وآخرون قد أمضوا الساعات الماضية في محاولة الوصول إلى حل وسط يجنّب حدوث شرخ داخل الأسرة الكويتية الحاكمة، بعد أن ظهر فرع الأحمد وحيداً في مواجهة فرعي الأسرة الآخرين اللذين يمثل أحدهما الشيخ سعد ويمثل الآخر الشيخ سالم العلي عميد السن في أسرة آل الصباح.

وكانت تقارير من الكويت قد ذكرت أن بيانا سيصدر هذه الليلة في الكويت يعلن فيه الشيخ سعد العبد الله عن تنازله لصالح الشيخ صباح الأحمد الصباح عن تولي منصب أمير الكويت؛ وذلك بعد تسوية تمت بين الشيخ صباح الأحمد وبين الشيخ سالم العلي. وعلمت إيلاف، من مصادر مطلعة، أن البيان سيتلوه ابن الشيخ سعد الشيخ، فهد بن سعد.

عنق الزجاجة

وتأتي هذه التسوية بعد أسبوع على أزمة تسلم وتسليم الحكم في الكويت التي بدأت بوفاة الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح. وكانت تقارير أفادت بأن الأمور تتجه نحو الحسم النهائي، لا سيما بعد الاتفاق على عقد جلسة القسم الدستوري يوم غد الثلاثاء، في وقت تكثفت فيه المساعي والجهود للوصول إلى حل وسط يرضي جميع الأطراف.

وبدت الأزمة وكأنها في سباق مع الوقت للوصول إلى صيغة الحل

المنشود، قبل انعقاد الجلسة التي ستكون مصيرية إن لم تكن تاريخية على صعيد الحكم. وقد طرحت سيناريوهات عديدة على بساط البحث؛ بينها صيغة أن يكون الشيخ سعد العبد الله «الأمير الوالد» مع دور إشرافي، إلا أنها لم تلق القبول من الجهة الساعية إلى تثبيته أميرا خلال الجلسة غدا.

هذا وكانت أقطاب أسرة آل الصباح اجتمعت مساء اليوم في دار سلوى، حيث أطلع الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رئيس مجلس الوزراء، الحضور على آخر الاتصالات والتطورات المتعلقة بالوضع الراهن

وقد استذكر الشيخ صباح والحضور بالتقدير والعرفان دور الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح وإسهاماته الكبيرة في جميع الميادين إبان فترة احتلال العراق للكويت. كما أطلعهم على ما انتهى إليه مجلس الوزراء الموقر في جلساته الاستثنائية التي عقدت خلال الأيام الثلاثة الماضية، إذ عبر الحضور عن أسفهم لما آلت إليه الأوضاع وعدم تمكن كبار رجالات الأسرة من الوصول إلى حل القضايا العالقة دون اللجوء إلى النصوص الدستورية، لا سيما المواد الخاصة في القانون 4 لسنة 1964 في شأن أحكام توارث الإمارة حفاظا على الوحدة الوطنية.

وقد باركوا الخطوات التي اتخذها مجلس الوزراء في شأن طلب عقد جلسة سرية خاصة في مجلس الأمة صباح يوم غد الثلاثاء الموافق 24 كانون الثاني (يناير) 2006، آملين في أن تسود الحكمة والعقل لإيجاد حل يجنب تفعيل نصوص القانون المشار إليه.

المصدر: دنيا الوطن نقلا عن إيلاف، 24 يناير 2006. الرابط:
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2006/01/24/35709.html

(10) مقال:

صورة ضوئية لمقال
(نائب رئيس مجلس الأمة) مشاري العنجري:
(24 يناير 2006)



القبس

AL - QABAS, Tuesday 24 Jan. 2006 - 34th, Year - No. 11723 - KUWAIT

يترجل بكبرياء ليبقى شامخا في قلوبنا

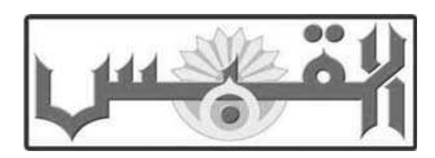
بقلم مشاري العنجري

لا.. للانتحار السياسي

القسم وعدم المغامرة

مشاري العنجري (نائب رئيس مجلس الأمة) يدعو الأمير سعد للتنحي لمرضه: في مقال بعنوان: «يترجل بكبرياء ليبقى شامخاً في قلوبنا».

(11) مقال



القسم وعدم القدرة



بقلم: محمد مساعد الصالح

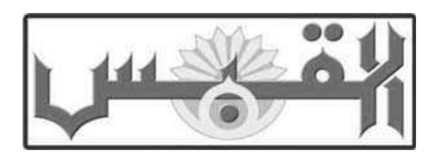
24 يناير 2006، جريدة القبس

http://archive.alqabas.com/Articles.aspx?ArticleID=9657&date=06062016&isauthor=1

لم يتعود الكويتيون على مواجهة مشاكل كبرى في حياتهم، وباستثناء غزو النظام العراقي عام 1990 كانت الأمور ميسرة، وحتى الأمور التي تبدو على السطح أنها كبيرة ليست كذلك في الواقعِ. وهل ما نعيشه هذه الأيام واحدة من المشاكل التي يبالغ الناس في أبعادها؟ رغم أن الأمر متوقع وإلا لما صدر القانون رقم 4 لعام 1964 الخاص بتوارث الإمارة، الذي وضع حلا للحالة التي نعيشها منذ وفاة المغفور له جابر الأحمد الصباح، إذ حسم هذا القانون المشاكل الناتجة عن عدم قدرة الأمير صحيا على تحمل مسؤوليات الحكم؛ هذا القانون مضى على صدوره 42 عاما، وهذا يعني أن المشرّع لم يستبعد أن يحدث ما نعيشه هذه الأيام، حيث التجاذب بين الحكومة، التي ترى أن الظروف الصحية ليست مهيأة لتولي الأمير الحكم،

وحول ما يرد في رسالة الأمير من ضرورة القسم، **علما بأن القسم حتى لو تم، وهو أمر مستبعد من خلال التقارير الطبية، لا يلغي أحكام المادة 3 من قانون توارث الإمارة، لأن هذه المادة تطبق قبل القسم وبعده، إذ لا علاقة لها بالقسم، كما أن مفرداتها ليست مرتبطة بالقسم، ومن هنا فإن مواعيد الجلسات أمام مجلس الأمة وبأيهما نبدأ ليست لها علاقة بقدرة أو عدم قدرة الأمير صحيا، وإن كان تقديم جلسة تفعيل المادة 3 من قانون توارث الإمارة يخفف الجهد إذا ما توفر التصويت بثلثي أعضاء المجلس، إذ لا يمكن البدء بالقسَم والتقارير الطبية تستبعد ذلك، والله من وراء القصد.**

(12) مقال:



لا.. للانتحار السياسي



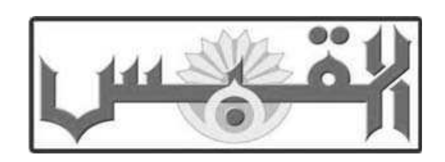
بقلم: د. ناجي سعود الزيد

24 يناير 2006، القبس

بغض النظر عما سيحدث في جلسة مجلس الأمة اليوم. وبغض النظر عن الأشخاص والتوجهات والطموحات، ما يحتاجه المواطن العادي هو تأمل واستقرار؛ تأمل بما حدث كصفحة سوداء في تاريخ الكويت وأمل في أن هذا الدرس القاسي على الجميع لن يتكرر مستقبلِا! **ولكي لا يتكرر ذلك الدرس البغيض لا بد لرموز الأسرة الحاكمة من أن يستوعبوا ذلك الدرس ويؤمنوا بأنهم محظوظون جدا لوجود شعب مسالم ومُوالٍ ويحبهم ولا يريد بديلا عنهم. فالأسرة، مع الأسف، «خذلت» هذا الشعب بأن سمحت للعاطفة ولخلافاتها الشخصية بأن تطفو على سطح الفضائيات وعلى سطوح المنازل. وأصبح الحكم في الكويت وشعب الكويت سيرة مفتوحة للقيل والقال في كل دول العالم. سنكون أكثر الشعوب تشاؤما إذا لم تنجح الأسرة الحاكمة والبرلمان الكويتي في**

تخطي هذه الأزمة بطريقة أو بأخرى دون «مداحر». فلقد ملّ المواطنون من «مداحر» أبناء الأسرة والوزراء والنواب! يريد المواطنون صفحة جديدة بيضاء لا لوث فيها ولا ثقوب، فانتصار فرع وهزيمة فرع آخر، هزيمة للأسرة ككل ما لم يتم ذلك بتفاهم وتفهم من الشعب الكويتي! كل ما نأمله هو الصلاح والاستقرار للأسرة الحاكمة، كما أن الأمل يحدونا في أن يكون الصلح بين أفرادها صادقا وأبديا هذه المرة. فالشعوب المطمئنة تترك القرار للحاكم لثقتها فيه. ومتى ما اهتزت تلك الثقة فإن هناك من يستطيع بسوء نية استغلال ذلك، ما يهدد مستقبل حكم آل الصباح للكويت!

(13) تقرير



مجلس الأمة أعفى الأمير بإجماع 65 صوتاً
تزكية صباح الأحمد الأمير الـ15
الخرافي: الشيخ سعد تنازل عن كرسي الإمارة ويظل متربعا في قلوبنا
جلسة القسم الأحد أو الاثنين/ طبيبان/ لحظة بلحظة/
كتاب سالم العلي تزكية/ رهبة/ مغادرة

(25 يناير 2006)

http://alqabas.com/34116/

كتب عبد المحسن جمعة وإبراهيم السعيدي:

زكى مجلس الوزراء في جلسة استثنائية أمس سمو الشيخ صباح الأحمد الأمير الـ 15 للبلاد بدلا من سمو الشيخ سعد العبدالله، الذي قام مجلس الأمة أمس بنقل صلاحياته إلى مجلس الوزراء وفقا للمادة الثالثة من قانون توارث الإمارة، وذلك بإجماع الأعضاء الذين يتكون منهم المجلس، وعددهم 65 عضوا، لأول مرة في تاريخ الكويت.

وتوجت هذه الخطوات الانفراج الكبير الذي تَكرّس بلقاء الاثنين بين سمو الشيخ صباح وسمو الشيخ سالم العلي، ولم تمنع إنجازها تصرفات غير محسوبة وإشكالات مُفتعَلة لأغراض ذاتية لم تراع مصلحة البلاد.

وأخرت عراقيل من قبَل الشيخة لطيفة الفهد(*) إنجاز الاتفاق الذي

(*) ذكر مصدر معلوماتي أن شروط الشيخة لطيفة كانت: (1) الاحتفاظ بلقب السيدة الأولى =

توصل إليه الشيخ صباح والشيخ سالم فعطلت الجهود الحثيثة لتسوية الأمر داخل الأسرة، ما اضطر الجميع إلى الاحتكام إلى الدستور وتفعيل المادة الثالثة حول نقل صلاحيات الأمير، ما يفسر الإجماع الذي حظي به الطلب الحكومي.

وقال رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي في مؤتمر صحافي عقده عقب جلسة مجلس الأمة أمس إن «المجلس تثبّتَ بصورة قاطعة من التقرير الصحي وفقدان سموه لقدرته الصحية، مضيفا أن مجلس الأمة تسلم خطاب تنحي سمو أمير البلاد بعد إجراء عملية التصويت على تنحيته وفقا للمادة الثالثة من قانون توارث الإمارة».

وذكر الخرافي، باسمه وباسم مجلس الأمة ونيابة عن الشعب الكويتي بجميع فئاته، أن سمو الأمير، وإن كان قد قرر التنازل عن كرسي الإمارة، فإنه لا يزال جالسا ويتربع في قلوب أبناء الشعب الكويتي.

وأوضح انه يجب ألا نجزع من مواجهة مثل هذه الظروف، مضيفا أن ذلك «لن يتكرر، ولكن قد تحدث أحداث أخرى سنثبت أيضا من خلالها للجميع أن الكويت دولة مؤسسات ودستور».

وأبّن سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد في بيان ألقاه في الجلسة السرية، أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد، فيما أشاد بمناقب

= وحرم سمو الأمير؛ و(2) تخصيص مخصصات أميرية تصل إلى عشرة ملايين دينار سنويا كمصروفات عامة [أي ما يعادل 33 مليون دولار سنوياً، أو تقريباً 100,000 دولار يومياً]؛ و(3) تخصيص طائرة خاصة من الديوان الأميري لاستخدامها في رحلاتها؛ وأخيراً (4) تعيين نجلها الشيخ فهد سعد العبد الله مستشارا في ديوان ولي العهد المقبل أو في الحكومة الجديدة. ونقلت «دنيا الوطن» عن صحيفة السياسة الكويتية أن الشيخ صباح الأحمد وافق على شرط واحد لها وهو تعيين الشيخ فهد مستشارا. وقالت مصادر مقربة من الحكومة الكويتية إن هذه الشروط أثارت استياء مجلس الأمة الكويتي. وأضاف المصدر أنه وبسبب ذلك الموقف حصل إجماع على قرار داخل مجلس الأمة «لأول مرة» في تاريخ الكويت. المصدر: صحيفة «دنيا الوطن» الإلكترونية، 26 يناير 2006؛ الرابط:

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2006/01/26/35882.html

(العيسى)

صاحب السمو أمير البلاد الشيخ سعد، وهو رفيق الدرب لفقيدنا الغالي، رحمه الله، وكلنا يعلم تماما من هو سعد العبدالله.

وأعرب عن أسفه لأن تطال الأزمة الصحية سدة الحكم، لاسيما في ظل تزايد التحديات التي تحيط بالبلاد، مبينا أنه كان لا بد مما ليس منه بد بعد أن تَثبّت مجلس الوزراء على نحو قاطع لا يقبل الشك من عدم قدرة سموه الصحية على ممارسة اختصاصاته الدستورية.

ومن المتوقع أن ينظر مجلس الأمة في تزكية مجلس الوزراء لسمو الشيخ صباح في جلسة خاصة يوم الأحد أو الاثنين المقبلين، على أن تليها جلسة قسم سمو أمير البلاد الجديد.

* * *

مغادرة: خلال تداول مجلس الوزراء بشأن الإمارة، غادر الشيخ صباح الاجتماع، وتمت تزكيته للإمارة دون أن يكون حاضرا.

أشاد الرئيس جاسم الخرافي بتزكية الشيخ صباح، وقال إن الكويت تكسب به أميرا محنكا يحتاج إلى دعائنا بالتوفيق وليس المباركة فحسب، مؤكدا أن صفحة جديدة تفتح في تاريخ الكويت.

* * *

كتاب سالم العلي تزكية

كشف سمو الشيخ صباح الأحمد للنواب فحوى الرسالة التي وجهها إليه أخوه سمو الشيخ سالم العلي، والتي تضمنت ما يلي «أحيطكم علما برغبة سمو الأمير الشيخ سعد العبدالله في التنحي عن مسند الإمارة، ويسرنا أن نزكيكم أميرا للبلاد».

* * *

رهبة

عندما كان وزير الصحة يتلو التقرير الطبي ساد الوجوم والرهبة في القاعة، وخيم الهدوء التام، وقد بكى عدد من الأعضاء ودمعت عيون آخرين.

* * *

طبيبان

كشف وزير الصحة الشيخ أحمد العبدالله أن التقرير الصحي الذي تلاه وقع عليه طبيبان، أحدهما دكتور يشرف على حالة سمو الشيخ سعد العبدالله منذ 1995، والآخر طبيب يعمل في مستشفى ابن سيناء. وذكرت المصادر أن العبدالله بدأ حديثه بجملة «لا حول ولا قوة إلا بالله»، وقد بدا عليه التأثر، وكذلك على عدد كبير من الأعضاء وهو يتلو التقرير.

* * *

حيثيات الجلسة

أوضح الرئيس الخرافي أن حيثيات جلسة الأمس جرت على النحو التالي:

في تمام الساعة العاشرة صباحا حضرت مجموعة من النواب والوزراء ونوهت عن تأجيل عقد الجلسة حتى الساعة الثانية عشرة والنصف ظهرا بناء على طلب الحكومة.

الهدف من ذلك كان منح مزيد من الوقت للخروج بحل يتم الاتفاق عليه.

اجتمع المجلس بعد ذلك ليتم تأجيل الجلسة مرة أخرى حتى الساعة الثانية لاستكمال المساعي الحميدة الجارية لحل هذا الموضوع.

في بداية الجلسة ألقى سمو الشيخ صباح بيانا مسهبا حول الموضوع.

بعد ذلك تلي اقتراح نيابي بقفل باب النقاش بعد سماع التقرير الطبي الخاص بصحة سمو الأمير.

قرر المجلس، بعد ذلك إيقاف الجلسة والانتظار قليلا حتى وصول كتاب من سمو أمير البلاد بتنحيته عن الإمارة مختوما بناء على طلب من الشيخ صباح.

في تمام الساعة الثانية وخمس وأربعين دقيقة، واصل المجلس جلسته لعدم وصول كتاب التنازل، ووافق المجلس على تلاوة التقرير الطبي مع إيداعه لدى الأمانة العامة لمجلس الأمة دون توزيعه على الأعضاء.

تلا وزير المواصلات ووزير الصحة الشيخ أحمد العبدالله التقرير الطبي للحالة المرضية لسمو الأمير، ثم تحدث أربعة من الأعضاء عن الموضوع.

بعد تثبّت المجلس من الحالة الصحية بصورة قاطعة، قرر بإجماع اعضائه الـ 65 انتقال صلاحيات الأمير بصفة نهائية إلى مجلس الوزراء.

بعد صدور قرار المجلس آنف الذكر، وصل كتاب سمو أمير البلاد بتنازله عن مسند الإمارة.

قرر المجلس إلغاء الجلسة التي كان مقررا عقدها مساء أمس والمخصصة لأداء سمو الأمير اليمين الدستورية.

* * *

نقل صلاحيات

شهدت الجلسة نقاشا طويلا لمدة 25 دقيقة على صيغة القرار الذي سيصوت عليه المجلس: نقل سلطات، أم تنحية، أم عزل، إذ قاموا بالاستعانة بمستشار المجلس د. عبد الفتاح حسن، لاسيما أن هذا القرار يعدّ سابقة في تاريخ الكويت، ثم الاتفاق على صيغة «نقل الصلاحيات».

* * *

أهم الأعراض المرضية

أوضحت المصادر النيابية أن التقرير الطبي ركز على مسألة تدهور القدرة الصحية لسمو الأمير منذ عام 1995 وحتى الفترة الحالية، إذ تضمن التقرير عدة نقاط رئيسية، أهمها:

1. تكرر الجلطات؛ و
2. فقدانه للذاكرة؛ و
3. عدم قدرته على النطق؛ و
4. عدم قدرته على الحركة؛ و
5. عدم قدرته على التركيز.

* * *

حريم وأولاد

في بداية الجلسة، صعد الشيخ صباح الأحمد إلى المنصة، وقبل أن يدلي ببيانه شرح مجريات الأمور، مبينا أسباب تأخير توقيع بيان التنحي، مشيرا إلى أن الأمر يتعلق بـ «حريم وأولاد».

(14) تقرير



مجلس الأمة الكويتي يصوت بالإجماع على عزل الشيخ سعد العبدالله
جريدة الرياض، 25 يناير

الكويت-وكالة الأنباء الألمانية

أعلن رئيس مجلس الأمة (البرلمان) الكويتي، جاسم الخرافي، أن المجلس قرر، في تصويت بالإجماع أمس الثلاثاء، **عزل أمير البلاد الشيخ سعد العبد الله الصباح**.

جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده الخرافي عقب جلسة خاصة عقدها مجلس الأمة أمس لبحث الحالة الصحية للأمير المريض.

وقال الخرافي إن مجلس الوزراء الكويتي سيتولى تسيير دفة الحكم في البلاد إلى حين اختيار أمير جديد للبلاد واجتماع مجلس الأمة لكي يؤدي الأمير اليمين الدستورية أمامه، ولكنه لم يحدد موعدا لذلك.

وأشار رئيس مجلس الأمة الكويتي إلى أن سبب إجراء الاقتراع في المجلس حول تنحية الشيخ سعد جاء بسبب تأخره في إرسال خطاب التنحي إلى المجلس، حسب ما جرى الاتفاق عليه أمس الأول داخل أسرة الصباح الحاكمة.

وجاءت هذه التطورات بعد أسبوع تقريبا من تولي الشيخ سعد، في 15 يناير الحالي، منصب أمير الكويت عقب وفاة الشيخ جابر الأحمد الصباح، الذي حكم البلاد لفترة طويلة.

وقالت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية (كونا) في وقت سابق إن مجلس الأمة كان قد اتخذ قرارا بعقد جلسة خاصة أمس بناء على طلب مجلس الوزراء «للنظر في تفعيل المادة الثالثة من قانون توارث الإمارة» بشأن تنحية أمير البلاد.

وجاءت أنباء موافقة الشيخ سعد على التنحي في وقت متأخر من مساء الاثنين عقب اجتماع بين رئيس الوزراء والشيخ سالم العلي الصباح، الذي يعَدّ عميدا لأسرة الصباح، وهو من أشد مؤيدي الشيخ سعد.

ونُقل عن الشيخ سالم قوله عقب الاجتماع: «لقد التقيت أخي الشيخ صباح الأحمد وتباحثنا في مجمل الأوضاع وما آلت إليه واتفقنا على ألا تنقطع شعرة التراحم والتوادد والمحبة في عائلة آل صباح».

وأضاف الشيخ سالم أن «سمو الشيخ صباح الأحمد الصباح سيتوجه بمعيته إلى أخيه أمير البلاد، الشيخ سعد العبد الله الصباح، صباح اليوم في قصر الشعب.. وسنتفق حسب ما يرغب، بالصيغة المقبولة من سمو الأمير للتنازل والاعتذار عن مسند الإمارة. وسيتنازل سمو الأمير لأخيه سمو الشيخ صباح الأحمد الصباح».

المصدر: جريدة الرياض، العدد 13729، 25 يناير 2006.

http://www.alriyadh.com/125557

(15) تقرير:



برلمان الكويت يعزل الشيخ سعد قبل وصول خطاب تنحيه
الأهرام، 25 يناير 2006

الكويت من: محمد يسري موافي - ماضي الخميس - وكالات الأنباء

في خطوة فاعلة لحسم أزمة الحكم في الكويت، التي دامت لعدة أيام، صوّت البرلمان الكويتي بالإجماع على عزل أمير الكويت الشيخ سعد العبدالله الصباح بسبب تدهور وضعه الصحي، مفعّلا بذلك المادة الثالثة من قانون توارث الإمارة قبل دقائق قليلة من وصول خطاب تنحّي الشيخ سعد ونقل صلاحياته إلى مجلس الوزراء؛ الذي من المقرر أن يعقد جلسة طارئة خلال ساعات لاختيار الأمير الجديد.

وقد أعلن رئيس مجلس الأمة الكويتي، جاسم الخرافي، في بيانٍ أمس، أنّ البرلمان قرر في جلسته الاستثنائية أمس نقل صلاحيات الإمارة إلى رئيس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الصباح إلى حين اختيار أمير جديد للكويت.

موافقة بالإجماع

قرأ الخرافي أمام الصحافيين بيانا جاء فيه أنّ مجلس الأمة صوّت، بكامل أعضائه الـ65 نائبا ووزيرا، على انتقال صلاحيات الأمير بصفة نهائية وفقا للمادتين الثالثة والرابعة من قانون توارث الإمارة إلى مجلس الوزراء.

وأوضح الخرافي أنه لخلو منصب وليّ العهد، يمارس مجلس الوزراء اختصاصات رئيس الدولة إلى حين اختيار الأمير الجديد، وقال إن الشيخ سعد سيظل في قلب الشعب الكويتي بأكمله، وأكد أن الكويتيين، بمختلف أطيافهم، فخورون باتباع دستورهم، مشددا على أن روح الأخوة قد سادت وغلبت جميع الخلافات.

كما أكد الخرافي أن المجلس تسلم كتاب تنحي الشيخ سعد بعد إجراء التصويت على تنحيته. **وقد جاءت خطوة عزل الأمير بناء على تقرير طبي قدمه مجلس الوزراء.**

فرصة أخيرة

كان مجلس الأمة الكويتي قد منح فرصة ثانية وأخيرة لأمير الكويت الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ليتنازل طوعا عن الحكم قبل عقد جلسة خاصة للنظر في تفعيل المادة الثالثة من قانون توارث الإمارة لبحث تنحيته بسبب تدهور وضعه الصحي.

وقال وزير الإعلام الكويتي، أنس الرشيد، عقب جلسة ثانية للمجلس أمس، دامت دقائق، إنه تم تأجيل الجلسة لمنح فرصة أخيرة للأمير. وأوضح: «كلنا أمل أن ينتهي الأمر دون الحاجة إلى عقد الجلسة المخصصة لتنحية الأمير».

وكان من المقرر أن تعقد هذه الجلسة أصلا في العاشرة صباحا بالتوقيت المحلي لمدينة الكويت، غير أنه جرى تأجيلها في المرة الأولى في انتظار تنفيذ اتفاق تم مساء الليلة قبل الماضية بين أقطاب الأسرة الحاكمة.

وجاء هذا الاتفاق إثر اجتماع عُقد في قصر الشعب، مقر الأمير، يقضي بتنازل الشيخ سعد العبدالله لصالح رئيس الوزراء ورجل الكويت القوي، الشيخ صباح الأحمد الصباح.

من جانبه، أوضح النائب محمد جاسم الصقر، في تصريحات صحافية،

بعد اجتماع النواب وأعضاء الحكومة لدقائق، أن الجلسة تأجلت بطلب من الشيخ صباح الأحمد الصباح، رئيس الوزراء، الذي كان حاضرا في الجلسة.

وقد عاش الكويتيون، بجميع أطيافهم وطوائفهم، أمس وسط ترقب وقلق وحيرة ويسألون ماذا حدث؟ وماذا سوف يحدث؟

فبعد أن تنفسوا الصعداء مساء ليلة الاثنين بعد سريان أنباء عن انفراج الأزمة وموافقة الشيخ سعد العبدالله الصباح، أمير البلاد، على التنحي للشيخ صباح الأحمد الصباح، رئيس مجلس الوزراء، وبعد أن عاشوا يوما عصيبا ناموا فيه وهم يستبشرون خيرا بأن الأمور قد حُلّت، سطعت شمس يوم الثلاثاء بمزيد من القلق والترقب والتضارب في الأنباء.

وأكدت مصادر دستورية لـ«الأهرام» أن هناك إمكانية للانتهاء من تولية الأمير الجديد للبلاد خلال جلسة واحدة لمجلس الأمة، وأن الإجراءات القانونية والدستورية في حال التنازل عن الإمارة وصدور خطاب في ذلك يُعرَض على مجلس الأمة، الذي يوافق بدوره على قبول التنازل من الأمير عن منصبه، فيترتب على ذلك خلو الإمارة؛ وبعدها يتولى رئيس الوزراء السلطة.

ويكون أمامه ثمانية أيام كمدة قصوى لتزكية أمير البلاد، ومن ثم يقوم مجلس الأمة بمبايعة المزكى لمنصب الإمارة بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس. كما يمكن للأمير الجديد أن يؤدي القسم الدستوري في الجلسة نفسها.

إجراءات دستورية

تنص مواد الدستور المتعلقة بتعيين الأمير على إجراءات محددة تتمثل في الإعلان عن خلو منصب الإمارة وتحول صلاحيات الأمير إلى مجلس الوزراء، حسب المادة الرابعة من قانون أحكام توارث الإمارة، ثم يعقد مجلس الوزراء جلسة يعلن فيها من يصلح للإمارة.

ويحال طلب لمجلس الأمة لعقد جلسة خاصة لأداء اليمين الدستورية،

وعلى أثرها تعقد جلسة خاصة يؤدي خلالها الأمير القسم ويعلن حاكما، ويصدر الأمير أمرا أميريا بإقالة الحكومة وأمرا آخر بتكليف رئيس الوزراء بتشكيلها.

وكانت قد تسربت أنباء عن اجتماعات مكثفة لأقطاب الأسرة الحاكمة؛ وكان من المتوقع بعد هذه الاجتماعات والمشاورات أن يتسلم الشيخ صباح الأحمد خطاب التنحي من الشيخ سعد العبد الله، ولكن الوقت مر دون جديد، إلى أن حان موعد انعقاد جلسة مجلس الوزراء وعقدت رغم أن الخطاب لم يأت. بعدها، تحدثت أنباء عن أن الشيخ سعد سوف يبعث هذا الخطاب إلى مجلس الأمة وسط دهشة الجميع. وقد تأجلت هذه الجلسة مرتين بطلب من الحكومة إلى أن ترددت أنباء عن عدول الشيخ سعد العبد الله الصباح عن قرار التنحي.

وعلى إثره، بدأت الجلسة الخاصة لمجلس الأمة وطلب تفعيل المادة الثالثة من قانون توارث الإمارة في تمام الساعة الثانية والنصف بتوقيت الكويت، بعد أن غادر مجلسَ الأمة الشيخان الدكتور محمد الصباح، وزير الخارجية، وأحمد الفهد، وزير البترول والطاقة، متوجهين إلى قصر الشعب؛ وأُعلِنت الجلسة سرية ومغلقة دون حضور لوسائل الإعلام والصحافيين.

وشهدت ساحة مجلس الأمة تحركات غامضة، إذ حضر الشيخ فهد السالم العلي يحمل في يده مظروفا مغلقا ودخل إلى قاعة الانتظار، حيث اجتمع مع وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير شؤون مجلس الأمة، محمد ضيف الله شرار، وبعدها بدقائق وصل الشيخ فهد السعد العبد الله، نجل الأمير الشيخ سعد، إلى مجلس الأمة الساعة الثالثة والنصف بالتوقيت المحلي، وسط أنباء عن تقديم طلب نيابيّ لإغلاق باب النقاش حول تفعيل المادة الثالثة من قانون توارث الإمارة.

وما هي الا دقائق حتى تم الإعلان عن عزل الشيخ سعد العبد الله الصباح من إمارة البلاد نظرا إلى تدهور حالته الصحية بالإجماع من أعضاء ونواب مجلس الأمة.

وقال النائب الدكتور يوسف الزلزلة، عضو مجلس الأمة، إن المجلس قرر عزل الشيخ سعد العبد الله الصباح، أمير البلاد، نظرا إلى حالته الصحية.

وأضاف الزلزلة، في تصريحات خاصة لـ«الأهرام»، أنه كان من المفترض اجتماع مجلس الأمة صباح الثلاثاء في تمام العاشرة، ولكنْ بطلب من رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد أن هناك فرصة أخرى بين الأسرة، أصبح الاجتماع في الثانية عشرة والنصف، إذ لم تتوصل الأسرة إلى أي اتفاق.

وأوضح الزلزلة أنه بناء على ذلك تم عقد الجلسة وقراءة طلب مجلس الوزراء بتطبيق المادة الثالثة من قانون توارث الإمارة؛ وبعد ذلك كان هناك أربعة من المتحدثين هم النواب أحمد السعدون، يوسف الزلزلة، جمال العمر وعبد الله الرومي؛ وبعد ذلك تم التصويت على طلب الحكومة بتحويل صلاحيات الأمير إلى مجلس الوزراء وإعلان خلو منصب الإمارة، مؤكدا أن التصويت كان بنسبة 65 من 65، أي بالإجماع.

وأضاف الزلزلة أنه بعد قرار العزل، وردت رسالة من الشيخ سعد العبد الله بالتنحي، وكان ذلك بعد الانتهاء من التصويت، وسوف تُضمّن هذه الرسالة ضمن المضبطة الخاصة لمجلس الأمة، **ولكنْ ليس لها فائدة.**

وأشار عضو مجلس الأمة إلى أن الشيخ فهد السعد أحضر رسالة التنحي من الأمير قبل ساعتين من انعقاد الجلسة، ولكنها لم تكن موقعة وقدمت بعد الانتهاء من التصويت.

وأعرب الزلزلة عن أسفه لكون الجهود التي تمت صباح أمس لم تسفر عن أي نتيجة بين أفراد الأسرة، مضيفا أنه حُدّدت جلسة يوم الاثنين المقبل لأداء الأمير الجديد القسم، لأن هناك بعض الإجراءات الرسمية، إذ ستتم دعوة السفراء وتكون الجلسة علنية ورسمية.

وأكد أن الكثير من النواب كانوا يرغبون في أن تُحلّ هذه الأمور بين الأسرة، لكنّ مصلحة الكويت، في كل الأحوال، فوق كل اعتبار وسوف

يقوم مجلس الوزراء باعتماد قرار مجلس الأمة ويسمي الأمير الجديد في خطاب لمجلس الأمة، الذي يقوم بدوره بتحديد موعد لأداء الأمير القسم الدستوري.

المصدر: **جريدة الأهرام،** 25 يناير 2006، **العدد** 43514
http://www.ahram.org.eg/Archive/2006/1/25/ARAB6.HTM

(16) تقرير:



الخرافي يروي تفاصيل جلسة العزل
(25 يناير 2006)

الكويت -مكتب الأهرام

قال رئيس مجلس الأمة، جاسم الخرافي، في مؤتمر صحافي عقده عقب جلسة النظر في الأوضاع الصحية للأمير، إن المجلس تَثبّت بصورة قاطعة من التقرير الصحي من فقدانه قدرتَه الصحية، وأشار إلى أن المجلس أقرّ، بإجماع اعضائه الـ65، خلو مسند الإمارة وانتقال الصلاحيات الأميرية وفق الإجراءات الدستورية إلى رئيس مجلس الوزراء بصفة نهائية، إلى أن تتم إجراءات مناداة أمير البلاد الجديد. وأضاف أن مجلس الأمة تسلم كتاب تنحي أمير البلاد بعد إجراء عملية التصويت على تنحيته وفقا للمادة الثالثة من قانون توارث الإمارة. وقال الخرافي إنه بناء على نتيجة الجلسة، قرر المجلس إلغاء الجلسة المقرر عقدها مساء المخصصة لأداء الأمير [سعد] اليمين الدستورية.

وذكر المتحدث ذاته أنه في تمام الساعة العاشرة من صباح اليوم حضر مجموعة من النواب والوزراء وطلبوا تأجيل عقد الجلسة حتى الساعة الثانية عشرة والنصف ظهرا بناء على طلب الحكومة لمنح مزيد من الوقت للخروج بحل يتم الاتفاق عليه. واجتمع المجلس بعد ذلك ليتم تأجيل الجلسة مرة أخرى حتى الساعة الثانية لاستكمال المساعي الحميدة الجارية لحل هذا

الموضوع. ووافق المجلس على ذلك بالإجماع، وقال إن رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ألقى بيانا مسهبا في بداية الجلسة حول هذا الموضوع وتم أخذ موافقة المجلس على توزيع هذا البيان للإعلام، وتمت بعد ذلك تلاوة اقتراح نيابي لإغلاق باب النقاش بعد سماع التقرير الطبي الخاص بصحة أمير البلاد وكذلك الحكومة.

وذكر الخرافي أن المجلس قرر، بعد ذلك، إيقاف الجلسة والانتظار قليلا حتى وصول كتاب من أمير البلاد بتنحيته عن الإمارة، مختوما، بناءً على طلب من الشيخ صباح. وفي تمام الساعة الثانية وخمسة وأربعين دقيقة، واصل المجلس جلسته لعدم وصول كتاب التنازل ووافق المجلس على تلاوة التقرير الطبي، مع إيداعه لدى الأمانة العامة لمجلس الأمة دون توزيعه على السادة الأعضاء. وكشف أن وزير المواصلات ووزير الصحة، الشيخ أحمد العبدالله، تلا التقرير الطبي للحالة المرضية لأمير البلاد، ثم تحدث أربعة من السادة الأعضاء عن الموضوع.

وقال في هذا السياق: بعد تثبّت المجلس من ذلك بصورة قاطعة، قرر، بإجماع أعضائه الـ65، انتقال صلاحيات الأمير بصفة نهائية إلى مجلس الوزراء، وفقا للمادتين الثالثة والرابعة من قانون توارث الإمارة؛ فإذا خلا منصب الأمير نودي بولي العهد أميرا.. فإذا خلا منصب الأمير قبل تعيين وليّ العهد مارس مجلس الوزراء جميع اختصاصات رئيس الدولة إلى حين اختيار الأمير، وفقا للمادة الرابعة من الدستور والمادة الرابعة من قانون توارث الإمارة. وأكد أنه بعد صدور قرار المجلس آنف الذكر، وصل كتاب أمير البلاد بتنازله عن مسند الإمارة، كما قرر المجلس إلغاء الجلسة المقرر عقدها مساءً والمخصصة لأداء الأمير [سعد] اليمين الدستورية.

المصدر: جريدة **الأهرام**، عدد رقم 43514، 25 يناير 2006

انتهى الملحق رقم (7)

http://www.ahram.org.eg/Archive/2006/1/25/ARAB7.HTM

نبذة عن المترجم

- د. حمد العيسى باحث ومترجم مستقل، مقيم في المغرب. ولد في مدينة الدمام المطلة على الخليج العربي.
- بكالوريوس هندسة مدنية.
- ماجستير ودكتوراه في «الترجمة العامة إنكليزي/عربي»، جامعة لندن (University of London).
- مهندس تخطيط في «أرامكو» من عام 1984 حتى عام 2004، حيث تقاعد مبكراً وتفرغ للكتابة والترجمة.
- **الإيميل**: hamad.aleisa@gmail.com
- صدرت له الكتب التالية:

(1) **(ترجمة)** «**وارث الريح**»، مسرحية، جيروم لورنس وروبرت لي، (2005).

(2) **(تأليف)** «**أسبوع رديء آخر**»، قصص قصيرة، (2006).

(3) **(ترجمة)** «**النصوص المحرمة**»، نصوص متمردة، مالكوم إكس وآخرون، (2007).

(4) **(ترجمة)** «**عقل غير هادئ**»، سيرة ذاتية مترجمة للدكتورة كيه ردفيلد جاميسون، (2008).

(5) **(ترجمة)** «**قضايا أدبية: نهاية الرواية وبداية السيرة الذاتية**»، نصوص ومقالات أدبية مترجمة، دانيال مندليسون وآخرون.

(6) **(ترجمة)** «**ضد النساء: نهاية الرجال وقضايا جندرية أخرى**»، نصوص جندرية، هانه روسين وآخرون.

(7) **(ترجمة)** «**قصص لا ترويها هوليوود مطلقا**»، خطب وحوارات ومقالات للمؤرخ هوارد زن.

(8) **(ترجمة)** «**حتى لا يعود جهيمان: حفريات أيديولوجية وملاحق وثائقية نادرة**»، توماس هيغهامر وستيفان لاكروا، منتدى المعارف، بيروت (ط-1: 2013)، (ط-2: 2013)، (ط-3: 2014).

(9) (ترجمة) «**السعودية والمشهد الإستراتيجي الجديد**»، تحليل إستراتيجي، جاشوا تيتلبام، (2014).

(10) **(ترجمة)** «**زمن الفتنة: شيعة ضد سنة... وسنة ضد شيعة!**»، مخطوط لم ينشر، لارس برغر وآخرون، (2014).

(11) (ترجمة) «قبل سقوط الشاه... بقليل»، دراسة تاريخية/سياسية/اقتصادية، أندرو سكوت كوبر، (2014).

(12) (ترجمة) «حزب الله الحجاز: بداية ونهاية تنظيم إرهابي»، دراسة تاريخية/سياسية، توبي ماثيسن، (2014).

(13) (ترجمة) «دور إيران في محاولة الانقلاب الفاشلة عام 1981 بالبحرين»، دراسة وثائقية تاريخية/سياسية، حسن طارق الحسن، (2014).

(14) **(ترجمة)** «**التشيع في سوريا ليس خرافة**»، بحث ميداني، البروفيسور خالد سنداوي، (2014).

(15) **(ترجمة)** «**من قتل رفيق الحريري؟**»، تحقيق استقصائي، نيل ماكدونالد، (2014).

(16) (ترجمة) «التهديد الإقليمي الإيراني من منظار سعودي»، بحث في السياسة والعلاقات الدولية، لارس برغر، (2014).

(17) (ترجمة) «وسيلة وليست غاية: لماذا تناصر إيران القضية الفلسطينية؟!»، دراسة تاريخية/سياسية، تريتا بارسي، (2014).

(18) (ترجمة) «من إرث أحمدي نجاد: تذمر الشعوب الإيرانية وانهيار الريال الإيراني»، دراستان، جون برادلي وكيت منبعجي، (2014).

(19) (ترجمة)«تمرد شيعة القطيف عام 1400 هـ»، دراسة وثائقية تاريخية/ سياسية، توبي غريغ جونز، (2014).

(20) (ترجمة) «إيران والإخوان: علاقات ملتبسة»، دراسة تاريخية/سياسية، فريدريك (فِرِدْ) هاليداي، (2014).

(20 مكرر)، (ترجمة، إعادة إصدار): «حتى لا يعود جهيمان: حفريات أيديولوجية وملاحق وثائقية نادرة»، توماس هيغهامر وآخرون، مدارك للنشر، دبي، **الطبعة الرابعة «الشاملة»: مزيدة ومنقحة بالكامل مع دراستين جديدتين هامتين وملحقين إضافيين نادرين**، (2014).

(21) (ترجمة) «هل تراجع دور علماء الوهابية السياسي؟ عائلة آل الشيخ أنموذجا»، بحوث ومقالات تاريخية/سياسية، ألكساندر بلاي وآخرون، مخطوط لم ينشر، (2015).

(22) (ترجمة) «انهيار «ترتيب فيصل» وتمرد الحركة الإسلاموية في السعودية»، بحوث ومقالات تاريخية/سياسية، ريتشارد هرير دكميجان وآخرون، مخطوط لم ينشر (2015).

(23) (ترجمة) «نهاية عصر الجزيرة»، مقالات وتحقيقات استقصائية، رون ساسكايند وآخرون، (2015).

مختارات د. حمد العيسى (دراسات نادرة)

(1) (ترجمة) «هكذا تأخون السلفيون: مصر والكويت أنموذجين»، بروفيسور بيورن أولاف أوتفيك، دراسة تاريخية/سياسية مع ملاحق وثائقية، (2016).

(2) (ترجمة) «**ربيع الكويت: مقدمات الحكومة المنتخبة؟!**»، البروفيسور كريستيان كوتس أولريخسن، دراسة تاريخية/سياسية مع ملاحق وثائقية، (2016).

(3) (ترجمة) «شجرة نسب السلفية الجهادية»، البروفيسور كوينتان فيكتورفيتش، دراسة أيديولوجية مع ملاحق وثائقية نادرة، (2016).

(4) (ترجمة) «اللعب بالنار: مشروع توريث جمال الذي أسقط مبارك وكاد أن يحرق مصر!!»، البروفيسور جيسون براونلي وآخرون، دراسات سياسية وملاحق وثائقية، (2017).

(5) (ترجمة) «الكويت: النظام البرلماني «الكامل»... هو الحل!»، البروفيسور مايكل هيرب وآخرون، دراسات سياسية وملاحق وثائقية، (2017).

تحت الإعداد:

- (ترجمة) قطر: محاولة للفهم!!
- **(تأليف) حياتي في أرامكو: سيرة مهنية.**
- **(ترجمة) الأزهر والسياسة**
- **(ترجمة) مترجمة ضد مؤلفة: كتاب «بنات الرياض» أنموذجا.**

«د. حمد العيسى.. مُتَرْجِمًا»

«أقرب مجاز إلى ذهني هو أن أقول إنه كان اسماً مائياً، من تلك الأسماء التي تلفت نظرك من دون أن تكون لك أية خلفية عن صاحبها، اسم/ علامة بلا مرجعية ذهنية؛ ولكنه اسم يلاحقك ويلحق بك كل أسبوع، في حالتي اللافتة معه، هو د. حمد العيسى. وما كان لتكون لي مع الاسم وقفة لولا مقالات ينشرها في «الجزيرة الثقافية»، وفيها الذكاء والذوق في الاختيار، وهي تقوم على تصيد ماهر لمواد ثقافية يلتقطها بعين كعين الصقر ويتصيّدها من فضاءاتها ويترجمها بدقة وحنكة، حيث يجمع بين طراوة المادة ونجاعة النقل في لغة هي تعريب وليست مجرد ترجمة. هنا، بدأت تتشكل الصورة؛ ولكن يظل الاسم مائياً يسبح ويتموج، ولا يكشف عن هويته. وما كنت أريد أن أعرف من هو ولا ما هو، وكان ممتعاً لي أن يظل مائياً وتظل مقالاته تختال أمام ناظري كل أسبوع حتى لا تتركني أتشاغل عنها؛ ولكن الاسم أخذ يتحول عن مائيته، ليتكتل في صورة تتوثق مع كل مرة أشير بها إلى صحبي أن يتوقفوا عند مقالات حمد العيسى.

وما لبثت أن وقعت يدي على كتب له مترجمة. وحينها؛ تحوّل الاسم إلى هوية، وإلى صور ذهنية صارت تصنع بنيتها كتاباً إثر كتاب. وعرفت الكثير عن حمد العيسى، وجاءت صورة المثقف الحيوي الذي يُعمل وقته في لعبة ثقافية عمادها الذوق ودقة الاختيار. **وكما قال أبو تمام، «فاختيار المرء جزء من عقله»** .ولا شك في أن حمدا العيسى قد عرض عن نفسه عقلاً دلّت عليه «**مختاراته**»، وبها شكل ذائقة لنفسه ثم لنصه ثم لقارئه، ولن يتخلى عن اسمه المائي؛ وهو ما يتموج به في ذاكرة كل من يقرأ له».

أ. د. عبد الله الغذامي

مفكر وناقد عربي كبير

«يضيف الدكتور حمد العيسى بجهده الدؤوب في الترجمة معرفة حقيقية جادة لملايين القراء العرب. لا يترجم الدكتور حمد العيسى بشكل عشوائي ولا على سبيل الهواية فهو بالإضافة إلى بكالوريوس الهندسة المدنية قد حصل على درجة الدكتوراه في الترجمة من «جامعة لندن» وهو يختار بعناية أعمالا أدبية ودراسات علمية ليترجمها بلغة جميلة جزلة ومنضبطة في آن».

د. علاء الأسواني

روائي عالمي ومفكر مصري بارز

«كل عمل جديد من مقالة أو كتاب يخرج علينا به د. حمد العيسى يثير فيَّ إعجاباً بمقدار الطاقة الهائلة الكامنة في هذا المبدع التنويري؛ فلا بد أن دهشة اكتشاف مادة جديرة بالقراءة تمر به تدفعه دفعاً إلى محاولة إيصال ما أدهشه إلى الآخرين. وجدت في متابعتي لما أصدره أديبنا الشاب إحساساً عميقاً بالمسؤولية الاجتماعية تخرج في شكل ترجمات مدهشة، كتعبير داخلي عن رغبة ملحة في تغيير أنماط تفكيرنا وإخراجنا من قوقعة المحلية إلى الفضاء الإنساني الواسع.

حمد العيسى ليس مترجم كلمات من لغة إلى لغة أخرى فحسب، بل ما ينقله لنا من الإنجليزية إلى العربية يخلو من أية عجمة نلمحها في ترجمات كثيرة؛ ذلك لأن الترجمة عند هذا الأديب المجتهد إبداع فني احترافي راقٍ، يوحي بأن الموضوع المترجم قد تغلغل في وجدانه فيظهر علينا في صورة قد تكون أبهى وأكثر إثارة من النص الأصلي».

أ. عبد الله صالح جمعة

أديب ومترجم

الرئيس الأسبق لـ «أرامكو **السعودية**»